تجليد صالح الاثرم

354,62:D22A V.1

درويش ، حسن محمد .

المنازلات المصرية في ظل حكم الأسرة

354.62
D22A
V.1

J. Lib.
1 OCT 1985

1 Jun 66

17 Dec 68

5 JUL 1974

1 FEB 1975

LIBRAIRIE AL-DIA
مكتبة الضياء
شارع المحالة عمرة ٥٩
مصر
Rue Mahalla No. 59 Cairo

حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك احمد فؤاد الاول

حامي مصر ورافع لواء نهضتها المباركة أعزه الله عزاً أبدياً

وأبقاه ذخراً لامتـه الملتفة حول عرشه المتفانية في حبـه

306.20962
D228wA
٧٠١

الوزارات المصرية

في

ظل حكم الأسرة العلوية

من

ابتداء تشكيل أول نظارة (وزارة) مسؤولة إلى عهد افتتاح البرلمان المصري

من ٢٩ شعبان سنة ١٢٩٥ هـ (٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ م)

إلى ٩ شعبان سنة ١٣٤٢ هـ (١٥ مارس سنة ١٩٢٤م)

تصنيف

حسن محمد درويش

الجزء الاول

الطبعة الأولى

١٣٤٢ هـ — ١٩٢٤ م

« لاشك أن مصر كانت في قديم الزمان سيدة ممالك العالم وعلمها الذى يهتدى به أما الآن فقد أخذت أوروبا هذه المكانه . واني لآمل أن يأتي يوم تنهض فيه الى مكانتها الاولى في التمدين والعمران وما هذه الدنيا إلا صعود وانخفاض »

المغفور له
ساكن الجنان محمد على باشا
مؤسس الاسرة العلوية الكريمة

مطبعة الابتهاج بشارع محمد على بدرب القصاص رقم ٢ مصر

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

مقدمة

تعددت الوزارات المصرية خصوصاً منذ قيام النهضة الوطنية المباركة التي ابتدأت في مارس سنة ١٩١٩ في عهد حكم المتربع على الأريكة المصرية مولانا حضرة صاحب الجلالة الملك احمد فؤاد الأول أيده الله ولقد رأيت أنا بحاجة لأن نعرف تلك الوزارات التي توالت على حكم مصر والذين ولوها والذين تألفت منهم حتى نكون على علم بتاريخ وزارات بلادنا لهذا رتبتها في هذا السفر المسمى (الوزارات المصرية في ظل حكم الاسرة العلوية) ويعلم الله مقدار ما تكبدته من البحث والتنقيب في الرجوع إلى المصادر الموثوق منها والمراجع التاريخية الثابتة ليصبح هذا السفر مضبوطاً ضبطاً تاماً بحيث يمكن الاعتماد عليه والرجوع اليه في تواريخ الوزارات المصرية

ولقد ذكرت أعمال كل وزارة بقدر ما وسعته الذاكرة وما توفقت عليه من طريق البحث والاستقصاء وذكرت ايضاً ما عملته في البلاد من خير وشر وما استحقته من الامة من ثناء وذم متوخياً في ذلك الصدق في القول وبدون تحيز الى فئة معلومة أو حزب معروف مع تحديد مسؤولية كل وزارة أمام التاريخ ونعم التاريخ من حكم عدل يذكر للمسيء إساءته وللمحسن إحسانه وما المناصب الا تقليد لا تخليد وخير من يتولاها من يخلد له فيها أثراً مشكوراً وذكراً محموداً يذكر به الى الابد

كذلك لم أشأ أن أمر بالحوادث المهمة ذات الشأن في تاريخ مصر دون ذكرها بشيء من التفصيل لتكون عظة وذكرى للمبصرين

على أننا كثيراً ما نشاهد أو نسمع من الأفراد أو الجماعات أنهم يخصون رئيس الوزارة وحده بالمدح أو الذم دون أن يكون لحضرات زملائه نصيب من ذلك مع أنهم لو عرفوا أن أعضاء أي وزارة متضامنون ويقرون بالاغلبية ما يصدر منهم من التشريع والاوامر وغيره وذلك بموجب الامر العالي الصادر من الخديوي اسماعيل باشا الى دولتلو نوبار باشا في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ بتأليف أول هيئة للنظارة حيث يقول (يجب على مجلس النظار أن يتفاوض في جميع الأمور المهمة المتعلقة بالقطر ويرجح رأي أغلبية

أعضائه على رأى الأقل عدداً فيكون حينئذ صدور قراراته على حسب الأغلبية وبتصديقي عليها أقرر الرأى الذي تكون عليه الأغلبية) لو راجعوا ذلك لأنصفوا التاريخ

ولا يسعنا فى هذا المقام إلا أن نثبت بأعجاب أمر انعده كسبا للأمة ألا وهو نزول حضرات وزرائنا على إرادتها فقد أصبح متوسط عمر الوزارة لا يزيد عن خمسة شهور بعد قيام النهضة الوطنية المباركة بل أن إحداها وهي الوزارة الرشدية الثالثة لم تعمّر أكثر من إثنى عشر يوما ويرجع ذلك الفضل إلى يقظة الأمة وثباتها وشديد حرصها على مطالبها بينما كان الأمر قبل هذا بالعكس فقد كان متوسط عمر الوزارة أكثر من سنتين وأن إحداها وهي الوزارة الفهمية الثالثة مكثت فى الحكم ثلاث عشرة سنة وهذا أجل طويل بالنسبة لأعمار وزارات الأمم الراقية وفّق الله وزراءنا العظام إلى ما فيه خير البلاد والمحافظة على حقوق الوطن

كذلك رأيت لتكون هذه المجموعة كافية على قدر الاستطاعة أن نزينها بالمراسيم والأحكام والأوامر العالية الصادرة بانشاء رتب ونياشين وألقاب المملكة المصرية على آخر تعديل لها وان نشرفها بذكر أعضاء الهيئات النيابية السابقة واللاحقة كل ذلك لأهميته فى الحياة النشيطة الراغبة فى الطموح ولرغبة الأمة فى معرفته وما أردت من ذلك إلا النفع ما استطعت وما توفيقي إلا بالله

وختاما أرجو المعذرة إن وُجد ذلل والعفو إن ظهر تقصير فالعصمة لله

حسن محمد درويش

المعروف بحسنى

طريقة الحكم قبل انشاء أول مجلس للنظار "الوزراء"

من منذ تولية المغفور له محمد علي باشا الكبير على الديار المصرية في ربيع الثاني سنة ١٣٢٠ (يوليو سنة ١٨٠٥) إلى عهد تشكيل أول نظارة مسؤولة في ٢٩ شعبان سنة ١٢٩٥ (٢٨ أغسطس سنه ١٨٧٩)

بايجاز

نشأ المغفور له ساكن الجنان محمد على باشا مؤسس الأسرة العلوية الكريمة في مدينة قوله من أعمال تركيا وقد حضر إلى مصر مرتين أحدهما في سنة ١٨٩٩ والأخرى في سنة ١٨٠١ وكان وكيلا لفرقة المتطوعين تحت قيادة القبطان حسين باشا قائد الجيش التركي الذي جاء إلى مصر وانضم إلى الجيش الانجليزي للعمل سويا على إجلاء الفرنسيين عن مصر ومن ذلك الوقت بقي محمد على باشا بمصر فأحبته الرعيّة حباً جماً لما كانوا يشاهدونه منه من شديد المحبة ومتين الأخلاص لمصر والمصريين الذين طلبوا من الباب العالي أن يولّيه عليهم فثبته واليا على مصر في يوليه سنة ١٨٠٥ فلم يدّخر وسعا في خدمتها ووهب لها روحه ومواهبه في سبيل رفعتها فساوي بين جميع الطوائف وجعل الوظائف العامة مفتوحة أمام الجميع وترك المذاهب في حريّة تامة ثم أنشأ الطرق وحصّن الشواطىء ونظّم الحصون والأستحكامات وحفر الترع وأهمها ترعة المحمودية وأصلح ميناء الاسكندرية وأبتنى القناطر الخيرية وأنمى الزراعة وأدخل زراعة القطن التي أصبحت الآن الثروة الوحيدة للقطر واعتنى بالصناعه فشيّد المعامل وأسس المدارس وجلب إليها كبار الأساتذة من الغربيين وانتشل البلاد من الفوضى والقلاقل التي كانت سائدة في حكم المماليك فنظّم حكومة عادلة شورية متبعاً في ذلك الأنظمة الأوربية فأنشأ الديوان الخديوى بالقلعة وكان يجتمع برئاسته وينوب عنه الكتخدا بك وكانت وظيفة هذا الديوان النظر في القضايا البسيطه التي يحققها ضابط القاهره (كالحكمدار الآن) في مراكز البوليس ثم يرفعها إلى الديوان لصدور الحكم فيها وأما القضايا الكبيرة فكانت تُقدم للقاضي الشرعي لفحصها وصدور الحكم فيها

ثم أسس مجلسين «مجلس المشاورة الملكي» وكان أعضاؤه بين ثلاثون وأربعون عضواً يُنتخبون بواسطته من العلماء والأعيان وكان برأسهم الكتخدا بك « كرئيس الوزراء الآن » وكانت وظيفتهم النظر فى الشؤون العامة للبلاد وكانوا يجمعون بين السلطة القضائية والتشريعية والتنفيذية فلما كثرت أعمال هذا المجلس قُسِّم إلى سبعة دواوين سُميت بدواوين العموم

والمجلس الخصوصى وكان عدد أعضائه سبعة وهو شبيه بمجلس الوزراء الآن وإن لم يكن عليه شيء من المسؤولية السياسية وكان أعضاؤه يُنتخبون من كبار رجال الأمة المختَّكين والوالى أن يضم إليهم من ذوي الخبرة والدراية بشؤون البلاد ما يشاء وكان رأي هذا المجلس إستشاريا وكانت وظيفته النظر فى الأمور النافعة للبلاد وتقديم التقارير عنها للوالي وكذلك تحضير القوانين ورفعها للوالى لاصدار أمره بانفاذها ومن ضمن اختصاصاته أيضا توقيع العقوبات على الموظفين المذنبين

ثم أنشأ عدة دواوين تُظهر أسماؤها اختصاصاتها (كمجلس المشاورة العسكرية) وديوان دار الصناعة (الترسخانه) أو البحرية وديوان التجارة وكان برأسه كبير التجار (شهبندر) ونظّم الطوائف وجعل لكل منها رئيس يُعرف برئيس الطائفة التابعة له

ثم قسّم القطر إلى سبع مديريات والمديرية إلى عدة مراكز بلغت ٦٤ مركزاً وقسّم المراكز إلى أخطاط يتولى أمورها موظف يُعرف بالناظر وإلى قُرى يدير شؤونها مشايخ البلاد والعمد وبالرغم من ذلك فقد كان يُشرف بنفسه على كل هذه الأقسام

أما من الوجهة الاقتصادية فقد بلغت ميزانية الحكومة فى سنة ١٨٣٨ ٤½ مليونا من الجنيهات المصرية مقدار الدخل و٣½ مليونا من الجنيهات المنصرف لأن المغفور له محمد على باشا جعل موارد الأرض من زراعة وصناعة وتجارة تحت سيطرته مباشرة فانتزع ملكية الأراضي وجعلها من ممتلكاته وجعل ممتلكات الأوقاف تحت إشرافه أيضاً واستخدم الأهالي فى زراعة الأراضى التي كانت تُوزع عليهم حسب اختيار العمدة من قبل المدير من قبل الوالى ومادام الفلاح قادراً على دفع ضريبة الأرض التى استلمها يبقى فيها وذريته من بعده وكانت الحكومة تجمع المحصولات فى مخازنها يُقدّر أثمانها

رجالها فيخصمون منها الضريبة ويبادلون بالباقي من أثمانها مصنوعات الحكومة ترويجاً لها

أما من الوجهة العلمية فكان رحمه الله من أكبر مشجعي العلم والتعليم لعلمه أن البلاد لا ترقي إلا بالتعليم فوجه إليه شطرا عظيما من عنايته فأسس كثيرا من المكاتب الأولية والمدارس الابتدائيه والتجهيزيه والخصوصية وفتح كلية لتعليم نخبة أبناء الامة مع أبنائه وأحفاده وأسماها (كلية الامراء) ومن المدارس الخصوصية التي أسسها (الطب الآدمي) (والبيطري)(ومدرسة الألسن)(ومدرسة الزراعة)وقد جلب إليها مشاهير الأساتذه من الغربيين للتدريس بها هذا فضلا عن البعثات الملكية والحربية المتتالية التي كان يُرسل بها الى أوروبا وخصوصا فرنسا رغم معارضة أولياء أمور الطلبة بسبب الجهل الذي كان فاشيا في ذلك الوقت وقد فتح في عام ١٨٢٦ مدرسة خاصة في باريس عاصمة فرنسا وأرسل اليها ما يقرب من الاربعين طالبا وخص كل واحد منهم بدراسة علم خاص ولا شك بأن هذه الأرساليات نبغت نبوغا عظيما وترجمت كثيرا من الكتب الافرنجية إلى العربية فكان ذلك مدعاة إلى ظهور الحركة العلمية الحديثة وإلى محمد على باشا يرجع الفضل فى اكتشاف الآثار القديمة ومعرفة ما عليها من النقوش والكتابة فقد سهّل لعلماء الافرنج مأمورية البحث والتنقيب ونخص بالذكر منهم العالم الفرنسي «شمبليون» الذى خص كل حياته لفك رموز اللغة المصرية القديمة وقد خدم بذلك التاريخ خدمة جليلة فظهر للعالم من علوم أجدادنا ومدنيتهم ما يحق لنا أن نفتخر به على سائر الامم

أما من الوجهة الحربية فقد نظّم جيشا من المصريين على أحسن طراز وأكمل عُدة فبلغ تعداد الجيش المصرى فى سنة ١٨٣٢ (٢٧٦٠٠٠ جندي) منهم ١٣٠٫٠٠٠ من الجنود النظاميـة يستعملون مائة مدفع ميدان و١٩٫٠٠٠ بحري و٤١٫٠٠٠ من الباشبزق والباقي من المهندسين وغيرهم وقد ابتنى أسطولا ضارع أساطيل الدول العظمي وقد بلغ عدد قطعه ثلاثين قطعة تحمل ١٣٠٠ مدفعا وبذلك انتصر على الوهابيين واستولى على مكة المكرمة والمدينة المنورة لغاية الدرعية (الحجاز ونجد) في سنة ١٨١٨ وفتح السودان فى سنة ١٨٢٣ وأخضع المورة (بلاد اليونان) في سنة ١٨٢٥ وحارب الدولة العلية واستولى على سوريا ومعظم الأناضول وانتهت بصلح كوتاهيه

فى مايو سنة ١٨٣٣ (ومضمونه أن يكون محمد على باشا والياً من قبل الباب العالي على إقليم سوريا ويكون إنـه ابراهيم باشا محصلا لولاية أطنه) ثم أعلن استقلال مصر في سنة ١٨٣٨ واشتبك مع الأتراك فى حرب أخرى فانتصر انتصاراً مبيناً حتى وصل الجيش المصري إلى أبواب القسطنطينية وكان على وشك فتحها لولا قيام الدول العظمى (الروسيا والمانيا والنمسا وانجلترا) في وجهه وذلك خيفـة من تداخل نفوذ الروسيا فى تركيـا التى استنجدت بها تنفيـذاً لمعـاهدة سريّـة بينهما فجردت الدول العظمى المذكورة جيشاً عظيما انتصر بطبيعة الحال على الجيش المصري وأرجعه عن البلاد التى وصل إليها وعزموا على ضرب الأسكندرية إن لم يخضع محمد علي باشا للباب العـالي فقبل ذلك واعترف بسيادته فمنحه البـاب العـالي بناء عن رغبة الدول ولاية مصر له ولورثته من بعده وأن يكون والياً على السودان طول ولايته في الحكم وأن يـُقدم عنها حسابا للبـاب العـالي سنويا وتم ذلك بموجب التقليـد الشاهـانى الصادر فى ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ ومضمونه

تحرير نفوذ الوالى

أولا ـ أن الولاية تكون لمن يختاره الباب العالى من أولاد محمد على باشا الذكور ثم لأولاد أولاده الذكور وهلم جرا بحيث لا يكون لأولاده البنات الحق فى الحكم مطلقاً

ثانياً ـ يجب على من يختاره السلطان والياً على مصر أن يسافر بنفسه إلى القسطنطينية لتسلم تقليد التولية بيـــده

ثالثاً ـ إن الذي يـُنتخب واليا لمصر يُعتبر كأحد وزراء الدولة في مخاطباته مع الباب العالي وفى المقابلات السلطانيه بحيث لا يكون له أدنى امتياز عنهم من هذه الوجهة مطلقا

رابعاً ـ إن والى مصر يكون ملزما باتباع أمر التنظيمات العالي الذي أصدره السلطان عبد المجيد عند توليته وكل ما أصدره أو يصدره الباب العالي من القوانين واللوائح ويكون الوالي ملزما أيضا بالسير في ولايته طبق المعاهدات المبرمـة أو التى تـُبرم بين الباب العـالى والدول الأجنبيـة أيا كانت بلا تغيير ولا تبديل اذ الحكومة المصرية لم تخرج عن كونها ولاية عثمانيه كباقي الولايات

خامساً ـ إن سائر الضرائب على إختلاف أنواعها يكون تحصيلها باسم الجناب

السلطانى ويكون تحصيلها وتوزيعها بحسب القواعد المتبعة فى باقي ولايات الدولة العلية

سادساً ـ إن رُبع المتحصل يُدفع للخزانة الشاهانية والثلاثة الأرباع الباقية يُصرف منها ما يلزم لنفقات الأدارة وحباية الأموال وما يلزم أيضا للوالي وأسرته وثمن البُر الذي يرسل سنويا إلى مدينتي مكة والمدينة المنورة

سابعاً ـ إن هذه الضرائب تُدفع بقيمة واحدة مدة خمس سنين تبتدى من سنة ١٢٥٧ هـ وبعد انقضاء هذه المدة يمكن تعديلها اما بزياده أو نقصان حسب ما تستدعيه ثروة الحكومة والأهالى

ثامناً ـ انه لضبط المتحصل من الضرائب ومعرفة ما يخص الدولة بالتحقيق يلزم أن تُعين لجنة من الدولة تقيم في مصر لهذه الغاية وينظر فى تعيينها بعد كما تقتضيه الارادة الشاهانية

تاسعاً ـ يكون لمصر الحق فى ضرب العملة من فضية وذهبية ونحاسية بشرط أن يكون ذلك باسم السلطان المعظم وان لا تختلف العملة المصرية عن العملة العثمانية لافى الشكل ولا فى الهيئة ولا فى العيار

عاشرا ـ عدد الجيش المصرى يجب أن لا يتجاوز ثمانية عشر ألفاً فى مدة السلم وأما في أيام الحرب فيزداد هذا المقدار إلى الحد الذى تُقرره الدولة اذ أن العساكر المصرية تكون ملزمة حينئذ بالاشتراك والمساعدة فى القتال مع باقى الجنود الشاهانية

حادى عشر ـ أن مدة الخدمة العسكرية يجب أن لاتتجاوز خمس سنين ويكون جميع العسكرية بطريق القرعة كما هو المتبع فى الدولة ومن حيث أن الجيش المصري يبلغ (فى ذاك الوقت) زهاء ثمانين ألفاً يؤخذ منهم عشرون ألفاً ويرجع الباقى إلى بلادهم ويرسل أيضا من هذا المقدار الفان إلى دار السعادة كى لايبقى فى مصر الا الثمانية عشر ألفاً المقرره

ثانى عشر ـ من حيث أن مدة الخدمة العسكرية خمس سنين يُؤخذ من أفراد القرعة أربعة آلاف شاب يرسل منهم الى دار الخلافة أربعمائة ويبقي الباقون فى مصر

ثالث عشر ـ إن من أدى مدة الخدمة المطلوبة من الجند يعود إلى بلده ولا يجوز إدخاله فى الجيش مرة أخرى

رابع عشر – إن ملابس العساكر المصرية وعلامات رتبهم تكون مشابهة لجنس ولون ملابس العساكر الشاهانية

خامس عشر – كذلك ملابس البحّارة وضباط البحرية وبيارق المراكب تكون مماثلة لما هو متّبع فى بحرية الدولة العلية

سادس عشر – لا يكون لوالي مصر الحق فى منح الرتب العسكرية للضباط البحرية والبرّية إلا لغاية « صاغ قول أغامي »

سابع عشر – لا يكون لوالى مصر الحق في إنشاء سفن حربيه إلاّ بعد الحصول على إذن صريح من الدولة العلية

ثامن عشر – من حيث أن حق الوراثة على ولاية مصر لم يُمنح لمحمد على باشا وأسرته إلابهذه الشروط فلو أخلّوا بأحدها سقط حقهم وصار لجلالة السلطان الحق فى تولية من يشاء

رأى محمد على باشا أن هذه الشروط لاتليق بمركزه وإن كان قبلها على غير إرادته فطلب من الدّول أن تساعده فى تخفيفها فقبلت الدّول ملتمسه وأرسلت إلى الباب العالي تطلب منه ذلك فتنازل بمقتضى تقليد شاهانى في ابريل سنة ١٨٤١ وهاك أهم ما عُدّل من الشروط السّابقة

أولا – إن حق الوراثة يكون للأكبر سناً بين أولاده الذكور مع بقاء الشرط المُلزم لمن يستحق الولاية بهذه الكيفية بالسفر إلى مقر دار الخلافة العظمى لتسلمه التقليد بيده

ثانياً – إن ما تدفعه الحكومة المصريه للدولة العلية (صاحبة السيادة) من الخراج لايكون ربع دخل الحكومة قبل أخذ نفقات الجباية والادارة بل يصير تقديره فيما بعد مع مراعاة حالة الحكومة المصرية

ثالثاً – أن يكون للوالي حق فى منح الرتب لغاية « أميرألاي » أما مافوق ذلك فلا يكون إلا بأذن من الباب العالي

وفى شعبان سنة ١٢٦٤ هـ (يوليه سنة ١٨٤٨م) تنازل محمد على باشا لابنه ابراهيم باشا عن الملك فأصدر الباب العالى لتقليدا بتوليته على الدّيار المصرية ولكنه

لم يمكث أكثر من أربعة شهور حيث عالجته المنيّة فذهب الى جوار ربّه فى ١٣ ذي الحجه سنة ١٢٦٤هـ (١٠ فبراير سنة ١٨٤٨م) ولا يفوتنا أن نذكر باعجاب عند وفاة هذا البطل العظيم والمجاهد الكبير. أنه كان قائداً مدرباً حكيما قاد الجيوش المصرية فى عدة مواقع فأوصلها الى ساحة النصر ودوّخ كُبرى الممالك (فى الفتوحات التى أشرنا اليها) فعُدّ من القواد العظام كما لا ننسى حايفه فى النّصر الكولونيل «سيف» القائد الفرنسي العظيم الذي التحق بالجيش المصري وترقّى الى أعلى رتبة فيه واعتنق الدين الاسلامى وصار يُدعى بعد إسلامه « بسليمان باشا الفرنساوي »

ثم لحق محمد علي باشا بولده ابراهيم باشا فى ١٣ رمضان سنة ١٢٦٥ هـ (٢ أغسطس سنة ١٨٤٩ م) ودفن بمسجده بالقلعه

تولّى الملك عباس باشا الأول (ابن طوسن ابن محمد على) فى ٢٧ ذى الحجه سنة ١٢٦٤هـ (٢٤ نوفمبر سنة ١٨٤٨ م) فهدم كل ما عمله جدّه من جلائل الأعمال غير انه ترك للاهالى حرّية بيع محصولاتهم فسبب بذلك زيادة الإنتاج ومات قتيلاً بيدها.

فورث الملك سعيد باشا (ابن محمد علي باشا) فى ذي الحجة سنة ١٢٧٠ هـ (١٢ يوليه سنة ١٨٥٤م) فانفرد بالحكم وفضّ المجلس الخصوصي فاعتل بذلك نظام الحكم ودب روح الفساد فى البلاد وسوء الادارة فى الاعمال ومن حسناته سن قانون الأراضى الشهير فى سنة ١٨٥٨ م القاضى بحق امتلاك الفلاح للاراضى التى فى عهدته ونظّم الضرائب بطرق عادلة ومد السكك الحديدية وأذن لفرديناند دلسبس بحفر قناة السويس فى سنة ١٨٦٢م ومات وهو تارك من الدّين عشرة مليون من الجنيهات المصرية

فاعتلى الأريكة بعده اسماعيل باشا (ابن ابراهيم ابن محمد على) فى ٢٧ رجب سنة ١٢٧٩هـ (١٨ يناير سنة ١٨٦٣ م) فنهج على منهج جدّه فأصبح يُعرف بأنه المتمم لأعمال المغفور له محمد علي باشا وقد كان ذكياً قويّ الملاحظة أظهر كفاءة نادرة فى حكم البلاد ورغبة شديدة الى رفع شأنها وترقيتها وجعلها فى مصاف الدول الاوربية بادخال كل الاصلاحات المؤدية لذلك. عرف منه الباب العالى ذلك فسرّ منه ومنحه لقب خديوي معناه (أمير عظيم) وجعل وراثة العرش فى أكبر أولاده الذكور وهلم ثم رأى الخديوي اسماعيل باشا انه لا يتم لبلاده التقدّم المرغوب الا اذا

استقلّ بوطنه فعمل للوصول إلى ذلك حتى منحه الباب العالى استقلالا داخلياً تاماً فى سنة ١٨٧٣م واذن له أن يعمل بدون استشارته فى قرض الديون وعقد المحالفات التجارية والسياسية وغيرها مع الدول الاجنبية ما دامت هذه المحالفات والمعاهدات لاتضر بمصلحة الدولة العلية وان يزيد جيشه حسب ما يراه صالحاً على شرط ألا يكون فى أسطوله مدرعات وقد زادت الجزية نظير ذلك الى ٦٦٥ر٠٠٠ جنيهاً مصرياً (غير انه من الأسف أن رأت الدولة العلية عند تولية الخديوي محمد توفيق باشا أن تُقلل من أهمية هذين الشرطين فاشترطت على الخديوى بمناسبة الشرط الأول أن يكون عقد المحالفات باستشارتها وبخصوص الشرط الثاني ألا يزيد عدد الجيش المصري فى وقت السّلم عن ١٨ر٠٠٠ جندى)

ولما أصبح الخديوي اسماعيل باشا صاحب السطوة والنفوذ فى البلاد أخذ ينظّم إدارته الداخلية فأعاد النّظام الأدارى الذى كان متّبعاً فى عهد جده بعد أن أدخل عليه كثيراً من الاصلاحات النافعة فرتّب نظام المكوس ترتيباً دقيقاً حتى بلغت الضرائب ١١ مليون جنيهاً واشترى إدارة البريد من شركه اجنبية وقسم القطر الى ١٤ مديرية واصلح الرى واكثر من الطرق الحديدية ومد الاسلاك البرقية وانار أمهات المدن بنور الغاز وحفر الترع وابتنى الفنارات والمنارات وأصلح الموانى وانشأ الشوارع وغرس بها الاشجار ونشر العلم لذاته فزادت المدارس والمعاهد زيادة عظيمة حتى بلغت ٤٨١٧ خلاف المدارس الحربية التى انشأها لتعليم الجيش الذى كان يبلغ ٦٠ر٠٠٠ جندى وضم الى أملاكه فى السودان إقليم «دارفور» «وهرر» وحارب تجارة الرقيق وأنشأ دار الكتب المصرية ودار الآثار المصرية (العاديات) وأسس الجمعية الجغرافية ثم حسّن القضاء فنشر العدل وأمنت الناس وشكّل المحاكم المختلطة ليتساوى الوطنى والأجنبي أمام القانون ففتحت أبوابها فى فبراير سنة ١٨٧٦ وفى مدّته تم فتح قناة السويس فى نوفمبر سنة ١٨٦٩ بعد ان انفقت عليها الحكومة ١٦ مليوناً من الجنيهات المصرية فى حين ان مجموع نفقاتها بلغت ½ ١٧ مليوناً من الجنيهات المصرية وقد كان رحمه الله ميالا إلى الحكم النّيابى فرأى ان يُشرك الامّة معه فى الحكم فأنشأ مجلس شورى النواب فى ١٩ نوفمبر سنة ١٨٦٦م كما انه قبل ان

يُساعده فى تسيير أمور البلاد رجال مسؤولون مؤاخذون فشكّل أول مجلس للنظّار فى ٢٩ شعبان سنة ١٢٩٥ هـ (٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨م) وما زال هـذا المجلس فى ازدياد فى رجاله واتّساع فى نفوذه حتى أصبح كما نراه فى وقتنا هذا

السبب فى تشكيل وزارة مسؤولة

إن ما قام به المغفور له الخديوى اسماعيل باشا من جليل الأعمال التى لا تزال ظاهرة بين ظهرانينـا وكثرة ما أنفقه بسخاء فى سبيل رفعة البلاد وقيامه بعدة مشروعات كبيرة فى وقت واحد وما تطلبته من النفقات الباهظة كل هـذا أوجد ارتباكات خطيرة فى المالية المصرية خشيت منـه دول اوربا على أموال رعاياها التى استدانتها الحكومة المصرية لانفاقها فيما تقدم ذكره من الاعمال فطلبت منهم الخديوي وأصدر أمره فى ٢ مايو سنة ١٨٧٦ بانشاء (صندوق الدين) وهو مكوّن من لجنة تشكل من مندوبي الدول ويُعهد إليها فى إدارة شؤون الدين المصري وتدبير ما يجب لانتظام تسديده فجدّت اللجنة في عملها ووحدت جميع الديون وجعلتها ديناً واحداً مقداره ٩١ مليون جنيهاً مصرياً ويُسدد فى مدة ٦٥ سنة بسعر ٧ ٪ ثم اقترحت على الخديوي إدخال موظفين أجانب من أصحاب الكفاءة الكبيرة فى الشؤون المالية لضبط موارد الحكومة فوافق على تعيين مراقبين عموميين لحساب الحكومة وتُعرف هذه «بالمراقبة الثُّنائية» وكان احدهما انجليزياً لمراقبة الأيرادات والثاني فرنسياً لمراقبة المصروفات ولمّا لم يكن هذا العمل بكاف لضبط موارد الحكومة ضبطاً تاماً لأن نفوذ هذين المراقبين كان محدوداً ازدادت الحالة المالية تعسّراً لذلك طلبت لجنة صندوق الدين من الخديوي وعضّدتها الدول الاوربية أن يصدر الخديوي أمراً بتشكيل لجنة للتحقيق بحيث يكون لها الحق المطلق فى اجراء كل ما تريده من التحرّيات والتحقيقات فقبل الخديوي ذلك بعد تردد وفى ٤ ابريل سنة ١٨٧٨ تشكلت اللجنة وعهدت برئاستها الى المسيو (ديلسبس) وجُعل رياض باشا والسير رفرز ولسن وكيلين لهـا وجُعل مندوبو الدين أعضاء فيها وعندما شرعت اللجنة فى عملها وجدت انه لا ينسنى لها القيام بما عُهد إليها الا اذا قبل الخديوي اسماعيل باشا أن يتنازل عن أملاكه وأملاك عائلته

للحكومة المصرية . ويُجعل له نظير ذلك راتب سنوي مناسب له والأمر الثاني أن يُشرك معه في الحكم وزراء مسؤولين فيما يصدر منهم بشؤون الدولة فأجاب الخديوي طلبهم وفي ٢٦ اكتوبر سنة ١٨٧٨ أصدر أمراً بالتنازل قال فيه :

« إنني أنهب بالنيابة عن أعضاء عائلتنا جميع عقاراتهم التي تحت تصرفهم إلى الحكومة المصرية بحالة دائمية الخ »

وأما عن الأمر الثاني وهو قبوله تأليف وزارة مسؤولة فقد أجاب لجنة التحقيق في شخص وكيلها المسيو رفرز ولسن بهذه المقالة الجليلة : « قد اطلعت على تقرير مجلس التفتيش الأعلى الذي تحت رئاستكم ووقفت على حقائقه فاذا عباراته مفصلة تفصيلا والوقت وإن كان غير مساعد لكم في استيعاب جملة من المسائل فأنا شاكر لكم ولرفقائكم كل الشكر وقد ساءني سفرهم قبل أن أقابلهم وأشكرهم مشافهة وأؤمل منكم أن تبلغوهم الشكر عني

أما النتائج التي تضمنتها هذا التقرير فقد قبلت لديّ غاية القبول لأني أنا الذي عينتها لتعود على هذا القطر بالفائدة التامة وقد بقي الآن الاهتمام في تنفيذها والعمل بها وقد عزمت على إجراء مفعولها عزماً قويا لا تردد فيه حيث أن هذا القطر لا نعتبره الآن من أفريقيا بل هو قسم من اقسام أوروبا فلابد أن نسلك الآن طريقا جديده تناسب حالتنا الاجتماعية ونطرح الطريقة الأولى القديمة وعما قريب ترون ما يحدث من التغييرات المهمة مع السهولة فوق المأمول فأن هذا لا يخرج عما تقتضيه العدالة والقوانين وهو غاية مرامنا ولا نعول في ذلك على القول دون الفعل فقد صممت تصميما أكيداً على البحث في حقائق الأمور للوقوف عليها وأخذت في ذلك لاثبات صدق عزمي بتكليف نوبار باشا بتشكيل وزارة جديدة ولربما يُرى أنه ليس لهذا الامر الخطير أهمية في الظاهر إلا أنه اذا أمعن النظر فيه بغاية الدقة يرى منه نتيجة عظيمة وهي استقلال الوزارة وهذا ليس يسيراً لأن عليه المدار في تغيير الحالة الحالية من أصلها بحالة مرغوبة وهذا على حسب رأيي أقوى دليل كافل في اثبات عزمي وتصميمي على تنفيذ نتائج ما قدمتموه من هذا القرار وحيث عزمتم على الرحيل أؤمل أن تعودوا الينا عما قريب ولتكونوا على يقين في أن ما أبرزتموه من النتائج التي كابدتم فيها المشاق

والعناء يثمر ثمراً نافعاً فان كل ما يُغرس فى أراضى هـذا القطر القديمة يُثمر ويبدو اصلاحه بغاية السرعة » اه

وفعلا أصدر الخديوي اسماعيل باشا أمراً بتشكيل وزارة مستقلة مؤاخذة برياسة نوبار باشا فى ٢٩ شعبان سنة ١٢٩٥هـ (٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨م) وأدخل نوبار باشا فى عداد وزارته المراقبين السير «رفرزولسن» والمسيو «دي بلنيير» بصفة وزراء وأن يكون لهما جميع الحقوق المخولة لباقى الوزراء وان يكون مربوط راتب كل منهما سنوياً ٦٠٠٠ جنيهاً مصرياً بخلاف النظار المصريين فقد كان ٣٠٠٠ جنيهاً مصرياً سنوياً واستمرت هذه النظارة على هـذا النحو ما يقرب من السنتين استعملا فى أثنائها الوزيران الأجنبيان السلطة التي تعودوها فى بلادهما فأصبحت الوزارة لا تعمل إلا باشارتهما فوجد الخديوي اسماعيل باشا أن نفوذه قلّ وهو لا يريد ذلك فأسقط هذه الوزارة وأمر بتشكيل غيرها برياسة ابنه الامير محمد توفيق باشا ودخل فى عدادها الوزيران الأجنبيان السابقان أيضاً ولم يرغبا ان يقللا من نفوذهما فعزّ على الخديوي أن يرى ذلك فأصدر أمره بتأليف وزارة مصرية وطنية يكون أعضاؤها جميعهم من المصريين واختار لرئاستها شريف باشا فاغتاظت الدول الاوربية من هذا العمل وتحيبوا لدى الباب العالى حتى تمكنوا من اصدار امر بعزله فتم لهم ذلك في ٦ رجب سنة ١٢٩٦ هـ (٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩ م) فأبحر الى ايطاليا وبقى خارج البلاد إلى أن لبّى نداء مولاه فى القسطنطينية فى ٣ مارس سنة ١٨٩٥م فنقلت جثته إلى مصر ودفن بمسجد الرفاعى فى ١٣ مارس سنة ١٨٩٥ بعد أن احتفل بتشييع جثته احتفالا مهيباً

ولما تولى توفيق باشا الحكم تم الاتفاق بينه وبين الدول الاوربية على ان تُجدّد المراقبة الثنائية الاولى بشرط أن تكون أعمال المراقبين قاصرة على الفحص والتحقيق دون التدخّل فى الاعمال الادارية فعيّنت كل من انجلترا وفرنسا مراقباً لهما واشترطت حكومتاهما ألا يعزل أحدهما الا بعد موافقة دولته فتسلم المراقبان أعمالهما وشرعا في العمل سوياً مع رجال الحكومة المصرية واستعملا المجاملة فحازا رضاها وتيسّر لهما الاصلاح الكبير فى مالية البلاد وشؤونها وأذن لهما بحضور جلسات مجلس النظار

ومازالا على ذلك حتى احتلت الجنود الانجليزية مصر فى ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ فلم يكن هناك داع للمراقبة الثنائية لحلول الدولة الانجليزية محل الدول فأصدر الخديوي توفيق باشا أمراً عالياً في ١٨ يناير سنة ١٨٨٣ بالغائها رغم معارضة فرنسا وعُيّن المراقب الانجليزي مستشاراً مالياً للحكومة المصرية وصار يحضر جلسات مجلس الوزراء ويعارض فيها وفى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ اعترفت انجلترا باستقلال مصر فأصبح المستشار المالى لا يحضر جلسات مجلس الوزراء وان كان لا يزال باقياً فى منصبه بالحكومة المصرية

المستشار المالى

من أول فبراير ١٨٨٣ إلى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢

عرفنا أن وظيفة المستشار المالى إبتدأت بالظهور منذ سنة ١٨٨٣ بعد الغاء منصبي المراقبين الفرنساوي والانكليزي وكان ذلك عُقيب بلاغ ارسله اللورد غرنفل رئيس وزارة انكلترا فى ٣ يناير سنة ١٨٨٣ الى الدول بالغاء الرقابة الثنائية وفى ١٨ يناير سنة ١٨٨٣ قدّم شريف باشا رئيس الوزارة المصرية الى الخديوي توفيق باشا تقريراً يطلب فيه تعيين مستشار انجليزي للمالية بناء على طلب اللورد غرنفل واليك نص تقرير شريف باشا بتاريخ اول فبراير سنة ١٨٨٣ لتعرف كيف كانت مهمة مستشار المالية فى البداية والى ما انتهت اليه بعد ذلك

« تفضلتم سموكم بالموافقة علي مشروع الأمر العالى الذي تشرفت بعرضه فى ١٨ يناير سنة ١٨٨٣ لالغاء الاوامر العالية الصادرة فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ و ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ وأولهما فى تقرير الرقابة الثنائية والثانى فى بيانها ولقد راعت حكومة سموكم بطلب الغاء هذه الرقابة عواطف المصريين وتوطيد سلطة حكومتكم

ومهما كانت الخدمات التى أدتها الرقابة فانه لا يغرب عن الذهن ان الضرورة النّاجمة من تدخلها فى شؤون البلاد تمس سلطة الوزارة وأعمالها وتنقل سلطة الحكومة الى أيدي موظفين غير مسؤولين لا يكون تعيينهم ولا عزلهم معلقاً على إرادة سموكم وإرادة حكومتكم فقط

وفضلا عن هذه الملاحظات من وجهة إدارة الشؤون الداخلية فان وجود المراقبين العامين فى جلسات مجلس الوزراء أيا كانت المسائل المعروضة للبحث يجعل

للرقابة شأناً سياسياً يتجاوز ارادة سموكم ومع التجاوز عن هذه الاعتبارات كلها فان حكومة سموكم ترى من الصواب أن تضمن لخدمتها لمدة من الزمن مساعدة أحد الاجانب الذى يعاوننا بمعارفه فى حل المشاكل المالية

وارى يا مولاي ان هذا الاوربي الذي يكون موظفاً مصرياً يمكن ان يُطلق عليه لقب « المستشار المالي » ويكون اختياره وتعيينه محفوظاً لسموكم ويرجع فى الامر مباشرة إلى سموكم دون أن يكون له سلطة الناظر ويمكنه ان يحضر جلسات مجلس النظار كلما دعاه رئيس النظار الى ذلك وله أن يدرس المسائل المالية وان يُبدي فيها رأيه ضمن الحدود التى يعينها سموكم وحكومتكم ولا يكون له حق التدخل فى شؤون إدارة البلاد فاذا صادف ذلك ارتياحاً من سموكم فاني أستأذن أنا وزملائي مولانا ليصدر أمره الكريم بتعيين السير (أكلند كولفين) مستشاراً مالياً

فان الفرصة التى سنحت له بدرس حالة مالية البلاد والمعارف التى اكتسبها فى نظام ماليتنا كل ذلك يجعله محل ثقة سموكم وثقة حكومتكم »

كيفية تشكيل هيئة الوزارة المصرية

الحكومة المصريّة حكومة ملكية وراثية وللملك حق تعيين الوزراء فأذا مالزم الحال تشكيل هيئة وزارة يدعو جلالة الملك من يقع عليه اختياره السامى ويُسند إليه برئاسة الوزارة ويكلّفه بتشكيل هيئتها فأذا تمّ ذلك يرفع رئيس الوزارة الجديد إلى جلالة الملك كشفاً بأسماء حضرات زملائه الوزراء الذين اختارهم لمعاونته فى المهمة التى عُهدت إليه مع اسم الوزارة التى أسندت إلى كل منهم لالتماس المصادقة عليه فيصدر جلالة الملك أمراً باعتمادهم في مناصبهم

والتّقاليد المتّبعة فى البلاد الدستوريّة هي أن يُكلّف زعيم حزب الاغلبيّة فى مجلس النواب بتأليف هيئة الوزارة وقد اتّبعت مصر هذه التّقاليد عند تأليف الوزارة السّعديّة وستجرى عليها فى المستقبل ان شاء الله

اختصاص مجلس الوزراء والوزراء

مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة . والوزير هو صاحب السّلطة

والنفوذ فى وزارته . وعلى هذا الأساس بُنى إختصاص مجلس الوزراء والوزراء . وقد رأيت أن أكتفى فى هذا الموضوع (تحاشياً من التطويل والتكرار) بالأوامر العالية الصادرة بتشكيل النظارات الأولى فأن فيها الكفاية لذلك أوجه نظر القارئ اليها وإليك نص التوكيلات المعتاد إعطاؤها من جلالة الملك لحضرات أصحاب الدولة والمعالى الوزراء عند تقلدهم مناصبهم للعمل بمقتضاها

توكيل نمرة (١) لمعالى وزير الاوقاف

تأييداً لأمرنا السابق صدوره لوزارة الاوقاف بتاريخ ٢ مارس سنة ١٩٢٢ رقم ١٧ وبما لنا من الولاية الشرعية قد اقتضت إرادتنا توكيلكم عنا فى إدارة الاوقاف المشمولة بنظرنا وتابعة لوزارة الأوقاف وفى قبول النظر على الاوقاف التى تحال إدارتها على الوزارة من طرف القضاة وتحرير التقارير المقتضية عنها بأسمنا فى الأحوال التى تستلزم ذلك وفى المراقبات المختصة بهذه الأوقاف وتوكيل من توكلونه عنكم في ذلك مع توكيلكم أيضاً في إدارة سائر الأوقاف المنسوب نظرها الينا على الوزارة لأدارتها ورخصنا لكم في جميع ما هو مرخص للوزارة من قبل مع زيادة ما ترون زيادته على مرتبات الخدمة المرتبين بالمساجد ولوازمات المساجد والأضرحة والزوايا وغيرها أو ترميمات أو نحوه أو صرف على الفقراء وسائر ما يماثل ذلك بالصورة التى تستحسنونها بغير توقف فى الاجراء على استقلال إيراد الجهة أو عدم ايرادها وكذلك وكلناكم لأجراء ما يلزم لاستبدال أعيان الاوقاف التى يرى استبدالها وتأجير ما يرى تأجيره من أعيان تلك الأوقاف وشراء ما يلزم شراؤه للأوقاف وأذنّاكم أيضاً فى توكيل من ينوب عنكم فى توقيع الصيغ الشرعية فيما توضح وبالجملة رخصنا لكم فى إجراء سائر الترخيصات الصادر عنها قرارات وأوامر للوزارة من قبل

كما أننا بما لنا من الولاية العامة الشرعية قد أقمناكم ناظراً موقتاً على الأوقاف الأهلية المحال ادارتها على الوزارة موقتاً حتى يثبت استحقاق النظر إليها لمن يستحقه بمقتضى شروط واقفيها سواء كانت إقامتكم كما ذكر على وجه الاستقلال أو بالأنضمام لناظر الوقف الأصلي أو ناظراً حسبياً أو مشرفاً

وقد أصدرنا أمرنا هذا لمعاليكم بذلك لأتباع منطوقه وإجراء مقتضاه ٩

فؤاد

توكيل نمرة (٢) لمعالي وزير الأوقاف

إنه بعد ما علمنا بما تضمنه الأمر العالى السابق صدوره لنظارة الأوقاف العمومية تاريخ ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٢٩٧ نمرة (٢) وبما تضمنته مكاتبة وزارة الأوقاف الواردة لديواننا العالى بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩١٥ نمرة ٢٩ وتأييداً لأمرنا العالى السابق صدوره لوزارة الأوقاف بتاريخ ٢ مارس سنة ١٩٢٢ رقم ١٦ قد أجزنا وأذنا كم فى إعطاء الأذن بالنيابة عنا لمن يتعين مجدداً أو خلفاً لسلف من الخطباء بالجوامع المعدة لاقامة صلاة الجمعة والعيدين بمصر والاسكندرية وسائر الثغور والبنادر وجميع الجهات الداخلة فى دائرة حكومتنا بعد معرفة كونه أهلا لاقامة صلاة الجمعة والعيدين بالخطبة فيها تطبيقاً للأحوال الشرعية ويتصرح فى المأذونية التى تعطى لكل من الخطباء الموما إليهم بأن له الاستنابة عند الاقتضا. كما أننا أذنا كم أيضاً أن تنيبوا بدلا عنكم فى أعطاء هذه الرخصة من تنيبوه بحسب ما تقتضيه دواعي الاحوال بحيث لا يقيم أحد هذه الشعائر غير المأذونين بذلك إذناً صحيحاً على هذه الكيفية ولا يتقرر شيء للوزارة على هذه القاعدة

وأصدرنا أمرنا هذا لمعاليكم كما ذكر لاتباع منطوقه وإجراء مقتضاه ✍ فؤاد

توكيل نمرة (٣) لمعالى وزير المالية

اقتضت إرادتنا توكيلكم عنا فى كل ما تقتضيه الحال من شؤون وزارة المالية من بيع ما يرخص فى بيعه من الأطيان والأملاك والأراضى ملك الحكومة لجائز بيعها وفى تمليك ما عساه يكون باقياً الآن بغير أن تعطي عنه حجج شرعية من أطيان الحكومة البور الخارجة الزمام السابق إعطاؤها لبعض الأفراد بمقتضى الامر العالى الصادر فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ وفى تمليك الأطيان الأواسي التى تم فيها استبدال فرائض الالتزام التابعة لها عملا بأحكام الامر العالي الصادر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٠٥ وفى شراء ما يلزم شراؤه من أملاك الأفراد لمصلحة الحكومة أو المنافع العمومية وعلى العموم فى كل ما يستلزم النيابة عنا فى الشؤون المالية العمومية ورخصنا لكم فى توكيل من ينوب عنكم فى جميع ما ذكر

وقد أصدرنا أمرنا هذا لمعاليكم للعمل بمقتضاه ✍ فؤاد

توكيل نمرة (٤) لمعالي وزير الاشغال العمومية

اقتضت إرادتنا توكيلكم عنا في توقيع المسوغات الشرعية اللازمة لتحرير حجج تمليك الأراضي السابق إعطاؤها لأشخاص بوجه الإنعام بمدينة حمامات حلوان بموجب الشروط الجديدة أو القديمة والتي تعطى بعد الآن ويتم بناؤها على الشروط المقررة والأوامر السابق صدورها في هذا الخصوص كما أننا صرحنا لكم بتوكيل من ينوب عنكم فيما ذكر

وأصدرنا أمرنا هذا لمعاليكم بذلك للاجراء بمقتضاه في فؤاد

مسؤولية الوزراء

جلالة الملك هو رئيس الدولة الأعلى ويتولى سلطته بواسطة وزرائه وهو لا يصح أن يُسأل عما يصدر منه من الأوامر التي يستصدرها الوزراء الخاصة بشؤون الدولة بالنسبة لجلال مركزه السامي لذلك أوجبوا من قديم توقيع رئيس الوزراء والوزراء المختصّة على المسائل التي يستصدرون بها أمر الحاكم لتنتقل اليهم مسؤولية هذه الأوامر وقد نُص على ذلك في القانون النظامي الصادر في سنة ١٨٨٣ المادة ٥١ وهي (لا يسري قانون أو أمر منا ما لم يوقع عليه رئيس مجلس النظار والناظر الذي يختص بنظاره ذلك القانون أو الأمر) وفي القانون الصادر في سنة ١٩١٣ المادة العاشرة وهي (لا يجوز إصدار قانون أو أمر عال الا اذا كان موقعاً عليه من رئيس مجلس النظار ومن النظار المختصين به) وأيّد ذلك الدستور المصري الصادر في ٩ أبريل سنة ١٩٢٣ المادة ٦٠ وهي (توقيعات الملك في شؤون الدولة يجب لنفاذها أن يُوقّع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصّون) غير أن هناك أوامر عالية تنفذ بدون توقيع رئيس الوزارة والوزراء المختصة وهي الأوامر المعروفة بالاوامر الكريمة أو الارادات السنية : كالامر الصادر بتعيين رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس الشيوخ ورئيس الديوان الملكي وتعيين شيخ الجامع الأزهر وأمير الحج والامر الذي يصدر باعتماد ميزانية الاوقاف

وقد كان الوزراء يُسألون سياسياً أمام الأمير الحاكم وإدارياً أمام المحكمة الادارية العُليا التي شُكلت بموجب الأمر العالي الصادر في ١٩ فبراير سنة ١٨٨٧

من رئيس الوزراء رئيساً للمحكمة أو أكبر الوزراء سناً عند غياب رئيس الوزراء ومن الوزراء الذين لا علاقة لهم بالدعوى والمستشار المالي ومستشار ملكي آخر بصفة أعضاء وأما فى المسؤوليات المدنيّة والجنائيّة فيحاكمون أمام المحاكم الاعتياديّة

أما الآن بعد صدور الدستور فقد صار الوزراء مسؤولين بالتضامن لدى مجلس النواب عن السياسة العامة للدّولة وكل منهم مسؤول عن أعمال وزارته وقد نص على أن أوامر الملك شفهية وكتابية لا تخلي الوزراء من المسؤولية بحال وصار لمجلس النواب وحده حق اتهام الوزراء فيما يقع منهم من الجرائم فى تأدية وظائفهم ولا يصدر قرار الاتهام إلاّ بأغلبية ثلثي الأعضاء وقد أنشئ مجلس يعرف «بالمجلس الخصوصي» لمحاكمة الوزراء وهو يتكون من رئيس المحكمة الأهلية العُليا رئيساً ومن ستة عشر عضواً ثمانية منهم من أعضاء مجلس الشيوخ يُعينون بالقُرعة وثمانية من قُضاة تلك المحكمة المصريين بترتيب الأقدميـة وعند الضرورة يكمل العدد من رؤساء المحاكم التى تليها ثم من قُضاتها بترتيب الأقدميّة كذلك وقد خُول للمجلس تطبيق القوانين المتبعة بشرط أن يكون صدور الأحكام بالعقوبة بأغلبية إثنى عشر صوتاً ويقوم بتأييد الاتهام أمام المجلس من يعينه مجلس النواب من أعضائه

الاسباب التى ترجع لسقوط الوزارة

كانت الوزارة تسقط إذا لم تحز ثقة الأمير الحاكم أو إذا فشلت فى سياستها . أو إذا انتقلت السلطة من يد أمير إلى آخر . أو لوفاة الأمير الحاكم . أو لوفاة رئيس الوزراء

أما الآن فاصبحت تسقط الوزارة إذا لم تحز ثقة النواب وقد نص على ذلك فى الماده ٦٥ من الدستور المصري وهى (إذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة وجب عليها أن تستقيل . فاذا كان القرار خاصاً بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة)

وعند سقوط الوزارة يقـدم رئيس الوزارة صورة الاستقالة ممضاة من جميع زملائه إلى جلالة الملك بالأسباب التى دعت لسقوطها فيصدر الملك أمره بقبولها ويبعث إلى رئيس الوزارة المستقيل صورة أمر القبول ؛

تقسيم النظارات بين مضرات النظار ووظيفة كل منهم

ترجمة الدكريتو الصادر من الحضرة الخديوية في ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨

بناء على ما عرضه علينا مجلس النظار أصدرنا أمرنا هذا ليجرى العمل بمقتضاه

وظائف رئيس مجلس النظار

وظيفة رئيس مجلس النظار هو أن يجتمع المجلس تحت رياسته وعليه أن يعرض للحضرة الخديوية قرارات المجلس خصوصا ما يكون مستلزماً لصدور أمر الحضرة الخديوية عليه

وظائف نظار الدواوين

هى تنصيب وعزل الموظفين بجميع المصالح التي تحت إدارتهم مع مراعاة المواد المذكورة فى دكرتو ٧ مايو سنة ١٨٧٦ ونوفمبر سنة ١٨٧٦ والامر الخديوى الذي بتاريخ ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨

النظار لهم الامر فى جميع المصاريف الخاصة بالمصالح التي تحت رئاستهم ولا يرخص لاحد المأمورين أن يصرف شيئاً إلا بعد أن يستحصل على الاذن من الناظر على مقدار المبلغ المقتضى صرفه

وظيفة ديوان الخارجية

الادارة العمومية بمركز النظارة. ادارة مصلحة منع الرقيق والمصلحة الصحية المللية فيما يختص من ذلك بالمعاهدات الدولية. المطابع والمطبوعات الأوروباوية المحلية

وظيفة ديوان المالية

الادارة العمومية بمركز النظارة . الدين العمومى ومرتبات الحضرة الخديوية وعائلتها . المعية السنية . صندوق الدين . إدارة المالية بالاقاليم والمحافظات . الشئون والمخازن . عموم البوستة المصرية ووابورات البوستة الخديوية . الجمارك . الضربخانه حلقات السمك . المطرية . قلم المعاشات . ميناء الاسكندرية . وأيضاً جميع المأمورين فى مواد تحصيل الايرادات الميرية بأى مصلحة كانت يكونون تحت أوامر ناظر المالية

وظيفة ديوان الجهادية

الادارة العمومية بمركز النظارة . ماهيات العساكر البرية والبحرية . المهمات العسكرية . المأكولات والذخائر والعلف . الملبوسات . ملاحظة القشلاقات . المخازن العسكرية . الاسبتالية العسكرية . ملاحظة السفن الميرية . المدرسة البحرية . قومندانية السويس

وظيفة ديوان المعارف والاوقاف

الادارة العمومية بمركز النظارة . المدارس الميرية ماعدا المدارس الحربية والمدرسة البحرية . الارساليات المصرية . المدارس والمكاتب الاهلية وما يلزم لها من الاعانة

وظيفة نظارة الداخلية

الادارة العمومية بمركز النظارة . مجلس شورى النواب . إدارة الاقاليم والمحافظات . الضبطيات . الطلومبخانات . أقلام منع الرقيق . مصلحة الصحة والاسبتاليات . الدفترخانة المصرية . قلم الاحصائية . المطبوعات والمطابع الاهلية الروزمانجة . عساكر الباشبزق المعدة لخدمة الحج الشريف وضبطيات الاقاليم . بيت المال . الحبسيخانات

وظيفة ديوان الحقانية

الادارة العمومية بمركز النظارة . المحاكم المختلطة . المحاكم الشرعية . المجالس المحلية . ملاحظة الحبسيخانات

وظيفة ديوان الاشغال

الادارة العمومية بمركز النظارة . العمارات البرية وحفظ وترميم جميع أماكن الحكومة والتى تكون مؤجرة من طرفها . المحافظة على الانتيكخانة . مصلحة الحفر والآثار القديمة . مجالس الزراعة . المهندسون بالأقاليم . مصلحة الري العمومى من ترع وقناطر وهويسات . الكوبريات . المين ما عدا ميناء الاسكندرية . الجسور والطرق . مصلحة الأورناتو والشوارع . النظر فى الطلبات المختصة بامتياز الأراضي والمعادن وورش الاحجار وأما أمر إعطاء الامتيازات فهو منوط بمجلس النظار .

سكك الحديد والتلغرافات . تشغيل الملاحات والمعادن وورش الاحجار وأما بيع محصولاتها فذلك من خصائص المالية . ملاحظة مصلحة مياه اسكندريه . الانجرارية ملاحظة التياترات .

المصالح القائمة بذاتها التابعة لمجلس النظار

مصلحة الفنارات ومصلحة أملاك الميري

هكذا كانت أقسام النظارات عند تشكيل أول هيئة للنظار فى سنة ١٨٧٨ ثم استمرت هذه الاقسام فى ازدياد فى أعمالها وعُمالها فترتب على ذلك ادخال كثير من النُظم الادارية والفنية واشراك مجالس استشارية اختصاصية حتى أصبحت على الشكل الذي تراه الآن وهاك هى الاقسام الحديثة لكل وزارة تاركين اختصاص كل منها لأن أسماءها تنم عن اختصاصاتها

(ملحوظة) عند ما تولى المغفور له السلطان حسين كامل الاول عرش السلطنة المصرية أصدر أمراً فى ١٨ ابريل سنة ١٩١٥ بتغيير أسماء النظارات والنظار فاستبدلت لفظة نظارة بوزارة وناظر بوزير ومجلس النظار بمجلس الوزراء وسنظهر ذلك بوضوح فى باب الرتب والنياشين والالقاب

أقسام وزارة الخارجية

وظيفة وزارة الخارجية النظر فى علاقات مصر مع الدول الأجنبية : وقبل أن نذكر أقسام هذه الوزارة نُلفت نظر القارئ الكريم الى الأدوار التى مرت بها بقيت هذه النظارة من ابتداء تقسيم النظارات بين حضرات النظار فى سنة ١٨٧٨ تحت رئاسة وزيرها الذى هو عضو ضمن أعضاء هيئة النظارة حتى ديسمبر سنة ١٩١٤ فانفصلت هذه النظارة عن النظارات وضُمت أعمالها إلى الوكالة البريطانية وألغى منصب الوزير والوكيل الوطنيين واستمرت على هذا المنوال حتى مارس سنة ١٩٢٢ حيث اعترفت انجلترا باستقلال مصر فعادت وزارة الخارجية المصرية الى مركزها الأولى وعُين لها وزير ضمن أعضاء هيئة الوزارة وتعين لها وكيل ومدير عام من المصريين

وتعين لمصر في الخارج سفراء كل منهم برتبة وزير ويُخاطب في المخابرات الرسمية بحضرة صاحب المعالى وزير مصر المفوض لدى حكومة . . . .

وأصبحت لمصر سفارة فى انجلترا وثانية (في فرنسا والبلجيك) وثالثة فى ايطاليا ورابعة فى الولايات المتحدة وينتظر أن يُعين لمصر سفراء لدى بقية حكومات الممالك العظمى الباقية

هذا خلاف القناصل فقد أصبح لمصر قناصل فى معظم المدن الكبرى الخارجية الشهيرة .

وهذه هى الاقسام الحديثة لوزارة الخارجية :

(ديوان الوزير)

ا — ديوان معالي الوزير يختص بالقلم الخصوصى والمكاتبات الشخصية والمقابلات والاعمال المتعلقة بالبرلمان

ب — قلم للصحافة والأستعلامات وكتابة تقرير يومى عن الصحافة المحلية والاطلاع على الصحافة الاجنبية وترجمتها وتلخيصها

ج — قلم للرموز الكتابية والكتابة الرمزية والرسائل البرقية

د — قلم للصادر والوارد وقيد بريد الوزارة وتصديره

إدارة الشؤون السياسية والتجارية

ا — القلم السياسي يختص بتحرير التعليمات الصادرة الى المعتمدين السياسيين وحصر جميع الأستعلامات المتعلقة بالسياسة العامة والمخابرات السياسية والتجارية والمالية والقضائية والأعمال المتعلقة بها ومسائل القانون الدولي العام والمعاهدات والاتفاقات السياسية والتحكيم ومحكمة لاهاي وجمعية الامم والامتيازات الأجنبية وصندوق الدين والمحاكم المختلطة وقنال السويس والسودان وعلاقات مصر بالدولة الانكليزية والمؤتمرات والبعثات ذات الصبغة السياسية والدعوة وكل ما يتعلق بالملحقين العسكريين والبحريين

ب — القلم التجاري يختص بتنظيم وتنمية العلاقات التجارية بين مصر والبلاد

الأجنبية والقطن والمعاهدات والاتفاقات التجارية والمعارض والاسواق والمؤتمرات والبعثات ذات الصبغة التجارية

إدارة الشؤون القنصلية

١ — قلم القنصليات يختص بالقنصليات المصرية في الخارج وأعمال قلم المحررات وامتيازات واعفاءات وسلطات القناصل والمأمورين القنصليين فى البلاد الأجنبية والاحوال الشخصية والعقود الرسمية وسائر العقود الصادرة من قلم المحررات القنصلية الزواج والطلاق والوصاية والميراث والتحصيلات وأملاك المصريين فى البلاد الأجنبية وإعادة الفقراء والمعتوهين الى وطنهم والمباحث والتحريات فى مصلحة العائلات وتنفيذ القوانين المختصة بالجيش والبحرية والملاحة والتأشيرات وشهادات التبعية وجوازات السفر

ب — قلم التبعية يختص بالبحث عن التبعية

إدارة الشؤون الادارية أو (العامة)

١ — تختص هذه الادارة بالاجانب في مصر وامتيازات وإعفاءات وسلطات القناصل والمأمورين القنصليين في مصر ونظام جوازات السفر وقبول الأجانب والاجراآت اللازمة لمراقبتهم وأملاك الأجانب بمصر والمنشئات الخيرية والمدرسية والدينية وغيرها والجمعيات الاجنبية والحج

ب — القضاء الإدارى يختص بمسائل القانون الدولي الخاص والاتفاقات المبرمة فى هذا الموضوع والتجنس والخروج من الجنسية والمسائل القضائية وتنفيذ الاحكام والانابات القضائية وتسليم المجرمين

ج — وقلم للمسائل الفنية والاتحادات الدولية وإتفاقات البريد والصحة والعملة والتلغراف البسلكى واللاسلكي والسكك الحديدية والطرق الأرضية والهوائية والموازين والأثقال وحفظ الصحة والعمل والصيد البحري والضبط والربط البحري والسّياحة والسيّاح والمؤتمرات والبعثات الغير السياسية والتجارية

قسم المراسم

يختص هذا القسم بأصول الحفلات وقواعد الآداب والمجاملات السياسية وتعيين الصدارة والتقدم واستقبال الوكلاء السياسيين والمقابلات الدبلوماتيكية والأوسمة الممنوحة للأجانب والأوسمة الممنوحة للمصريين المقيمين في البلاد الأجنبية والأوسمة الأجنبية الممنوحة للمصريين وطلب الاذن بحملها وإعداد وإرسال أوراق الاعتماد والاستعادة والاعادة وإرسال المعاهدات والاتفاقات والتصديق على هذه العقود ونشرها وتقديم الأجانب والمكاتبات الخاصة بالامتيازات والاعفاءات والمسموحات الدبلوماتيكية والبراءات والاجازات وقبول القناصل الأجانب بمصر

قسم المحفوظات

ا — يختص هذا القلم بترتيب وصيانة المحفوظات وتوصيل الملفات إلى الأقلام أو إلى الأشخاص المصرح لهم بالاطلاع عليها

ب — ومكتبة خاصة بترتيب وصيانة الكتب والخرائط

قسم الحسابات والمستخدمين

ا — قلم المحاسبة يختص بحسابات المصلحة المركزية وحسابات السفارات وحسابات القنصليات وحصر الايرادات المتحصلة في البلاد الأجنبية ومراقبة تنفيذ التعريفة وكل ما يقتضيه سائر الأعمال الحسابية

ب — قلم المستخدمين يختص بموظفي الفروع الخارجية وموظفي المصلحة المركزية والتعيينات والترقيات وفحص المسائل الخاصة بالمرتبات الشهرية والمعاشات والاعانات ومصاريف التمثيل وبدل السفر وكل ما يختص بشؤون المستخدمين

أقسام وزارة المالية

وظيفة وزارة المالية البحث فى جميع أحوال القطر المالية والضرائب وإصدار الميزانية العامة فى أول أبريل من كل عام أما أقسام الوزارة فهى :

الادارة العمومية بمركز الوزارة برئاسة معالي الوزير وسعادة الوكيل الوطنيين سكرتير عام المالية . مراقب عام المالية . قسم السكرتاريون الماليون (لوزارة المالية

لوزارة المواصلات . لوزارة الحقانية . لوزارة الأشغال . لوزارة المعارف)

الادارة العمومية تحتوي على الأقسام الآتية . قسم القضايا (المستشار الملكي ومساعده ووكلاؤه . القسم الافرنكي . القسم العربي) . مستخدمى الوزارة تفتيش المالية . الميزانية . مراجعة إيرادات ومصروفات الحكومة . المراقبة العامة لحسابات الحكومة . الخزانة العمومية . الرزنامه . (صرف المعاشات) قسم التحرير والترجمة الادارة المالية بالاقاليم والمحافظات . إدارة عموم الأموال المقررة . الدفترخانة المصرية . مصلحة التجارة والصناعة . جمرك القاهرة . مصلحة المساحة المصرية (قسم المساحة التفصيلية الخراجية . قسم المساحة الجيولوجية . قسم تحديد ونزع ملكية الأراضي . قسم مساحات الصحراء . قسم محفوظات . تسجيل الأراضي) مصلحة الاحصاء . المطبعة الأميرية . مصلحة الأملاك الأميرية (الادارة القضائية . الادارة الملكية . إدارة الزراعة . إدارة الهندسة . إدارة الحسابات . إدارة البيع . إدارة الايجارات . القسم التجاري) . مصلحة خفر السواحل ومصايد الأسماك (قسم مصر . قسم الأقاليم) مصلحة المناجم والمحاجر . مصلحة الكيميا (المعمل الكيماوي . قسم دمغة المصوغات) . مصلحة التموين . قسم البترول

ملحوظة ـ يوجد بكل مصلحة فوق الأقسام الخاصة بها قلم للقيودات . وقلم للمستخدمين . وقلم للحسابات . وقلم للحفظ والمخازن . ولايقل متوسط مربوط مرتب مدير أي مصلحة من مصالح الحكومة عن ١٢٠٠ جنيه سنوياً . وأما المصالح الكبيرة كمصلحة السكة الحديد . ومصلحة الصحة فيتناول مديرها راتب وكيل وزارة وقدره (٢٠٠ جنيه شهرياً) وعدد موظفي وعمال كل منهما لا يقل عن ثلاثين ألف

قرار بأنشاء مجلس المالية الاقتصادى

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المذكرة التى رفعها وزير المالية باقتراح إنشاء مجلس إقتصادي

وبما أن نفاذ هذا الاقتراح من شأنه أن يعين على رخاء البلاد ورفاهيتها

قرر ما هو آت

مادة ١ — ينشأ فى وزارة المالية مجلس يدعى « المجلس الاقتصادي »

مادة ٢ — يؤلف المجلس المذكور من وزير المالية رئيسا (الوكيل المصري لوزارة المالية . وكيل وزارة المعارف العمومية . وكيل وزارة المواصلات . وكيل وزارة الزراعة . الوكيل المصري لوزارة الأشغال العمومية. مدحت يكن باشا. قليني فهمي باشا. عبد القادر الجمال باشا . حسن عبد الرازق باشا (توفى إلى رحمة الله). حسن سعيد باشا إبراهيم عداه بك . علي المنزلاوي بك . محمد طلعت حرب بك . يوسف بتشوتو بك . محمود فايد بك . المسيو بيولا كازللي . المستر روسين . المستر هورنسبي. نوس بك . المسيو ميريل . المسيو اسكاريس. الدكتور ليفى)(أعضاء). فاذا غاب وزير المالية حل محله فى رئاسة المجلس وكيل وزارة المالية . ويجدد في أول سبتمبر من كل سنة تعيين أعضاء هذا المجلس المذكورين بأسمائهم بقرار من مجلس الوزراء

مادة ٣ — يكون اختصاص المجلس الاقتصادي على الوجه الآتى

(١) يقوم المجلس مباشرة أو يعهد الى مصالح الحكومة صاحبة الشأن وفقا لخطة يرسمها المجلس نفسه مما يكلفه به وزير المالية من الأبحاث والتحقيقات في الشؤون الاقتصادية

(٢) يقوم من تلقاء نفسه بعد موافقة وزير المالية بدراسة وبحث ما يقترحه عليه أعضاؤه أو الجمهور من هذه الشؤون

(٣) يبدي أى اقتراح بنى على الأبحاث المذكورة من شأنه تنمية موارد البلاد المالية والاقتصادية أو التوفيق بين مصلحة الحكومة ومصلحة الطبقات المنتجة أو تشجيع الجهود المضروبة أو الإعانة على توسيع نطاق حركة التعاون أو مضاعفة أو تحسين ماتنتجه المصالح العامة التى لها صبغة اقتصادية بحته وترتيب أعمالها وتنسيقها وبالاختصار تعضيد رقي البلاد رقياً إقتصادياً عاماً بكل الوسائل والاسراع فى تحقيقه

مادة ٤ — يجوز للمجلس أن يشكل من بين أعضائه لجانا فرعية تقوم باجراء أبحاث خاصة كما أن له بعد موافقة وزير المالية أن يختار من بين أهل الكفاءة الخاصة

فى المسائل التى هى موضع البحث والدرس بدون تمييز بين الجنس أوالتبعية عضواً موقتاً أو أكثر ينضم الى هذه اللجان . ويكون وزير المالية رئيساً لجميع اللجان

مادة ٥ — يحدد وزير المالية بقرار منه نظام المجلس الاقتصادي وطريقة عمله

الاسكندرية فى ١٠ محرم سنة ١٣٤١ (٢ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

رئيس مجلس الوزراء

عبد الخالق ثروت

أقسام وزارة الحربية والبحرية

وظيفة وزارة الحربية والبحرية إدارة شؤون الجيش والبحرية . وقد كانت هذه الوزارة تُعرف قديماً بنظارة الجهادية ويبلغ عدد الجيش المصري ١٨٠٠٠ فى وقت السلم ومعظمه فى السودان. وأنفار الجيش يدعون للتجنيد بطريق القرعة متى بلغوا سن التاسعة عشر وينتظمون فى سلك العسكرية متى بلغوا سن الحادية والعشرين لمدة خمس سنوات عند ثبوت لياقتهم طبياً وعدم وجود موانع قانونية معافية بأن يكون من حفاظ القرآن أوكبير عائلة أو وحيدها أو ملتحقاً بالخاصة الملكية أو كان موظفاً دائماً بالحكومة أوطالباً باحدى المدارس المتوسطة أو العالية أو بورشة مصر الصناعية فاذا لم يكن من هذا أوذاك فيتعافى من الخدمة العسكرية بدفع البدل وقدره عشرون جنيهاً قبل توقيع فرز القرعة عليه وبأربعين جنيهاً اذا نجح فى فرز القرعة وبمائة جنيه اذا انتظم فى سلك العسكرية . وأما ضباط الجيش فيتخرجون من المدرسة الحربية . وقد كان لوزارة الحربية والبحرية وزير خاص ضمن أعضاء الوزارة من منذ أن تشكل مجلس النظار غير أنه فى وزارة مصطفى فهمى باشا الثالثة ألغى منصب وزير الحربية والبحرية وأسند الى وزير الاشغال العمومية واستمرت على هذا المنوال حتى وزارة عدلي يكن باشا فتعين لها وزير خاص . وأما أقسام هذه الوزارة فهى

الادارة العمومية برئاسة معالى الوزير وسعادة الوكيل

قسم السردارية (معالى السردار) . أركان حرب العموم . أركان حرب

العمليات الحربية . كاتم أسرار الحربيـة . قسم مساعد الادجوتانت جنرال (القسم الافرنكي . القسم العربى) . قسم القضايا (المستشار القضائي للحربية) . ادارة قسم المحروسة . ادارة السكرتير المالى للحربية . ادارة التعيينات . ادارة الاسلحة والمهمات ادارة القرعة. ادارة الاشغال العسكرية . ادارة الموسيقات . القسم الطبي . القشلاقات المستشفيات العسكرية . وابوات طحين الجيش . المدرسة الحربية .

وكل مصلحة أو إدارة أو قسم فى هـذه الوزارة يرأسه ضابط عظيم برتبة لواء أو أمير الاى

أقسام وزارة المعارف العمومية

وظيفة وزارة المعارف هى تربية أبناء الامة وترقية معلوماتهم ترقية صحيحة ليشبوا رجالا أكفاء نافعين لأوطانهم . وأقسام هذه الوزارة هى

الادارة العمومية برئاسة معالى الوزير وسعادة الوكيل والسكرتير العام

الادارة العمومية تحتوي على الاقسام الآتية المستخدمين . الحسابات . التفتيش القسم الطبي . الامتحانات . اللوازمات والمخازن . مراقبة التعليم الاولى . مراقبة التعليم الثانوي والعالي . المكاتب الاولية الأميرية . مكاتب ومدارس البنات الأميرية . ورش مصر الصناعية . الارسـاليات المصرية . مكاتب ومدارس الاعانة وهى خاضـعة لتفتيش الوزارة. دار الكتب المصرية . مراقبة التعليم الفنى والصناعى . المدارس الابتدائية والثانوية الأميرية والمتوسطة والعليـا . الجامعة المصرية المزمع إنشاؤها المكونة من (كلية الآداب وكلية العلوم وكلية الحقوق وكلية الطب وتشمل فرع الصيدلية) ولهذه الجامعة مجلس ادارة له سلطة تامة فى كل ما يتعلق بشؤون الجامعة ويتكون مجلس الادارة من (وزير المعارف) بصفة رئيس للجامعة . مدير الجامعة (كبير الموظفين فيما يتعلق بالسلطة الادارية والتنفيذية والشؤون التعليمية نائب للرئيس فى حالة غيابه نائب مدير الجامعة . نظار الكليات . عضو نائب عن وزارة المالية تختاره تلك الوزارة ثلاثة أعضاء من ذوي الكفاءة والدراية يعينون بمرسوم بناء عن طلب وزير المعارف) ولا تكون قرارات مجلس الادارة صحيحة إلا إذا حضر الاجتماع أكثر من نصف الاعضاء وللجامعة أيضاً مجلس علمي يشكل من (رئيس الجامعة . مديرها (ويكون له

رئاسة المجلس فى حالة غياب الرئيس) . نائب المدير . نظار الكليات . ثلاثة أعضاء أساتذة ينتخبون من كل كلية)

وقد أنشئ بالوزارة مكتب فنى يرأسه وكيل الوزارة ويتكون من كبار رجال التعليم بالوزارة ووظيفته العمل على رفع مستوى التعليم بالمدارس والنظر فى المقترحات التى تؤدي الى ذلك . فضلا عن ذلك يوجد مجلس معارف أعلى ولأهمية هذا المجلس نأتى بالأمر العالى الصادر بتشكيله واختصاصه

مجلس المعارف الاعلى (ألغى فى سنة ١٩٤٤)

بناء على ما رفعه لنا ناظر المعارف العمومية وموافقة رأى مجلس نظارنا أمر بما هو آت

بند (١) قد تشكل تحت رئاسة ناظر المعارف مجلس أعلى للمعارف العمومية مركب من الوجه الآتى من ستة عشر (وقد عُدِّل الى أربعة وعشرين) عضواً من كبار الموظفين والأعيان

بند (٢) يُعطى المجلس المذكور رأيه فى المواد الآتية

أولا — في مشروع القوانين واللوائح المختصة بالتعليم وخصوصاً فى جداول مواد التعليم بالمدارس الأميرية

ثانياً — فيما يتعلق بانشاء مدارس جديدة

ثالثاً — فيما يختص بتوزيع ما يعطى من النقود على سبيل الاعانة والتشويق للمدارس الغير الميرية

رابعاً — فيما يتعلق (بانشاء مدارس جديدة) بكتب التعليم التى تستعمل فى المدارس الميرية

خامساً — فى جميع المسائل المختصة بضبط وربط المدارس الميرية وحساباتها وادارتها

سادساً — فى المسائل المتعلقة بحقوق وترقى المعلمين

سابعاً — في غير ما ذكر من جميع المسائل التى يقدمها له ناظر المعارف العمومية

بند (٣) على ناظر المعارف أن يقدم فى كل سنة للمجلس الاعلى صورة ميزانية المعارف العمومية عن السنة التالية وعند تقديم هـذه الميزانية لمجلس النظار ينبغي أن تكون مصحوبة بما يبديه المجلس الأعلى من الملحوظات فيها بعد نظره إياها

بند (٤) يجوز للمجلس الأعلى أن ينتدب واحـداً أو أكثر من أعضائه إما لتحقيق المواد التي تعرض عليه أو للتفتيش على المـدارس الغير ميرية المربوط لها مرتبات على سبيل الاعانة من طرف الحكومة

بند (٥) على المجلس الأعلى أن يحرر وينشر فى آخر كل سنة تقريراً عن حالة التعليم فى المدارس الميرية

بند (٦) ينعقد المجلس المذكور بناء على طلب ناظر المعارف العمومية ويكون انعقاده مرة واحدة بالأقل فى كل شهر ما عدا مدة البطالة

بند (٧) لا تـكون مداولات المجلس المذكور صحيحة ومعتبرة إلا اذا كان حاضراً به تسعة من أعضائه لا أقل وتـكون قراراته بأغلبية الآراء

بند (٨) على ناظر المعارف تنفيذ أمرنا هذا.

صدر بسراي عابدين في (٢٨ ربيع الثاني سنة ١٢٩٨) الموافق ٢٨ مارس سنة ١٨٨١

محمد توفيق

بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية

ناظر المعارف
علي ابراهيم

رئيس مجلس النظار
رياض

أقسام وزارة الاوقاف العمومية

كانت العادة المتبعة من منذ أن تشكل مجلس للنظار فى أغسطس سـنة ١٨٧٨ أن يرأس نظارتا المعارف والأوقاف ناظر واحد يُطلق عليه ناظر المعارف والأوقاف ولـكن فى مارس سنة ١٨٨٤ انفصلت نظارة الاوقاف عن الحكومة وأصبحت ادارة أهلية مستقلة يطلق عليها ديوان عموم الاوقاف ورئيسها يطلق عليـه مـدير عموم الأوقاف يُعين بأمر عال ويستمد سلطته من الخديوى مباشرة واستمرت الحالة على هذا

النظام حتي نوفمبر سنة ١٩١٣ فتحول ديوان الاوقاف إلى نظارة ثانياً تحت رئاسة ناظر ضمن أعضاء هيئة النظار متضامن مع زملائه عن الاعمال العامة المتعلقة بالنظارات الأخرى وبدون أن يكون لمجلس النظار مسؤولية عن الأعمال الخاصة بنظارته وتكون ميزانية الاوقاف قائمة بنفسها . ولأجل أن نظهر ذلك بطريقة أوضح نثبت الامر الآتي العالى الصادر بأنشاء نظارة الاوقاف بدلا من ديوان عموم الاوقاف .

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر فى ١٣ يوليو سنة ١٨٩٥ بالتصديق على لائحة الاوقاف ومراعاة لرغبتنا فى زيادة تحسين السير فى جميع المصالح العمومية بحكومتنا وتمكين رعايانا من الاشتراك فى مراقبة مرافق الأمة طبقاً للقوانين النظامية ونظراً للازدياد الذي طرأ على الأعمال القائم بها ديوان عموم الاوقاف واتساع نطاق الامور الموكولة اليه وتعددها فضلا عما هو منظور لها من النماء ونظراً للفائدة التى تترتب حينئذ على جعل هذا الديوان نظارة يتولى شؤونها ناظر بعنوان « ناظر الاوقاف » يدخل فى هيئة مجلس النظار ويعطي له توكيل منا بالصيغة المقررة من قديم الزمان ويدير الأعمال التى من اختصاصات ديوان عموم الاوقاف بنفس المسؤولية الملقاة على عاتق سائر النظار فى نظاراتهم بحيث يبقى لمصلحة الاوقاف استقلالها الذاتى وتكون ميزانيتها قائمة بنفسها على حدتها ويكون على هذا الناظر السهر على حسن سير تلك المصلحة واستعمال أموالها فى شؤون الأمة الاسلامية والمحافظة على الاحترام وإقامة الشعائر الدينية والأعمال الخيرية المتعلقة بها كما يجب والرجوع الى المحكمة الشرعية فى جميع الاحوال التى نصت اللائحة الحالية على الرجوع فيها إليها

ولما كان من الضروري دقة البحث فى التعديلات والتحسينات التى قد تدعو الحاجة الى ادخالها فى نظام مصلحة الاوقاف ومن المفيد أن يضم إلى الناظر المشار إليه مجلس يعاونه فى هذه المهمة ويحل محل مجلس الأوقاف الأعلى الحالي بنفس الاختصاصات المخولة له بحيث تبلغ نتيجة هذا البحث الى مجلس النظار كما ان كل تعديل فى النظام الحالى يجب تقديمه الى الجمعية التشريعية للمناقشة ثم عرضه علينا لصدوره فى صيغة قانون

فبعد موافقة رأى مجلس النظار

أمرنا بما هو آت

المادة الاولى ـ تنشأ نظارة للاوقاف يتولى إدارتها ناظر يعاونه وكيل نظارة ويحل محل ديوان عموم الاوقاف

المادة الثانية ـ يتألف المجلس الأعلى من ناظر الاوقاف بصفة رئيس ومن شيخ الجامع الازهر ومن مفتى الديار المصرية ومن ثلاثة أعضاء آخرين يكون تعينهم منا بناء على طلب مجلس النظار . فاذا حدث مانع لناظر الاوقاف تكون رئاسة المجلس الأعلى لوكيل نظارة الاوقاف وإذا حدث مانع لأحد من العلميين المشار إليهما فيقوم مقامه عالم آخر يعينه مجلس النظار

المادة الثالثة ـ تكون ميزانية الأوقاف نافذة المفعول بمقتضى إرادة خديوية تصدر منا بناء طلب ناظر الاوقاف وتصدق المجلس الأعلى وبعد أخذ رأى الجمعية التشريعية ويقدم للجمعية التشريعية أيضاً الحساب الختامى لكل سنة بعد انقضائها

المادة الرابعة ـ تلغى جميع النصوص المخالفة لأمرنا هذا وفى جميع النصوص الأخرى يكون اسم « ناظر الاوقاف » و « نظارة الاوقاف » بدلا من « مدير عموم الاوقاف » و « ديوان عموم الاوقاف »

المادة الخامسة ـ على رئيس مجلس النظار تنفيذ أمرنا هذا ويسرى العمل به بمجرد نشره فى الجريدة الرسمية

صدر بسراي القبة فى ٢١ ذى الحجة سنة ١٣٢١ (٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٣)

الامضاء

عباس حلمى

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

محمد سعيد

تعديل مجلس الاوقاف الاعلى

وفى ٥ ذي القعدة سنة ١٣٣٨ (٢١ يوليه سنة ١٩٢٠) صدر أمر سلطاني كريم بتعديل مجلس الاوقاف الاعلى على الوجه الآتى :

بصفة رئيس
- وزير الاوقاف

بصفة أعضاء
- شيخ الجامع الازهر
- رئيس محكمة الاستئناف الاهلية
- النائب العمومى لدى المحاكم الأهلية
- مستشار من محكمة الاستئناف الاهلية
- رئيس المحكمة العليا الشرعية
- مفتى الديار المصرية
- عضو يكون تعيينه هو ومستشار من محكمة الاستئناف بناء عن طلب مجلس الوزراء

فاذا غاب وزير الاوقاف تكون رئاسة المجلس لوكيل الوزارة

واذا حدث مانع لأحد الأعضاء يقوم مقامه آخر يكون تعيينه بأمر سلطانى (ملكي) بناء على طلب مجلس الوزراء وتكون مداولات المجلس صحيحة اذا حضره خمسة من الأعضاء على الأقل خلاف الرئيس

ويكون لمجلس الاوقاف الاعلى بالنسبة لموظفى ومستخدمى الوزارة جميع السلطة المخولة لمجلس الوزراء فيما يختص بتطبيق القوانين المالية وقوانين المعاشات السارية على موظفي ومستخدمى الحكومة

وأما أقسام هذه الوزارة فهى :

الادارة العمومية برئاسة معالي الوزير . وسعادة الوكيل .

الادارة العمومية تحتوي على الأقسام الآتية (المستخدمين . الحسابات . المراقبة محاسبة النظار . المحاسبة الخيرية . الايرادات . القضايا (المستشار القضائي) . الزراعة المباني . الميكانيكا والري . الأعيان . إدارة المدارس . الأوقاف الأهلية . المساجد .

المحفوظات . المقود . التكايا والملاجئ . المستشفيات . المفتشين . وعلى ستة أقسام بجهات مختلفة بالقاهرة . المأموريات بمصر والجهات التى بها تفاتيش زراعية تابعة للوزارة . لجنة حفظ الآثار العربية . متحف الآثار العربية

الأزهر الشريف . المعاهد الدينية . سكرتارية مجلس الأزهر والمعاهد الدينية فضيلة الاستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر . فضيلة المفتى . فضيلة وكيل الجامع الأزهر والمدير العام للمعاهد الدينية . فضيلة السكرتير العام للمعاهد الدينية

مجلس الأزهر الأعلى

ويوجد مجلس أعلى استشاري للأزهر . وظيفته النظر فى ترقية التعليم بالأزهر الشريف وتنظيم إدارته . وقد تألف هذا المجلس بناء عن أمر عالي كريم من إثنى عشر عضواً على الوجه الآتي بعد تعديله فى ٥ ذي القعدة سنة ١٣٣٨ (٢١ يوليه سنة ١٩٢٠) من :

شيخ الجامع الأزهر رئيساً

« السادة الحنفية (ويتولى رياسة المجلس الأعلى فى حالة غياب الرئيس)

« « المالكية

« « الشافعية

« « الحنابلة (أو من يقوم مقامة بمقتضى إرادة سنية ملكية)

وزير الأوقاف (وله عند الاقتضاء أن ينيب عنه وكيل وزارته)

المدير العام للجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية

شيخا معهدي الاسكندرية وطنطا

ثلاثة ممن يكون في وجودهم بالمجلس فائدة لترقية التعليم وحسن انتظام إدارته بشرط أن يكونوا من الحائزين للصفات الملائمة لحالة الجامع الأزهر والمعاهد الدينية الأخرى (ويكون تعيينهم بارادة سنية بناء على قرار مجلس الوزراء)

ولرئيس المجلس أن يدعو شيوخ المعاهد الأخرى لحضور الجلسات التى يحصل فيها النظر في مسائل التعليم المتعلقة بمعهد كل منهم ويكون رأيهم استشارياً . فاذا اجتمعت مشيخة الجامع الازهر ومشيخة أحد المذاهب الأربعة فى شخص

رئيس المجلس الأعلى فيكون وكيله فى مشيخة مذهبه عضواً قانونياً فى المجلس لتمثيل أهل ذلك المذهب ؟

وفضلاعن ذلك يوجد لكل معهد من المعاهد الدينية الاربعة (طنطا . الاسكندرية أسيوط . الزقازيق) مجلس إداري استشاري يرأسه شيخ المعهد ويتكون من ثمانية أعضاء من العلماء وكبار رجال التعليم يُعينون بامر ملكي كريم ووظيفة هذا المجلس تحسين التعليم بالمعهد وضمان حسن إدارته

لجنة حفظ الآثار

يرجع تشكيل هـذه اللجنة إلى عهد المغفور له الخديوي محمد توفيق باشا فى ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨١ . وقد أعيدت تشكيلها فى عهد حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد فى ٢٥ مايو سنة ١٩٢٢ .

وتؤلف لجنة حفظ الآثار العربية تحت رئاسة وزير الأوقاف من

المستر هري فارنل	العضو بصندوق الدين العمومى
عبد الحميد سليمان باشا	وزير الأشغال العمومية سابقاً (ناظر مدرسة المهندسخانة حالا)
عبد الحميد مصطفى باشا	مستشار ملكي وزارة الأشغال
المسيو پيير لاكو	المدير العام لمصلحة الآثار
المستر هزويل	« « لتنظيم القاهرة
محمود فهمي باشا	باشمهندس الأوقاف سابقاً
مرقس سميكه باشا	العضو بالجمعية التشريعية سابقاً
باشمهندس وزارة الأوقاف	
علي بهجت بك	أمين دار الآثار العربية
المسيو جورج دارسي	السكرتير العام لمصلحة الآثار
الشيخ محمد شريف	المفتش الاول للغة العربية بوزارة المعارف العمومية سابقاً
محمود صبري بك	مدير الأعمال بتنظيم القاهرة
ارنستو فيروتشى بك	باشمهندس السرايات الملكية
المستر دارك	« مصلحة المباني

المسيو باتريكولو مهندس لجنة حفظ الآثار العربية

المستر فيرث

فاذا غاب وزير الاوقاف أومنعه مانع حل محله فى رئاسة هذه اللجنة وكيل الوزارة

أعضاء فخريون

عدلي يكن باشا . المستر ستانلي لين بول . المسيو كازانوفا. السير ويليم جارستين المستر ديبوي . المسيو باروا . المستر سومرس كلارك

أعمال هذه اللجنة

أولا إجراء اللازم لجرد حصر الآثار العربية القديمة التى يكون فيها فائدة صناعية أو تاريخية

ثانياً ملاحظة صيانة تلك الاثار ورعاية حفظها من التلف وإخبار نظارة الاوقاف بالتصليحات والمرمات المقتضي إجراؤها فيها مع إيضاح المهم منها

ثالثاً النظر فى الرسومات والتصميمات التى تعمل على المرمات اللازمة لهذه الاثار والتصديق عليها وملاحظة أجراء تلك المرمات

رابعاً حفظ رسومات جميع الأشكال التى تنتهي بكتبخانة الاوقاف وإعلان النظارة المذكورة عن القطع التى تتخلف من العمارة ويلزم نقلها للاتيكخانة لأجل حفظها بها

أقسام وزارة الزراعة

أمر عال بانشاء نظارة الزراعة

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر فى ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨ بتوزيع مصالح الحكومة بين النظارات وبعد الاطلاع على القانون نمرة ٣٤ (سنة ١٩١٠) بانشاء مصلحة للزراعة

وبما أن رغائبنا منجهة على الدوام الى البحث والتنقيب عن كل الوسائل التى تؤدى الى ازدياد الثروة فى هذه الديار

ونظراً للحالة الخاصة بهذا القطر الذي هو قطر زراعى بطبيعته بحيث يجب بذل

أقصى الاهتمام بتنظيم أعمال مصلحة الزراعة وتوسيع نطاقها حتى يكون لها أثر فعال فى السير بالبلاد فى طريق الرفاهة والارتقاء أكثر من ذى قبل

وبعد موافقة رأي مجلس النظار

أمرنا بما هو آت

المادة ١ تكون مصلحة الزراعة نظارة يتولى ادارتها ناظر يعاونه وكيل نظارة

المادة ٢ على رئيس مجلس النظار تنفيذ أمرنا هذا ويكون العمل به بمجرد نشره بالجريدة الرسمية

صدر بسراي القبة فى ٢١ ذي الحجة سنة ١٣٣١ (٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٣)

عباس حلمى

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

محمد سعيد

أما أقسام الوزارة فهى : الادارة العمومية برئاسة معالي الوزير وسعادة الوكيل الادارة العمومية تحتوي على مايأتي : قسم القضايا (المستشار الملكي ومساعده). السكرتارية المستخدمين. الحسابات . الحفظ والتسجيل . المخازن والتوريدات . تفتيش الزراعة . الاحصاء . الاقسام الفنية . القسم التجاري . قسم التعليم الزراعي بالاقاليم . قسم المباحث الزراعية . قسم التعاون الزراعي . ادارة الترجمة والنشر . قسم الحشرات . قسم الطب البيطرى . مجلس مباحث القطن . قسم تربية النباتات . المعمل البيطرى. معمل السيروم . شفخانات الحكومة . قسم البساتين . السلخانات . مدرسة الطب البيطرى مدارس الزراعة والحقول

قرار بشأن تشكيل مجلس استشارى للزراعه

ناظر الزراعة

رغبة فى العمل على ترقية مرافق البلاد الزراعية ونظراً لأن من أنجع الوسائل

المؤدية الى هذه الغاية الاستعانة على فحص المشروعات الزراعيـة الهامة برأي هيئة تتألف من بعض ذوي الدراية والاختبار من المزارعين والمشتغلين بشؤون الزراعة

وبعد تصديق مجلس النظار بجلسته المنعقدة فى ٩ يونيه سنة ١٩١٤

قرر بما هو آت

المادة الاولى — يشكل بنظارة الزراعة مجلس يدعي المجلس الاستشاري للزراعة

المادة الثانية — يؤلف المجلس المذكور من

(١) ناظر الزراعة : رئيس . وعند تعذر حضوره تكون الرئاسة لوكيل النظارة

(٢) الزراعي الاستشارى بنظارة الزراعة
(٣) المدير العام لمصلحة الاملاك الاميرية
(٤) المفتش العام المقيم بنظارة الاشغال العمومية
} أعضاء بحكم الوظيفة

(٥) مدير القسم البيطري

(٦) ومن ٢١ عضواً من كبار مزارعي القطر ومديرى الشركات الكبرى

ويصدر ناظر الزراعة فى أول نوفمبر من كل سنة قراراً بتجديد تعيين أعضاء هذا المجلس المعينين باسمائهم دون المعينين لسبب وظائفهم

المادة الثالثة — يختص المجلس الاستشاري بفحص كافة المسائل التى يعرضها عليه ناظر الزراعة وعلى الاخص مشاريع القوانين واللوائح المتعلقة بالزراعة

المادة الرابعة — للمجلس الاستشارى بناء على طلب أعضائه أن يفحص المسائل المتعلقة بالزراعة وأن يبدي رغبات أو آراء بشأنها

الماده الخامسة — يعقد المجلس كلما رأى الرئيس لزوماً لذلك

المادة السادسة — للمجلس الاستشاري أن يشكل من بين أعضائه لجاناً لفحص بعض المسائل الزراعية وله أن يضم الى هذه اللجان أشخاصاً خارجين عن هيئته من ذوي الدراية الذين يرى فائدة فى استشارتهم ويجوز له أيضاً أن يدعو للحضور فى الجلسات العمومية كل من يرى ضرورة حضوره لاعطـاء الاستعلامات عن المسائل المعروضة عليه

تحريراً بالقاهرة في ١٠ يونيه سنة ١٩١٢ — اسماعيل صدقى

أقسام وزارة الاشغال العمومية

وظيفة وزارة الاشغال القيام بالاعمال الهندسية الخاصة بالري والمبانى والتنظيم وأقسامها : الادارة العمومية برئاسة معالى الوزير وسعادة وكيل الوزارة الوطنى والوكيل الاجنبي والادارة العمومية تحتوي على الاقسام الآتية (الادارتان العربية والافرنجية المستخدمين. الحسابات . المحفوظات . تفتيش الانارة والترام . المخازن . قسم القضايا (المستشار الملكي ونوابه ومساعدوه) . مصلحة الرى (تفاتيش رى الوجه البحرى . إدارة قناطر الدلتا . تفاتيش ري الوجه القبلى. قسم مشروعات الري) . مصلحة المبانى الأميرية (قسم مباني القاهره . قسم مبانى الشرق . قسم مبانى قبلي) . القسم الميكانيكي (الورش الأميرية . الآلات البخارية . الطلمبات الأميرية) . القسم الكهربائى . وابور الكهرباء . مصلحة التنظيم (تخطيط المساكن . مصلحة الطرق) . قسم الاسطبلات . مصلحة المجاري الرئيسية . مصلحة الكنس والرش . قسم الطبيعيات (الموازين والمكاييل) . مرصد حلوان . المتحف المصري . حدائق الحيوانات والحدائق

أقسام وزارة الحقانية

وظيفة وزارة الحقانية تشريع القوانين وتنفيذها . وأقسامها كالآتى :

الادارة العمومية برئاسة معالى الوزير وسعادة الوكيل

جناب المستشار القضائي الانجليزي . الادارة القضائية للمحاكم الأهلية . الادارة القضائية للمحاكم الشرعية . الادارة القضائية للمحاكم المختلطة . إدارة المجالس الحسبية إدارة المستخدمين والمحاسبة. إدارة الاحصاء . إدارة المبانى والأندكس. مفتشو المحاكم المجالس الحسبية . قسم المحضرين ومندوبيهم .

محكمة الاستئناف العليا (معالى رئيس المحكمة . وكيل المحكمة . المستشارون غرف الجلسات. غرفة المحامين . المستخدمين)

النيابة العمومية (معالى النائب العمومى. نيابة الاستئناف الأهلية . نيابة مصر الأهلية . وكلاء النيابات . مفتشو النيابات . الأطباء الشرعيون . نيابة طنطا .

نيابة الاسكندرية . نيابة الزقازيق . نيابة المنصوره . نيابة بنى سويف . نيابة أسيوط نيابة قنا) وكلاء النيابة بالمراكز . معاونو النيابة

المحاكم الأهلية . درجتان ابتدائيةواستئنافية . ويوجد بمصر ثمانيةمحاكم ابتدائية وهي (محكمة مصر . محكمة الاسكندرية . محكمة طنطا . محكمة الزقازيق . محكمة المنصوره . محكمةبنى سويف . محكمة أسيوط . محكمة قنا) . المحاكم الجزئية المحاكم المركزية . محاكم الاخطاط

المحاكم المختلطة أربعة واحده بالقاهرة والثانية بالاسكندرية والثالثة بالمنصورة والرابعة ببورسعيد جزئية . محكمة الاستئناف المختلطة بالاسكندرية . النيابات التابعة لها

المحاكم الشرعية (المحكمة العلياالشرعية . المحكمة الشرعية الكبرى . محكمةمصر الابتدائية الشرعية . محكمة الأزبكية الشرعية . محكمة الاسكندرية الشرعية . محكمة الزقازيق الشرعية . محكمةبنى سويف الشرعية . محكمة طنطا الشرعية . محكمةالمنصوره الشرعية . محكمة اسيوط الشرعية . محكمة قنا الشرعية

اللجنة الاستشارية التشريعية

تشكلت هذه اللجنة بموجب أمر عال صدر في ٢٠ ابريل سنة ١٨٨٤ وقد عدلت عدة مرات وأصبحت بعد آخر تعديل لها تؤلف من وزير الحقانية رئيساً وينوب عنه المستشار القضائي الذى هو ضمن أعضاء اللجنة ومن (المستشارين المكين لدى وزارات الحكومة) . ناظر مدرسة الحقوق (أعضاء) ووظيفة هذه اللجنة هي وضع المشروعات التى تعرض عليها من وزارات الحكومة فى صيغة قانونية ثم تعرض بعد ذلك على مجلس الوزراء للمصادقة عليها

أقسام وزارة المواصلات

أمر عال بانشاء وزارة المواصلات

نحن ملك مصر

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادرفى ١٠ ديسمبرسنة ١٨٧٨ بتوزيع مصالح

الحكومة ونظراً إلى اتجاه رغائبنا على الدوام إلى العمل بجميع الوسائل التى من شأنها ترقية ثروة البلاد وتوسيع نطاق الحركة الاقتصادية بها

ونظراً لما يعود من التمتع عن جراء حصر جميع المصالح الخاصة بطرق النقل على اختلاف أنواعها في يد وزارة واحدة مما يؤدي على الدوام الى تنظيم وترقية وتحسين جميع وسائط التنقل والمواصلات التى هى من أهم وأقوى العوامل فى نجاح البلاد ونماء الثروة العامة بها

وبعد موافقة رأي مجلس الوزراء

رسمنا بما هو آت

مادة ١ أنشئت وزارة جديدة باسم وزارة المواصلات يتولى إدارتها وزير يعاونه وكيل وزارة وتكون هذه الوزارة الجديدة شاملة المصالح الآتية

مصلحة السكة الحديدية والتلغرافات والتليفونات

« البوستة

« الليمانات والفنارات

قسم هندسة الأشغال البحرية . الملاحة النهرية . النقل الميكانيكي . الطرق الرئيسية والكباري . النقل بالهواء للأشغال الملكية (الاشراف عليه والترخيص به ومراقبته ويكون للوزارة الجديدة أيضاً الاشراف العام على جميع السكك الحديدية الضيقة

مادة ٢ على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا القانون

صدر بسراي البستان (فى ٤ رمضان سنة ١٣٣٧) ٢ يونيه سنة ١٩١٩

فؤاد

بأمر الحضرة السلطانية

رئيس مجلس الوزراء

محمد سعيد

أقسام وزارة الداخلية

وظيفة وزارة الداخلية النظر فى إدارة شؤون القطر الداخلية وحفظ النظام والأمن العام

وأما أقسام الوزارة فهى : الادارة العمومية برئاسة دولة رئيس الوزراء (عادة) ووكيلين من المصريين .

قسم المستخدمين . قسم اللوازمات . قسم القضايا (المستشار الملكي ونائبه ومساعدوه) قسم التفتيش . قسم تفتيش النظام والحفر . القسم الاوربي . القسم السياسى . قسم الباسبورتات . قسم اللوائح والرخص . القسم الفنى . قسم المطبوعات . قسم الادارة (الشياخات . مجالس المديريات . المفتشون . الكورنتينات والحج) . قسم البلديات والمجالس المحلية (القسم الفنى . التنظيم . التفتيش) . إدارة عموم الامن العام . إدارة تحقيق الشخصية . مخازن عموم البوليس . مدرسة البوليس . مصلحة السجون (اللومانات والاصلاحيات والسجون) . مصلحة الصحة العمومية (قسم الأمراض العقلية . قسم المسائل الصحية . قسم الرمد . قسم الوبائيات . قسم الأمراض المعدية . الاسبتاليات . القومسيون الطبي . المعامل . المخازن العمومية . تفتيش صحة مصر والأقاليم . المباخر . مكاتب الصحة بمصر والأقاليم)

محافظة مصر . حكمدارية مصر (وبها ثلاثة عشر قسما للبوليس و ١٥ نقطة بوليس) بلوك الحفر . بلوك السواري . البوليس السري . مركز المطافئ

محافظة الاسكندرية . حكمدارية الاسكندرية (وبها عشرة أقسام بوليس و ١٩ نقطة بوليس) بلوك الحفر . بلوك السواري . البوليس السري . مركز المطافئ) المجلس البلدى . مصلحة الصحة والكورنتينات . مصلحة الجمارك

محافظة القنال (وبها أربعة أقسام بوليس) . مجلس بلدي بور سعيد . المطافئ

« دمياط . محافظة السويس . محافظة العريش (وبكل محافظة مجلس بلدى مختلط)

مديريات الوجه البحري (الغربية وبها أحد عشر مركزاً . الشرقية وبها ستة مراكز . الدقهلية وبها سبعة مراكز . المنوفية وبها خمسة مراكز . البحيرة وبها ثمانية مراكز . القليوبية وبها أربعة مراكز)

مديريات الوجه القبلي (الجيزة وبها أربعة مراكز . بنى سويف وبها ثلاث مراكز . الفيوم وبها ثلاث مراكز . المنيا وبها ستة مراكز . أسيوط وبها تسعة مراكز . جرجا وبها خمسة مراكز . قنا وبها سبعة مراكز . أسوان وبها ثلاث مراكز) . مراكز المطافئ

ويوجد بكل مديرية من مديريات الوجه البحري والقبلى مجلس مديرية ومجلس بلدى مختلط . وبالمراكز مجالس محلية خلاف المجالس القروية التى بالقرى

المصالح القائمة بنظارها أقسام ديوان جلالة الملك

الادارة العمومية برئاسة معالي رئيس الديوان وسعادة الوكيل

الادارة العربية . الادارة الافرنكية (سعادة السكرتير الخصوصى)

التشريفات الملكية (معالي كبير الأمناء . حضرات الأمناء والتشريفاتية . سكرتارية التشريفات)

ديوان السرياور (سعادة السرياور . حضرات الياوران . سكرتارية الياوران . الحرس الملكي (البيادة والسواري) . الركائب الملكية . يخت المحروسة . بوليس السرايات الملكية) . ادارة السرايات الملكية

رئاسة مجلس الوزراء

ادارات السكرتارية العامة لمجلس الوزراء (السكرتير العام) . مكتب المستشار المالى مكتب المستشار الملكي لمجلس الوزراء

ملحوظة (تتكون هيئة الوزارة الآن من عشرة وزراء) . وقد بلغ عدد موظفى الحكومة ومستخدميها فى سنة ١٩١٨ : ٠٥٠ر٩٩ وقدرت رواتبهم السنوية بمقدار ٥٥٢ر٨٨٢ر٥ جنيها مصرياً . وفى سنة ١٩٢٣ بلغ عددهم ٦٣٦ر١٣٩ . وقدرت رواتبهم السنوية بمقدار ١٤ مليون جنيها مصرياً . (فى حين أن ميزانية الحكومة لم تجاوز ½ ٣٤ مليون جنيهاً) . وقد لاحظت الوزارة السعدية أن عدد الموظفين والمستخدمين زاد زيادة عظيمة مضطردة وصارت رواتبهم عبئاً ثقيلا على الميزانية

فشرعت في إلغاء الوظائف التى تخلو كما إنها أوقفت إنشاء الوظائف الجديدة والترقيات لمدة سنة (من ابريل سنة ١٩٢٤ إلى ابريل سنة ١٩٢٥) . لحفظ التوازن بين الرواتب والميزانية

تطور نظام الدولة المصرية

لما كان تغير نظام أى دولة يوجب تغيير نظام حكومتها لذلك نثبت هنا التطورات التى مرت على مصر فأوجبت تغيير مركزها وحكومتها من ابتداء عهد ساكن الجنان المغفور له محمد على باشا الى الوقت الحاضر

أولا — من يوليو سنة ١٨٠٥ الى يوليو سنة ١٨٧٣

كانت مصر ولاية تركية وراثيـة في أسرة محمد على باشا وحاكمها يطلق عليه « الوالى » ويحمل لقب « باشا »

ثانياً — من يوليو سنة ١٨٧٣ الى ديسمبر سنة ١٩١٤

كانت مصر مستقلة استقلالا داخلياً تاماً تحت السيادة التركية ووالياها يطلق عليه «الخديو» معناه «الأمير العظيم» ويحمل لقب «باشا» ويطلق على الحكومة المصرية « الحكومة الخديوية »

ثالثاً — من ديسمبر سنة ١٩١٤ الى مارس سنة ١٩٢٢

كانت مصر سلطنة تحت الحماية البريطانية المؤقتة وحاكمها يطلق عليه « السلطان » ويطلق على الحكومة «الحكومة السلطانية»

رابعاً — فى مارس سنة ١٩٢٢

زالت الحماية البريطانية عن مصر واعترفت انجلترا باستقلال البلاد وأصبح سلطانها يطلق عليه «الملك» ويطلق على الحكومة « الحكومة الملكية »

وهؤلاء هم الامراء الذين حكموا مصر من سلالة البيت العلوى الكريم وقد ذكرنا ما علمناه عن تاريخ من مضى منهم فى حينه وسنذكر ما نعلمه عن تاريخ من يمر بنا عند المناسبة

العدد	اسم الامير الحاكم	تاريخ التولية	تاريخ الانتهاء
١	المغفور له الوالى محمد على باشا	ربيع الثانى سنة ١٢٢٠ هـ (يوليه سنة ١٨٠٥) م	شعبان سنة ١٢٦٤ هـ (يوليه سنة ١٨٤٨) م
٢	« « « ابراهيم باشا	شعبان « ١٢٦٤ هـ (يوليه « ١٨٤٨) م	١٣ ذى الحجة « ١٢٦٤ هـ (١٠ نوفمبر « ١٨٤٨) م
٣	« « « عباس باشا (الاول)	٢٧ ذى الحجة « ١٢٦٤ هـ (٢٤ نوفمبر « ١٨٤٨) م	ذي الحجة « ١٢٧٠ هـ (يوليه « ١٨٥٤) م
٤	« « « سعيد باشا	ذى الحجة « ١٢٧٠ هـ (١٢ يوليه « ١٨٥٤) م	رجب « ١٢٧٩ هـ (١٧ يناير « ١٨٦٣) م
٥	« « الخديوى اسماعيل باشا	٢٧ رجب « ١٢٧٩ هـ (١٨ يناير « ١٨٦٣) م	٦ رجب « ١٢٩٦ هـ (٢٦ يونيه « ١٨٧٩) م
٦	« « « محمد توفيق باشا	١٩ شعبان « ١٢٩٦ هـ (٨ أغسطس « ١٨٧٩) م	٧ جمادى الثانية « ١٣٠٩ هـ (٧ يناير « ١٨٩٢) م
٧	سمو الخديوى عباس حلمي باشا (الثانى)	٨ جمادى الثانية « ١٣٠٩ هـ (٨ يناير « ١٨٩٢) م	٢ صفر « ١٣٣٣ هـ (١٩ ديسمبر « ١٩١٤) م
٨	المغفور له السلطان حسين كامل (الاول)	٢ صفر « ١٣٣٣ هـ (١٩ ديسمبر « ١٩١٤) م	٢٢ ذى الحجة « ١٣٣٥ هـ (٩ اكتوبر « ١٩١٧) م
٩	حضرة صاحب الجلالة الملك أحمد فؤاد الاول	٢٢ ذى الحجة « ١٣٣٥ هـ (٩ اكتوبر « ١٩١٧) م	مدى الاعمار وأسعد الأزمان

النظارات والوزارات المصرية المسؤولة

عند ما تولى المغفور له اسماعيل باشا على الديار المصرية أعاد النظام الادارى الذي كان متبعاً فى عهد جده ساكن الجنان محمد على باشا فأرجع « المجلس المخصوص » وكان هذا المجلس يتكون من كبار الاعيان والنظار وكان كل ناظر مستقلا فى نظارته ولا صلة بين نظارة وأخرى وكان يرجع كل ناظر فى أعمال نظارته الى الوالى مباشرة وظل هذا النظام متبعاً حتى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ حيث شكلت أول نظارة مسؤولة بناء على طلب لجنة التحقيق (كما فصلنا ذلك بتطويل فى غير هذا المكان) واليك أسماء النظارات والوزارات المسؤولة من عهد تشكيلها الى عهد افتتاح البرلمان المصري على حسب أقدميتها

عدد	اسم النظارة (الوزارة)	تاريخ تشكيلها	تاريخ استعفائها
	فى عهد المغفور له الخديوى اسماعيل باشا		
١	نظارة نوبار باشا (الاولى)	٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨	١٩ فبراير سنة ١٨٧٩
٢	« الامير محمد توفيق باشا	٢٢ مارس « ١٨٧٩	٧ ابريل « ١٨٧٩
٣	« محمد شريف باشا (الاولى)	٩ ابريل « ١٨٧٩	٣ يوليه « ١٨٧٩
	فى عهد المغفور له الخديوى محمد توفيق باشا		
٤	نظارة محمد شريف باشا (الثانية)	٣ يوليه سنة ١٨٧٩	١٧ أغسطس سنة ١٨٧٩
٥	« رئيسها الخديوي محمد توفيق باشا	١٨ أغسطس « ١٨٧٩	
٦	« مصطفى رياض باشا (الاولى)	٢١ سبتمبر « ١٨٧٩	١٣ سبتمبر سنة ١٨٨١
٧	« محمد شريف باشا (الثالثه)	١٤ سبتمبر « ١٨٨١	٣ فبراير « ١٨٨٢
٨	« محمود سامي البارودي باشا	٤ فبراير « ١٨٨٢	٢٥ مايو « ١٨٨٢
٩	« اسماعيل راغب باشا	٢٠ يونيه « ١٨٨٢	٢٧ أغسطس « ١٨٨٢
١٠	« محمد شريف باشا (الرابعه)	٢٨ أغسطس « ١٨٨٢	٧ يناير « ١٨٨٤
١١	« نوبار باشا (الثانية)	١٠ يناير « ١٨٨٤	٧ يونية « ١٨٨٨

١٢	نظارة مصطفى رياض باشا (الثانية)	٢٨ يونية	سنة ١٨٨٨	١٣ مايو	سنة ١٨٩١
١٣	« مصطفى فهمي باشا (الاولى)	١٤ مايو	« ١٨٩١	١٦ يناير	« ١٨٩٢

في عهد سمو الخديوي عباس حلمي باشا (الثاني)

١٤	نظارة مصطفى فهمي باشا (الثانية)	١٧ يناير	سنة ١٨٩٢	١٤ يناير	سنة ١٨٩٣
١٥	« حسين فخري باشا	١٥ «	« ١٨٩٣	١٨ «	« ١٨٩٣
١٦	« مصطفى رياض باشا (الثالثة)	١٩ «	« ١٨٩٣	١٥ ابريل	« ١٨٩٤
١٧	« نوبار باشا (الثالثة)	١٦ ابريل	« ١٨٩٤	١٢ نوفمبر	« ١٨٩٥
١٨	« مصطفى فهمي باشا (الثالثه)	١٢ نوفمبر	« ١٨٩٥	١١ «	« ١٩٠٨
١٩	« بطرس غالي باشا	١٢ «	« ١٩٠٨	٢٣ فبراير	« ١٩١٠
٢٠	« محمد سعيد باشا (الاولى)	٢٣ فبراير	« ١٩١٠	٤ ابريل	« ١٩١٤
٢١	« حسين رشدى باشا (الاولى)	٥ ابريل	« ١٩١٤	١٨ ديسمبر	« ١٩١٤

في عهد المغفور له السلطان حسين كامل (الاول)

٢٢	وزارة حسين رشدى باشا (الثانية)	١٩ ديسمبر	سنة ١٩١٤	١٠ اكتوبر	سنة ١٩١٧

فى عهد حضرة صاحب الجلالة الملك أحمد فؤاد (الاول)

٢٣	وزارة حسين رشدى باشا (الثالثة)	١٠ اكتوبر	سنة ١٩١٧	١ مارس	سنة ١٩١٩
٢٤	« « « (الرابعة)	٩ أبريل	« ١٩١٩	٢٢ ابريل	« ١٩١٩
٢٥	« محمد سعيد باشا (الثانية)	٢١ مايو	« ١٩١٩	١٧ نوفمبر	« ١٩١٩
٢٦	« يوسف وهبه باشا	٢١ نوفمبر	« ١٩١٩	٢٠ مايو	« ١٩٢٠
٢٧	« محمد توفيق نسيم باشا (الاولى)	٢٢ مايو	« ١٩٢٠	١٦ مارس	« ١٩٢١
٢٨	« عدلى يكن باشا	١٧ مارس	« ١٩٢١	٢٤ ديسمبر	« ١٩٢١
٢٩	« عبد الخالق ثروت باشا	١ مارس	« ١٩٢٢	٢٩ نوفمبر	« ١٩٢٢
٣٠	« محمد توفيق نسيم باشا (الثانية)	٣٠ نوفمبر	« ١٩٢٢	٩ فبراير	« ١٩٢٣
٣١	« يحيى ابراهيم باشا	١٥ مارس	« ١٩٢٣	٢٧ يناير	« ١٩٢٤
٣٢	« سعد زغلول باشا	٢٧ يناير	« ١٩٢٤		

أول مجلس للنظار { الوزراء }

(١) نظارة نوبار باشا الاولى أو (النظارة النوبارية الاولى)

٢٩ شعبان سنة ١٢٩٥ هـ (٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ م)

ترجمة الامر العالي الصادر الى دولتلو نوبار باشا باللغة الفرنسية المؤسس لهيئة النظارة الجديدة ووظائفها

إني أطلت الفكر وأمعنت النظر فى التغييرات التى حصلت في أحوالنا الداخلية والخارجية الناشئة عن تقلبات الأحوال الأخيرة وأردت فى وقت مباشرتكم لمأمورية تشكيل هيئة النظارة الجديدة التى فوضت أمرها اليكم أن أؤكد لكم ما توجّه قصدي اليه وثبت عزمي عليه من إصلاح الادارة وتنظيمها على قواعد مماثلة للقواعد المرعية فى إدارات ممالك أوروبا

وأريد عوضاً عن الانفراد بالامر المتخذ الآن قاعدة فى الحكومة المصرية سلطة يكون لها إدارة عامة على المصالح تعادلها قوة موازنة من مجلس النظار بمعنى أني أروم القيام بالأمر من الآن فصاعداً باستعانة مجلس النظار والمشاركة معه

وعلى هذا الترتيب أرى أن إجراء الاصلاحات التى نبهت عليها يستلزم أن تكون أعضاء مجلس النظار بعضهم لبعض كفيلا فان ذلك أمر لازم لابد منه

يجب على مجلس النظار أن يتفاوض فى جميع الأمور المهمة المتعلقة بالقطر ويرجّح رأي أغلبية أعضائه على رأى الأقل عدداً فيكون حينئذ صدور قراراته على حسب الأغلبية وبتصديقي عليها أقرر الرأي الذي تكون عليه الأغلبية

يتعين على كل ناظر من النظار أن يجري قرارات المجلس المصدق عليها منا فى الادارة المنوطة به

تعيين المديرين والمحافظين ومأمورى الضبطيات يكون بالمداولة بين الناظر التابعين هم لادارته وبين رئيس المجلس وما يستقر عليه الرأي يعرض علينا بواسطة رئيس المجلس لأجل تصديقنا عليه

الناظر الذي يكون المأمورون وأرباب الوظائف السالف ذكرهم تحت

إدارته مباشرة له الحق فى توقيفهم عند الاقتضاء عن إجراء وظائفهم وذلك بعد اتفاقه مع رئيس هيئة النظار وأما انفصالهم عن وظائفهم فلا يكون إلا بعد اتفاق الناظر التابعين له مع رئيس المجلس والتصديق عليه منا

للنظار أن ينتخبوا المأمورين ذوى المناصب العالية اللازمين لاداراتهم وأن يعرضوا ذلك علينا للتصديق عليه وأما الوظائف الصغيرة فيكون تعيين المستخدمين اللازمين لها بخطاب أو قرار من ناظر الديوان

أعمال كل ناظر تجري فى الأمور التى تكون من خصائصه لا غير وأرباب الوظائف والمستخدمون فى كل فرع من فروع الادارة لا يتلقون الأوامر إلا من رئيس المصلحة الذين هم مستخدمون بها وتابعون لها ولا تجب عليهم اطاعة أمر غيره

ينعقد مجلس النظار تحت رئاستكم لأنى فوضت هذا التنظيم الجديد الى عهدتكم وجعلت مسؤوليته عليكم

وإني أرى أن تشكيل هيئة نظارة حائزة لهذه الخصوصيات ليس مخالفاً لعوائدنا وأخلاقنا ولا لآرائنا وأفكارنا بل هو موافقاً لأحكام الشريعة الغراء بتعميم ترتيب محاكم الحقانية يكون فيها الكفاية لحاجات هيئتنا الاجتماعية والمساعدة على تتميم مقاصدنا الحقيقية ونياتنا الخيرية

وإنى معتمد عليك فى إجراء الاصلاحات التى صممت عليها مؤملا أن تكفل للبلاد جميع التأمينات التى لها الحق فى انتظارها والحصول عليها من حكومتنا ٩

اسماعيل

تشكيل هيئة النظارة

وجهت رئاسة مجلس النظار ونظارتا الحقانية والخارجية الى حضرة دولتلو نوبار باشا

وجهت نظارتا الأوقاف والمعارف العمومية اصالة ونظارة الأشغال العمومية الى حضرة سعادتلو على مبارك باشا

وجهت نظارة الجهادية الى حضرة سعادتلو راتب باشا

« « المالية الى ثابت باشا وفى رمضان سنة ١٢٩٥هـ (أغسطس سنة ١٨٧٨م)

صدرت إرادة سنية بأحالة نظارة المالية مؤقتاً الى عهدة سعادتلو رياض باشا ناظر الداخلية نظراً لاستعفاء سعادتلو ثابت باشا

وفى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٨ صدرت ارادة سنية بأسناد نظارة المالية الى جناب المسيو ريفرس ولسن (ويلقب بناظر المالية)

وفى ١٦ نوفمبر سنة ١٨٧٨ صدرت إرادة سنية باسناد نظارة الاشغال العمومية الى المسيو دى بلنيير (ويلقب بناظر الاشغال)

برنامج النظارة

ترجمة الخطاب المرسل من حضرة دولتلو نوبار باشا الى حضرات قناصل الدول الفخيمة

حضرة سيدي الخديوى المعظم كلفنى بتشكيل هيئة نظارة جديدة وهذه المأمورية لم يسبق لها سابقة فى عادات حكومتنا ولذلك لما تلاقى حضرته مع مسيو ريفرس ولسن أوضح له فى خطابه معنى هذه المأمورية وما قصده بها وأبان أهميتها حيث اعتبرها مبدأ لتغيير طريقة ادارة حكومته وقد بين لي فى الأمر الصادر الىّ من حضرته حقيقة فكرته والطرق الموصلة الى إجرائها وتتميمها

وبناء على ذلك أتشرف بأن أقدم لحضرتكم فى طي هذا الكتاب صورة الأمر الصادر لي والخطاب الذي خاطب به مسيو ريفرس ولسن (وقد ذكرنا هذا الخطاب عند الكلام على السبب الذى دعى الى تأليف نظارة مسؤولة) ولاحاجة الى إتضاح أهميتها بالنظر لمستقبل القطر فان تعميم ترتيب محاكم الحقانية يترتب عليه تمتع جميع أهل القطر وسكانه لا بعضهم بحماية القوانين القائم باجراء أحكامها رجال مستقلون وأما الأدارة فلابد من أن تراعي فيها أصول الاقتصاد وسلوك مسالك السداد بهمة هيئة النظارة الجديدة المتحققة من كونها ترى من المقاصد الخديوية الخيرية ومن نفس تأليف أعضائها لاسيما بعد تكاملهم ما يؤيد لها الاستقلال المستحقة له المؤدي الى النتائج النافعة

وانى متحقق من أن حكومة حضرة : . . . . . المعظم ترى بعين الرضا سلوك الحضرة الخديوية برغبتها وارادتها فى هذا المنهج الجديد وأن تسهل بمساعدتها وحسن عنايتها انجاح هذا المشروع الذى شرع فيه حضرة الخديو المعظم وأحال اتمامه علىّ أنا ورفقائى فان حضرته أسند الىّ رئاسة مجلس النظار مع نظارتي الحقانية والخارجية

وأني لمغتبط بذلك لا سيما وقد جعلتني هذه الوظائف واسطة في العلاقات بين حكومته وبين القنصلية الجنرالية المنوطة ادارتها بحضرتكم وغاية مأمولي أن أري منكم حسن التوجهات الذي رأيته سابقاً من قنصليتكم الجنرالية

وتفضل يا سيدى منى أزكى تحيات يعرب مضمونها عما لك عندى من جزيل الاحترام ومزيد التبجيل والاكرام ؟

(٢) نظارة الأمير محمد توفيق باشا أو (النظارة التوفيقية)

٢٩ ربيع الأول سنة ١٢٩٦ هـ (٢٢ مارس سنة ١٨٧٩) م

صورة ترجمة الارادة السنية الصادرة من الحضرة الفخيمة الخديوية الى حضرة دولتلو افندم رئيس مجلس النظار

لما أحلت على عهدة أمانتكم رئاسة المجلس وتشكيل هيئة النظار رأيت من المهم أن أستجلب دقتكم فيما يجب من اتحاد الرأي بين أعضاء ذلك المجلس وأن أحيطكم علماً بما فى أفكاري مما يتعلق بادارة المصالح طبقاً لما هو مدون في الدكريتو المؤرخ فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ الذى هو أساس لهيئة الحكومة

فاني عند تأسيس هذا الترتيب الجديد لم يخطر بفكرى قط الأنفراد عن وكلائى بل غاية قصدى أن اكون معهم باتحاد تام

ولذلك ينبغي انه قبل أن يقر مجلس النظار على أي قرار مما يتعلق باللوائح أو الاحكام التى تقدم من أحد النظار أن تعرض علىّ مع أسانيدها من طرف الناظر التى هى من خصائصه حتى يمكننى أن أحيط المجلس علماً بجميع ما يترآى لي من التدابير اللازم اتخاذها وعلى كلا الامرين يجتمع المجلس عند صدور إرادتي بذلك لينظر بالاتحاد معى فى المسائل التى عرضت علىّ إنما لأجل التأمين على تمامية استقلال المجلس لا أحضر فيه وقت المذاكرة وحيث أن النظار الوطنيين حائزون الأغلبية في المجلس فلأجل التعادل هناك يكون للنظار الأوروباويين تأثير فى الرأى ولهم الحق فى المعارضة وعدم قبولهم رأى الأغلبية

هذا وفى أملى أنّ ذلك الترتيب الجديد يكون كافياً فى سير المصالح وظهور الفائدة

للقطر المصري وليكن مجلس النظار مطمئنا في سائر الأحوال على مساعدتي له وحسن مساعي كما أني مطمئن على اجتهاده وحسن مساعيه فيما فيه نفع العموم

اسماعيل

تشكيل هيئة النظارة

تعين حضرة دولتلو الأمير محمد توفيق باشا ولي العهد الافخم رئيساً على مجلس النظار

وجهت نظارة الحقانية موقتاً الى حضرة سعادتلو رياض باشا مع بقاء نظارة الداخلية الجليلة في عهدته

وجهت نظارة الجهادية والبحرية الى حضرة سعادتلو أفلاطون باشا

« « الخارجية الى حضرة سعادتلو ذى الفقار باشا

« « المعارف والأوقاف الى حضرة سعادتلو علي مبارك باشا

« « المالية الى جناب المسيو ريفرس ولسن

« « الاشغال العمومية الى جناب المسيو دى بلنيير

(٣) نظارة محمد شريف باشا الاولى أو {النظارة الشريفية الاولى}

١٧ ربيع الثاني سنة ١٢٩٦ هـ (١٨ ابريل سنة ١٨٧٩) م

ترجمة الارادة السنية العلية الصادرة من تلك الحضرة الى حضرة دولتلو افندم شريف باشا

اني بصفة كوني رئيس الحكومة ومصرياً أرى من الواجب عليّ أن أتبع رأى الأمة وأقوم بأداء ما يليق بها من جميع الأوجه الشرعية لكني لما نظرت السير الذى كانت عليه النظارة السابقة حصل لي غاية الأسف من أن ذلك السير كان على غير رضاء الملة والأهالي حتى نشأ عنه اضطراب ونفور سرى فى جميع القلوب وحركها وكانت قبل ذلك فى غاية الهدو والسكون وطالما أخبرت النظار ووكلاء الدول ونبهتهم على تلك الملحوظات فلم يتيقظوا لها ولم يلتفتوا إليها وزيادة عن ذلك فان النتيجة التى حررها ناظر المالية وأظهر بها أن القطر فى حالة العدم وأبطل العمل بمقتضى القوانين المعتبرة وتجارى فيها على الحقوق الثابتة كانت سبباً لتغيير قلوب الأمة

ونفورها من هيئة النظارة كل النفور وحقق لي ذلك المحضر الذى تقدم لى في هذا الخصوص فاجابة لما عرض عليّ بذلك وبالنظر لثبوته عندي قد وكلتكم بتشكيل هيئة النظارة بناء على الارادة الصادرة في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ وأن تكون تلك النظارة مشكلة من أعضاء أهليين مصريين يتبعون فى سيرهم الطرق المنصوص عليها فى الارادة المذكورة وأن يحفظوا على مأموريتهم كل التحفظ اذ أنهم مكلفون بالمسؤولية لدي مجلس الامّة الذي سيجرى انتخاب أعضائه وتعين مأموريته بوجه كاف للقيام بتأدية ما يلزم للحالة الداخليـة ومرغوب الأمة نفسها ولتجتهد النظارة قبل كل شيء في أن تستعد لاستحضار قوانين مماثلة للقوانين الجارى عليها العمل فى أوروبا مـع مراعاة عوائد الأهالى وأخـلاقهم وما يلزم لهم وتلتفت أيضاً تلك النظارة كل الالتفات لتنفيذ ترتيب المالية الذى رتبه محمد القطر وأعيانه وحصل التصديق عليه منى ولا تتأخر عن اجراء اللازم فى إيجاد مصلحـة لتفتيش الايراد والمصرف لانها هى التأمين اللازم للقطر والمنافع المرهون عليـه ومنصوص عنها فى الارادة الصادرة فى ١٦ نوفمبر سنة ١٨٧٦

هذا ولعلمي بحسن إخلاصكم بخدمة الوطن فلا أشك فى أن تستعينوا على تلك المأمورية بالرجال المشهود لهم مثلكم بالامانة والاحترام لدى الجميع لتتم بكم المقاصد المؤدية إلى التمدن والعمارية التي أريد أن يقترن بهما اسمى ؟

اسماعيل

تشكيل هيئة النظارة

وجهت رئاسة مجلس النظار العالى بمقتضى الأمر الكريم مع نظارتى الداخلية والخارجية الى حضرة دولتلو شريف باشا

وجهت نظارة المالية إلى حضرة سعادتلو راغب باشا

« « الجهادية الى حضرة سعادتلو شاهين باشا

« « الحقانية الى حضرة سعادتلو ذى الفقار باشا

« « المعارف والاوقاف الى حضرة سعادتلو محمد ثابت باشا

« « الاشغال العمومية الى حضرة زكي باشا

صورة المنشور الصادر من حضرة دولتلو افندم شريف باشا رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية والخارجية الى حضرات مأمورى الجهات عموماً (المديرين والمحافظين)

لما كان جل مقصود الحضرة الخديوية وأهالى القطر جميعه السعي لما فيه ترقى الوطن وخلاصه من المشاكل المالية وغيرها التى طرأت عليه فبناء على الارادة السنية ورغبة الأمة قد تقرر الامر بترتيب مجلس نظار جديد من الوطنيين الموثوق بدرايتهم وامنيتهم لاستلام زمام الادارة وأحيل على عهدتنا رئاسته وتشكيله وكذلك أحيلت علينا نظارة الداخلية والخارجية وحيث أن أقصى مرغوب الجميع هو حصول الاصلاح وبذل النفس والنفيس محبة فى الوطن ومحافظة على حقوق الدائنين وهذا لا يتأتى الا بأن تكون كافة المأمورين مع مجلس النظار يداً واحدة وعلى قلب رجل واحد فى حسن الادارة التى ينتج منها عمار البلاد وراحة أهاليها والوثوق بصداقة سعادتكم وغيرتكم الوطنية قد صار ابقاؤكم في مأموريتكم التى لايخفى عليكم أهميتها وواجباتها فالمأمول حصول الجد والاجتهاد للوصول الى ما تحصل به مرضاة الجناب الخديوى والأمة عموماً هذا مع الرفق بمن هم تحت إدارتكم ومعاملتهم معاملة الوالد الشفوق حتى لا يحصل أدنى تضرر مع دوام سيركم بهذه الكيفية فكونوا واثقين من مساعدة وممنونية العموم لحضرتكم ونسأل الله تعالى أن يقرن أعمالنا جميعاً بالنجاح ويوفقنا لما فيه التقدم والاصلاح

السيد محمد شريف باشا

هو الوزير الخطير والسياسى المحنك وزارته أول وزارة وطنية جميع أعضائها من المصريين وقد تولى الوزارة أربع مرات امتاز فيها عن سائر معاصريه من الوزراء بوطنيته الفائضة واخلاصه المتين وبراعته السياسية والحكمة فى تصريف صعاب الأمور على الوجه المرغوب وقد وقف عدة وقفات مشرفات فى تاريخ مصر وآخر عهدنا به وقفته التاريخية الشهيرة فى مسألة سلخ السودان عن مصر وتفضيله الاستقالة على ذلك فلله دره من وزير مخلص له من التاريخ أفخر ذكرى ومن المولى أحسن مثوى

(وسنفرد له رسالة خاصة ان شاء الله)

تولية الأمير محمد توفيق باشا على كرسي الخديوية المصرية الجليلة

صورة البلاغ الرسمي

في الساعة الخامسة من يوم الخميس المبارك سادس رجب سنة ١٢٩٦ هـ (٢٦ يونيه سنة ١٨٧٦م ١٨٧٩) ورد تلغراف من الصدارة العظمى بالاستانة متضمن تنازل حضرة خديوي مصر السابق عن تخت الخديوية ثم عقبه تلغراف بتقليد الجناب العالي محمد توفيق باشا ولي عهد الحكومة المصرية وعلى مقتضى هذا الامر الشاهاني الشريف نشرت الاوامر الرسمية لحضرات النظار والمأمورين والقناصل وغيرهم للاستعداد في الساعة العاشرة بالملابس الرسمية بالقلعة للتشريفة واصطفت العساكر والموسيقي هناك لاستقبال طلعته وفي الساعة المحددة ركب عربة مزركشة تجرها أربعة جياد والى يساره حضرة أخيه دولتلوحسين كامل باشا ونجاهه حضرة أخيه دولتلوحسن باشا ودولتلو شريف باشا ووراءه عربات حضرات الذوات والقناصل وابتدئ في اطلاق مائة مدفع وواحد اتباعاً للرسوم المعتادة في مثل هذا المقام وما زالت تطلق وهو سائر في موكبه بغاية الانتظام من شارع محمد علي مشيراً يميناً وشمالا بالسلام الى أن وصل القلعة ثم حل في أودة التشريفة فدخل في حضور حضرته السمية بالرسوم المعروفة التشريفية حضرات العلماء الكرام والذوات الفخام وقناصل الدول المتحابة والرؤساء الروحانيين وغيرهم من ذوي الاحترام وبالفراغ من التشريفات أطلقت أيضاً مائة مدفع وواحد وانصرف الجميع متهللين ممنونين من حسن قبوله ومقابلته ثم رجع بموكبه المهيب الى السراي العامرة

وفي منتصف نحو الساعة الخامسة عربي من يوم الجمعة توجه حضرة والده المفخم اسماعيل باشا الى سراي الاسماعيلية لتهنئة حضرته على كرسي الخديوية المصرية السنية ومن قبل ارتقائه في سلمها نزل اليه وقابله بما يليق بمقامه من الاجلال وصعد محتفلا به عاطفا عليه الى أن أحله في منزلته التي تليق بحقوق سيادته وأبوته وبعد أن تحادث معه قصد الذهاب لصلاة الجمعة في المسجد الحسيني المنير فركب العربة مصحوباً بحضرة سعادتلو الهمام خيري باشا وصلى فيه والعيون ناظرة الى تمام هيبته الناضرة ثم

زار مقام سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم وتوسل به الى الله وعاد بالاحترام التام الى سرايه العامرة ٩ اه

الخديوي محمد توفيق باشا

ولد الخديوي محمد توفيق باشا يوم الخميس عاشر شهر رجب سنة ١٢٦٩هـ (١٨٥٢م) ولما شب ألحقه والده المعظم الخديوي اسماعيل باشا بمدرسة المنيل فتعلم فيها العلوم الأولية ثم انتقل الى المدرسة التجهيزية فتلقى فيها العلوم واللغات العربية والفرنساوية والانجليزية والتركية والفارسية ولما بلغ تسع عشرة سنة قلد رئاسة المجلس الخصوصي فتولاها سنة ١٢٨٨ هـ (١٨٧١ م) ثم تولى نظارتي الداخلية والاشغال ومرن على أحكام الادارات فسار بها على أحسن النظامات ثم قلد رئاسة مجلس النظار قبل توليته الخديوية المصرية بقليل ولما جلس على الأريكة الخديوية في ٦ رجب سنة ١٢٩٦هـ (٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩ م) كان عمره ثلاثين عاماً أراد الباب العالي أن يلغي فرمان يونيه سنة ١٨٧٣ المعطى لاسماعيل باشا فتداخلت فرنسا وانجلترا في الأمر وتم الاتفاق على تعديله بان لا يكون للخديوي الحق في عقد قروض جديدة الا بالاتفاق مع أصحاب الديون أو وكلائهم الحاضرين وألا يزيد الجيش المصري عن ١٨ ألف في وقت السلم (وسنذكر بعد نص الفرمان المعطى للخديوي إسماعيل باشا والثاني المعطى للخديوي توفيق باشا لنقارن بين الفرمانين)

أعماله في الخديوية : أول أعماله أن ثبت الأمن والطمأنينة في البلاد واشتغل بتسوية حالة الديون المصرية فشكل باتفاق الدول صاحبة الديون « لجنة التصفية » مع تعهدهم بقبول حكمها وكان أعضاء هذه اللجنة من ممثلي الدول الأوربية العظمى وأعضاء صندوق الدين برئاسة السير « رفرز ولسن » وكان يمثل الحكومة في هذه اللجنة المراقبان وكانت وظيفة هذه اللجنة إيجاد حل نهائي للمشاكل المالية التي بين الحكومة المصرية ودائنيها فشرعت اللجنة في عملها ونظمت الديون على الكيفية المبينة بعد كما أنها توفقت الى ايجاد حل نهائي لتسوية الديون واستصدرت من الخديوي

أمراً عالياً فى ٨ شعبان سنة ١٢٩٧ هـ (١٨ يوليو سنة ١٨٨٠ م) باعتماده ويعرف هذا « بقانون التصفية »

	الدين الموحد	الدين الممتاز	دين الدائرة السنية	دين الدومين (روتشيلد)	جملة الديون	جملة الارباح سنوياً
مقداره بالجنيه المصرى	٣٤٠ر٧٧٦ر٥٧	٨٠٠ر٥٨٧ر٢٢	٩٠٠ر٥١٢ر٩	٦٢٠ر٤٩٩ر٨	٦٦٠ر٣٧٦ر٩٨	٣٨٧ر٩٧٢ر٣
ربحه سنوياً	٤ ٪	٥ ٪	٤ ٪	٥ ٪		

وجُعل الضمان للدين الموحد دخل الجمارك ورسوم الدخان ودخل مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة ويستلمها صندوق الدين مباشرة وأما دين الدائرة السنية فيُسدد من غلة أراضيها ويكون ذلك تحت إشراف هيئة من مندوبي الدول وأما الدين الممتاز فقد جُعل لتسديد الديون السائرة وقد ألغي كثير من الضرائب المتنوعة التى كانت تجبي من الاهالي كما أنه جُعل تقسيط الأموال الأميرية والخراجية والعشرية وتحصيلها من الفلاح على أقساط تناسب حالة المحاصيل ثم حُددت مصروفات وإيرادات الحكومة وقسم دخلها الى قسمين قسم خاص بنفقات إدارة البلاد وهو لا يزيد عن ٥٢٠ر٠٠٠ ٤ر جنيه والقسم الثاني لسد أقساط الديون وأرباحها ومقداره فى تلك السنة ٤١٢ر٠٠٠ ٨ر جنيهاً وبهذه الانظمة أمن الدائن واستراح المدين .

ولما انتهى الخديوى من مسألة الدين التفت الى التربية العمومية وتهذيب الأخلاق فأوسع نطاق نظارة المعارف وزاد فى ميزانيتها وشكل لجنة برئاسة وزير المعارف فى ذلك الوقت (على ابراهيم باشا) لتعديل برامج التعليم فقدمت تقريراً بذلك وزادت فى المدارس زيادة كبيرة في أنحاء القطر ثم اعتنى بطرق الري فأنشأ الترع والقناطر والجسور ثم أنشأ النظامات الشورية وجعل للوزراء نفوذاً حقيقياً فى ادارة شؤون البلاد وبعدها شكل المحاكم الاهلية للفصل فى حقوق العباد ثم أصلح حالة المستخدمين الملكية فسن لهم قوانين المعاشات على قانون ثابت ثم أصلح حالة الأوقاف الخيرية والأهلية وعُنى بتشييد أركان الدين وتقويم دعائمه فبنيت فى أيامه المساجد

الكثيرة وفى عهده حصلت الثورة العرابية التى انتهت بالاحتلال الانجليزى للبلاد المصرية وبعدها قامت ثورة المهدى بالسودان فانتهت باحتلال المهدى له وبسط نفوذه على السودان لغاية وادي حلفا

أخلاقه ومعاملته : كانت كلها كمالا فقد كان حسن المعاملة كريم المجاملة فما يتعلق منها بقرابته وعائلته فكانت المعاملة الشرعية الحقة العادلة وقيل أنه ترك لوالدته من راتبه الخاص عشرين ألف جنيهاً سنوياً وأما مايتعلق بمعاملته مع رعاياه فقد كان شغوفاً بهم موالياً لهم فى مصائبهم محافظاً على أسماء البيوتات القديمة العريقة فى المجد محباً لاصلاح ذات البين فيهم وازالة الضغائن من بينهم وكان يرسل مندوبيه الى كبرائهم لمشاركتهم بالنيابة عنه فى العزاء والهناء وقد ساح فى الاقطار البحرية والقبلية ليقف بنفسه على حالة الاهالي فاستطلعها حق الاستطلاع وكم عفى مع القدرة وتصدق فى السر والعلن وقد أقام فى منصب الخديوية الجليلة ثلاث عشرة سنة إلا شهراً وتوفى الى رحمة مولاه ليلة الجمعة ٧ جمادى الثانية سنة ١٣٠٩ هـ (٧ يناير سنة ١٨٩٢ م) ودفن بقرافة العفيفى ومدة حياته أربعين سنة هجرية أسكنه الله فسيح جنانه

الفرمان الشاهاني الذي منحه الباب العالى للخديوى اسماعيل باشا

في سنة ١٢٩٠ هـ (٨ يونيه سنة ١٨٧٣ م)

من المعلوم لديكم أنكم إستدعيتم منا جميع الخطوط الهمايونية والاوامر الشريفة السلطانية التى صدرت من منذ توجيه الخديوية الجليلة بطريق التوارث إلى عهدة والى مصر الأسبق المرحوم محمد على باشا إلى يومنا هذا سواء كانت بخصوص تعديل توارث الخديوية المصرية أو بخصوص إعطاء بعض امتيازات حسما استوجبها موقع الخديوية وأمزجة الأهالى وطبائعها الخصوصية وجعلها فرمانا واحداً مع التعديلات اللازمة فى أحكامها والتفصيلات المقتضية فى عباراتها بشرط أن يكون هذا الفرمان الجديد قائم مقام الفرمانات السابقة وأن تكون الأحكام المندرجة فيها معمولا بها ومرعية الاجراء على الدوام والاستمرار فقد قورن أستدعاؤكم هذا بمساعدتنا الجليلة الملوكية وهانحن نذكر ونبين لكم أحكامها على الوجه الآتي :

نظام توارث العرش

لما تحقق لدينا أن تعديل أصول توارث الخديوية المصرية التى صار تعيينها بالفرمان العالي الصادر فى اليوم الثانى من شهر ربيع الأول من شهور سنة ١٢٥٧ هـ الموشح أعلاه بالخط الهمايونى وتبديلها بأصول حصر الوراثة الخديوية فى أكبر أولاد خديو مصر بطريق سلسلة النسب المستقيم بأن يصير تخصيص مسند الخديوية الجليل وتوجيهه إلى أكبر أولاد الخديو الذكور وبعده إلى أكبر أولاد هذا الاكبر الذكور وهكذا على النسب المستقيم الذكورى على الدوام يكون مستلزما لحسن إدارة الخديوية المصرية وجالباً لاستكمال سعادة أحوال أهاليها وسكانها هذا مع ما حصل لدينا من استحسان مساعيكم الجميلة المعروفة فى استحصال معمورية الأقطار المصرية المهمة الجسيمة ورفاهية أهاليها وحصول وثوقنا بكم واعتمادنا الكامل عليكم فلأجل أن يكون دليلا باهراً على ذلك قد أجرينا تعديل توارث الخديوية المصرية وتعيين وصايتها على الطريقة الآتي بيانها وهي أن خديوية مصر الجليلة وملحقاتها وجهاتها المعلومة الجاري إدارتها بمعرفتها مع ما صار إلحاقها بها أخيراً من قائمقاميتى سواكن ومصوع وملحقاتهما يصير توجيهها بعدكم على الطريق المار ذكرها إلى أكبر أولادكم الذكور وبعده إلى أكبر أولاد من يكون خديويا على الأقطار المصرية من أولادكم وإذا انحلت الخديوية المصرية بأن لا يكون للخديو ولد ذكر يصير توجيهها إلى أكبر إخوته الذكور وإذا لم يوجد له أخ بقيد الحياة فالى أكبر أولاد الأخ الأكبر وهكذا تتخذ هذه الأصول قانونا مستمراً وقاعدة مرعية أبدية فى توارث الخديوية المصرية ولا يصير انتقال الوراثة الخديوية إلى الأولاد الذكور المتولدة من أولادكم الاناث أصلا

تشكيل هيئة الوصاية

ولأجل تأمين أصول توارث الخديوية المصرية سنذكر صورة تشكيل الوصاية المقتضية فى إدارة أمور الخديوية فيما إذا انحلت الخديوية وكان الوارث هو أكبر أولادكم الذكور صغيراً أو صبياً وهى أن الخديوية المصرية إذا انحلت وكان أكبر أولادكم الذكور أعنى الوارث صغيراً وصبياً بأن يكون عمره أقل من ثمانية عشر سنة ولو أنه يصير

خديويا بالفعل حسب استحقاق الوراثة ففي الحال يصدر فرمان من طرف السلطنة السنية بتوليته على الخديوية لكن إذا كان الخديو السالف عيّن ونصّب وصياً ورتب هيئة وصاية لأجل إدارة أمور الخديوية لحين بلوغ الخديوي اللاحق الصبي إلى سن الثمانية عشر سنة وكتب سند وصاية بذلك وختم عليه هو وختم أيضاً إثنان من الامراء المصريين المأمورين باحدى المأموريات المصرية على طريق الاشهاد وإجراء الوصاية هكذا فالوصي مع هيئة الوصاية المذكورة يأخذ بزمام الادارة فى الحال وبعد ذلك تعرض الكيفية إلى الباب العالى ويصير التصديق على ذلك الوصي وهيئة الوصاية من طرف الدولة العلية بفرمان عالى ويبقي الوصى وهيئة الوصاية علي ماهم عليه لحين البلوغ وأما إذا انحلت الخديوية ولم يعين الخديو السابق وصياً ولم يرتب هيئة الوصايه على الوجه المذكور تتشكل هيئة الوصاية من الذوات المأمورين على الداخلية والجهادية والمالية والخارجيـة ومجلس الأحكام المصرية وسردارية العساكر المصرية وتفتيش الأقاليم ويصير انتخاب وصى فى الحال من هؤلاء المأمورين على الوجه الآتى ذكره وهو أنه في تلك الساعة تصير المذاكرة والمداولة مابين هؤلاء الذوات فى حق انتخاب وصي منهم فاذا حصل اتفاقهم أو اتفاق أكثرية آرائهم على تسمية وجعل ذات منهم وصياً يتعين ذلك الذات وصياً على الخديوية وإذا اختلفت الآراء بأن رغب نصفهم فى تعيين ذات والنصف فى تعيين ذات آخر يكون إجراء وصاية الذات المأمور على المأمورية المهمة والمقدمة في الذكر من تلك المأموريات أعنى المأمور على المأمورية المقدم ذكرها على الترتيب المحرر آنفاً من الداخلية إلى آخره وتتشكل هيئة الوصايه من الذوات الباقية بعده ويباشرون إدارة الأمور الخديوية مع الوصى وتعرض الكيفية بمضبطة من طرفهم إلى طرف سلطنتنا السنية ويصير التصديق عليها بالفرمان الشريف وكما أنه لا يجوز تبديل الوصى وتغيير هيئة الوصاية قبل ختام مدتها فى الصورة الاولى أعنى فيما إذا كان تعيين الوصي وترتيب الوصاية وتركيب أعضائها بمعرفة الخديو السالف فكذلك فى الصورة الثانيـة أعنى فيما إذا كان انتخاب الوصى بمعرفة المأمورين المذكورين لا يجوز تبديل الوصى ولا تغيير هيئة الوصاية ولا أعضائها فى تلك المدة وإذا توفي أحد من أعضاء هيئة الوصاية في ظرف تلك المدة يصير انتخاب واحد من

المأمورين المصريين بمعرفة الباقين وتعيينه بدل المتوفى وإذا توفى الوصى فى تلك المدة يصير انتخاب واحد من أعضاء هيئة الوصاية بمعرفتهم على الوجه السابق وجعله وصياً وانتخاب واحد من المأمورين المصريين وإلحاقه بأعضاء هيئة الوصاية بدل الذي نصب وصياً وبمجرد بلوغ الخديوي الصبي إلى سن الثمانية عشر سنة صار رشيداً وفاعلا مختاراً فيباشر هو بنفسه إدارة أمور الخديويه المصرية مثل سلفه وهذا حسبما تقرر لدينا واقتضت إرادتنا الملوكية

الاستقلال الداخلي انتام . عقد المحالفات السياسية والتجارية

استقراض الديون . زيادة الجيش

ولما كان تزايد عمارية الخديوية المصرية وسعادة حالها وتأمين رفاهية الاهالى والسكان وراحتهامن أهم المواد الملتزمة المرغوبة لدينا وإدارة المملكة الملكية والمالية ومنافعها الماديَّة وغيرها المتوقف عليها تأسيس واستكمال وسائل الرفاهية وأسبابها عائدة على الحكومة المصرية فنذكر بيان كيفية تعديل الامتيازات وتوضيحها بشرط بقاء كافة الامتيازات المعطاة قديماً وحديثاً من طرف الدولة العلية الى الحكومة المصرية واستمرار جريانها خلفاً عن سلف وتلك الكيفية هي انه لما كانت ادارة المملكة بكل الصور والحالات سواء كانت ادارتها الملكية أو المالية أو كافة منافعها المادية وغيرها هى من المواد العائدة على الحكومة المصرية والمتعلقة بها ومن المعلوم ان أمر ادارة أى مملكة كانت وحسن انتظامها وتزايد معموريتها وثروة أهاليها وسكانها لا يتيسر الا بتوفيق معاملاتها وتطبيق اجراآتها العمومية بالأحوال والموقع وأمزجة الأهالي وطبائعها فقد أعطينا لكم الرخصة الكاملة في أعمال قوانين ونظامات داخلية على حسب لزوم المملكة وكذا لأجل تسهيل تمشية وتسوية كافة المعاملات سواء كانت من طرف الحكومة أو طرف الأهالي مع الأجانب وترقي وتوسع الصنائع والحرف وأمور التجارة وأمور الضبطية مع الأجانب قد أعطينا لكم الرخصة الكاملة في عقد وتجديد المقاولات (المعاهدات) مع مأمورى الدول الأجنبية في حق الكرك وأمور التجارة وكافة المعاملات الجارية مع الأجانب في أمور

المملكة الداخلية وغيرها بصورة لاتستلزم اخلال معاهدات الدولة العلية البوليتيقية وكذا لكون خديو مصر حائز التصرفات الكاملة فى الأمور المالية قد صار اعطاء المأذونية التامة له في عقد استقراض من الخارج بلا استئذان من الدولة العلية في أى وقت يرى فيه لزوم للاستقراض بشرط أن يكون باسم الحكومة المصرية وكذا لكون أمر محافظة وصيانة المملكة الذى هو الأمر المهم والمعتنى به زيادة عن كل شىء من أقدم الوظائف المختصة بخديو مصر فقد أعطيت له الرخصة الكاملة فى تدارك كافة أسباب المحافظة وتأسيسها وتنظيمها بنسبة الحاآت الزمن والموقع وكذا فى تكثير أو تقليل مقدار العساكر المصرية الشاهانية بلا تحديد على حسب الايجاب واللزوم وكذا أبقينا لخديوى مصر الامتياز القديم فى حق اعطاء رتبة أميرآلاى من الرتب العسكرية واعطاء رتبة ثانية من الرتب الديوانية بشرط أن المسكوكات الجارى ضربها بمصر تكون باسمنا الملوكي وأن تكون أعلام وصناجق سائر عساكرنا الشاهانية بلا فرق وبشرط عدم إنشاء سفن زرخ (أى مدرعة بالحديد فقط) بدون استئذان لاغيرها من السفن الحربية فانها جائز انشاؤها بلا استئذان ولأجل اعلان المواد المشروحة أعلاه وتأييدها أصدرنا لكم أمرنا هذا الجليل القدر من ديواننا الهمايونى بمقتضي ارادتنا الملوكية وصار توشيح أعلاه بخطنا الهمايوني وإعطاؤه لكم متمما ومكملا ومعدلا ومصرحا للخطوط الهمايونية والأوامر الشريفة الصادرة لحد هذا التاريخ سواء كان في تأسيس وترتيب وراثة الحكومة المصرية أوفي تشكيل هيئة الوصاية أوفى إدارة الأمور الملكية والعسكرية والمالية والمنافع المادية والمواد السائرة بشرط أن تكون الأحكام المندرجة بهذا الفرمان الجديد نافذة وباقية ومرعية الاجراء على ممر الزمان وقائمة مقام أحكام الفرمانات السالفة على ما اقتضته إرادتنا الملوكية فيلزم أن تعلموا قدر لطف عنايتنا الملوكية وأداء شكرها بصرف جل همكم فى حسن إدارة أمور الخطة المصرية واستكمال أسباب وقاية أمنية الأهالى المنوطة بها واستحصال راحتهم على حسب ماجبلتم عليه من الشيم المرغوبة والغيرة والاستقامة وما اكتسبتموه من الوقوف والمعلومات فى أحوال تلك الحوالى والأقطار وأن تراعوا إجراء الشروط المقررة فى هذا الفرمان الجديد وأداء المائة وخمسين ألف كيساً التى هى وبركو مصر

المقطوع سنوياً بأوقاتها وزمانها إلى خزينتنا الجليلة الشاهانية على الترتيب والقاعدة المرعية فى ذلك ؟

تحريراً فى سنة ١٢٩٠ من هجرة صاحب العزة والشرف

الفرمان الشريف على الشان الممنوح من الخليفة الاعظم

لصاحب السمو الخديوى محمد توفيق باشا

عُين حضرة عطوفتلو علي بك فؤاد باشكاتب المابين الهمايوني لمأمورية حمل الفرمان الشريف العلي الشأن الصادر من لدن السلطنة التركية وتوصيله الى الحضرة الخديوية وقد وصل عطوفتلو الى الاسكندرية فى ٢٠ شعبان سنة ١٢٩٦ هـ (٧ أغسطس سنة ١٨٧٩م) وكان فى استقباله سرتشريفاتى الحضرة الخديوية ولما وصل القاهرة استقبلته الحكومة المصرية استقبالا رسمياً وزاره الجناب الخديوي ثم تحدد يوم ٢٦ شعبان سنة ١٢٩٦ هـ (١٣ أغسطس سنة ١٨٧٩م) الميعاد لقراءة الفرمان الشريف بالقلعة وفى اليوم المذكور شرف الجناب الخديوي القلعة حيث كان فى استقباله أصحاب السمو الامراء والعلماء وقناصل الدول والذوات والأعيان ولما استقر بهم المقام قام حضرة سعادتلو طلعت باشا باشكاتب ديوان الحضرة الخديوية وأخذ فى تلاوة الفرمان الشريف الآتي :

الدستور الأكرم والمعظم الخديوي الأفخم المحترم نظام العالم وناظم مناظم الأمم مدبر أمور الجمهور بالفكر الثاقب متمم مهام الانام بالرأى الصائب ممهد بنيان الدولة والاقبال مشيد أركان السعادة والاجلال مرتب مراتب الخلافة الكبرى مكمل ناموس السلطنة العظمى المحفوف بصنوف عواطف الملك الأعلى خديو مصر الحائز لرتبة الصدارة الجليلة فعلا الحامل لنيشانتا الهمايوني المرصع العثمانى ولنيشانتا المرصع المجيدى وزيري سمير المعالي توفيق باشا أدام الله تعالى اجلاله وضاعف بالتأييد اقتداره واقباله

انه لدى وصول توقيعنا الهمايوني الرفيع يكون معلوماً لكم أنه بناء على إنفصال اسماعيل باشا خديو مصر فى اليوم السادس من شهر رجب سنة ١٢٩٦ هـ وحسن خدماتكم وصداقتكم واستقامتكم لذاتنا الشاهانية ولمنافع دولتنا العلية ولما هو معلوم لدينا بأن لكم

وقوفاً ومعلومات تامة فى خصوص الأحوال المصرية وأنكم كفؤ لتسوية بعض الأحوال الغير المرضية التى ظهرت بمصر منذ مدة واصلاحها وجهنا الى عهدتكم الخديوية المصرية المحدودة بالحدود القديمة والمعلومة مع الأراضي المنضمة إليها المعطاة الى ادارة مصر توفيقاً للقاعدة المتخذة بالفرمان العالي الصادر فى تاريخ ١٢ محرم سنة ١٢٨٣هـ المتضمن توجيه الخديوية المصرية الى أكبر الأولاد وحيث انكم أكبر أولاد الباشا المشار اليه قد وجهت الى عهدتكم الخديوية المصرية ولما كان تزايد عمران الخديوية المصرية وسعادتها وتأمين راحة كافة أهاليها وسكانها ورفاهيتهم هى من المواد المهمة لدينا ومن أجل مرغوبنا ومطلوبنا وقد ظهر أن بعض أحكام الفرمان العلي الشأن المبنى على تسهيل هذه المقاصد الخيرية المبين فيه الامتيازات الحائزة لها الخديوية المصرية قديماً نشأ منه الأحوال المشكلة الحاضرة المعلومة صار تثبيت المواد التى لا يلزم تعديلها من هذه الامتيازات وتأكيدها وصار تبديل المواد المقتضى تبديلها وتعديلها واصلاحها مما تقرر اجراؤه الآن هو المواد الآتية: وهى أن كافة واردات الخطة المذكورة يكون تحصيلها واستيفاؤها باسمنا الشاهانى وحيث أن أهالي مصر أيضاً من تبعة دولتنا العلية والخديوية المصرية ملزومة بادارة أمور المملكة الملكية والمالية والعدلية بشرط أن لا يقع فى حقهم أدنى ظلم ولا تعد فى أى وقت من الأوقات فخديوي مصر يكون مأذوناً بوضع النظامات اللازمة الداخلية المتعلقة بهم وتأسيسها بصورة عادلة وأيضاً يكون خديوى مصر مأذوناً بعقد وتجديد المشارطات مع مأمورى الدول الأجنبية فى خصوص الكمرك والتجارة وكافة أمور المملكة الداخلية لأجل ترقي الحرف والصنائع والتجارة واتساعها ولأجل تسوية المعاملات السائرة التى بين الحكومة والأجانب أو الأهالي والأجانب مع أمور ضابطة الأجانب بشرط عدم وقوع خلل فى معاهدات دولتنا العلية البوليتيقية وفى حقوق متبوعية مصر اليها وانما قبل اعلان الخديوية المشارطات التى تعقد مع الأجانب بهذه الصورة يصير تقديمها إلى بابنا العالي وأيضاً يكون حائزاً للتصرفات الكاملة فى أمور المالية لكنه لا يكون مأذوناً بعقد استقراض من الآن فصاعد بوجه من الوجوه وإنما يكون مأذوناً بعقد استقراض بالاتفاق مع الدائنين الحاضرين أو وكلائهم يتعينون رسما

وهذا الاستقراض يكون منحصراً فى تسوية أحوال المالية الحاضرة ومخصوصاتها وحيث أن الامتيازات التى أعطيت الى مصر هي جزء من حقوق دولتنا العلية الطبيعية التى خصت بها الخديوية وأودعت لديها لا يجوز لأي سبب أو وسيلة تَرك هذه الامتيازات جميعها أو بعضها أو تَرك قطعة أرض من الأراضى المصرية الى الغير مطلقاً ويلزم تأدية مبلغ (٧٥٠) ألف ليرة عثمانية الذي هو الوبركو المقرر دفعه فى كل سنة فى أوانه وكذلك جميع النقود التى تضرب فى مصر تكون باسمنا الشاهاني ولا يجوز جمع عساكر زيادة عن ١٨ ألف لأن هذا القدر كاف لمحافظة أمنية إيالة مصر الداخلية فى وقت الصلح وانما حيث أن قوة مصر البرية والبحرية هي مرتبة من أجل دولتنا العلية يجوز أن يُزاد مقدار العساكر بالصورة التى تستتب حالة كون دولتنا العلية محاربة وتكون رايات العساكر البحرية والبرية والعلامة المميزة لرتب ضباطهم كرايات عساكرنا الشاهانية ونياشينهم ويباح لخديوي مصر أن يعطى الضباط البرية والبحرية إلى غاية رتبة أمير آلاى والمكية إلي الرتبة الثانية ولا يرخص لخديو مصر أن ينشئ سفناً مدرعة إلا بعد الاذن وحصول رخصة صريحة قطعية إليه من دولتنا العلية ومن اللازم وقاية كافة الشروط السالفة الذكر والاجتناب من وقوع حركة تخالفها وحيث صدرت إرادتنا السنية باجراء المواد السابق ذكرها قد أصدرنا أمرنا هذا جليل القدر الموشح أعلاه بخطنا الهمايوني وهو مرسل صُحبة افتخار الأعالي والأعاظم ومختار الأكابر والأفاخم على فؤاد بك باشكاتب المابين الهمايوني ومن أعاظم رجال دولتنا العلية الحائز والحامل للنياشين العثمانية المجيدية ذات الشأن والشرف

حرر فى ١٩ شعبان المعظم سنة ١٢٩٦ من هجرة صاحب العز والشرف

(٤) نظارة محمد شريف باشا الثانية أو {النظارة الشريفية الثانية}

في ١٣ رجب سنة ١٢٩٦ هـ (٣ يوليه سنة ١٨٧٩ م)

على أثر تولية الجناب العالى الخديوي محمد توفيق باشا على كرسي الخديوية المصرية قدم هيئة النظار استعفاءهم إلى الحضرة الخديوية (كالمعتاد في مثل هذه الأحوال)

فقبلت ماعدا حضرة دولتلو شريف باشا رئيس مجلس النظار وعلى مقتضي الأمر العالى انتخب حضرة ذلك الرئيس أعضاء مجلس النظارة وعرضها على الحضرة الخديوية فصدر أمرها الكريم بتنفيذ ذلك وتعيينهم على هذا الوجه

تعين حضرة دولتلو محمد شريف باشا رئيساً لمجلس النظار وناظر الداخلية والخارجية

« « سعادتلو اسماعيل أيوب باشا لنظارة المالية

« « « مراد حلمي باشا « الحقانية

« « « محمود سامى باشا « الأوقاف والمعارف

« « « مصطفى فهمي باشا « الأشغال العمومية

« « « على غالب باشا « الجهادية

رغبات الخديوي المعظم

صورة المرسوم الكريم الصادر من الحضرة الخديوية الفخيمة إلى حضرة دولتلو شريف باشا رئيس مجلس النظار الذي يظهر فيه سمو الخديوي آماله الطيبة وأمانيه الحسنة نحو الوطن العزيز والعمل على اسعاده والنهوض الى المستوى اللائق بمكانته بين الامم الراقية

إن العناية الالهية سلمت زمام الحكومة المصرية إلى يدنا فضلا منه وإحساناً فقد تشرفنا بأمر شريف بذلك من متبوعى الأفخم وسلطانى الأعظم نصره الله فهذه نعمة لايؤدي شكرها إلا بحسن القيام بأداء وظائف ذلك المقام وهذا إنما يكون بتوفيقه تعالى فعلى السعي والاجتهاد فى تمشية مصالح العباد وإدارة أمور الحكومة على محور الاستقامة وإنى أعلم أن المقام صعب لكن بحسن إخلاصى وبما رأيته من حسن القبول من الناس جميعاً خصوصاً من سكنة الديار المصرية عموماً ومن المأمورين كافة أعتقد أن ذلك الصعب يهون ويحصل التيسير ولعلمى أن الحكومة الخديوية يلزم أن تكون شورية ونظارها مسؤولين فانى اتخذت هذه القاعدة للحكومة مسلكا لا أتحول عنه فعلينا تأييد شورى النواب وتوسيع قوانينها لكي يكون لها الاقتدار فى تنقيح القوانين وتصحيح الموازين وغيرها من الأمور المتعلقة بها وبحسب مقتضيات الأحوال صار انتخاب هيئة جديدة بمعرفتكم وتحت رئاستكم وإني معتقد فى مأموري الحكومة

المصرية الصدق والاستقامة ومؤمل بانهم يسيرون في المستقبل بالسيرة المرضية ويعرفون أن أعظم الغنى غنى النفس وأعلى الشرف شرف العفة وأغلى الحلى حلية الاستقامة وأقوم الطرق طريق الحق والعدالة

فأول مايجب المبادرة اليه من الأمور هو دفع المشكلات المالية التى هي منشأ الصعوبات كلها فيلزم بذل المساعي المقتضية في اندفاعها لايصال الحقوق إلى أربابها مع ملاحظة مصاريف الحكومة وهذه المسئلة وإن كانت صعبة بسبب المضايقة الحاصلة لكن مأمول حصول التخلص منها باستعمال التدابير الحسنة ولا شك أنكم تبذلون فى ذلك جهدكم بالاتحاد مع سائر النظار ويجب علينا إصلاح المحاكم والمجالس لانها هى ملجأ أرباب الحقوق وبها يأخذ الضعيف حقه من القوي وينجو الرشيد من جور الغوى ويجب علينا أيضاً دوام السعى في تعميم التربية العمومية لتنوير أذهان الأهالى بتحسين حال المدارس وتنسيق نظامات مفيدة لها على الوجه المرغوب وأيضاً يجب الاهتمام بالأشغال العمومية النافعة وتوسيع دائرة الزراعة لانها منبع الغنى فى القطر المصري وأيضاً التجارة مما يلزم الاعتناء بشأنها والسعى فى تكثيرها وإعطاء كمال الحرية لها هذا مع الاهتمام باصلاح مايلزم إصلاحه من أصول الادارة فى جهات الحكومة بأجمعها وإراحة العباد على قدر الامكان

فهذه أظنها سبل الرشاد ومناهج العدل والسداد ومسالك تدبير الممالك فى كافة الأقطار فالأمل أن تصرفوا همكم فى رؤية أمور الحكومة متحدي القلوب متفق الافكار وفقنا الله لما فيه الخير والصلاح إنه ولى التوفيق

أعمالها وسبب استقالتها

عند ما تولى الخديوى محمد توفيق باشا على الأريكة الخديوية عزم على عدم الاستئثار بالسلطة فى الحكم ورغب أن يكون لمجلس النظار سلطة حقيقية فى إدارة شؤون البلاد فاستبقي دولة محمد شريف باشا فى رئاسة النظارة وكلفه بتشكيل هيئتها على هذا الاساس ولما شرعت النظارة فى عملها وجدت أن يكون نوع الحكومة نيابياً وقدمت تقريراً للخديوى بذلك غير ان الخديوى لم يوافق على هذا التقرير بحجة ان البلاد لن تستطيع ان تنتقل مرة واحدة من حكومة استبدادية مطلقة الى حكومة

دستورية محضة وعلى ذلك قدمت النظارة استقالتها الى الخديوى فقبلها وعزم على ترأس مجلس الوزراء بنفسه وان يرجع كل ناظر فى اعمال نظارته الى مجلس ينعقد برئاسته فى المعية السنية وهاك هى نظارته

(٥) نظارة رئيسها الخديوى توفيق باشا أو {النظارة التوفيقية الثانية}

فى ٣٠ شعبان سنة ١٢٩٦ هـ (٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٩ م)

بناء على استعفاء حضرة دولتلو شريف باشا رئيس مجلس النظار ألغيت تلك الرئاسة وصدرت الارادة السنية بأن كل ناظر يكون مسؤولا عن جميع الأمور المختصة بنظارته ومن الآن فصاعداً سيجري رؤية جميع المعضلات بمجلس عال ينعقد تحت رياسة الجناب الأفخم وقد انتخب حفظه الله لكل نظارة مايوافقها وقد صدر الى كل ناظر من النظار لدى تعينه فى نظارته أمراً هذه صورته

بما أن مجلس النظار صار لغوه وإبطاله وتقرر لدينا أن كل ناظر يكون مسؤولا عن الأشغال المنوطة بادارة نظارته وأن المواد التى كان جارياً تقديمها ورؤيتها بذلك المجلس هذه من الآن فصاعداً يكون النظر فيها بمجلس يجري انعقاده بمعيتنا من النظار تحت رئاستنا وكل من النظار إذا وجد عنده أشياء من هذا القبيل يستصحب معه أوراقها ومعلوماتها عند حضوره إلى المجلس لأجل رؤيتها وحصول المداولة عنها حسب اللازم فعلى هذا وما هو معلوم لدينا فيكم من كمال اللياقة والأهلية قد عينا كم ناظراً على ديوان ..... وأصدرنا أمرنا هذا لكم للمعلومية أوالمبادرة في مباشرة إدارة مأموريتكم هذه بكمال الاعتناء والاهتمام على الوجه المرغوب كما هو مطلوبنا

وقد صدر الأمر الكريم بالترتيب على هذا الوجه

تعين حضرة دولتلو منصور باشا لنظارة الداخلية الجليلة

« « سعادتلو على حيدر باشا « المالية

« « ذي الفقار باشا « الحقانية

« « مصطفى فهمي باشا « الخارجية

« « محمد مرعشلى باشا « الأشغال العمومية

وتعين حضرة سعادتلو عثمان رفقى باشا لنظارة الجهادية والبحرية لعطاء

« « « محمود سامى باشا « عموم الأوقاف

« « « على ابراهيم باشا « المعارف العمومية

غير ان هذه الحالة لم تدم الا مدة قصيرة تقل عن شهر اذ استدعي الخديوي محمد توفيق باشا دولتلو مصطفي رياض باشا وكلفه بتشكيل النظارة وجعل للوزراء نفوذاً حقيقياً فى إدارة شؤون البلاد واخذ يشرح لهم ذلك فى الامر الصادر بتشكيل النظارة (راجعه) وقد اعتبرت هذه اول نظارة مستقلة فى اعمالها وعلى هذا الاساس سارت النظارات والوزارات التالية لها وقد نلاحظ ذلك فى الاوامر العالية الصادرة بتشكيلها اذ تقول (بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ . الخ) اى الامر العالى الصادر بتشكيل نظارة رياض باشا وها هو منطوقه

(٦) نظارة مصطفى رياض باشا الاولى أو (النظارة الرياضية الاولى)

فى ٣ شوال سنة ١٢٩٦ هـ (٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩م)

تعريب الأمر الكريم الصادر من الحضرة الفخيمة الخديوية الى حضرة عطوفتلو مصطفى رياض باشا فى ١٠ سبتمبر سنة ١٨٧٩

عزيزى رياض باشا

إني لما أخذت أخيراً زمام رئاسة مجلس النظار بيدى لم يخطر بفكرى اعادة الحكومة الشخصية وإنما كان ذلك بالنظر لاحتياجات الوقت مع الرغبة فى تقريب وتأييد العلاقة المحكمة بينى وبين أعضاء هيئة النظار ولم يخطر ببالى أن يكون ذلك أمراً قطعياً ولا أمراً مخالفاً للأصول التى اتخذتها منذ أخذى بزمام الحكومة أعنى الحكم بالاشتراك مع نظارى وبواسطتهم وهذه الاصول من مقتضى الامر الصادر بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ ولا يتعلق بى أن لا تكون مرعية الاجراء على الدوام ولا يخفى على سعادتكم ما انطوى عليه ضميرى فى هذا الخصوص كما لا يخفى عليكم أفكارى المتعلقه بأمر الاستقامة والتقدم والنظام والاقتصاد التى أتمنى نجاحها وانتشارها في إدارة المملكة وإني لمتيقن أنكم مشتركون معنا فى هذه الافكار والتصورات

وانكم عازمون عزماً قوياً على بذل مجهودكم فى تنفيذ هذه الافكار بالتمام وأنى لا أعرف درجة إخلاصكم وحسن طويتكم بالنسبة لخدمة الوطن ومراعاة قوانينه ونظاماته مع رغبتكم فى بذل المجهود بحفظ حقوقه ولهذا فاني مع ثقتى وحسن يقينى فيكم أكلفكم بتشكيل هيئة نظارة جديدة وأحلت رئاسة مجلس النظار على عهدتكم حافظاً لنفسي حق الحضور فى جلساته وتولى رئاسته عند الاقتضاء وإنى لمتيقن انكم ستعتنون كل الاعتناء فى انتخاب رفقائكم النظار ثم ترفع أسماؤهم لدينا لأصدق على توظيفهم وبعد أن تشكل هيئة النظار تأخذ فى الاشغال على مقتضى ما نص عليه فى الامر الصادر المؤرخ فى ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ فانه لا يزال مرعى الاجراء فى جميع أحكامه التى لا يعتريها تغيير بأمرنا هذا وأن المحافظين والمديرين ومأمورى الضبطيات ووكلاء النظارات وكتاب أسرارها ومفتشى الاقاليم ومديرى الادارات المهمة لايكون تنصيبهم ولا عزلهم إلا بعد المداولة فيه بمجلس النظار والتصديق عليه من لدنا وأما باقى الموظفين فيكون تنصيبهم وعزلهم بمقتضى أوامر تصدر رأساً من نظارهم الذين هم تابعون لهم ولا يخفى عليكم اننا فى شاغل من المسائل المهمة وقد دعتنى الحاجة إلى ان اذكركم من جملة تلك المسائل بأهمية ترتيب ميزانية الايرادات والمصروفات السنوية بطريقة منتظمة وبالترتيب النهائى المختص بالتحصيل الذى هو شديد الارتباط بالميزانية وبتنظيم حالة المالية المتأخرة المتعلقة بها جميع المنافع المستدعية لحسن عنايتنا ومعظم همنا وان على يقين بأنى اعتمد عليكم فى حل هذه المسائل وما شاكلها من الامور المهمة ولخبرتكم التامة وحبكم للوطن لا تهملون فى شيء يعود على القطر بالاصلاح الحقيقى الذى هو متمنى الجميع ويجب على كل منا ان يبذل غاية جهده في تمهيد سبله ؟

تشكيل هيئة النظارة

وهذا تعريب جواب حضرة عطوفتلو رياض باشا عن هذا الامر السامى الخديوى الذى رفعه للجناب المعظم

مولاي

لقد تفضلتم علىّ بتكليفي بتشكيل نظارة جديدة وإني لأشكر الجناب العالى

البند ٨٢٩ الدفتر

على وثوقه بي ثقة تامة أعلم قدرها وإني لأشكر أيضاً مولاى حيث تكرم بالاعتماد بسبب إخلاصى للوطن العزيز وادارته وغاية أمالى تحقيق المقاصد الكريمة التي أبداها سيدى بهذه المناسبة ويلزمنى أن أساعد على قدر إمكاني بالاتحاد فى ذلك مع رفقائي الموافقين على مثل هذه المقاصد لانفاذ الآراء المستدعية للسعادة والتقدم التي جعلتها الحضرة الخديوية أساساً لحكومتها وعدتها أحسن وسيلة للتوصل الى إصلاح حال القطر المصري ولهذا الفكر الصائب بذلت همتى فى أداء ما دعيت إليه ولأجل تشكيل النظارة الجديدة أعرض على سدتكم السنية التوجيهات الآتية للتصديق عليها

عثمان رفقى باشا	ناظر الجهادية والبحرية
مصطفى فهمى باشا	« الخارجية
علي مبارك باشا	« الأشغال
حسين فخري باشا	« الحقانية
على ابراهيم باشا	« المعارف العمومية
محمود سامى باشا	« الاوقاف

فاذا وافق هذا الانتخاب لدى حضرتكم الفخيمة الخديوية فألتمس صدور أمرها الكريم بذلك مع تفضلها علىّ بتوليتى نظارة الداخلية إصالة ونظارة المالية موقتاً كما تفضلت علىّ بتوليتى رئاسة مجلس النظار

وأقدم مزيد الاحترام التام للأعتاب العلية وأتشرف بأن أكون خادم جلالتكم الأمين وتابع سيادتكم الخاضع المطيع

تحريراً فى ٣ شوال سنة ١٢٩٦ هـ الموافق (٢١ سبتمبر ١٨٧٩ م)

مصطفى رياض

وفى غرة فبراير سنة ١٨٨١ صدر أمر عال لرئاسة مجلس النظار بأحالة أعمال نظارة الجهادية والبحرية إلى محمود سامى البارودي باشا مع بقاء نظارة ديوان عموم الأوقاف فى عهدته

وفي ١٤ أغسطس سنة ١٨٨١ صدر أمر عال بأسناد نظارتي الجهادية والبحرية إلى سعادتلو داود باشا بدلا من محمود سامى باشا

الثورة العرابية

من صفر سنة ١٢٩٨ هـ (يناير سنة ١٨٨١ م) إلى ذي القعدة سنة ١٢٩٩ هـ (سبتمبر سنة ١٨٨٢ م)

سميت هذه الثورة بالعرابية نسبة إلى زعيمها (احمد عرابى) الذي كان يشغل وظيفة أمير ألاى فى الجيش المصري ثم ترقي وكيل نظارة الحربية فناظراً لها ولم يكن هو أول من أشعل نار الثورة فى باديء الأمر بل أول من أشعلها (الاميرالاي على فهمى) قومندان الحرس الخديوي (وعبد العال حلمي) من أمراء الآلايات وسبب ظهور عرابي عليهما مقدرته الخطابية عنهما واعتقاد الناس في إخلاصه

أسباب الثورة : نلاحظ أن ناظر الحربية في نظارة رياض باشا هو عثمان رفقي باشا الشركسي الأصل وقد أصدر هذا الناظر قانونا يقضى بمنع ترقي الجند الذين تحت السلاح الى درجات الضباط ثانيا سخط الضباط المصريين لعدم مساواتهم بزملائهم من الضباط الأتراك والشراكسة الذين كانوا يشغلون الرتب الكبرى في الجيش المصرى بخلاف الضباط المصريين فقلما يوجد من بينهم من يحمل رتبة عالية لذلك وقع الضباط المصريين احتجاجا مضمونه إسقاط ناظر الحربية عثمان رفقى باشا من هيئة النظارة وعمل تحري عن الضباط الذين ترقوا حديثاً بدون كفاءة وكلفوا (احمد عرابى وعلى فهمي) بتقديمه الى رئيس النظار مصطفي رياض باشا فلما قدماه نصحهما بسحب هذا الاحتجاج وهو مستعد للنظر في مظالم الجيش والعمل على إرضائه وتلبية مطالبه فلم يقبلا ذلك فلما علم الخديوي بالامر تأثر جداً فعقد مجلس النظار برئاسته في ٢٨ صفر سنة ١٢٩٨ هـ (٣٠ يناير سنة ١٨٨١ م) وقرر إجراء القبض على (احمد عرابي وعلى فهمي) ومحاكمتهما أمام مجلس عسكري ثم النظر في مطالب الجيش

وفي أثناء محاكمتهما هجم ضباط ألايهما وأخرجوهما بالقوة من أمام المجلس المنعقد برئاسة ناظر الحربية وذهبوا بهما إلى سراى عابدين طالبين من الخديوي عزل ناظر الحربية فلما رأى الخديوي خطر الموقف أجاب طلبهم وعين بدله محمود سامي باشا ناظراً للحربية وأمر بتشكيل لجنة للنظر فى ظلامة الجيش ومساواة الضباط المصريين

بزملائهم الأتراك والشراكسة فسر رجال الجيش من ذلك والتمسوا من الخديوي العفو فعفا عنهم وانصرفوا داعين للخديوي مظهرين ولاءهم لسموه وتعلقهم بشخصه الكريم ثم هدأت الحالة قليلا

عرف الضباط المصريون أن هذا الحل إن هو إلا وقتي وأنه لابد من الانتقام منهم عند سنوح الفرصة وقد أظهرت لهم دلائل الأحوال ما أكد لهم اعتقادهم إذ رأوا محمود سامي البارودي باشا ناظر الجهادية استبدل بداوود باشا ابن أخي الخديوي وصدرت الأوامر إلى الآليات بالتنقل إلى جهات مختلفة في أنحاء القطر فجمعوا جموعهم بمدافعهم وسار بهم أحمد عرابي في عصر ١٥ شوال سنة ١٢٩٨ هـ (٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ م) إلى قصر عابدين حيث تقدم احمد عرابي الى الخديوي في الميدان وكان ممتطياً جواده وشاهراً سيفه فقال له الخديوي « رجل واغمد سيفك » ففعل ذلك بكل تواضع وامتثال ثم تقدم إلى الخديوي قائلا : يامولاي للامة ثلاثة مطالب قد أتى الجيش إلى هنا للحصول عليها بالنيابة عن الامة ولن ينصرف حتى يحظى بها » وهي :

أولا — استقالة النظارة وتشكيل غيرها

ثانياً — تشكيل مجلس نيابي للامة (مجلس شورى النواب)

ثالثاً — إبلاغ عدد الجيش إلى ١٨٠٠٠

وقد ناقش عرابي في هذه المطالب المراقب الانجليزي السير « اوكلند كلفن » بالنيابة عن الخديوي الذي استدعاه لهذا الغرض وبعد أن تداول الخديوي قبل إقالة النظارة فاستقالت في ليلة السبت ١٦ شوال سنة ١٢٩٨هـ (١٣ سبتمبر سنة ١٨٨١م) وأجل إجابة الطلبين إلى بعد عرضها على الباب العالي وأخذ رأيه فيها فقبل الجيش ذلك وانصرف بعد أن دعي للخديوي بالدعوات الطيبة والتمس عرابي من الخديوي الصفح فعفي عنه بعد ذلك استدعي الخديوي دولتلو محمد شريف باشا وكلفه بتشكيل النظارة فتردد في بادئ الأمر ثم قبل بعد أن ألح عليه العلماء ورجال الجيش وبعد أن تعهد لدولته رؤساء الحزب العسكري بالامتثال لأوامره والعمل بنصائحه فشكلها على هذا الوجه

(٧) نظارة محمد شريف باشا الثالثة {أو النظارة الشريفية الثالثة}

فى ١٧ شوال سنة ١٢٩٨ هـ (١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١ م)

تشكيل هيئه النظارة

نحن خديو مصر

بعد اطلاعنا على الأرادة الخديوية الصادرة بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ قد أمرنا بما هو آت

المادة الاولى — تعين دولتلو شريف باشا رئيس النظار وناظر الداخلية

المادة الثانية — رئيس مجلس نظارنا مكلف بتشكيل نظارة جديدة

تحريراً بسراي الاسماعيلية فى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١

« محمد توفيق »

رئيس مجلس النظار

« شريف »

ترجمة أمر كريم

نحن خديو مصر

بناء على ما رفعه لدينا رئيس مجلس نظارنا قد أمرنا بما هو آت

المادة الاولى — تعين سعادة مصطفى فهمي باشا ناظراً للخارجية

« « حيدر باشا « للمالية

« « اسماعيل أيوب باشا « للاشغال

« « محمود سامى باشا « للجهادية والبحرية

« « محمد زكي باشا « للمعارف والأوقاف

« حضرة قدرى بك « للحقانية

المادة الثانية — رئيس مجلس نظارنا مكلف بتنفيذ أمرنا هذا

تحريراً بسراي الاسماعيلية فى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١

« محمد توفيق »

رئيس مجلس النظار

« شريف »

برنامج النظارة

ترجمة التقرير المرفوع للحضرة الفخيمة الخديوية من دولتلو شريف باشا رئيس مجلس النظار الذى يبسط فيه سياسة نظارته والخطة التي عزم السير عليها

مولاى

قد تفضلتم علىّ وفوضتم الىّ أمر تشكيل هيئة نظارة جديدة والقيام برئاستها فى الحالة الصعبة التى نشأت عما حصل من الحوادث بمصر أخيراً

ولم أقدم فى بادئ الأمر على قبول هذه المسؤولية الجسيمة لاحتمال أن يحدث من الاحوال الحاضرة أمور خطرة ومكدرة ولكن حيث أن حضرتكم العلية قد استشارت من يوثق به من ذوى المكانة والاحتشام ورأت بالاتحاد معهم أن اشتراكى فى إدارة أمور الحكومة يعود بالنفع على الوطن وأصرّت على تكليفي بذلك فلم يكن لي حق بعد ذلك فى التردد وصرت مستعداً للقيام بادارة عموم مصالح الحكومة باذلا جهدي أولا فى ازالة ما هو قائم بالخواطر من الاضطراب ومنع وقوع نوازل كالتى ألمت بمصر فى هذه الأيام

وقد توجهت عنايتكم السنية منذ جلوسكم على مسند الخديوية الجليلة المصرية لتأييد حسن الاقتصاد فى مصروفات الحكومة وتصفية الحالة المالية وبث روح الاستقامة فى المصالح العمومية وادخال ما يناسب من الاصلاحات الخيرية فى ادارة البلاد

وقد قاربت تصفية الحالة المالية من الانتهاء وصارت الميزانية تنشر فى كل عام بوجه الانتظام

وحيث أن تفتيش المالية الذى كان عند إحداثه موضعاً للقدح بطرق متنوعة قد ساعد مساعدة قوية على اصلاح أمور المالية وكان لحكومتكم عضداً قوياً لهذين الوجهين دوام بقائه على الهيئة التى تشكل بها بمقتضى الأمر العالي الصادر فى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩

أما مقاصد دولتكم الخيرية الموجهة نحو إصلاح الادارة فانها قد أخذت بالقبول التام وتعلقت بانجازها الآمال فمتى استتبت الامنية واستقرت الثقة العمومية أفرغ الجهد فى تحقيق تلك المقاصد التى وجهت إليها عنايتكم العلية لاظهار نتائجها الخيرية

وأبذل الهمة فى تنظيم المجالس المحلية ووضع قوانين متناسقة متقنة النظام صريحة الأحكام وفى تحديد القوى العمومية أعنى القوة المنوطة بوضع القوانين والقوة القضائية المكلفة بالحكم على موجبها والقوة التنفيذية وتعيين خصائص كل قوة منها وحدودها وإجراء الأعمال العمومية النافعة ونشر المعارف واتساع دائرتها فى أرجاء القطر فان جميع هذه المواد جديرة بالتفات حكومتكم السنية إليها وحقيقة الاعتناء بها وستستمر الحكومة على النظر والبحث فيما يتعلق بتجديد مدة المحاكم المختلطة مع الاهتمام والسعى التام في تحسين الحالة التى عليها الآن

وقد ازدادت أهمية المسائل المتعلقة بالجمارك نظراً لاتساع نطاق الزراعة والتجارة ولذلك ستوجه حكومتكم السنية إعتناءها ومزيد اهتمامها باجراء المخابرات اللازمة لعقد معاهدات مع الدول بشأن الجمارك والتجارة

فها هى يا مولاى مهام الأمور التى ستقوم بانجازها الهيئة الجديدة التى كُلفت بتشكيلها ورئاستها فاذا وقعت هذه الافكار لديكم موقع الاستحسان وفازت بالقبول التام واستعفتنى العناية الخديوية بالمساعدة القوية فاني بمعونة الله وحسن توفيقه أجتهد فى إرشاد الوطن الى طريق الفوز والنجاح والتقدم والفلاح وأعيد إليه النظام والراحة والسلام

وغاية رجائي من مولاى أن يتقبل مزيد احترامى وانى لدولته خادم مخلص خاضع

« شريف »

ترجمة النطق السامى

الصادر من الحضرة الفخيمة الخديوية الى دولتلو شريف باشا رئيس مجلس النظار

عزيزي شريف باشا

إن في قبولكم أمر تشكيل هيئة نظارة جديدة والقيام برئاستها حالة كون الوطن محفوفاً بالمصاعب دليلا قوياً على إخلاصكم وحميتكم الوطنية

واني لم أكلفكم بتحمل أعباء هذه المأمورية الجسيمة إلا لعلمي بغيرتكم ووثوقي باخلاصكم ولقد سرنى ما رأيته من اشتراك من يوثق بهم من ذوي المكانة والاحتشام

مع وجوه البلاد وسائر أهاليها فى الالحاح عليكم بقبول المسند الجليل الذى دعتكم إليه ثقة العموم بكم

وإنى موافق على ما تضمنه تقريركم من مهام الأمور وأرى كما ترون أنه متى عادت الطمأنينة إلى الخواطر تهتم حكومتي في إجراء الاصلاحات الادارية والقضائية فان تنظيم المحاكم ووضع القوانين المتناسقة والمتقنة النظام الصريحة الأحكام وتحديد القوي العمومية وتعيين وظائف كل منها وانتظام سيرها والنظر فى الأعمال المتعلقة بتجديد مدة المحاكم المختلطة وتوسيع دائرة المعارف ونطاق الاشغال العمومية والزراعة والتجارة وعقد ما يلزم من المعاهدات بشأن الجمارك والتجارة كل هذه من المواد ذات المصلحة العمومية العائد نفعها على البلاد وانى على الدوام مستعد لمساعدتكم كل المساعدة على نجازها بصدق نية وإخلاص طوية أما تمام الوفاق بين تفتيش المالية وبين حكومتى فهو أمر لازم يجب دوامه وتمكينه

وثق يا عزيزي بما لك لدينا من حسن المودة وصفاء المحبة

« محمد توفيق »

ثم أصدر دولتلو شريف باشا منشوراً يوجه فيه نظر رجال الادارة الى حدود وظائفهم ويحثهم فيه على مراعات واجباتهم بالدقة والعدل نحو الأهالي ولأهمية هذا المنشور التاريخى العظيم نثبته بنصه :

قد تفضلت علىّ الحضرة الفخيمة الخديوية وفوضت الىّ أمر تشكيل هيئة نظارة جديدة والقيام برئاستها وأحالت على عهدتى نظارة الداخليه وقد قبلت هذه المأمورية التى دعانى إليها حسن توجهات ولي نعمتنا الخديوي الأفخم والتماس ورغبة أعيان البلاد ووجوهها وبادرت ببيان ما توجهت إليه مقاصدي من المحافظة على حسن الاقتصاد في مصاريف الحكومة وبث روح الاستقامة فى المصالح العمومية وادخال ما أرشدت إليه التجارب واقتضته حالة البلاد من الاصلاحات فى إدارة عموم المصالح مع مراعات المناسبات وظروف الأحوال

وسنهتم فى ترتيب نظام المحاكم وتنظيمها وتحديد القوي العمومية التى عليها مدار الحكومة أعنى القوة الادارية والقوة القضائية والقوة المنوطة بوضع القوانين

وتعيين وظائف الادارة وحدود المحاكم والمجالس واختصاصاتها ونشر المعارف وبثها في أنحاء البلاد وتوسيع نطاق الزراعة والتجارة والاشغال العمومية النافعة فان جميع هذه المواد هي أهم الامور التي ترآي لى أنها ذات مصلحة مهمة يجب الاعتناء بها وتقديمها على غيرها فعليكم أن تبذلوا الهمة والغيرة التامة في مساعدتى على انجازها فيما يكون متعلقاً بوظائفكم وداخلا فى حدود اختصاصاتكم

وسيوضع قانون تبين فيه حدود جهات الادارة والمحاكم والمجالس ويعين فيه لكل أحد ما له من الحقوق وما عليه من الواجبات لكن أري من اللازم أن أوضح لحضراتكم الآن بدون انتظار وضع ذلك القانون أهم وظائف الادارة التى أنتم مكلفون بها فأقول : إن تلك الوظائف تنحصر في القيام بحسن إدارة المصالح العمومية والاهتمام بتوزيع الضرائب بالعدل والانصاف والاعتناء بتحصيلها وحفظ ووقاية الأهالى والسكان والتحفظ على القناطر والترع والجسور وسائر عمليات الري والاهتمام بالمدارس والمكاتب والمحلات العمومية والاماكن المعدة للبر والخير واتخاذ التدابير والاجراءات اللازمة لحسن الضبط والربط والنظام العام مع التبصر التام لعدم الميل والأغراض حفظاً لراحة الأنام والتفتيش بغاية الدقة على المصروفات للتحقق من صرف الأموال فى وجوهها النافعة والتحري عن كيفية صرفها وهذا كله غير ما لوليّ الأمر من المزايا والاختصاصات

وأما اختصاصات المحاكم الشرعية والمجالس المدنية العادية فهي التكفل باحقاق الحق وتنفيذ العقود التى تعقد بين أفراد الأهالي بعضهم مع بعض وفصل ما يقع بينهم من المنازعات فى العقود والاتفاقات والمحافظة على مراعات قواعد القانون المتبعة أحكامه فيما بينهم من المعاملات وقطع ما يقع فيها من الخاصمات

وبالجملة فكافة الاعمال والاجراءات المتعلقة بالمصلحة العامة هي من خصائص الادارة الملكية والضبطية وما كان منها متعلقاً بالصحة الخاصة فهو من خصائص المجالس والمحاكم

فيجب عليكم من الآن فصاعداً أن تهتموا غاية الاهتمام فى العمل بمقتضي القواعد العمومية الادارية التى قد أوضحتها لكم بوجه الاختصار وأن تجعلوا كافة

إجراءاتكم مبنية عليها وموافقة لها ولا يسوغ لكم مخالفتها وتعديها فمن خالفها فقد تعدى حدود وظائفه وخالف تعليماتى هذه الصريحة

وليس لكم أن تتداخلوا في الوظائف المختصة بالمحاكم والمجالس وإنما يجب عليكم أن تبذلوا غاية مجهودكم فى المحافظة على أنفس الاهالى الذين هم تحت إدارتكم وصيانة أعراضهم ووقاية أموالهم وأملاكهم بالطرق والوسائل التى يجوز لكم القانون اتخاذها

وقد وقعت بالأقاليم فى هذه الأيام الأخيرة أمور مخلة بالنظام موجبة لسلب الامنية على الأنفس والأموال والأملاك بدون أن يجازي مرتكبوها جزاء حقاً ليزجروا به ويعلموا أن الجاني لا مفر له من العقاب فمن الواجب عليكم بذل الهمة فى ازالة هذه الامور المخلة ومنع وقوعها مرة أخرى والالتفات الى معاقبة من يقدم على إرتكاب أي جنحة أو جناية فان المحافظة على الامنية العمومية هى أول واجب عليكم

وعند استلامى زمام نظارة الداخلية رأيت بعين الأسف نوع تراخ وفتور فى نفوذ سطوة الحكومة فى المديريات وفى جهات الادارة الأخري

ولا يخفى على حضراتكم أن نفوذ سطوة الحكومة هو أساس كل حكومة محترمة مهابة فمن المهم حينئذ المبادرة بازالة هذه الحالة التى اذا امتدت لا بد أن يترتب عليها فى أقرب وقت تأثير غير حميد فى سائر فروع الادارة

وأعظم واسطة كافلة لتأييد سطوة الحكومة وتمكين نفوذها هو انتخاب المأمورين الذين يتولون إدارة المصالح فيجب عليكم بذل الاهتمام فى إحالة مشيخة البلاد مع رغبة الاهالى على الاشخاص المتصفة بالعفة المشهورين بالاستقامة الحائزين للاعتبار فى بلادهم وبالنظر لثروتهم أو كثرة زراعتهم أو وفرة تجارتهم بها

ويجب عليكم أيضاً أن تجعلوا مخابراتكم متوالية مع جهة العموم التى أنتم تابعون لها ومنها تصدر لكم الأوامر والتعليمات المتعلقة بالادارة وأن تحيطوها علماً بالوقائع المهمة التى يستدعي التفاتها وأن تعرضوا عليها كافة المسائل التى يتراءى لكم لزوم طلب تعليمات خصوصية عنها

وباخلاصكم وحسن مساعدتكم لى ومراعاة القواعد السابق إيضاحها يتيسر لنا

أن نشتغل شغلا نافعاً بتنظيم جهات الادارة لتتحقق بذلك المقاصد الخيرية التى توجهت اليها العناية الخديوية ؟

القاهرة فى ٢ ذي القعدة سنة ١٢٩٨ هـ (٢٦ سبتمبر سنة ١٨٨١ م)

ثم رأى محمد شريف باشا رئيس النظار حسما للنزاع وتطميناً للافكار أن يعد أحمد عرابى وعلى عبد العال عن القاهرة وأصدر أمراً بنقل الأول مع آلايه إلى رأس الوادي والثانى مع آلايه الى دمياط بعد ذلك أرسل الباب العالى وفداً من قبله للنظر فى الحالة السائدة بمصر فكتب تقريراً يخبره فيه ان الحالة على غاية مايرام من الهدو والسكينة وفي ٢٦ محرم سنة ١٢٩٩ هـ (١٨ ديسمبر سنة ١٨٨١ م) أصدر الخديوي أمرا بتنصيب محمد سلطان باشا رئيساً لمجلس شوري النواب وبتأليف لجنة لمراجعة قانون المجلس وطلب شريف باشا من هذه اللجنة ألا يكون من اختصاص المجلس التعرض لامر ميزانية الحكومة بحجة ان القائم بهذا الامر هم رجال أعضاء لجنة التصفية فلم توافق اللجنة على ذلك وفى ٤ صفر سنة ١٢٩٩ هـ (٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨١ م) افتتح الخديوى مجلس شوري النواب باحتفال مهيب حضره قناصل الدول وكبار الاجانب وأعيان البلاد وكان عرابى فى ذلك الوقت قد عظمت شوكته جداً وانضم إلى جانبه أعيان البلاد حتى انه فى ربيع الأول سنة ١٢٩٩ هـ (يناير سنة ١٨٨٢ م) تعين وكيلا لنظارة الحربية أما ما كان من أمر المجلس فانه تمسك برأى اللجنة فى ضرورة مراجعة ميزانية الحكومة فلما رأي شريف باشا ازدياد تمسكهم قدم إلى الخديوي استقالته فقبلها فى ١٢ ربيع الاول سنة ١٢٩٩ هـ (٣ فبراير سنه ١٨٨٢ م) واستدعي محمود سامى البارودي باشا وعهد اليه بتشكيل النظارة

(٨) نظارة محمود سامى البارودى باشا أو « النظارة السامية »

فى ١٥ ربيع الاول سنة ١٢٩٨ هـ (٣ فبراير سنة ١٨٨٢ م)

صورة الأمر الكريم الصادر الى حضرة سعادتلو محمود سامى البارودي باشا الذي ينيط به تشكيل نظارة جديدة

حيث دعت الاحوال لانفصال محمد شريف باشا بناء على استعفائه واقتضى الحال

لانتخاب بدل ممن يكون متأهلا ولائقاً لمقام الرئاسة ومن المسلم عندى أن سعادتكم أهل لذلك لما اتصفتم به من كمال الدراية وحلية الصدق والاستقامة قد انتخبتكم لهذا المقام الخطير وقلدتكم رئاسة النظار فيجب المبادرة بانتخاب هيئة النظار اللازم وجودها معكم وتسميتها والعرض لطرفنا عنها لصدور أمرنا باعتمادها وحيث أن نهاية قصدى وغاية آمالي إنما هو السعي وصرف الجهد لما فيه عمارية وسعادة الوطن وإصلاح أحواله فأملي فيكم القيام بهذه المساعي الحسنة ووفقنا الله جميعاً لما فيه الاصلاح والنجاح

أمر كريم

نحن خديو مصر

بعد اطلاعنا على الارادة الخديوية الصادرة بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ قد أمرنا بما هو آت

المادة الأولى — تعين سعادتلو محمود سامى باشا رئيساً لمجلس النظار وناظراً للداخلية

المادة الثانية — رئيس مجلس نظارنا مكلف بتشكيل نظارة جديدة

صدر بسراى الاسماعيلية فى ١٥ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ (٤ فبراير سنة ١٨٨٢)

« محمد توفيق »

برنامج النظارة

تقرير دولتلو رئيس النظار محمود سامى باشا المرفوع الى الحضرة الفخيمة الخديوية مولاى

عهدتم الىّ بتأليف هيئة نظارة جديدة فضلا وإحساناً من جنابكم السامى ولهذا فانى أعد من واجباتي أن أبدى لحضرتكم الفخيمة هذه المبادئ التى ستكون أساساً لسير إجراآتنا ومركزاً تدور عليه أفكار الهيئة التى فوض الىّ أمر تأليفها فأقول

تعاقبت فى هذا القطر المصري من بضع سنين حوادث شغلت بألوانها المتنوعة أفكار أهالى الحكومات الأجنبية وأبناء الديار المصرية وهذه الحوادث على اختلافها ينظر العقل اليها من جهتين أولاهما واجباتنا المالية وثانيهما إصلاحاتنا الداخلية فمن

الجهة الأولى قد صدرت أوامر عديدة لتنظيم ديون الحكومة على وجه قطعي وتم أمر ذلك بقانون التصفية الصادر فى ١٩ يوليه سنة ١٨٨٠ واكتسبت تلك الأوامر بعد صدورها هيئة اتفاقات دولية وقد اعتمدت حكومة حضرتكم العلية كل ذلك الى الآن وعلى ذلك فان الهيئة الحاضرة ستبذل جهدها فى تنفيذ مقتضي تلك الأوامر بكمال الدقة وتمام الاعتناء

انتهت مسألة الديون السائرة بالنسبة لذوي الحقوق وهم الفريق الأكثر الذين اعتُرف بحقوقهم لغاية الآن بمقتضى ما صدر من الجهات المختصة بنظر تلك الحقوق وفى العزيمة أن يستمر السير فى ذلك بغاية الجهد إلى النهاية وأما الديون المنتظمة ومن جملتها ما يختص ببعض المصالح المعينة مثل الدائرة ومصلحة الاراضى الأميريه التى خُصصت لتأمين سلفة سنة ١٨٧٨ فتأدية أقساط هذه الديون جارية على وجه الانتظام والاصول التي تقررت لحفظ ذلك على وجه الكمال وحسن سير الأعمال علي الدوام كالمراقبة العمومية وقومسيون صندوق الدين العمومى وتفتيش الدائرة وقومسيون الدومين كلها واجبة التأييد من طرف الحكومة بكمال الضبط والدقة وهذه الأصول المقررة لا يتطرق إليها أدني خلل فى المستقبل إن شاء الله بل ان هذه الهيئة التى أمرت بتأليفها تُقدم الى عظمتكم أنها تساعد على تثبيت تلك الاصول ورسوخها كل المساعدة وان هذه الهيئة ستعتبر كمال التوفيق بين المصالح العمومية هو الركن الأعظم لحسن سير الأعمال وفى أملها أن ادارة مصالح القطر المصرى على هذا الوجه تعود على البلاد بأعظم الفوائد ومن الجهة الثانية تحقق لجنابكم السامى ضرورة إجراء الاصلاحات الداخلية وتأكد لجلالتكم أن حصول ذلك على وجه الكمال ونمط الحكمة إنما يكون بتأسيس مجلس النواب فصدرت أوامركم العلية بانعقاده والهيئة الجديدة تشترك مع حضرتكم الفخيمة فى هذا الفكر ومن مقصدها الاعتناء بتنظيم المحاكم القضائية وإصلاح الأحوال الادارية وتحسين حالة التعليم والتربية وبذل المجهود فى نشر المعارف العمومية علي وجه يضمن تقدم البلاد فى الهيئة المدنية وتسهيل الطرق لنمو الزراعة وتوسيع دائرة التجارة والصناعة وغير ذلك مما يعود على البلاد بالنفع العام وهذا كله يستدعي عناية تامة إلا أنه يلزم قبل كل شيء

أن يكون لمجلس النواب حدود وحقوق تمكنه من تقديم المساعدات التي تأملها الحكومة ونجعله مكاناً لتحقيق آمال أهالي القطر عموماً فأول عمل تراه هذه الهيئة واجب التقديم أن تقرر لمجلس النواب قانونه الأساسي على أن يكون هذا القانون كافلا باحترام العهود والمواثيق الدولية والمشارطات الشخصية (الكنترانات) ورعاية جميع الحقوق والواجبات مانعاً كل المنع من مس كل شرط يتعلق بالدَّين وتسديداته وأن يجعل لمجلس النواب حق مسؤولية النظار بوجه الحكمة والاعتدال وحق تنقيح القوانين وهذا القانون على هذه الشروط يكون مؤيداً لمنافع العموم ولا يكون موجباً لأدنى اضطراب

فهذه يا مولاي هي مبادئ الهيئة الجديدة التي صدر الحَّ أمركم السامي بتشكيلها وتلك المبادئ هي منتهى آمال أهل الديار المصرية وأن لي وثوقاً تاماً بأن الدول العظمى التي لم تزل مساعداتها تعود على مصر بالفوائد الجليلة تساعدنا على ذلك خصوصاً دولتنا العلية التي تحقق مساعدتها لنا على القيام بحفظ ما خولتنا من الحقوق والامتيازات المقدسة كما أنني أعتقد كمال الاعتقاد أن سلطة حكومتكم يا مولاي ستكون موجهة لحفظ حقوق الأفراد عموماً وتوطيد الراحة والاطمئنان وتمهيد مقدمات النجاح والترقي

وأن عظمتكم من يوم استلامكم لزمام الحكومة المصرية قد وعدتم مصر بافتتاح عصر جديد للتقدم وأننا على قدم الاستعداد لمساعدة مقاصدكم السامية على تحقق ذلك الوعد فمقصد حضرتكم الفخيمة يا مولاي هو المقصد الذي كنا نبغيه وكما أن لنا كل الثقة في عظمتكم فلنا كمال الاعتماد في المستقبل على الله وحسن توجهاتكم فاذا تفضلتم بالتصديق على هذه المبادئ فنلتمس من كرمكم أن توقعوا على الأوامر التي تتألف بمقتضاها هيئة النظار وأني لكم الخادم الخاضع والمحسوب المتواضع

« محمود سامي »

خطاب الجناب الخديو المعظم

عزيزي محمود سامي باشا

إن في قبولكم تأليف هيئة نظارة جديدة مع ما في ذلك من عظم الاهمية

دليلا قوياً على حسن إخلاصكم وشدة غيرتكم الوطنية وانى لم أكلفكم باحتمال أعباء هذا المسند العظيم إلا لعلمي بحميتكم ووثوقي باخلاصكم التام المؤيد بما أديتم من الخدامات الصادقة فيما تقلدتم فيه من المصالح المتنوعة وإني موافق على ما احتواه تقريركم عن المبادئ المهمة التى هي أساس للعدل ورابطة للنظام وكافلة باستقرار الأمن وشموله جميع سكان الديار المصرية وأرى مثل ما رأيتم أن من الضروري أن تهتم حكومتى بأجراء الاصلاحات القضائية والادارية وتأسيس قانون مجلس النواب على النحو المبين فى تقريركم وتوسيع دائرة المعارف العمومية والزراعة والتجارة والصناعة وإني مستعد على الدوام لمساعدتكم كل المساعدة على تنجيز جميع ذلك بصدق النية وإخلاص الطوية ونسأل الله تعالى أن يوفقنا جميعاً لما فيه خير البلاد وراحة العباد ؎

« محمد توفيق »

أمر كريم

نحن خديو مصر

بناء على ما رفعه الينا رئيس مجلس نظارنا أمرنا بما هو آت

المادة الاولى — تعين سعادتلو مصطفى فهمي باشا ناظراً للخارجية والحقانية

« عزتلو أحمد عرابي بك « للجهاد والبحرية

« سعادتلو على صادق باشا « للمالية

« عزتلو محمود فهمي بك « للاشغال العمومية

« سعادتلو عبدالله فكري باشا « للمعارف العمومية

« « حسن شريعي باشا « للاوقاف

المادة الثانية — رئيس مجلس نظارنا مكلف بتنفيذ أمرنا هذا ؎

صدر بسراي الاسماعيلية فى ١٥ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ (٤ فبراير سنة ١٨٨٢)

« محمد توفيق »

بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

« محمود سامى »

انعام

قد أحسنا ووجهنا رتبة أميرلواء الى كل من سعادة ناظر الجهادية أحمد عرابي بك وسعادة ناظر الأشغال العمومية محمود فهمي بك وأصدرنا أوامرنا لهما بذلك ٩

نظارة الداخلية فى ٢٤ ربيع الثاني سنة ١٢٩٩ (١٥ مارس سنة ١٨٨٢)

ثم أصدر رئيس مجلس النظار منشوراً إلى الأمة المصرية يوضح لها فيها سياسته وما اعتزم السير عليه فى أعمال نظارته ويوجه فيه أيضاً نظر مأموري الادارة إلى مراعاة الضبط وحفظ النظام العام مع الاعتناء الزائد بأعمال مأموريتهم والسير فيها بدون غرض ولا ميل ومراعاة مايوجب راحة الأهالي وحفظ السكان من وقوع أدنى أمر يخل بالراحة وبما أن هذا المنشور يكاد يكون مطابقاً فى معناه للتقرير الذي رفعه للجناب الخديو لذلك نكتفى بما لخصناه منه خيفة التكرار

شكل محمود سامى البارودى باشا النظارة بناء عن رغبة أعضاء مجلس شورى النواب وأسند نظارة الحربية إلى أحمد عرابي فازداد بذلك نفوذ الحزب العسكري حتى أصبح قابضاً على زمام البلاد فكان أول عمل شرعت فيه هذه النظارة هى أنها زادت عدد رجال الجيش وأعلت رواتبهم ورقت كثيراً منهم بدون جدارة واستحقاق وبدون أن تراعي أحوال الميزانية وما يصيبها من العجز وكان الخديو غير راض عن مثل هذه الأعمال وفى الوقت نفسه كان سخط الدول الاوربية يزداد شيئاً فشيئاً حتى أن المعتمد البريطاني أرسل احتجاجا لدولته أخبرها فيه أن عمل المراقبة الثنائية أضحى إسمياً ولما رأتا انجلترا وفرنسا أن الحالة بمصر لايحسن السكوت عليها عرضتا المسألة على باقي الدول الاوربية وعجلا بارسال أسطول من قبليهما الى الاسكندرية تطميناً لرعايا الدول وارهابا للثائرين وكانا قبل ذلك قدما بالانحاد عن طريق معتمديهما بمصر مذكرة رسمية الى الخديوى فحواها أن الحكومة الانجليزية والحكومة الفرنسية مستعدتان لمساعدته للتغلب على هذه المصاعب والارتباكات القائمة فى البلاد فقابلها الخديوى بشكر وامتنان

وفى ٧ رجب سنة ١٢٩٩ هـ (٢٥ مايو سنة ١٨٨٢ م) قدم معتمدا انجلترا وفرنسا مذكرة أخرى الى رئيس النظار طلبا فيها استقالته من النظارة وابعاد عرابي باشا

عن القطر المصرى مؤقتاً مع حفظ راتبه وألقابه وأن يقيم عبد العال وعلى فهمى فى الارياف وأن يكون لهما أيضاً رواتبهما وأوسمتهما وعند وصول هذه المذكرة الى رئيس النظار التأم المجلس برئاسته وتم الرأى على أن تقدم النظارة استقالتها الى الخديوى مع رفقها بخطاب الى معتمدى انجلترا وفرنسا بالرد على مذكرتيهما

وهذه صورة كل من الاستقالة والخطاب المرفوق

القاهرة فى ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢

إن جنابكم العالي قد بلّغنا عند وصول الدوتمتين الانكليزية والفرنساوية بأنكم حررتم الى الاستانة بطلب التعليمات ولما كنا منتظرين ورود جواب من الباب العالي واذا بقنصلي فرنسا وبريطانيا الكبرى قدما لحضرة رئيس مجلس نظاركم لائحتها بتاريخ ٢٥ مايو وبناء على أوامر جنابكم العالي اجتمعنا والتأم مجلسنا وقررنا تحرير هذا الجواب المرفوق مع هذا وعند ماتوجهنا الى جنابكم العالى لاستشارتكم أخبرتمونا بأنكم قبلتم لائحة وكيلى فرنسا وبريطانيا العظمى وهذا القبول مبنى لما أجمع عليه رأى كل النظار اجماعاً كلياً فان قبول تداخل الدول الأجنبية فى هذه القضية يمس بحقوق الحضرة السلطانية وبناء على ذلك نتشرف بأن نقدم لجنابكم استعفاءنا جميعا ونحن لجنابكم العبيد المطيعون ؟

الامضاءات : محمود سامى . مصطفى فهمى . احمد عرابى . محمود فهمى . عبد الله فكرى . حسن شريعي . على صادق

صورة الجواب المرفوق الذى أرسل الى معتمدى انجلترا وفرنسا بالقطر المصرى

القاهرة في ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢

يتشرف ناظر خارجية الجناب الخديوى بأن يعرض ما يأتى جواباً على اللائحة التى قدمها قنصلا جنرال فرنسا وبريطانيا العظمى فى ٢٥ مايو لرئيس مجلس النظار فيقول ان سعادة سلطان باشا صرح أمس أمام النظار حين انعقاد مجلسهم بأن أعاد على رئيس مجلس النظار ذكر محادثة جرت بينه وبين قنصل جنرال فرنسا وأنه لم يبدأ بذكر مقترحات أو إشارات لا يعنيه أن يقدمها ولا يبديها باسمه الشخصى ولا بصفة كونه رئيس مجلس النواب فان هذا المجلس هو غير ملتئم الآن أما الطلبات المدونة

في اللائحة التي قدمها قنصلا انجلترا وفرنسا تتعلق بمسائل داخلية تختص بالأمور الادارية التي اعترفت الدول الكبرى دائماً بأن حرية العمل فيها من خصائص الحكومة المصرية ولا يمكن لحكومة الجناب الخديو أن تولج في باب المناظرات والمباحثات في هذه القضايا بدون التعدي على الفرمانات السلطانية والمعاهدات الدولية التي حددت مقام مصر الخصوصي وبدون نقض القوانين الشورية التي تأسست عليها حالة هذه البلاد التي هي أعظم كفالة تتكفل ببقاء الحال على ما هي عليه نعم إن حكومة الجناب الخديو تعد نفسها سعيدة باتباع المشاورات الحسنة التي يشير بها وكيلا فرنسا وبريطانيا العظمى ولكنها تتأسف على عدم إمكانها في هذه الحالة الحاضرة أن تبادر كعادتها بتلبية المطاليب المذكورة في اللائحة المتقدمة واذا كانت ترى حكومتا فرنسا وانجلترا أن هذه المسألة الموضحة في لائحة وكيلهما السياسيين في القاهرة لا تمس الادارة الداخلية ولكنها تختص بالسياسة العمومية وجب أن تعرض هذه المسألة على الدول العظمى التي جعلت مصر تحت سيادتها أعني بها تركيا ؟

قبل الخديوي استعفاء النظارة فكانت الوفود من الأعيان والعلماء وغيرهم تذهب إلى السراي الخديوية يرجون إرجاع عرابي إلى منصبه وهذا دليل على علو نفوذ عرابي في ذلك الوقت ومقدار محبة الأهالي له فقبل الخديوي بعد تردد طلبهم وأرسل الى عرابي باشا إرادة سنية بتاريخ ١١ رجب سنة ١٢٩٩ هـ (٢٨ مايو سنة ١٨٨٢ م) باعادة نظارة الجهادية والبحرية إلى عهدته وهذه صورتها

« ولو أنكم استعفيتم ضمن هيئة النظار التي استعفت ولكن مراعاة لحفظ الراحة والامنية استصوبنا بقاءكم على نظارة الجهادية والبحرية وأصدرنا أمرنا هذا لكم لتعلموه وتبادروا باجراء ما فيه انتظام أحوال العسكرية بالطريقة الكافلة لحفظ الامنية العمومية على الوجه المرغوب كما هو مقتضى إرادتنا »

أما ما كان من أمر الباب العالي فانه أرسل احتجاجا لكل من انجلترا وفرنسا على إرسال أسطوليهما إلى الاسكندرية وعلى بقائهما على شواطئها وأعلمهما أنه هو صاحب السيادة على البلاد المصرية ومن حقه وحده النظر في حالتها ثم أرسل

المشير مصطفى درويش باشا ليطلعه على مجرى الأحوال بمصر فكتب تقريراً يخطر فيه الباب العالي أن الحالة فى هدو وسكينة وأن الجند والضباط على أتم ولاء وأحسن نظام وطلب لهم نظير ذلك الانعامات على مائتى منهم ومنها الوسام المجيدي من الطبقة الاولى لعرابي باشا ولكن هذا كان خلاف الواقع فان النفوذ العسكري كان لا يزال قابضاً على زمام الحكم فى البلاد والحالة العمومية تزداد صعوبة وارتباكا والاوروبيين فى خوف ووجل واستمرت الحالة على ذلك حتى وقعت تلك الحادثة المنكودة الطالع المعروفة بحادثة الأحد ومضمونها أنه فى يوم الأحد الموافق ٢٤ رجب سنة ١٢٩٩ هـ (١١ يونيه سنة ١٨٨٢ م) إستأجر رجل ملطى حماراً من أحد الحمارين وبعد أن قضى به غرضه امتنع عن إعطاء الحمّار الأجرة الكافية فتشاجرا سوياً وكان الملطى سكراناً فطعن الحمار بسكين فانتصر لكل منهما أبناء ملته وتضاعف الخطب وصار الاوربيون يطلقون النار من نوافذهم على الوطنيين وتداركت الحكومة الامر فشتت شمل المتجمهرين وقبضت على كثيرين منهم فهدأت الحالة فى يومها

وأما الخديوي فقد كان في ذلك الوقت فى الاسكندرية لتمضية فصل الصيف كالمعتاد فلما رأى أن البلاد في خطر وأنه من الصعب السير بها بدون أن تكون على رأس حكومتها نظارة مسؤولة لذلك استدعي إسماعيل راغب باشا وعهد اليه بتشكيل النظارة

(٩) نظارة اسماعيل راغب باشا أو {النظارة الراغبية}

٣ شعبان سنة ١٢٩٩ هـ (٢٠ يونيه سنة ١٨٨٢ م)

الارادة السنية الصادرة بالتلغراف إلى ديوان الداخلية وباقي دواوين الحكومة

حيث أن الحالة الحاضرة تستدعي وجود هيئة يعتمد عليها فى مباشرة أشغال ومصالح الحكومة انتخبنا وعيّنا سعادة إسماعيل راغب باشا رئيساً لمجلس النظار وأمرناه بتشكيل وانتخاب هيئة يعتمد عليها والعرض عنها لطرفنا لصدور أمرنا باعتمادها فيكون فى علمكم إحالة مقام الرئاسة لعهدة الباشا المشار اليه وكونوا جميعاً يداً واحدة في المساعدة والمعاونة وصرف الاقتدار والامكان لما فيه انتظام الادارة

وحسن سير الأعمال واستتباب الامن والراحة بأطراف وأكناف البلاد نسأل الله التوفيق والاصلاح ٩

فلما وردت هذه الارادة السنية المعلنة باحالة مقام رئاسة النظار الى سعادة راغب باشا واستلمها أحمد عرابى باشا ناظر الجهادية فى ذلك الوقت بادر بارسال هذه البرقية إلى الحضرة الفخيمة الخديوية بتاريخ ٢٠ يونيه سنة ١٨٨٣

مولاى

تشرفت بالارادة السنية الواردة إلىّ من سموكم بطريق التلغراف ناطقة بتفويض رئاسة نظار حكومتكم الى سعادة اسماعيل راغب باشا نظراً لما تقتضي به الأحوال الحاضرة من احتياج الحكومة إلي هيئة نظار يعتمد عليها فى مباشرة أشغال الحكومة فى تلك الأحوال وقد توجّه الينا الأمر من سموكم فى تلك الارادة بأن نكون معه يداً واحدة في المساعدة والمعاونة على تحسين الأحوال بقدر ما فى الامكان والاستطاعة وإننى بالاصالة عن نفسى وبالنيابة عن جميع ضباط العسكرية نبدى لعظمتكم ارتياحنا لهذا التعيين رجاء أن يؤدى الى الغاية المقصودة منه فقد اشتهر سعادة الباشا المشار إليه بالدراية والدربة فى أعمال الحكومة لما تقلب فى الوظائف المهمة زمناً طويلا واشتهر أيضاً بالأمانة والاستقامة وحيث أن أوامر الحكومة إنما تصدر لمصالح البلاد ورفاهيتها وتمتعها بالراحة الكاملة فنحن مستعدون لتنفيذ تلك الأوامر ونؤدى واجباتنا فى ذلك بكل ما فى الوسع والطاقة ونسأل الله حسن التوفيق ٩

تشكيل هيئة النظارة

تعين حضرة عطوفتلو	اسماعيل راغب باشا	رئيساً لمجلس النظار وناظراً للخارجية
« «	سعادتلو أحمد رشيد باشا	ناظراً للداخلية
« «	أحمد عرابي باشا	« للجهادية والبحرية
« «	على ابراهيم باشا	« للحقانية
« «	محمود الفلكى باشا	« للاشغال العمومية

وتعين حضرة سعادتلو سليمان أباظه باشا ناظر المعارف العمومية
« « حسن شريعي باشا « للاوقاف
« عزتلو عبد الرحمن رشدى بك « للمالية

برنامج النظارة

صورة ما أصدره عطوفتلو رئيس مجلس النظار راغب باشا إلى الامة المصرية الكريمة

فى علم الجميع أنى فى عنفوان شبابى تشرفت بخدمة الحكومة المصرية فى عصر ساكن الجنان محمد على الكبير محيي هذه الديار ومؤسس بنيان التمدن فيها ولم أزل أتقلب في مصالحها المتنوعة إلى أن أخذت منذ ثلاث سنين راحة الجسم والبال من أتعاب الأشغال فلما دعاني فى هذه المرّة خديوينا المفخم إلى القيام بخدمة الوطن ورأيت الديار في إرتباك داخلا وخارجاً والأخطار محيطة بها من كل جانب حملتنى الغيرة الوطنية على المبادرة إلى بذل ما فى وسعى فى آداء ما يجب علىّ فلبيته مرجحاً عناء الجسم على راحته رجاء أن أنفع وطنى فى مثل هذه الحالة الصعبة واستلمت رئاسة النظار مع من اخترتهم رفقاء من خيار المصريين فالآن أحببت أن أعلن مقاصدي للجميع كي تعلم وجهة منهجي وقبلة سيري

أولا — إن أول واجب علىّ إطاعة خديوينا المعظم أيده الله الباذل وسعه فى طاعة مولانا الاعظم أمير المؤمنين نصره الله أمام جماعة المسلمين والقائم بنصرة الحق والدين خليفة له اليد المؤيّدة فى قمع الفساد بالبطش الشديد وله المآثر العالية في جمع المؤمنين على إعلاء كلمة التوحيد الواجب إطاعته بنص (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم) وخديوينا هو الوكيل المفوض في الديار المصرية من طرف مولانا السلطان فأطاعته إطاعة له كما أن عصيانه عصيان له

ثانياً — السعى فى نزع الغل والمنافرة من قلوب المصريين بأنواعهم وتجديد المؤاخاة والتواد بينهم بحيث لا يخطر ببال أحد من قاطنى هذه الديار من أجناس الناس اختلاف ولا تباين ولو اختلفت الجنسية والديانة لانهم جمعهم وطن واحد فكافة السكان إخوان وبائتلافهم تعلو كلمة الوطن وباختلافهم

نحل المصائب والأحن فالواجب علينا ترك البغض والمنافرة وتأسيس الاخوة والتحابب والاشتراك فى الأعمال الصالحة للوطن ومجانبة الاغراض والغايات الذاتية فبذلك يمكن الحصول على عمارية الوطن وبدونه لا يتيسر الوصول الى القصد الحسن والتفرق أحزاباً لا ينتج الا فساداً وخراباً

ثالثاً — من أعظم الواجبات علينا جميعاً احترام المستأمنين من الأجانب وصيانة أرواحهم وأموالهم على اختلاف أديانهم ومللهم لان الشرع الشريف يأمرنا بحسن المعاملة مع المعاهدين بنص (وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسؤولا) وقد ورد فى صحيح البخاري الشريف (إن من قتل معاهد لم يرح رائحة الجنة) كما أن الاشتراك والائتلاف بين الأهالى والأجانب هو السبب الأعظم لاتساع نطاق التجارة والثروة ودائرة السعادة والعمران ولا شك أنا نجد فى هذه البقية الصالحة خديوينا الأفخم آمراً ونصيراً والعلماء ومجلس النواب والأعيان وكافة الأهالى معينين كبيراً وصغيراً كما نجد الجيش الذي هو القوة التنفيذية فى الاجراءات المقتضية متحداً ومطيعاً وظهيراً فلا يبقى علينا الا بذل المساعي المشتركة فى خدمة الوطن السعيد وتنوير عقول الأهالى وأرشادهم الى ما ينفعهم بنشر العلوم والمعارف وليس لى ولرفقائي الكرام غاية غير ذلك ومن حاد عن هذا المنهج القويم فليس لى برفيق فنسأل الله تعالى دوام التوفيق ؟

تشكلت نظارة راغب باشا والاخطار محدقة بالبلاد والأسطول الانجليزي الفرنسي مرابطاً على شواطئ الاسكندرية والأحوال الداخلية فى اضطراب وهياج والنفوذ العسكري شاملا لكل شيء في البلاد ومتحكماً فيها حتى أنه أخذ يجمع الجيوش ويعد العدة فازداد بذلك خوف الاوربيين وتأهبوا للدفاع عن أنفسهم عند الحاجة لذلك عُقد بالاستانة مؤتمر من الدول الاوربية فى ٦ شعبان سنة ١٢٩٩هـ (٢٣ يونيه سنة ١٨٨٢م) وامتنع الباب العالي عن إرسال مندوب من قبله محتجاً بالحجة السالفة وكانت نتيجة أعمال هذا المؤتمر أن كُلف الباب العالي بأن يرسل جيشاً إلى مصر لتثبيت عرش الخديوي فتأخر عن إرسال القوة وكانت الحالة بمصر تزداد سوءاً ولا سيما بعد وصول العمارة الانجليزية الفرنسية إلى شواطئ الاسكندرية وكان عرابي مشتغلا بتحصين قلاع الثغر

فلما علم بذلك قائد الاسطول الانجليزي الأميرال « سيمور » طلب من عرابي أن يكف عن هذا العمل وأن يُسلم اليه القلاع في مدة أربعة وعشرين ساعة وإلا يضرب قلاع المدينة وأرسل بلاغاً إلى قناصل الدول بالاسكندرية يخطرها بذلك وانتهى الميعاد المحدد ولم يقبل عرابي باشا تسليم القلاع وفى صباح ٢٢ شعبان (١١ يوليه) أطلق الاسطول الانجليزى وحده مدافعه على قلاع الثغر (لأن فرنسا رفضت تحمل مسؤولية هذا العمل) فدكها دكاً فتراجعت الحامية المصرية بعد أن أشعلت النار بالثغر بدون علم عرابي باشا وفى ٢٤ شعبان (١٣ يوليه) احتلت الجنود الانجليزية مدينة الاسكندرية ورجعت إليها سكانها بعد ان أمنهم الانجليز

بعد ذلك عسكر عرابى باشا بجيشه بجهة كفر الدوار وعمل استحكامات منيعة هناك فلما رآى الانجليز حصانة مركزه أداروا وجه أسطولهم شطر قناة السويس فهمّ عرابى باشا بردمها ولكن « دلسبس » مهندس القناة أرجعه عن هذا العمل ووعده بأن يمنع بحق حياد قناة السويس من مرور الاسطول البريطانى منه ولكن بالرغم من ذلك مر الأسطول من القناة فاضطر عرابى وجيشه البالغ ٢٧٠٠٠ لمنازلة جيش الانجليز البالغ ١٧٤٠٠ بجهة التل الكبير ونشبت الموقعة فى فجر ٢٩ شوال (١٣ سبتمبر) ولم تستغرق أكثر من عشرين دقيقة وانتهت بانتصار الانجليز عندئذ تقهقر عرابى إلى القاهرة وكابد صعوبات فى رد جيشه المنصرم وعزم على مقاومة الانجليز عند طريق القاهرة ولكن الناس خذلة فدخلت الانجليز القاهرة وتسلمتها بدون مقاومة وكان ذلك فى ٢٢ ذى القعدة سنة ١٢٩٩ هـ (١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢م) ثم سلم عرابي باشا نفسه للانجليز وقُبض على زعماء الثورة وأودعوا السجون وبذلك ابتدئ الاحتلال الانجليزى للقطر المصرى

وكان غرض انجلترا من هذا الاحتلال هو تثبيت عرش الخديو واخماد نار الثورة العرابية وتطمين الرعايا الأجانب وكان لا بد لها أن تعود من حيث أتت وأن تخلي البلاد لأهلها بعد أن انتهت من الغرض الذى من أجله حضرت ولا سيما وقد صرحت مراراً وتكراراً على لسان ملكتها فيكتوريا وكبار ساستها من منذ أن وطأ جيشها أرض مصر « أنها لا تود البقاء بمصر طويلا وأن موعد الجلاء قريب » ولكن الأيام أظهرت غير ذلك فلله فى خلقه شؤون !

(١٠) نظارة محمد شريف باشا الرابعة أو {النظارة الشريفية الرابعة}

في ١٢ شوال سنة ١٢٩٩ هـ (٢٨/٢١ أغسطس سنة ١٨٨٢ م)

كان على مصر بعد أن أخمدت نار الثورة أن تعمل على إصلاح ما أفسدته هذه الثورة وأن تنظر فى تحسين شؤونها وترقية أحوالها ولم يكن ليصلح للقيام بهذا العمل الجليل إلا بطل زمانه وفريد عصره ذو الفكر الصائب والعقل الراجح الوطنى الغيور السيد محمد شريف باشا لذلك استدعاه الخديوي وعهد إليه بتشكيل النظارة فشكلها على هذا الوجه :

دولتلو محمد شريف باشا	رئيساً للنظار وناظراً للخارجية
« مصطفي رياض باشا	« للداخلية
سعادتلو عمر لطفى باشا	« للجهادية والبحرية
« على حيدر باشا	« للمالية
« على مبارك باشا	« للمنافعة (الاشغال العمومية)
« أحمد خيري باشا	« للمعارف العمومية
« حسين فخري باشا	« للحقانية
« محمد زكى باشا	« للأوقاف

شرعت هذه النظارة فى معالجة أحوال هذه البلاد بالهمة المعروفة عن أعضائها وقد صادف فى أثناء حكمها حضور اللورد « دوفرين » الذى انتدبته الحكومة الانجليزية من الاستانة لمساعدة الحكومة المصرية وابداء ما يراه من المشورة والنصح لها فعمل معها بهمة وإخلاص وحكمة نسجلها له بالامتنان

كانت السجون مملوءة بزعماء الثورة ورجالها فاستصدرت النظارة أمراً من الخديوى بالعفو عن جميع الضباط الذين تقل رتبهم عن البكباشى مع تجريدهم من رتبهم وحرمانهم من معاشهم كما انها استبدلت حكم الاعدام الذى حكم به المجلس العسكري على زعماء الثورة (عرابى . ومحمود سامى . وعبد العال . وطلبه . وعلى فهمي) بتهمة ثورانهم على الحكومة بالنفى المؤبد فى جزيرة سيلان (بالهند)

ثم ألغت المراقبة الثنائية فاستصدرت أمراً عالياً بذلك فى ٩ ربيع الأول سنة ١٣٠٠ هـ (١٨ يناير سنة ١٨٨٣ م) وعُين المراقب الانجليزى مستشاراً مالياً للحكومة المصرية

ثم عملت على إنشاء جيش مصري جديد بدل جيش عرابي المنحل فأدخلت كثيراً من الضباط الانكليز فى الجيش المصري كما انها عهدت بتنظيمه إلي القائد الانجليزي « السير ورد » فعينته سرداراً للجيش المصرى ومن وقتها أصبح السردار انجليزياً

ثم عنيت باصلاح البوليس فعهدت بأمر تنظيمه الى «الجنرال بيكر» فألحق إدارتها بنظارة الداخلية كما انها نظمت كثيراً من الشؤون الادارية فى مصالح الحكومة

وأعادت فتح مجلس شوري النواب ثم نظرت فى أحوال الأهالى ففرجت كثيراً من كروبهم وخفضت كثيراً من الضرائب وأبطلت الضرائب الشخصية وألغت أعمال السخرة فتحسنت حال الفلاح وزادت ثروته وفي عهدها قامت فتنة المهدي بالسودان فنشبت بينه وبين الجيش المصري عدة مواقع سنذكرها بالتفصيل فيما بعد

السودان

قبل أن نذكر الحروب التى قامت بين المهدي والحكومة المصرية يجمل بنا فى هذا المقام أن نسرد الأدوار التى مرت على السودان من منذ أن افتتحه المغفور له محمد على باشا إلى أن أعاد فتحه الجيش المصري الانجليزي وابرمت اتفاقية السودان بين الحكومة المصرية والحكومة الانجليزية فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ م

لا يخفى أن نهر النيل يجري من بحيرة فيكتوريا نيانزا إلى البحر الأبيض المتوسط (الاسكندرية) وضفاف هذا المجرى تسمى وادي النيل (أى مصر والسودان) إذن فمصر والسودان عبارة عن بقعة طبيعية لا يمكن فصلهما عن بعضهما والسودان لمصر بمنزلة الروح من الجسد فكما أنه إذا انفصلت الروح همد الجسد كذلك اذا انفصل السودان أصبحت مصر (جنة الله فى أرضه) قحلاء جرداء لأن من يتحكم فى السودان معناه التحكم فى مياه النيل من عند منبعه فاذا انحبست المياه (التى تأتي من السودان) عن مصر ماتت سكانها وأرضها عطشاً

أدرك المغفور له محمد على باشا هذه النظرية فجهز جيشاً فى شوال سنة ١٢٣٥ هـ (يوليه سنة ١٨٢٠ م) من ثلاثة آلاف راجل وألف وخمسمائة فارس وانضم اليه خمسمائة من عرب العبابدة وبهذا الجيش وصل إلى الابيّض في إقليم كردفان حيث أصبحت آخر حدود مصر فتم له بذلك الاستيلاء على السودان غير انه لم يأسس فيه حكومة عادلة وكان ذلك راجع إلى صعوبة المواصلات وانشغاله بأمر تنظيم مصر وفى الحروبات التى نشبت بينه وبين الباب العالي (مما ذكرناه فى غير هذا المكان) وانتهت بأن منحه الباب العالي ولايات «النوبه ودارفور وكردفان وسنار» مدة حياته بموجب هذا الفرمان

الفرمان الشاهاني الممنوح الى المغفور له محمد على باشا بتوليته على السودان

فى ٢١ ذي الحجة سنة ١٢٥٦ هـ (١٣ فبراير سنة ١٨٤١ م)

إن سدتنا الملوكية كما توضح فى فرماننا السلطانى السابق (وقد ذكرناه عند الكلام على أعمال المغفور له محمد على باشا) قد ثبتكم على ولاية مصر بطريق التوارث بشروط معلومة وحدود معينة وقد قلدتك فضلا على ولاية مصر ولاية مقاطعات النوبة ودارفور وكردفان وسنار وجميع توابعها وملحقاتها الخارجة عن حدود مصر ولكن بغير حق التوارث فبقوة الاختيار والحكمة التى امتزتم بها تقومون بادارة هاته المقاطعات وترتيب شؤونها بما يوافق عدالتنا وتوفير الأسباب الآيلة لسعادة الأهلين وترسلون فى كل سنة قائمة الى بابنا العالى حاوية بيان الايرادات السنوية جميعها

وحيث أنه يحدث من وقت لآخر أن تهجم الجنود على قرى المقاطعات المذكورة فيأسرون الفتيات من ذكور وأناث ويبقونهم في قبضة يدهم لقاء رواتبهم وحيث أن هذه الأمور مما تقضي معها الحال ليس فقط لانقراض أهالى تلك البلاد وخرابها بل إنها أمور مخالفة للشريعة الحقة المقدسة وكلا هاتين الحالتين ليست أقل فظاعة من أمر آخر كثير الوقوع وهو تشويه الرجال ليقوموا بحفر الحريم ذلك مما لا ينطبق على إرادتنا السنية مع مناقضته كل المناقضة لمبادئ العدل والانسانية المنتشرة من يوم جلوسنا المأنوس على عرش السلطنة العلية فعليكم مداركة هذه الأمور بما ينبغي من الاعتناء لمنع حدوثها فى المستقبل ؛

بقيت سلطة الحكومة المصرية بالسودان ضئيلة للأسباب التي أوضحناها ولذلك انتشرت تجارة الرقيق انتشاراً مريعاً حتى بلغ مجموع ما كان يُصطاد من العبيد بخمسين ألف زنجي سنوياً مما كاد يؤدي إلى خراب السودان ولقد حاول المغفور له محمد علي باشا القضاء على هذه الحرفة ولذلك ذهب بنفسه إلى السودان في عام ١٢٥٤ هـ (١٩٣٨ م) لمنعها ولكن بالرغم من ذلك بقيت هذه الحرفة منتشرة ولم يكن لهؤلاء الحكام الترك الذين كانوا يحكمون السودان من بعده همّ إلا جمع الثروة وابتزاز الأموال من الأهالي وبقيت الحال على ذلك حتى عام (١٢٨٦هـ)(١٨٦٩م) وفيه جهز الخديو اسماعيل باشا جيشاً تحت إمرة « السير صموائيل بيكر » لغرضين أولاهما الاستكشاف عن الجهات التي قرب منابع النيل الأبيض وثانيهما القضاء علي تجارة الرقيق وكان أينما حل الجيش في بقعة يؤسس فيها نقطة عسكرية من المصريين لمنع تجارة الرقيق إلى أن وصل إلي الجهات الاستوائية وأعلن رسمياً في عام ١٢٨٨ هـ (١٨٧١ م) إلحاقها بالحكومة المصرية ثم رجع « السير صموئيل بيكر » إلى مصر وأخبر الخديوي اسماعيل باشا بما كان يشاهده من الفظائع التي تقشعر من فظائعها الأبدان التي يعملها جلابو العبيد بالزنوج عند اقتناصهم لهم لذلك جهّز الخديوي بحملة ثانية فوصل إلى بحيرة «فيكتوريا نيانزا» وأنشأ نقطاً عسكرية في الجهات التي كان يمر لمنع هذه الحرفة ثم نظم المقاطعات الاستوائية وقد نصبه الخديوى حاكماً عاماً عليها فاستمر بها يكافح مع جلابي العبيد حتي قلل من هذة الحرفة واستقال في عام ١٢٩٠هـ (١٨٧٣ م) بعد أن نظم بها إدارة مصرية

وقد أتى بعده الكولونيل « غردون » فنهج على منهج سلفه في القضاء على هذه الحرفة حتى كاد يلاشيها وقد عينه الخديوي حكمداراً لخط الاستواء في ذي الحجة سنة ١٢٩٠هـ (يناير سنة ١٨٧٤ م) ثم قسم الخديوي السودان إلي قسمين أولهما من فاشوده إلى وادى حلفا وجعل إدارته لحاكم السودان العام وثانيهما مقاطعات خط الاستواء جنوباً وجعله تحت إدارة غردون باشا الذى واصل كفاحه في استئصال شأفة هذه الحرفة إلا أنه لم يتمكن من إجتثاثها دفعة واحدة

وفي عام ١٢٨٣ هـ (١٨٦٦ م) تنازل الباب العالى للخديوى عن إقليمي « سواكن ومصوع » مقابل جزية سنوية قدرها ٣٠ر٠٠٠ جنيهاً مصرياً

وفى عام ١٢٩٠هـ (١٨٧٣م) عهد الخديوى «للزبير» بفتح بلاد «دارفور» ففتحها وصارت تابعة للحكومة المصرية وتعين مديراً عليها ومنحه الخديوي رتبة الباشوية

(وقد كان الزبير زعيما لجلابي العبيد وكان له قصر فى «شكا» يضارع قصور الملوك وكان له جيش مسلّح لاقتناص الرقيق وقد كافحته الحكومة مدة طويلة وانتهي الامر بأن عفا عنه الخديو وجعله مديراً لبحر الغزال)

ملحقات السودان

وفى جمادي الثانية سنة١٢٩٢هـ(يونيه سنة١٨٧٥م) تنازل الباب العالى للخديوى اسماعيل باشا عن مرسى زيلع وملحقاتها مقابل جزية سنوية قدرها١٣٫٣٦٥ جنيهاً مصرياً فضمت إلى أملاك الحكومة المصرية بالسودان وهاك نص الفرمان الشاهانى الشريف المثبت ذلك

ولما كنا مقدّرين ما قدمتموه وما لم تزالوا تقدموه فى كل حين من البراهين على إخلاصكم وصدق أمانيكم نحو ذاتنا الشاهانية حق قدرها ولما كنا راضين عن التنظيمات التي أجريتموها فى مصر وهي جزء مهم من ممالكنا المحروسة ولما كانت التنظيمات المذكورة منطبقة على رغائبنا ومقاصدنا الشاهانية وحيث أننا راغبون فى ازدياد الايرادات الناتجة من «مرسى زيلع» لأنه أهل بالتفاتنا الملوكى فبناء على ذلك قررت سدتنا تكملة للتحسينات المتممة حتى الآن أن تعهد اليكم حكومة هذا المرسى الواقع علي شواطئ أفريقيا على بعد من سنجق حديده الذى كان المرسى المذكور تابعاً إليه وإلقاء هذا التنازل يتوجب عليكم أن تدفعوا سنوياً لخزينتنا ١٥ ألف ليرة عثمانية والله مسؤول بتكليل مساعيكم بالنجاح ؟

وفي شعبان سنة ١٢٩٢ هـ (سبتمبر سنة ١٨٧٢ م) افتتح الجيش المصري بقيادة « محمد رؤوف باشا » مدينة هرر ورفع العلم المصرى عليها

حرب الحبشة

أراد المغفور له الخديوي اسماعيل باشا أن يعين الحدود بين ممتلكات مصر بالسودان و بين بلاد الحبشة ليتمكن من مد خط حديدي بين مصوع والخرطوم عن طريق كسلة والتاكه

فأرسل يطلب من ملك الحبشه « النجاشي » أن يكون نهر « خور الجاش » الحد الفاصل بين الاملاك المصرية والحبشة فلم يقبل النجاشي لذلك جرّد الخديوي جيشاً توغل فى حدود الحبشة ولكن الاحباش انقضوا عليه بقيادة ملكهم وفنوا معظم هذا الجيش وقتلوا قائده العام « أندروب بك »

وفى عام ١٢٩٢ هـ (١٨٧٥ م) جهز الخديو حملة أخرى بقيادة حاكم السودان « منزنجر باشا » ولكن القبائل فتكت بهذا الجيش فى أثناء الطريق فلما علم الخديوي بهذه الهزيمة غضب وجرد جيشاً عظيما تحت قيادة « راتب باشا » وقد رافق هذه الحملة الأمير « حسن باشا » نجل الخديوي تشجيعاً للجنود وقد وصلت هذه الحملة على حدود الحبشة فى محرم سنة ١٢٩٣ هـ (يناير سنة ١٨٧٦ م) وبعد أن التحم الجيش المصري بالجيش الحبشي دارت الهزيمة على الجيش المصري بحيث لم ينج منه الا العدد القليل وكانت خسارة الاحباش جسيمة أيضاً ثم تفاوضتا الحكومتان فى أمر الصلح وتم أمره بين ملك الحبشة والخديو فى ربيع الأول سنة ١٢٩٣ هـ (ابريل سنة ١٨٧٦م) بمبادلة التجارة بين القطرين وبرجوع الأسرى المصريين

هذه هى الحروب السودانية التى قامت فى عهد المغفور لهما محمد على باشا والخديوى اسماعيل باشا ويجمل بنا بعد ذلك أن نذكر الحروب السودانية التى قامت في عهد المغفور له الخديوى محمد توفيق باشا وسمو الخديوي السابق عباس حلمي باشا الى أن أعاد الجيش المصري الانجليزي فتح السودان وعُقدت اتفاقية السودان بين الحكومتين المصرية والانجليزية فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩

ذكرنا أن السودان قُسّم إدارياً الى قسمين وقد أطلق على القسم الأول « مديرية خط الاستواء » والثاني « مديرية بحر الغزال » وجُعل على كل قسم منها مدير عام الا أنه بالرغم من هذا التقسيم كانت الادارة مختلة وكان جباة الضرائب يبتزون الأموال بغير حساب من أبناء السودان التعاس

أوجدت هذه الأسباب عند السودانيين حقداً فى نفوسهم على الحكومة المصرية ولذلك عندما ثار « المهدى » على الحكومة انضم اليه الأهالى (وسيظهر للقارئ فيما بعد مقدار ما تكبدته الحكومة المصرية من الضحايا فى مقاومة هذا الرجل) وقد ظهر

هذا الرجل بالسودان وادعي انه هو «المهدي» المنتظر وأخذ يدعو الناس الى الايمان بنبوته ويعد من لم يؤمن به بالويل والهلاك وقد استدعاه حاكم السودان «رؤوف باشا» الى الخرطوم في رمضان سنة ١٢٩٨ هـ (يونيه سنة ١٨٨١م) ليقيم الحجة على صدق نبوته في مجمع من العلماء فامتنع المهدى عن الحضور لذلك خرج رؤوف باشا بحملة للقبض والقضاء عليه قبل استفحال أمره ولكن القبائل فتكت به وبحملته في الطريق ومن ذلك الوقت أخذ صيته ينتشر وشهرته تعظم والسودانيون يلتفون حوله حتى انه في عام ١٣٠٠ هـ (١٨٨٣ م) انتزع مدينة الابيض عاصمة كردفان من يد الحكومة المصرية وضمها الى ممتلكاته

أرادت الحكومة المصرية استرداد مدينة الأبيض من المهدى فجهزت جيشاً تحت قيادة «هكس باشا» الانجليزى الذي استخدم معه في هذه الحملة عدداً من الضباط الانجليز وقد خرج هذا الجيش من الخرطوم في ذى القعدة سنة ١٣٠٠ هـ (سبتمبر سنة ١٨٨٣ م) وبينما الجيش بين الدويم والأبيض اذ هاجمهم الدراويش من كمين وأفنوهم عن آخرهم وكان لهذه الحادثة رنة حزن وأسف حتى أن الحكومة المصرية أصرّت على ارسال جيش آخر للانتقام من المهدي غير أن الحكومة الانجليزية لم تجد فائدة من ذلك وأشارت على الحكومة المصرية باخلاء السودان من خط الاستواء إلى جنوب وادى حلفا فلم يوافق شريف باشا رئيس النظار بحجة انه المورد الحيوي لمصر ولما رأى تشدد الانجليز فى هذا الطلب قدّم استقالته إلى الخديوى فقبلها فى ٦ ربيع الأول سنة ١٣٠١ هـ (٧ يناير ١٨٨٤ م) وهذه صورتها

« ألحت الحكومة البريطانية فى طلب إخلائنا السودان غير أننا لا نملك الموافقة على ذلك الاخلاء لأن هذه الأقطار ملك للباب العالى وما هي إلا وديعة يجب على مصر أن تحافظ عليها تقول حكومة الملكة أن الواجب على مصر أن تتبع نصائحها دون مناقشة وهذا إعتداء صريح على الامر العالي الرقيم فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ الذى بمقتضاه يحكم الخديوي مع وزرائه وبواسطتهم فنحن نستقيل لأننا منعنا من حكم البلاد طبقاً لقانونها الأساسي »

وبذلك اعتزل شريف باشا منصبة وقبل نوبار باشا الأرمنى الأصل تشكيل

النظارة ووافق على سلخ السودان عن مصر

استدراك : ذكرنا عن شريف باشا أنه أعاد فتح مجلس شورى النواب والحقيقة انه فى عهد نظارته أنشئ مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية فى مايو سنة ١٨٨٣م للنظر فى المسائل الخارجة عن المسائل الدولية

أما مجلس شورى القوانين فكان مؤلفاً من ثلاثين عضواً تعين الحكومة أربعة عشر منهم ومن جملتهم رئيس المجلس وتنتدب مجالس المديريات الستة عشر الباقين وأما أعضاء مجالس المديريات فينتخبهم الأهالى ويحق لكل ذكر بالغ سن الرشد من رعية الحكومة المحلية الا ما ندر أن ينتخب هؤلاء الأعضاء وأما الجمعية العمومية لمجلس شورى القوانين فكانت مؤلفة من اثنين وثمانين عضواً وهم النظار الستة وأعضاء مجلس شورى القوانين الثلاثون المذكورون آنفاً وستة وأربعون من الأعيان الذين ينتخبون

وكان لا ينفذ قانون يتعلق بأدارة البلاد العمومية الا بعد عرضه على مجلس شورى القوانين ولا تضرب ضريبة الا بعد مصادقة الجمعية العمومية عليها ويلزم الخديوى شرعاً أن يقبل التحوير الذى يحوره مجلس شورى القوانين أو الجمعية العمومية فى لائحة من اللوائح التى تعرض عليهما ولكنه اذا رفض مشورة مجلس من هذين المجلسين وجب ذكر أسباب الرفض كتابة وكانت تنظر وتبدى آرائها فى المسائل الاقتصادية والادارية والمالية

(١١) نظارة نوبار باشا الثانية أو { النظارة النوبارية الثانية }

فى ١٢ ربيع الاول سنة ١٣٠١ هـ (١٠ يناير سنة ١٨٨٤ م)

أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمرين الصادرين بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ و ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩

أمرنا بما هو آت

تعين دولتلو نوبار باشا رئيس مجلس النظار ناظراً للخارجية والحقانية

صدر بسراي عابدين فى ١٢ ربيع الأول سنة ١٣٠١ هـ (١٠ يناير سنة ١٨٨٤ م)

« محمد توفيق »

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

«نوبار»

أمر عال

نحن خديو مصر

بناء على ما رفعه الينا رئيس مجلس نظار حكومتنا آمر بما هو آت

المادة الأولى — تعين سعادة ثابت باشا ناظراً للداخلية

« « مصطفى فهمي باشا « للمالية

« « عبدالقادر حلمي باشا « للحربية والبحرية

« « محمود الفلكي باشا « للمعارف العمومية

« « عبدالرحمن رشدى بك « للاشغال العمومية

المادة الثانية — على رئيس مجلس نظار حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا

صدر بسراى عابدين فى ١٢ ربيع الأول سنة ١٣٠١ هـ (١٠ يناير سنة ١٨٨٤ م)

« محمد توفيق »

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

«نوبار»

وافقت هذه النظارة على سلخ السودان عن مصر وعلى جلاء الجنود المصرية عنه وقد وقع الاختيار على « غردون باشا » لما له من النفوذ والمحبة عند أهالي السودان لتولي استرجاع الجنود المصرية عنه فوصل الى الخرطوم فى ربيع الثانى سنة ١٣٠١ هـ (يناير سنة ١٨٨٤ م) ثم أخذ يتلكأ ويماطل ويعرض على الحكومة تارة تنصيب «الزبير باشا» والياً على السودان وأخرى بأن تمده الحكومة بجيش للقضاء على «المهدي»

واتباعه مع العدول عن فكرة اخلاء السودان فلم توافقه الحكومتان المصرية والانجليزية وكان في ذلك الوقت قد عم نفوذ المهدي على السودان حتى انه تمكن من حصار غردون باشا وجيشه وقطع عليه خط الرجعة فلما علمت الحكومتان بذلك أسرعت بارسال نجدة بقيادة «اللورد ولسلى» وبينما هى تكابد الوصول الى الخرطوم وإذا بالمهدي قد استولى على المدينة وقتل « غردون باشا » وكان ذلك في ٩ ربيع الثاني سنة ١٣٠٢ هـ (٢٦ يناير سنة ١٨٨٥ م)

وعند ذلك صدرت الأوامر للورد ولسلى باخلاء مدينة دنقله فأصبحت وادي حلفا أقصى الحدود المصرية

وعندما أصبحت المقاطعات المتطرفة عن السودان بعيدة عن سلطة الحكومة المصرية وفى الوقت نفسه لم يكن نفوذ « المهدي » قد امتد اليها أعلنت ايطاليا ضم «مصوع وما يجاورها» لأملاكها الافريقية وضم ملك الحبشة مقاطعة «بوغوس» لبلاده وأجازت انجلترا لنفسها امتلاك «بربره وزيلع» وهما على البحر الاحمر وأغندا» وأضافت بليجيكا إلى مستعمراتها « الكنغو الحرة » وما جاورها وقد استولت هذه الممالك على تلك المقاطعات بدون حرب وهى لا تزال تحت قبضتها إلى وقتنا هذا

أما ما عملته هذه النظارة بمصر فانها تمكنت من عقد قرض جديد قدره تسعة ملايين جنيها بضمانة انجلترا فى عام ١٣٥٢ هـ (سنة ١٨٨٥ م) وسُمي هذا القرض (بالدين المضمون) وقد خصص هذا المبلغ للأوجه الآتية

أولا : دفع التعويض لأهالى الاسكندرية الذين لحقهم ضرر من جراء الثورة العرابية

ثانياً : لسد العجز الذي حصل في ميزانية الحكومة فى عامى ١٨٨٢ و١٨٨٣ م

ثالثاً : لتحسين حالة الرى بمصر

وفى محرم سنة ١٣٠٣ هـ (اكتوبر سنة ١٨٨٥ م) احتج الباب العالى على بقاء الاحتلال الانجليزى للديار المصرية فأرسلت انجلترا « السير درمندولف » سفيراً من قبلها الى مصر وأرسل الباب العالى كذلك «مختار باشا الغازي» سفيراً من قبله ليتفاوضا سوياً في أمر الجلاء وتحديد الموعد لذلك غير أنه لم يتم الاتفاق لمعارضة فرنسا

والروسيا فى شروط الاتفاق وفى عام ١٣٠٢ هـ (١٨٨٥ م) حُلّت مسألة قناة السويس من الوجهة الدولية وتم الاتفاق بين الدول على حيادها وأن تمر منها جميع سفن الدول فى وقتى السلم والحرب بشرط ألا تمكث سفن الدول المتحاربة أكثر من أربعة وعشرين ساعة وعُهد للحكومة المصرية فى المحافظة على هذه الشروط

وقد اختلفت الآراء فى أسباب استقالة نظارة نوبار باشا وذهبت في ذلك مذاهب شتى لذلك نكتفي بالامر العالى الصادر إلى نوبار باشا بالاقالة بتاريخ ٢٨ رمضان سنة ١٣٠٥هـ (٧ يونيه سنة ١٨٨٨ م) فانه جمع الأسباب وهذه صورته

« إنه بناء على ماوقع فى جلسة المجلس بالامس وما هو إلا تكرار ما حدث أكثر من مرة من التباين فى الآراء مما رأيت معه استحالة بقائك فى منصبك فلهذا قد أقلتك من وظيفتك وعهدت برئاسة الوزارة وتشكيل هيئة جديدة إلى صاحب الدولة رياض باشا »

(١٢) نظارة مصطفى رياض باشا الثانية {أو النظارة الرياضية الثانية}

في ٢ شوال سنة ١٣٠٥ هـ (١١ يونيه سنة ١٨٨٨ م)

صورة الخطاب الذى أرسله الجناب الخديوي المعظم الى دولتلو رياض باشا

إن ما اتصفتم به من الغيرة والوطنية والاخلاص لنا قد دعانا الى أن نطلب منكم القيام بتأليف هيئة نظارة جديدة

وليكن فى علمكم أننا لا نتأخر مطلقاً عن تعضيدكم ومساعدتكم المساعدة الحقة الصادقة فى الأعمال المهمة السامية التى دعوناكم لأدائها

وإن ما جاء في أمرنا الصادر بتاريخ ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ م هو المنهج الذي نروم اتباعه والسير على مقتضاه وليس هنالك من عظيم حاجة الى تذكيركم بأهم ماتضمنه ذلك الأمر من المواد الأساسية وهى

إن حكمنا واجراءه يكون مع مجلس نظارنا أو بواسطته وأن نعهد اليكم رئاسة هذا المجلس مع إبقاء الحق لنا فى الرئاسة على جلساته بذاتنا كلما رأينا لذلك لزوما

وأن ترفع كلمة الاستقامة والاصلاح وحسن الترتيب والاقتصاد فى جميع إدارات

القطر والسعي في إيجاد الرفاهية واحياء التقدم في جميع أنحاء البلاد حساً ومعنى

فهذه هي مقاصدنا التي نبتغيها وان شاء الله تعالى يتسنى لنا الحصول عليها بمساعدتكم وفي ذلك نعتمد كل الاعتماد على فطنتكم وهمتكم ونشاطكم وغيرتكم التي برهنتموا لي عليها مراراً

وكن أيها العزيز واثقاً بمحبتنا لكم ؟

تحريراً بسراي رأس التين في ٩ يونيه سنة ١٨٨٨ « محمد توفيق »

خطاب دولتلو رياض باشا رئيس النظار المرفوع الى الحضرة الفخيمة الخديوية مولاي

قد تفضل جنابكم العالي عليّ بأن كلفني بتشكيل هيئة نظار جديدة فأرفع الى مقامكم السامي واجب الشكر والامتنان على تجديد دلائل الثقة بي من مولاي وأشكر جنابكم العالي خصوصاً من الاعتماد على اخلاصي لذاتكم الفخيمة وعلى غيرتي الوطنية

وإن أقصى مرامي هو إجابة مولاي الى هذه الدعوة التي كان باعثها الوثوق بي والاشتراك بجميع ما يصل اليه إمكاني مع رفقائي في السير على القواعد التي جعلها مولاي أساساً لحكومته وعلى هذا أتشرف بأن أرفع الى مقام مولاي أسماء من تشكل منهم هيئة النظار الجديدة وهم أصحاب السعادة

مصطفى فهمي باشا	لنظارة الحربية والبحرية
ذو الفقار باشا	« الخارجية
محمد زكي باشا	« الاشغال العمومية
حسين فخري باشا	« الحقانية
علي مبارك باشا	« المعارف العمومية

فاذا وافق هذا التعيين إرادة مولاي أرجو جنابه العالي أن يصدر أمره الكريم بالاقرار عليه وتقليدي لنظارتي الداخلية والمالية كما عهد اليّ برئاسة مجلس النظار

واني مع غاية الاجلال لمولاي عبده الخاضع ومحسوبه المتواضع ؟

تحريراً بالاسكندرية في ١٠ يونيه سنة ١٨٨٨ م « رياض »

ترجمة أمر عال

نحن خديوى مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩

وبناء على أمر ما عرضه علينا رئيس مجلس النظار آمر بما هو آت

المادة الأولى — قد تعين دولتلو رياض باشا ناظراً للداخلية والمالية

« سعادتلو مصطفى فهمى باشا « للحربية والبحرية

« « ذو الفقار باشا « للخارجية

« « محمد زكى باشا « للاشغال العمومية

« « حسين فخري باشا « للحقانية

« « على مبارك باشا « للمعارف العمومية

المادة الثانية — على رئيس مجلس النظار تنفيذ أمرنا هذا

صدر بسراي رأس التين فى ٢ شوال سنة ١٣٠٥ هـ (١١ يونيه سنة ١٨٨٨م)

بأمر الحضرة الخديوية « محمد توفيق »

رئيس مجلس النظار

« رياض »

جناب القنصل جنرال ....

أتشرف بأن أحيط حضرتكم علماً بأن الجناب الخديوي المعظم أصدر أمره الكريم بتقليدى نظارة الخارجية ومرسل لسعادتكم مع هذا صورة الامر العالى الصادر بتعيين النظارة الجديدة تحت رئاسة دولتلو رياض باشا

وإن ما فى ذاكرتي من حسن العلاقات التي سبق لنا القيام بتمكينها مع حضرات وكلاء الدول بمصر ليجعلنى آملا فى أن أجد اليوم من حضرتكم ذلك الميل الى جميل الائتلاف وذلك التعضيد الحسن اللازمين لقيامى بأعباء وظيفتى ولحفظ العلاقات الوديّة الكائنة بين الحكومة المصرية وحكومتكم ولم تشبها شائبة التغيير

ومنى لجنابكم مزيد الاحترام والتعظيم

ناظر الخارجية

« ذو الفقار »

١٣ يونيه سنة ١٨٨٨

ثم أصدر دولتلو رياض باشا منشوراً فى ١٢ شوال سنة ١٣٠٠ هـ (٢١ يونيه سنة ١٨٨٨ م) يحث فيه رجال الادارة إلى مراعاة الأمن العام ويشدد عليهم بالاتحاد مع وكلاء النيابة فى ضبط الوقائع حين وقوعها حتى لا يتمكن الجناة من الفرار من العدل وينذرهم بأنه اذا حصل منهم أي تهاون فى تأدية وظائفهم لا يقبل منهم أدنى إعتذار ثم يوجّه اهتمامهم فيه إلى مسائل الرى التى هى من أهم الأمور التى عليها مدار الثروة والعمران والنظر إليها بغاية الأهمية والاعتبار بحيث لا يستوجب شكوى أي فرد من الأهالى ويوجب على المديرين مراعاة تحصيل الأموال المقررة الأميريه فى أوقاتها ومواعيدها مع مراقبة سير وحركة مأموري المالية وصيارف القرى الموجودين بمديريات كل منهم ومراجعة دفاترهم فى كل آن واختتم المنشور بقوله لهم « أنتم الممثلون لكليات وجزئيات مديريتكم والأمل فى أن تكونوا ساهرين ومستيقظين »

فى عصر هذه النظارة كانت قد تحسنت الحالة المالية نوعاً فتم لمصر تدريب جيش قوى حديث وقف أمام جيش الدراويش الذى كان يبلغ ١٣٫٠٠٠ ألف بقيادة « ولد النجومى » أحد كبار رجال المهدي عند ما أراد الاغارة على مصر في رمضان سنة ١٣٠٩ هـ (مايو سنة ١٨٨٨ م) وقد هزمه الجيش المصري بقيادة السير « فرنسيس غرنفل » شر هزيمة عند « طوشكي » بحيث لم ينج من جيش الدراويش إلا ثلاثة آلاف وقد قتل « ولد النجومى » وهو يقاتل قتالا شديداً ومن جراء هذه الموقعة لم تقم للدراويش من بعدها قائمة وأخذت قوتهم تضعف وتهن ثم هدأت الحالة بالسودان

(ولا يفوتنا أن نذكر أن « المهدي » قد لحقت به المنية فى رمضان سنة ١٣٢٢ هـ (٢١ يونيه سنة ١٨٨٥ م) فى مدينة أم درمان ودفنت جثته فى الحجرة التى توفى فيها وقد أقيمت عليها ضريح صار الناس يزورونه للتبرك وقد أوصى قبل وفاته بالخلافة من بعده « لعبد الله التعايشي » فبايعه الاتباع ولقبوه بخليفة المهدى

ثم التفتت هذه النظارة إلى أعمال الرى بمصر فأنشأت الرحايات والمصارف التى عادت خصوصاً على الوجه القبلى بالخير العميم ثم أخذت فى تحسين حال المحاكم الاهلية

وكان قد سُن لها بعد الثورة العرابية قانون شبيه بالقانون الفرنسي سارت على مقتضاه وأخذت فى تنقيحه على توالى الأيام ثم سنت قانون ٣١ مايو سنة ١٨٨٩ الشهير الذى فحواه أنه يحق للحكومة المصرية سن قوانين إضافية وتنفيذها على سكان القطر المصرى جميعاً بقطع النظر عن تابعيتهم وأسمائهم ويكون ذلك بعد موافقة الجمعية العمومية للمجالس المختلطة على تلك القوانين وقد أراد «اللورد كرومر» المعتمد البريطانى بمصر أن يعين مستشاراً قضائياً بوزارة الحقانية ليشرف على هذه المحاكم فلم يقبل رياض باشا ولا سيما وقد سبق أن وافق على تعيين مستشار للداخلية فأطلق يده فى أعمال النظارة ولم يدع للناظر أي سلطة ثم قدم استقالته بحجة ضعف صحته الى الخديوى فقبلها فى ٦ شوال سنة ١٣٠٦ هـ (١٢ مايو سنة ١٨٩١ م)

صورة استقالة دولتلو مصطفى رياض باشا المعروضة للاعتاب الخديوية

مولاي

اعتلال صحتي قد وصلت الى درجة حتى صرت لا أستطيع القيام بمهام المأمورية المهمة التى أنا مكلّف بها من قبل ذاتكم الفخيمة ولهذا الداعي أتقدم لأعتابكم السنية ملتمساً مع غاية الاسف من تعطفاتكم الجليلة إقالتى وأنا على كل حال خادمكم المخلص

عبدكم

١٢ مايو سنة ١٨٩١ « رياض »

منطوق الامر العالى الصادر لدولتلو رياض باشا بقبول استقالته

فى ٤ شوال سنة ١٣٠٨ هـ (١٢ مايو سنة ١٨٩١م)

قد طالعنا المكاتبة التى قدمتموها لنا دولتكم الملتمسين بها إقالتكم من مأموريتكم المكلفين بها من قبلنا بسبب ما هو معتري صحة دولتكم من الاعتلال الذي لا يتسنى بوجوده القيام بمهام مأموريتكم المذكورة وبناء على هذه البواعث الضرورية قد قبلنا التماس دولتكم مع الأسف وما زلتم مشمولين بحسن أنظارنا وكمال رعايتنا ونسأل الله أن يمن عليكم بالصحة والعافية

(١٣) نظارة مصطفى فهمى باشا الاولى أو { النظارة الفهمية الاولى }

في ٦ شوال سنة ١٣٠٨ هـ (١٤ مايو سنة ١٨٩١ م)

منطوق الأمر العالى الصادر الى عطوفتلو مصطفي فهمى باشا

إنه بناء على ما رأيناه فى عطوفتكم من الدراية والأهلية ووثوقنا بكم قد أحلنا لعهدتكم رئاسة مجلس نظار حكومتنا وعلى هذا نطلب منكم القيام بتأليف هيئة نظارة جديدة

وليكن فى علمكم أننا نعضدكم ونساعدكم فى الأعمال المهمة التي دعوناكم لأدائها وبما أن المنهج الذى سلكناه منذ توليتنا لحسن سير أعمال حكومتنا وسرنا على مقتضاه للآن هو ما جاء فى أمرنا الصادر بتاريخ ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ ولا حاجة لتذكيركم بما تضمنه من المواد الأساسية وهي

ان حكمنا واجراءه يكون مع مجلس نظارنا وبواسطته مع بقاء الحق لنا فى الرئاسة على جلساته بذاتنا كلما رأينا لزوماً لذلك كما أن جُل قصدنا وغاية مرغوبنا هو العدل والاستقامة والاصلاح وحسن الترتيب فى جميع إدارات القطر والسعى فى ازدياد الرفاهية والتقدم فى جميع أنحاء البلاد حساً ومعنى

فليكن ذلك مطمح أنظاركم حتى يتسنى لنا باذن الله الحصول على ما ذكر ونسأله تعالي أن يوفقنا جميعاً لما فيه خير البلاد ورفاهية العباد آمين ؟

« محمد توفيق »

جواب عطوفتلو مصطفى فهمي باشا رئيس النظار الى الحضرة الفخيمة الخديوية مولاى

قد تفضل جنابكم العالي علىّ بأن أحال لعهدتى رئاسة مجلس النظار وكلفنى بتشكيل هيئة نظار جديدة فأرفع إلى مقامكم السامى واجب الشكر والامتنان على تجديد دلائل الثقة بي من مولاى

وإن أقصى مرامى هو إجابة مولاى إلى هذه الدعوة التى كان باعثها الوثوق بي والاشتراك بجميع ما يصل إليه إمكانى مع رفقائى فى السير على القواعد التي جعلها مولاى أساساً لحكومته وعلى هذا أتشرف بأن أرفع إلي مقام مولاى أسماء من

تُشكل منهم هيئة النظارة الجديدة وهم أصحاب السعادة

عبد الرحمن رشدي باشا لنظارة المالية

محمد زكي باشا « الأشغال العمومية والمعارف

حسين فخري باشا « الحقانية

يوسف شهدى باشا « الحربية والبحرية

تيكران باشا « الخارجية

فاذا وافق هذا التعيين إرادة مولاي أرجو جنابه العالى أن يصدر أمره الكريم بالاقرار عليه وبتقليدي لنظارة الداخلية كما عهد إلىّ برئاسة مجلس النظار وإنني مع غاية الاجلال لمولاي عبده الخاضع ومحسوبه المتواضع ؏

تحريراً فى ٦ شوال سنة ١٣٠٨ هـ (١٤ مايو سنة ١٨٩١ م) « مصطفى فهمي »

أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس النظار أمرنا بما هو آت

المادة الأولى: عين عطوفتلو مصطفى فهمي باشا ناظراً للداخلية

« سعادتلو عبدالرحمن رشدى باشا « للمالية

« « محمد زكي باشا « للاشغال العمومية والمعارف

« « حسين فخري باشا « للحقانية

« « يوسف شهدي باشا « للحربية والبحرية

« « تيكران باشا « للخارجية

المادة الثانية : على رئيس مجلس النظار تنفيذ أمرنا هذا ؏

صدر بسراى عابدين فى ٦ شوال سنة ١٣٠٨ هـ (١٤ مايو سنة ١٨٩١ م)

« محمد توفيق »

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

« مصطفى فهمى »

وفاة المغفور له محمد توفيق باشا

فى الساعة السابعة والدقيقه السابعة عشر أفرنكي مساء يوم ٧ جمادى الثانية سنة ١٣٠٩ هـ (٧ يناير سنة ١٨٩٢ م) لبي نداء مولاه بسراى حلوان المغفور له ساكن الجنان الخديوى محمد توفيق باشا أثر داء عضال (النزلة الوافدة) ألزمه الفراش ثمانية أيام لحق من بعدها الى جوار ربه راضياً مرضياً وهو لم يجاوز الأربعين من عمره وقد اجتمع مجلس النظار إثر وفاته وقرر عمل الترتيبات الخاصة بالاحتفال الرسمى بتشييع الجنازة وتم الاتفاق على أن يكون فى الساعة الثانية افرنكي بعد ظهر ٨ جمادى الثانية (٨ يناير) من سراي عابدين العامرة وقد أتى بهيكل الفقيد العزيز من قصره الحلواني على قطار خاص وصل فى الساعة الواحدة والنصف الى محطة باب اللوق وكان فى انتظار الجثة حضرات أصحاب السمو الامراء وحضرات النظار ثم حُمل النعش على مناكب الضباط إلى سراى عابدين العامرة حيث كان هناك وفود المشيعين من حضرات قناصل الدول الأجنبية والأعيان وكبار الموظفين والضباط فدخلوا بالنعش من باب التشريفات وخرجوا من الباب الخديوي ومن ثم صار بالجنازة بالاحتفال الرسمى الذي اشترك فيه الجيش البريطانى إلى أن وصلوا إلى قرافة العفيفى حيث ووري التراب وقد بكاه الرفيع والوضيع وعم الحزن جميع القطر والكل ذاكرون فضائله الجمه وشمائله الكريمة وإحساناته العديدة وآدابه الراقية وتواضعه المحمود وغير ذلك من الصفات العاليه والسجايا الطيبة وقد رثته الجرائد الافرنجية وأجمعت على أن فى وفاته خسارة على الوطن لا تعوض فجزاه الله عن الأمة المصرية خير الجزاء وصبّ عليه غيث رحمته ورضوانه وجعل له فى الجنة أعلى مكان

هذا وقد أعلن بهذا المصاب الأليم سمو نجلية عباس حلمى باشا والأمير محمد على باشا وكانا فى مدينة ڤينا عاصمة النمسا يتلقيان العلوم فى جامعاتها وقد حضرا إلى مصر على ظهر باخرة خصوصية أعدتها لسموهما الحكومة المصرية لركوبهما من تريستة فوصلا الاسكندرية فى يوم ١٤ جمادي الثانية سنة ١٣٠٩ هـ (١٤ يناير سنة ١٨٩٢ م) واستقبلا استقبالا رسمياً في كل من مدينتى الاسكندرية والقاهرة

تولية الأمير عباس حلمى باشا الثانى على كرسى الخديوية المصرية الجليلة

في ٨ جمادى الثانية سنة ١٣٠٩ هـ (٨ يناير سنة ١٨٩٢ م)

عند ما شرف سمو الخديوي القاهرة توجه تواً بالاحتفال الرسمي الى سراى عابدين العامرة حيث قرئ امام سموه تلغراف التولية الآتى الوارد من فخامتلو الصدر الأعظم لعطوفتلو رئيس مجلس النظار بتاريخ ٨ جمادى الثانية سنة ١٣٠٩ هـ (٨ يناير سنة ١٨٩٢ م)

بناء على ما عرضنا على الحضرة الشاهانية بأنه من مقتضي فرمان وراثة الخديوية المصرية قد آلت الخديوية الى حضرة عباس حلمى باشا أكبر أولاد المرحوم محمد توفيق باشا وانه لحينما يصل حضرته الى مصر تكون إدارة الحكومة بواسطة عطوفتكم بالاشتراك مع هيئة النظار وقد صدرت الارادة بذلك فلزم الأخطار ✍ جواد

صدر أعظم

وقد أرسل حضرة صاحب السعادة ناظر الخارجية المصرية الخطاب الآتي بتاريخ ٩ يناير سنة ١٨٩٢ م الى حضرات القناصل الجنرالية يخبرهم فيه بوفاة المغفور له الخديوى محمد توفيق باشا وفي الوقت نفسه يهنئهم بتولية سمو عباس حلمي باشا خديوياً على الديار المصرية

سيدي

إنه ليحزنني أن أنبئكم بوفاة مولاى الفخيم الجناب الخديوي محمد توفيق باشا توفي رحمه الله فى مساء اليوم السابع من شهر يناير سنة ١٨٩٢ م بقصره الحلواني أثر مرض لم يمهله سوى بضعة أيام وإني بمواصلتكم بهذا المصاب الذى حلّ بالبلاد أتشرف بابلاغ جنابكم أن الجناب الخديوى المعظم عباس حلمى باشا قد تبوأ الاريكة الخديوية خلفاً لسالكن الجنان والده الفخيم طبقاً للفرمانات الشاهانية العالية

وتفضل ياسيدى بقبول فائق احترامى ✍ ناظر الخارجية

« تيكران »

(١٤) نظارة مصطفى فهمى باشا الثانية أو {النظارة الفهمية الثانية}

فى ١٧ جمادى الثانية سنة ١٣٠٩ هـ (١٧ يناير سنة ١٨٩٢ م)

عند وصول الحضرة الخديوية إلى مصر رفعت هيئة النظارة التى تحت رئاسة عطوفتلو مصطفى فهمى باشا استعفاءها بين يدى جنابها العالى (كالمعتاد فى مثل هذه الأحوال) فلم يقبل سموه وقد أبقى الجناب العالي هيئة النظارة المشار اليها على ما هي عليه وبعث الى عطوفتلو رئيسها بارادة سنية ومعها الخطاب الآتى تعريبه

لقد رأينا لدى وصولنا الى القطر المصري أن نبدى لكم ولرفقائكم رضانا على التدابير والوسائل التى أجريتموها في غيابنا سواء كان فيما يختص بالاحتفالات التى أقيمت لساكن الجنان والدنا المحبوب أو فيما يختص بالاستمرار على إدارة شؤون الحكومة على محور الاستقامة واعتماداً على الثقة التى كانت لطيب الذكر المغفورله والدنا بكم لا يسعنا التخلي عن النظار الذين اختارهم لذاته الكريمة ولذا استصوبنا بقاءكم مع رفقائكم كل منكم فى النظارة التى عهدت اليه

واننا واثقون بأنكم تعاونونا فى القيام بهذا العبء الثقيل الذي فُوِّض أمره الينا

محبكم

عباس حلمى

وهذه هي الارادة السنية الصادرة لعطوفتلو مصطفى فهمى باشا رئيس مجلس النظار بتاريخ ١٧ جمادى الثانية سنة ١٣٠٩ هـ (١٧ يناير سنة ١٨٩٢ م)

قد اقتضت إرادتنا بقاء هيئة النظارة الحالية التى تحت رئاستكم كما كانت وغاية أملنا إدارة شؤون حكومتنا بصورة مرضية باتحادكم واتفاقكم مع رفقائكم وأصدرنا لكم أمرنا هذا ليكون معلوما لكم ولتبليغه لحضرات النظار ونسأل الله المستعان أن يوفقنا جميعاً لذلك آمين

« عباس حلمي »

مسألة العقبة

عند ما تولى الخديوي عباس حلمي باشا الثاني على الاريكة الخديوية أرادت الدولة العلية أن تحدد التخوم بين مصر وممتلكاتها بأن تضم العقبة وملحقاتها

وشبه جزيرة طورسينا إلى ولاية الحجاز وأن تكون آخر الحدود المصرية مدينة العريش فلم يرق ذلك فى نظر الخديوي وأرسل إلى الباب العالي يلتمس منه بقاء شبه جزيرة طورسينا تحت إدارة الحكومة المصرية كما كانت سابقاً وأن لا مانع من أن تضم العقبة وملحقاتها إلى الحجاز فرفض الباب العالي ذلك بحجة أن هذه الاراضى غير موضحة فى الخريطة المبينة بها حدود مصر المعطاة إلى المغفور له محمد على باشا وكانت انجلترا ترى لزوم بقاء شبه جزيرة طورسيناء تحت إدارة الحكومة المصرية وتشددت لدي الباب العالي فى هذا الطلب ولما رأتا فرنسا والروسيا هذه المشادة التى تأخر بسببها قراءة فرمان تولية الخديوي على الديار المصرية والتى كادت تؤدي إلى ما لا تحمد عقباه توسطتا في الامر فتنازل الباب العالي عن شبه جزيرة طورسينا للحكومة المصرية وضم العقبة وملحقاتها الى الحجاز فأسرع الخديوي بارسال إمتنانه وتشكراته الى جلالة السلطان وكان الباب العالى أرسل دولتلو المشير أحمد أيوب باشا من الاستانة الي مصر مكلفاً من لدنه بحمل الفرمان الشاهانى فوصل فى ٧ رمضان سنة ١٣٠٩هـ ٤ ابريل سنة ١٨٩٢ م واستقبلته الحكومة المصرية إستقبالا رسمياً وزارة الجناب الخديوى فى قصر المنيره الذى أعدته الحكومة المصرية لأقامته مدة وجوده بمصر فبعث اليه جلالته بتلغراف بضم شبه جزيرة طورسينا الى الادارة المصرية وأمره بالحاق هذا التلغراف بالفرمان الشاهاني الحامله عندئذ حددت الحكومة المصرية الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس ١٧ رمضان سنة ١٣٠٩هـ (١٤ ابريل سنة ١٨٩٢م) الميعاد المحدد لقراءة الفرمان الشريف بسراي عابدين العامرة وفى اليوم المذكور كانت قد أعدت الزينات الباهرة واصطفت العساكر المصرية والانجليزية بين خيالة ومشاة في رحبة سراى عابدين على شكل مربع متسع وفى وسطه موسيقى الجيشين وقد أقيمت الشوادر على يمين وشمال السراي وكلها كانت مفروشة بالطنافس النفيسة أعدت لجلوس وكلاء الدول الاجنبية وكبار المدعوين من وطنيين وأجانب وأعضاء مجلس شورى القوانين والمديريات وفي الساعة المحددة أقبل دولتلو المشير أيوب باشا المبعوث السلطاني الحامل للفرمان الشاهاني في عربة مزركشة من عربات التشريفات الخديوية يقودها أربعة من الجياد مصحوبا بحضرة المهمندار حضرة شكري بك

وأمام العربة وخلفها فرقة من السواري مؤلفة من خمسين فارساً فحيته العساكر وكان في استقباله على باب السراى سر تشريفاتي الحضرة الخديوية وكبار رجال المعية السنية

ثم قدم لسمو الخديوي الفرمان الشريف فاستلمه وقبله وأصدر أمره الى حضرة المهمندار بقراءته ففض ختامه الشريف وقرأه ثم قرأ بعده تلغراف الارادة السامية بوضع شبه جزيرة طورسينا تحت إدارة سمو الخديوى

وبالفراغ من ذلك صدحت الموسيقى بالسلام وهتفت العساكر ثلاث مرات وأطلقت المدافع ثم أجريت التشريفات الخديوية المعتادة وعاد دولتلو أحمد أيوب باشا الى سراي المنيرة بموكبه الفخيم ثم غادر دولته القاهرة الى الاستانة مع رجال وفده في صباح الاثنين ٢١ رمضان سنة ١٣٠٩ هـ (١٨ مارس سنة ١٨٩٢ م) باحتفال رسمي وقد رافقه إلى الاسكندرية حضرة المهمندار من قبل سمو الخديوى

وهاك نص الفرمان الشاهاني العلى الشان الممنوح إلي سمو الخديوى عباس حلمي باشا بتوليته على الديار المصرية والمراسلات التي تبودلت بخصوص مسألة العقبة نثبتها لأهميتها

الدستور الأكرم والمعظم الخديوى الافخم المحترم نظام العالم وناظم مناظم الأمم مدبر الجمهور بالفكر الثاقب متمم مهام الأنام بالرأى الصائب ممهد بنيان الدولة والاقبال مشيد أركان السعادة والاجلال مرتب مراتب الخلافه الكبري مكمل ناموس السلطنة العظمى المحفوف بصنوف عواطف الملك الأعلى خديوى مصر الحائز لرتبة الصدارة الجليلة فعلا الحامل لنيشاننا الهمايوني المجيدى المرصع ولنيشاننا العثماني الأول وزيرى سمير المعالى عباس حلمي باشا أدام الله إجلاله وضاعف بالتأييد اقتداره وإقباله

إنه لدي وصول توقيعنا الهمايوني الرفيع يكون معلوماً لكم أنه بناء على ما قضي به الله من وفاة ساكن الجنان محمد توفيق باشا خديو مصر وحسن خدماتكم وصداقتكم واستقامتكم لذاتنا الشاهانية ولمنافع دولتنا العلية ولما هو معلوم لدينا من أن لكم وقوفاً ومعلومات تامة بخصوص الأحوال المصرية وأنكم كفوء لتسوية إدارتها وإصلاحها وجهنا إلى عهدتكم الخديوية المصرية المحدودة بالحدود

القديمة المسطرة في الفرمان الشاهاني الصادر فى ٢ ربيع الآخر سنة ١٢٥٧ هـ والمبينة أيضاً فى الخريطة الملحقة بالفرمان المذكور مع الأراضى المضافة اليها وفقاً للفرمان العالى المؤرخ ١٥ ذي الحجة سنة ١٢٨١ هـ وذلك بمقتضى إرادتنا الشاهانية الصادرة فى ٧ جمادي الآخر سنة ١٣٠٩ هـ توفيقاً للقاعدة المتخذة بالفرمان العالى الصادر فى ١٢ محرم سنة ١٢٨٣ هـ المتضمن توجيه الخديوية المصرية الى أكبر الاولاد ولما كان تزايد عمران الخديوية المصرية وسعادتها وتأمين راحة كافة أهاليها وسكانها ورفاهيتهم هي من المواد المهمة لدينا ومن أجل مرغوبنا ومطلوبنا ولبلوغ هذه الغاية الحميدة وجهنا فرماناً شاهانياً فى ١٩ شعبان سنة ١٢٩٦ هـ الى جنتمكان والدكم مسنداً إليه منصب الخديوية المصرية ومتضمناً المواد الآتية وهي

إن كافة ايرادات الخديوية المصرية يكون تحصيلها واستيفاؤها باسمنا الشاهانى وحيث أن أهالى مصر أيضاً من تبعة دولتنا العلية وأن الخديوية المصرية ملزمة بادارة الأمور الملكية والمالية والعدلية بشرط ألا يقع في حقهم أدني ظلم ولا تعد فى وقت من الاوقات "فخديو مصر" يكون مأذوناً بوضع النظامات اللازمة للداخلية المتعلقة بهم وتأسيسها بصورة عادلة وأيضاً يكون خديو مصر مأذوناً بعقد وتجديد المشارطات مع مأمورى الدول الاجنبية بخصوص الجمرك والتجارة وكافة أمور الخديوية الداخلية لأجل ترقي الحرف والصنائع والتجارة واتساعها ولأجل تسوية المعاملات السائرة التى بين الحكومة والأجانب أو الاهالي والاجانب مع أمور ضابطة الاجانب بشرط عدم وقوع خلل بمعاهدات دولتنا العلية البوليتيقية (السياسية) وفي حقوق تابعية مصر إليها وإنما قبل اعلان الخديوية المشارطات التى تعقد مع الأجانب بهذه الصورة يصير تقديمها إلى بابنا العالى وأيضاً يكون حافظاً للتصرفات الكاملة فى أمور المالية لكنه لا يكون مأذوناً بعقد استقراض من الآن فصاعداً بوجه من الوجوه وإنما يكون مأذوناً بعقد استقراض بالاتفاق مع المدائنين الحاضرين أو وكلائهم الذين يتعينون رسمياً وهذا الاستقراض يكون منحصراً فى تسوية أحوال المالية الحاضرة ومخصوصاتها وحيث أن الامتيازات التي أعطيت لمصر هي جزء من حقوق دولتنا العلية الطبيعية التى خصت بها الخديوية وأودعت لديها

لا يجوز لأي سبب أو وسيلة ترك هذه الامتيازات جميعها أو بعضها أو ترك قطعة أرض من الأراضي المصرية للغير مطلقاً ويلزم تأدية مبلغ ٧٥٠ الف ليرة عثمانية الذي هو الوركو المقرر دفعه في كل سنة في أوانه وكذلك جميع النقود التي تضرب في مصر تكون باسمنا الشاهاني ولا يجوز جمع عساكر زيادة عن ثمانية عشر الفاً لأن هذا القدر كاف لحفظ أمنية بلاد مصر الداخلية في وقت الصلح وإنما حيث أن قوة مصر البرية والبحرية مرتبة من أجل دولتنا العلية يجوز أن يزاد مقدار العساكر بالصورة التي تستنسب فيها حالة كون دولتنا العلية محاربة وتكون رايات العساكر البرية والبحرية والعلامات المميزة لرتب ضباطهم كرايات عساكرنا الشاهانية ونياشينهم ويباح لخديو مصر أن يعطي الضباط البرية والبحرية الى غاية رتبة أمير آلاي والملكية الى الرتبة الثانية ولا يرخص لخديو مصر أن ينشئ سفناً مدرعة إلا بعد الاذن وحصول رخصة صريحة قطعية اليه من دولتنا العلية ومن اللزوم وقاية كافة الشروط السالفة الذكر واجتناب وقوع حركة تخالفها وحيث صدرت إرادتنا السنية باجراء المواد السابق ذكرها قد أصدرنا أمرنا هذا الجليل القدر الموشح أعلاه بخطنا الهمايوني وهو مرسل صحبة افتخار الأعالي والاعاظم ومختار الاكابر والأفاخم المشير احمد أيوب باشا من أعاظم رجال دولتنا العلية الحائز والحامل للنياشين العثمانية والمجيدية ذات الشأن والشرف ؟

حرر في ٢٧ شعبان سنة ١٣٠٩ من هجرة صاحب العزة والشرف

صورة التلغراف الملحق بالفرمان الشاهاني المذكور المثبت ضم شبه جزيرة سيناء إلى الادارة المصرية الصادر من دولتلو الصدر الأعظم إلى سمو الخديوي بتاريخ ١١ رمضان سنة ١٣٠٩ هـ (٨ ابريل سنة ١٨٩٢ م)

في علم فخامتكم أن جلالة السلطان الأعظم قد أباح إقامة عدد كاف من الضبطيات تضعها الحكومة المصرية في « الوجه والمويلح وضبه والعقبة » من ولايات الحجاز وفي بعض الاماكن «من شبه جزيرة طور سيناء» بسبب مرور المحمل الشريف المصري على طريق البر ولما كانت هذه الاماكن غير واردة في الخريطة المؤرخة عام ١٢٥٧هـ المسلمة الى المرحوم محمد علي باشا والمبينة فيها حدود مصر فلذلك قد عاد الوجه الى

ولاية الحجاز بارادة من جلالته الشاهانية كما عادت أيضاً أماكن « الضبة والمويلح » ومثل ذلك قد ضمت العقبة اليوم الى ولاية الحجاز المذكورة أما ما تعلق بشبه جزيرة طور سيناء فان الحالة الراهنة تبقي فيه كما هي وتكون إدارتها على يد الخديوية المصرية كما كانت في عهد جد فخامتكم اسماعيل باشا والمرحوم والدكم محمد توفيق باشا ؟

المكاتبات التي تبودلت بين مصر وانجلترا وفرنسا والروسيا بخصوص مسألة العقبة

خطاب نمرة (١)

صورة الكتاب الذى أرسله جناب السير بارنغ معتمد انجلترا المفوض الى سعادتلو تيغران باشا ناظر الخارجية بتاريخ (١١ ابريل سنة ١٨٩٢م)

حضرة الناظر

أتشرف بان أرسل الى سعادتكم طي هذا نسخة الفرمان التركية الصادر من جلالة السلطان الاعظم الى سمو الخديوي الذي أطلع عليه الباب العالى سفير انجلترا فى الاستانة العلية ووصلنى منه أمس وأضفت اليه ترجمته الفرنسوية

وترون سعادتكم أن هذا الفرمان يتضمن فقرة بخصوص حدود مصر لم تذكر فى الفرمان الصادر الي المغفور له محمد توفيق باشا الخديوي السابق المؤرخ فى ١٩ شعبان سنة ١٢٩٦ هـ فقد جاء فى الترجمة الفرنسوية من ذلك الأمر أن عظمة السلطان يسند الى سمو الخديوى خديوية مصر كما هى مؤلفة من حدودها القديمة مع الاراضي الملحقة بها « أما الفرمان الحالى فمذكور فيه أن الخديوية المصرية بحدودها القديمة المبينة فى الفرمان الشاهاني المورخ فى ٢ ربيع الثاني سنة ١٢٥٧هـ وفى الخريطة الملحقة بالفرمان المذكور مع الاراضي المضافة طبقاً للفرمان الشاهاني الصادر فى ١٥ ذى الحجه سنة ١٢٨١ هـ قد عهدت الى فخامتكم »

وقد وردتنى تعليمات من حضرة وزير خارجية انجلترا بان استلفت أنظار سعادتكم الى هذه المغايرة ولذلك جئت أسأل سعادتكم أن تخبرونى رسمياً إذا كانت قد وردت إيضاحات فى شأن ذلك من الباب العالى الى الحكومة المصرية

وتفضلوا الخ

«بارنغ»

خطاب نمرة (٢)

فأجاب سعادتلو تيغران باشا ناظر الخارجية المصرية بهذا الخطاب المؤرخ بتاريخ ١٣ ابريل سنة ١٨٩٢

حضرة الوزير

تشرفت بورود رسالتكم المؤرخة في ١١ من هـذا الشهر المتضمنة نسخة تركية مع ترجمتها الى اللغة الفرنسوية من فرمان تولية سمو الخديوى

ولقد أشرتم الي أن الفقرة المتعلقة منه بحدود الخديوية غير منطبقة على مثلها في الفرمان الشاهاني الصادر في ١٩ شعبان سنة ١٢٩٦هـ وقد سألتموني إذا كان قد ورد للحكومة الخديوية إيضاحات فى هذا الشأن من الباب العالى وانني أعد نفسي سعيداً يا حضرة الوزير بأن أخبركم أن فخامة الصدر الاعظم بتاريخ ٨ من هذا الشهر قد أرسل الى سمو الخديوى إرادة من جلالة السلطان المعظم بطريق التلغراف يعهد فيها اليه كما عهد الي سلفائه إدارة شبه جزيرة طور سيناء وهـذه الارادة التى تجدون نسختها طيه قـد أرضت سمو الخديوى كل الرضـاء فأسرع الى ارسـال امتنانه الى جلالة السلطان

واقبلوا يا حضرة الوزير الخ « تيغران »

خطاب نمرة (٣)

ثم رد السير بارنغ معتمد انجلترا وقنصلها الجنرال بمصر على سعادة تيغران باشـا ناظر الخارجية المصرية بهذا الخطاب بتاريخ ١٣ ابريل سنة ١٨٩٢

سعادة الناظر

لقد شرفتنى إفادتكم بتاريخ أمس رداً على افادتي بتاريخ ١١ الجارى ومنها نسخة تركية وترجمة فرنسوية من التلغراف المرسـل بتاريخ ٨ الجاري من فخامة صـدر أعظم جلالة السلطان إلى سمو الخديو موضحاً به بقاء الحالة الراهنة فيما يختص بشبه جزيرة طور سيناء التى تستمر إدارتها موكولة إلى الخديوي

ومعلوم لدى سعادتكم بأنه لا يمكن حدوث تغيير فى الفرمانات المقررة بها الصلات بين الباب العالي ومصر بدون رضا حكومة جلالة ملـكة بريطانيا العظمى وبناء على

تلك الاسباب وُكّل إليّ أن أوجّه أنظاركم إلى ما ذكر بالفرمان الحاضر من تحديد تخوم مخالفة لما جاء فى الفرمان الصادر لسمو الخديو السابق واذا قرئ على حدة يفهم منه أن شبه جزيرة سينا تكون إدارتها تابعة فى الاستقبال الى ولاية الحجاز لا إلى الخديوية المصرية وأما التلغراف الوارد من الصدر الاعظم الذى شرفتمونى بارسالكم لي نسخة منه فواضح منه بان شبه جزيرة سينا أي البلاد المحدودة شرقا بخط وهمي من الجنوب الشرقى مبتدئاً على مسافة قصيرة من شرقي العريش الى خليج العقبة تستمر ادارتها موكولة الى الخديوية واما حصن العقبة الكائن شرقي الخط المذكور فتابع لولاية الحجاز

ولقد أعلنت حكومة جلالة الملكة الى الباب العالي منذ بضعة اسابيع بواسطة سفيرها في الاستانة العلية عن استعدادها للقبول بهذه التسوية

وبناء على ما تقدم وُكّل اليّ بأن اوضح بأن حكومة جلالة الملكة تقبل بتحديد التخوم كما جاء في الفرمان الحاضر بعد التذييل والتعديل والتوضيح بموجب التلغراف الوارد بتاريخ ٨ الجارى من فخامة الصدر الأعظم الذى نعتبره ملحقاً به ولا نعارض فى قراءته رسمياً مضافاً إليه التلغراف التوضيحي البادى ذكره

وانى أضيف إلى ما تقدم بأن حكومة جلالة الملكة لا يمكنها أن تسلم بأن جميع الحقوق والدعاوى الملكية الحاضرة تمس بوجه من الأوجه لسبب التغييرات التى صار إدخالها على عبارة الفرمان أو بسبب قبول تلك التغييرات وقد وُكّل إليّ أن أقدم هذه الافادة لسعادتكم مع الافادة بتاريخ ١١ الجاري حتى أن الخطة التى حافظت عليها حكومة جلالة الملكة فى أثناء المخابرات الداخلة فيها بصفة فريق والتى أقفلت الآن تبقى محفوظة بالسجلات الرسمية

وأتشرف بأن أطلب من سعادتكم بأن تتكرموا بنشر هذه الافادات بآن واحد مع الفرمان وتلغراف فخامة الصدر الأعظم بالجريدة الرسمية للحكومة المصرية

واقبلوا الخ

« بارنغ »

خطاب نمرة (٤)

ترجمة افادة مرسلة من السير بارنغ الى سعادة تيغران باشا بتاريخ ١٤ ابريل سنة ١٨٩٢

سعادة الناظر

أتشرف بابلاغ سعادتكم بان قد ورد لي صباح اليوم تلغراف من حضرة سفير جلالة الملكة فى الاستانة يخبرني بان ورد له بلاغ شفاهى من وزير خارجية جلالة السلطان وصار اطلاعه رسمياً على نسخ تركية من فرمان التولية والتلغراف المرسل فى ٨ الجارى من فخامة الصدر الأعظم الى سمو الخديوى بشأن ادارة شبه جزيرة سينا واقبلوا يا سعادة الناظر الخ

« بارنغ »

خطاب نمرة (٥)

صورة كتاب الوزير المركيز دى ريفرسو معتمد فرنسا وقنصلها الجنرال لدى الحكومة المصرية الى سعادتلو تيغران باشا ناظر الخارجية المصرية بتاريخ ١٤ ابريل سنة ١٨٩٢

سعادة الناظر

إننى إتماما لمخابراتى الشفاهية المتعلقة بتداخل الحكومة الفرنسوية فى مسألة الطور التى كانت نتيجتها ازالة العقبات التى وجدت أتشرف بان أخبر سعادتكم أن حكومة الجمهورية الفرنسوية لما كانت اطلعت رسمياً على صورة فرمان التولية لسمو عباس حلمى باشا وعلى الارادة الشاهانية المتعلقة بشبه جزيرة سينا قد كلفت سفيرها لدى الباب العالي بان يعتمد على هذين الامرين العاليين ويسرني أن قد عهد الىّ أن أنقل الى سعادتكم هذا الخبر المطابق لتقاليد السياسة الفرنسوية وارجو ان تخبرونى بوصوله .

واقبلوا الخ

« ريفرسو »

خطاب نمرة (٦)

جواب سعادتلو تيغران باشا للوزير ريثمرسو معتمد فرنسا بتاريخ ١٤ ابريل سنة ١٨٩٢

حضرة المركيز

لقد تشرفت برسالتكم المؤرخة بتاريخ اليوم تخبرونني فيها بأن حكومة الجمهورية الفرنسوية قد كلفت حضرة سفيرها لدى الباب العالي باعتماد فرمان سمو الخديوى عباس حلمي باشا والارادة الشاهانية المتعلقة بشبة جزيرة طورسينا اللذين عرضا عليه رسمياً

وإنني بحسب رغبة حضرتكم أخبركم بوصول رسالتكم وأرجو أن تقبلوا فائق احترامي

«تيغران»

ناظر الخارجية

خطاب نمرة (٧)

الرسالة التي بعث بها حضرة قنصل روسيا الجنرال الى سعادتلو تيغران باشا بتاريخ ١٤ أبريل سنة ١٨٩٢

سعادة الناظر

قد ورد لي أمر من حكومتي لأن أعلم سمو الخديوي أن الباب العالي عند ما أطلع سفير جلالة الامبراطور في الاستانة العلية على فرمان التولية والأرادة السنية المتعلقة بشبه جزيرة سيناء قد اعتمد حضرة السفير المذكور المسيو نيليدوف باسم حكومة جلالة الأمبراطور نص الامرين المذكورين

وإنني أرجو من سعادتكم أن تعرضوا ذلك على سمو الخديوي وتقبلوا فائق احترامي

« كوبندر »

أعمال النظارة

سارت النظارة الفهمية على غير ما كان يأمله فيها الشعب واتبعت طريقا خالفت فيها خدمة الوطن فقد إنحازت لجانب المحتلين واستسلمت لأوامرهم وصارت معتزه بهم فاوجبت سخط الاهالي والخديوى عليها فاقالها في ٦ جمادى الثانية سنة ١٣٣٠ هـ الموافق (١٤ يناير سنة ١٨٩٣م) وأسند برئاسة النظارة إلى الوطني الغيور حسين فخري باشا

(١٥) نظارة حسين فخرى باشا أو { النظارة الفخرية }

فى ٢٧ جمادي الثانية سنة ١٣١٠ هـ (١٥ يناير سنة ١٨٩٣ م)

تشكلت هذه النظارة من حضرات أصحاب السعادة النظار الآتية أسماؤهم

عطوفتلو حسين فخرى باشا ناظراً للداخلية ورئيساً لمجلس النظار

وسعادتلو محمد زكي باشا « للاشغال العمومية والمعارف

« يوسف شهدى باشا « للحربية والبحرية

« تيكران باشا « للخارجية

« بطرس غالي باشا « للمالية

« احمد مظلوم باشا « للحقانية

لم تدم هذه النظارة فى مركزها أكثر من ثلاثة أيام والسبب في ذلك راجع إلى أن سقوط النظارة الفهمية السابقة أتي على غير إرادة الانكليز إذ عندما علم «اللورد كرومر» معتمد انجلترا بمصر فى ذلك الوقت بنبأ تشكيل النظارة الفخرية تشرف بمقابلة الجناب الخديوى وعرض على سموه ألا يصدر المرسوم العالى بتشكيلها إلا بعد عرض المسألة على نظارة الخارجية البريطانية التى أجابت بأنها لا تستحسن تأليف النظارة على هيئتها الحاضرة وأما الموظفون الانجليز الذين هم فى خدمة الحكومة المصرية فانهم إعتصبوا وتجاهلوا وجود هـذه النظارة وقد كادت هذه المسألة تؤدي إلى أزمـة سياسية خطيرة لولا أن سمو الخديو اجتمع بكبار رجال الدولة السياسيين وتداولوا فى الامر وقر رأيهم على أن يتولى دولتلو مصطفى رياض باشا رئاسة النظارة وأن يعين حسين فخرى باشا سر تشريفـاتي للحضرة الخديوية وبذلك حلت المسألة وقد قابل أهـالي القطر هذا الحل بالشكر والامتنان

ملحوظه — لم تنشر الجريدة الرسمية للحكومة صورة الاوامر العالية الصادرة بتشكيل النظارة الفخرية ويرجع ذلك إلى المخابرات التى كانت دائرة بين الخديوي والحكومة البريطانية مما أدى إلى إسقاط النظارة الفخرية والاتفاق على إسناد النظارة الجديدة إلى دولتلو مصطفى رياض باشا

(١٦) نظارة مصطفى رياض باشا الثالثة أو {النظارة الرياضية الثالثة}

في ١ جمادى الثانية سنة ١٣١٠ هـ (١٩ يناير سنة ١٨٩٣م)

منطوق الأمر العالي الصادر إلى دولتلو رياض باشا بتقليده رئاسة مجلس النظار وتكليفه بتأليف هيئة النظارة

عزيزي رياض باشا

بناء على ما اتصفتم به من الغيرة والوطنية والاخلاص قد عهدنا اليكم تشكيل هيئة النظارة وكونوا واثقين بأنه يمكنكم فى كافة الأحوال أن تعتمدوا على تعضيدنا ومساعدتنا لكم ؛

صدر بسراي عابدين فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٣ عباس حلمى

جواب دولتلو مصطفى رياض باشا للحضرة الفخيمة الخديوية

مولاى

قد تفضلت ذاتكم العلية بأن أحالت لعهدتي رئاسة مجلس النظار وكلفتنى بتأليف هيئة النظارة فمع ما هى عليه من حتى من الاعتلال يحتم علىّ محض اخلاصى للسدة الخديوية وللوطن القبول بالمهمة التى انتدبنى مولاي لها

فبناء على هذا أتشرف بأن أرفع الى مقام سموكم أسماء من تشكل منهم هيئة النظارة الجديدة وهم أصحاب السعادة

محمد زكى باشا	للأشغال العمومية والمعارف
يوسف شهدى باشا	للحربية والبحرية
تيغران باشا	للخارجية
بطرس غالي باشا	للمالية
أحمد مظلوم باشا	للحقانية

فاذا قورن هذا التعيين لدى الارادة السنية بالقبول ألتمس صدور الأمر الكريم بالاقرار عليه وبتقليدى نظارة الداخلية كما تعطف جنابكم الرفيع وعهد إلىّ رئاسة مجلس النظار

وإننى مع غاية الاجلال لمولاي عبده الخاضع ومحسوبه المتواضع ؛

تحريراً فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٣

« رياض »

ترجمة أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس النظار أمرنا بما هو آت

المادة الاولى : عين دولتلو رياض باشا ناظراً للداخلية

« سعادتلو محمد زكى باشا « للاشغال العمومية والمعارف

« « يوسف شهدي باشا « للحربية والبحرية

« « تيكران باشا « للخارجية

« « بطرس غالي باشا « للمالية

« « أحمد مظلوم باشا « للحقانية

المادة الثانية : على رئيس مجلس النظار تنفيذ أمرنا هذا ؟ عباس حلمي

صدر بسراى عابدين فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٣ بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

« رياض »

حادثة الحدود

فى يوم غرة رجب سنة ١٣١١ هـ (٨ يناير سنة ١٨٩٣ م) وافق ابتداء السنة الثانية لتولية الخديوى على الاريكة المصرية فبعد أن تمت التشريفات الكبرى فى الصباح استعرض الجناب الخديوى في عصر هذا اليوم الحامية المصرية بميدان الرصدخانة وبعد أن استعرضها أمر سموه « رندل باشا » قومندان القوة المصرية أن يقدم له قومندانات الاورط فلما مثلوا بين يدي سموه أبدى لكل منهم ملاحظاته عن أورطته ثم انصرفوا داعين للخديو ومعجبين بما رأوه في سموه من سعة الاطلاع فى الشؤون العسكرية

وفي اليوم التالى سافر سموه إلى الصعيد (جرجا) ومنها بطريق النيل الى مديرية الحدود لاستعراض الحاميات المصرية فلما وصل إلى أطراف مديرية الحدود فى

٥رجب سنة ١٣١١ هـ (١٢ يناير سنة ١٨٩٤ م) أمر لسعادته باطلاق سراح المسجونين الذين سجنوا لانهم يودون العودة لمصر ثم استعرض حامية الحدود فلم ينشرح صدراً من نظامها وأبدى ملحوظاته علانية للجيش فغضب السردار « كتشنر باشا » لأعتباره هذا تحقيرا له أمام الحامية وقدم استعفاءه على أثر ذلك مع بعض كبار الانجليز فرفض الخديو قبول استعفاءه فبلّغ السردار هذه الحادثة « اللورد كرومر » المعتمد البريطاني بالقطر المصري الذي بلغها لنظارة الخارجية البريطانية فاهتمت بالمسألة وارسلت إلى معتمدها اللورد كرومر تطلب منه أن يبلغ هذه المطالب الثلاث إلى النظارة المصرية لتبليغها لسمو الخديوى لتكون بمثابة أرضيه وهي

أولا ـ عزل ماهر باشا وكيل نظارة الحربية

ثانياً ـ أن يصدر الخديوي امراً يثنى فيه على سردار الجيش والضباط الانكليز الذين في خدمة الجيش المصري ورضائه عن حامية الحدود وثنائه على ضباطها

ثالثاً ـ أن الضباط الأنكليز الموظفين في الجيش المصرى يحا كمون عند قائد الجيوش الأنكليزية لا فى نظارة الحربية المصرية فاذا قدمت شكوى على أحدهم وجب أن تقدم إلى قائد جيش الاحتلال وهو يرفعها إلى قائد الجيوش الأنكليزية فى لندن ليفصل فيها بين المدعي والمدعي عليه وأشاعوا بأنه إذا لم يقبل الخديوي هذه المطالب فسيعلن ضم الجيش المصري الي الجيش الانكليزى

فلما قدّما رياض باشا وبطرس باشا هذه المطالب الثلاث إلى سمو الخديوى عدلها وذلك بأن ينقل ماهر باشا إلى أول وظيفة ملكية تخلو بحيث تكون معادلة لمنصبه العسكري فى وكالة الحربية (وقد نقل محافظاً للقنال) وبأن يوجه تلغراف الثناء إلى الضباط الوطنيين والأنكليز معاً وبذلك انتهت هذه الأزمة وهاك نص تلغراف الخديوى إلى السردار

الفيوم فى ٢٦ يناير سنة ١٨٩٤ م

« إني قبل أن أبرح الوجه القبلي أرى أن أكرر إهتمامى ومزيد إنعطافى نحو الجيش الذي زرته فى الحدود وأن أثبت لك رضائى الذي أبنته قبلا من ترتيبه و نظامه ثم أنه يسرنى أن أهنىء الضباط الذين يقودونه من مصريين وانكليز وأن أرى الخدمات التى قام بها الضباط الانكليز نحو جنودى وأرجوك ياحضرة السردار أن تبلغ هذا الأمر للضباط والعساكر »

وكان رياض باشا رئيس النظار بعد مقابلته للخديو بجرجا قد أرسل إلى وكيل الخارجية المصرية التلغراف الآتى بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٨٩٤

« لقد استغرب سمو الخديو بشدة مما عساه أن يكون قد قيل عن رحلته إلى الحدود وهو يحفظ لنفسه الحق أن يقرر حقيقة الواقع بعد ولكن لما كان جنابه العالى لا يريد أن يخالط حبه لجيشه أقل ريب كان فهو يرى أن يكرر بأصدار أمره إلى السردار وميله إلى جنوده ويظهر رضاءه الفائق عنهم حين تفقدهم »

وقد بُلغا هذان التلغرافان إلى سفراء الدول الذين اهتموا للأمر كل الاهتمام والظاهر أن هذا الحل كان على غير رضاء الخديوى والأهالي فأدي ذلك إلى اشتداد السخط على النظارة فلما رأت ذلك اجتمع حضرات النظار وكتبوا كتاب الأستعفاء ووقعوا عليه جميعاً وخلاصته « أنهم تيقنوا عملا وبالتجربة استحالة بقائهم فى مناصبهم ولا ثقة للجناب الخديوي فيهم ولهذا فهم يرفعون استقالتهم إلى الأعتاب الخديوية » فقبل الخديوى استعفاءهم فى ٩ شوال سنة ١٣١١ هـ (١٥ ابريل سنة ١٨٩٤م) واستدعى دولتلو نوبار باشا وعهد إليه بتشكيل النظارة

نظارة نوبار باشا الثالثة أو { النظارة النوبارية الثالثة }

فى ١٠ شوال سنة ١٣١١ هـ (١٦ ابريل سنة ١٨٩٤ م)

ترجمة الخطاب الذى رفعه دولتلو نوبار باشا للحضرة الفخيمة الخديوية

مولاى

قد تفضلت ذاتكم العليه بأن أحالت لعهدتى رئاسة مجلس النظار وكلفتنى بتأليف هيئة النظارة فأتشرف بأن أرفع الى مقام سموكم أسماء من تشكل منهم هيئة النظارة الجديدة وهم أصحاب السعادة

مصطفى فهمي باشا	لنظارة الحربية والبحرية
حسين فخري باشا	لنظارتى الاشغال العمومية والمعارف
بطرس غالي باشا	لنظارة الخارجية
أحمد مظلوم باشا	« المالية
ابراهيم فؤاد باشا	« الحقانية

فان قورن هذا التعيين لدى الارادة السنية بالقبول ألتمس صدور الأمر الكريم بالاقرار عليه وبتقليدي نظارة الداخلية كما تعطف جنابكم الرفيع وعهد الحي رئاسة مجلس النظار واني مع غاية الاجلال لمولاى عبده الخاضع ومحسوبه المتواضع

تحريراً فى ١٥ ابريل سنة ١٨٩٤ « نوبار »

ترجمة أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر فى ٢١ سبتمبر ١٨٧٩

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس النظار أمرنا بما هو آت

المادة الاولى: عين دولتلو نوبار باشا ناظراً للداخلية

« « مصطفى فهمى باشا « للحربية والبحرية

« سعادتلو حسين فخرى باشا « للأشغال العمومية والمعارف

« « بطرس غالى باشا « للخارجية

« « أحمد مظلوم باشا « للمالية

« « ابراهيم فؤاد باشا « للحقانية

المادة الثانية: على رئيس مجلس النظار تنفيذ أمرنا هذا

صدر بسراى عابدين فى ١٦ ابريل سنة ١٨٩٤ «عباس حلمي»

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

« نوبار »

لم تفعل هذه النظارة شيئاً يستحق الذكر غير أنها تساهلت مع الموظفين الانجليز فتمكنوا من الاستئثار بالسلطة فى أعمال الحكومة وقد استقال نوبار باشا فجأة فلهجت الصحف بأن الداعي إلى استقالته هو أنه وجد أن المستشار الداخلي قد قبض على زمام نظارة الداخلية فاصبحت شؤون القطر الداخلية فى قبضة يده فلم يترك لناظر الداخلية أو بالاحرى رئيس النظار من الامر شيئا فلم يطق نوبار باشا صبراً على هذه الحالة فاستقال وخلفه مصطفى فهمى باشا فى رئاسة النظارة

(١٨) نظارة مصطفى فهمى باشا الثالثة أو { النظارة الفهمية الثالثة }

في ٢٤ جمادى الاولى سنة ١٣١٣ هـ (١٢ نوفمبر سنة ١٨٩٥ م)

رفع دولتلو نوبار باشا استعفاءه الى جناب الخديوي المعظم فقبله منه وكلف عطوفتلو مصطفى فهمى باشا بتأليف نظارة جديدة عهد برئاستها الى عطوفته وقد قام عطوفة الرئيس بالامر وعرض على الجناب العالي الخديوي أسماء من تؤلف منهم النظارة الجديدة وهذا هو الخطاب الذى رفعه عطوفة مصطفى فهمى باشا الى الحضرة الفخيمة الخديوية بذلك

مولاي

قد تفضلت ذاتكم العلية بأن أحالت لعهدتى رئاسة مجلس النظار وكلفتنى بتأليف هيئة النظارة فاتشرف بأن أرفع إلى مقام سموكم أسماء من تشكل منهم هيئة النظارة الجديدة وهم أصحاب السعادة

حسين فخري باشا	لنظارتى الأشغال العمومية والمعارف
بطرس غالي باشا	لنظارة الخارجية
أحمد مظلوم باشا	« المالية
ابراهيم فؤاد باشا	« الحقانية
محمد عبانى باشا	« الحربية والبحرية

فان قورن هذا التعيين لدى الارادة السنية بالقبول ألتمس صدور الأمر الكريم بالاقرار عليه وبتقليدي نظارة الداخلية كما تعطف جنابكم الرفيع وعهد الىّ رئاسة مجلس النظار

واني مع غاية الاجلال لمولاى عبده الخاضع ومحسوبه المتواضع

تحريراً فى ٢٤ جمادى الأولى سنة ١٣١٣ (١٢ نوفمبر سنة ١٨٩٥)

«مصطفى فهمي»

أمر عال

نحن خديوى مصر

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس النظار أمرنا بما هو آت

المادة الأولى :عين عطوفتلو مصطفى فهمي باشا ناظراً للداخلية

وسعادة حسين فخري باشا « للاشغال العمومية والمعارف

« بطرس غالي باشا « للخارجية

« أحمد مظلوم باشا « للمالية

« ابراهيم فؤاد باشا « للحقانية

« محمد عبـاني باشا « للحربية والبحرية

المادة الثانية : على رئيس مجلس النظار تنفيذ أمرنا هذا ؏

صدر بسراى القبه فى ٢٤ جمادى الأولى سنة ١٣١٣ (١٢ نوفمبر سنة ١٨٩٥)

بأمر الحضرة الخديوية «عباس حلمي»

رئيس مجلس النظار

« مصطفى فهمي »

وفى ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٠٦ صـدر أمر عال بتعيين سعـد زغلول بك ناظراً للمعارف العموميه (وهذه صورة الأمر)

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس النظار أمرنا بمـا هو آت

المادة الاولى — عين سعد زغلول بك المستشار بمحكمة الأستئناف الأهليـة ناظراً للمعارف العمومية بدلا من سعادة حسين فخري باشا المـكلف الآن بهذا المنصب علاوة على نظارة الاشغال العمومية

المادة الثانية — على رئيس مجلس النظار تنفيذ أمرنا هذا ؏ عباس حلمى

بأمر الحضرة الخديوية رئيس مجلس النظار

« مصطفى فهمي »

أنعم الجناب الخديوى برتبة الميرميران الرفيعة على سعادة سعد زغلول باشا ناظر المعارف العمومية

إسترجاع السودان

عادت الحكومة فادركت ألا حياة لمصر بغير سودانها وكانت مالية الحكومة فى ذلك الوقت قد تقدمت وأصبح لها جيشاً قويا منظما ورغبت الحكومة الانجليزية أن تشترك مع الحكومة المصرية فى استرجاع السودان لذلك خرج جيش مشترك من المصريين والانجليز بقيادة « كتشنر باشا » سردار الجيش المصرى وجعل وجهته مدينة دنقلة وكان يتقدم الجيش إنشاء خط حديدي يسير الجيش بتقدمه وذلك لسهولة المواصلات فوصل الجيش المصري الانجليزي في ذي الحجة سنة ١٣١٣ هـ (يونيه سنة ١٨٩٦ م) إلى جهة قريبة من مدينة « عكاشه » حيث التقى بقوة من الدراويش تبلغ ٣٥٠٠ مقاتل فابادهم عن آخرهم واستولى على مدينة (دنقله) فى ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣١٤ هـ (٢٣ سبتمبر سنة ١٨٩٦ م) ثم تابع الزحف على مدينة الخرطوم فاستولى فى طريقه على مدينتى « أبي حمد » « وبر »

وفي ١٦ ذي الحجة سنة ١٣١٥ هـ (٨ ابريل سنة ١٨٩٨ م) كان قد وصل إلى الجيش المصرى الانجليزى المدد فالتحم بجيش الدراويش عند مدينة «النخيلة» ولم تدم الموقعة أكثر من أربعين دقيقة حيث انتهت بهزيمة الدراويش هزيمة منكرة وبأسر قائدهم « الأمير محمود » وما زال الجيش المصرى الانجليزي يتقدم فى سيره نحو الخرطوم حتى التقى في ١٥ ربيع الثانى سنة ١٣١٦ هـ (٢ سبتمبر سنة ١٨٩٨ م) بجيش الدراويش البالغ عددهم ١٥٠ ألف مقاتل فى موقعة أم درمان الفاصلة فانتصر عليهم إنتصاراً مبيناً وأباد منهم ما يقرب من ٢٧ ألف ولم يخسر الجيش المصرى الانجليزي إلا ٥٠٠ ما بين قتيل وجريح ومن جراء هذه الموقعة لم تقم للدراويش بعدها قائمة إذ دخل الجيش المصري الانجليزى في ١٧ ربيع الثاني سنة ١٣١٦ هـ (٢ سبتمبر سنة ١٨٩٨ م) مدينة الخرطوم ورفع عليها العلمان المصرى والانجليزى بجوار بعضهما ثم أبرمت إتفاقية السودان فى ٦ رمضان سنة ١٣١٦ هـ (١٩ يناير سنة ١٨٩٩ م) بين الحكومة المصرية والحكومة الانجليزية بشأن إدارة السودان فى المستقبل

ولقد احتجت طبقات الأمة ولا تزال تحتج على بطلان عقد هذه الاتفاقية الجائرة التى تعد من أعظم النكبات التى نكبت بها مصر فى منبع حياتها وهاك هي بنصها

إتفاقيـة السودان

حيث ان بعض أقاليم السودان التى خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والماليـة التي بذلتها باتحاد حكومتا جلالة ملكة الانكليز والجناب العالي الخديوي وحيث قـد أصبح من الضروري وضع نظام مخصوص لاجل ادارة الاقاليم المفتتحة المذكورة وسن القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه الجانب العظيم من تلك الاقاليم من التأخر وعدم الاستقرار على حال الى الآن وما تستلزمه حالة كل جهة من الاحتياجات المتنوعة

وحيث انه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة على ما لها من حق الفتح وذلك بأن تشترك فى وضع النظام الادارى والقانونى الآنف ذكره وفي اجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه فى المستقبل

وحيث انه ترا آى من جملة وجوه أصوبية الحاق وادي حلفا وسواكن إدارياً بالاقاليم المفتتحة المجاورة لها

فلذلك قد صار الاتفاق والاقرار فيما بين الموقعين على هذا بما لهما من التفويض اللازم بهذا الشأن على ما يأتي وهو :

المادة الاولى — تطلق لفظة السودان فى هذا الوفاق على جميع الاراضي الكائنة جنوبي الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض وهي

اولا — الاراضي التى لم تخلها قط الجنود المصرية منذ سنة ١٨٨٢ او

ثانياً — الاراضي التى كانت تحت ادارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الاخيرة وفقدت منها وقتياً ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد او

ثالثاً — الاراضى التى قد افتتحتها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعداً

المادة الثانية — يستعمل العلم البريطاني والعلم المصري معاً فى البر والبحر بجميع انحاء السودان ما عدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها الا العلم المصري فقط

المادة الثالثة — تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية فى السودان الى موظف واحد يلقب (حاكم عموم السودان) ويكون تعيينه بأمر عال خديوى يصدر برضاء الحكومة البريطانية

المادة الرابعة — القوانين وكافة الاوامر واللوائح التي يكون لها قوة القانون المعمول به والتى من شأنها تحسين إدارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها وكيفية أيلولتها والتصرف فيها يجوز سنها او تحويرها او نسخها من وقت الى آخر بمنشور من الحاكم العام وهذه الاوامر والقوانين واللوائح يجوز أن يسري مفعولها على جميع انحاء السودان أو عن جزء معلوم منه ويجوز أن يترتب عليها صراحة او ضمناً تحوير أو نسخ اي قانون أو أية لائحة من القوانين أو اللوائح الموجودة

وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التى يصدرها من هذا القبيل الى وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة والى رئيس مجلس نظار الجناب العالي الخديوي

المادة الخامسة — لا يسري على السودان أو على جزء منه شيء ما من القوانين او الاوامر او القرارات الوزارية المصرية التى تصدر من الآن فصاعداً الا ما يصدر باجرائه فيها منشور من الحاكم العام بالكيفية السابق بيانها

المادة السادسة — المنشور الذى يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التي بموجبها يصرح للاوربيين من أية جنسية كانت بحرية المتاجرة او السكنى بالسودان أو تملك ملك كائن ضمن حدود لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة او دول

المادة السابعة — لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الاراضى المصرية حين دخولها الى السودان ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الاراضي المصرية الا انه فى حالة ما اذا كانت تلك البضائع آتية من السودان عن طريق سواكن او أية مينا أخرى من موانى ساحل البحر الاحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التى تحصل عليها عن القيمة الجارى تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع الواردة الى البلاد المصرية من الخارج ويجوز أن تقرر عوائد

على البضائع التى تخرج من السودان بحسب ما يقره الحاكم العام من وقت الى آخر بالمنشورات التى يصدرها بهذا الشأن

المادة الثامنة — ان اختصاص المحاكم المختلطة لا يسرى بأي وجه ما فى أي جهة من جهات السودان ما عدا مدينة سواكن

المادة التاسعة — تكون جميع جهات السودان بحسب ما ينص عليه هذا المنشور تحت الاحكام العرفية ما عدا مدينة سواكن حتى تصدر تعليمات أخرى

المادة العاشرة — لايجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأموري قنصليات بالسودان ولا يصرح لهم بالاقامة قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية

المادة الحادية عشرة — ممنوع منعاً مطلقاً إدخال الرقيق الى السودان أو تصديره منه وسيصدر منشور بالاجراآت اللازم اتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن

المادة الثانية عشرة — قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما على تنفيذ معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٢ يوليه سنة ١٨٩٠ فيما يتعلق بادخال الاسلحة النارية والذخائر الحربية والاشربة المقطرة أو الروحية وبيعها أو تشغيلها

تحريراً بالقاهرة فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩

الامضاآت

(كرومر) (بطرس غالي)

إدارة السودان بعد فتحه

أصبح بموجب هذه الاتفاقية يحكم السودان ضابط انجليزي برتبة الفريق وفى الوقت نفسه يكون سرداراً للجيش المصري وهذا الضابط تعينه الحكومة المصرية بأمر عال برضاء الحكومة الانجليزية وله وكيل انجليزي يساعده فى الادارة العمومية ويتولى بعدهما الادارات المختلفة سكرتير مالى وسكرتير قضائى ومفتش عام ومدير للبريد والتلغرافات ومدير المعارف العمومية ومدير للاشغال ومدير للسكك الحديدية وهؤلاء كلهم من الانجليز

وقد قُسم السودان إدارياً إلى ثلاث عشر مديرية وهى الخرطوم . بربر . دنقله وادي حلفا . البحر الاحمر . النيل الابيض . النيل الازرق . سنار . كسلا . أعالي النيل بحر الغزال . كردفان . منجلا . ويدير كل من هذه المديريات ضابط انجليزى برتبة

أمير ألاي أو لواء وقد قُسمت هذه المديريات الى مأموريات يديرها ضباط من المصريين والسودانيين يطلق على كل منهم « مأمور مركز »

الادارة القضائيه

للسودان قوانين خاصة يسري حكمها على المقيمين به وتنفذ هذه القوانين بقرار من الحاكم العام وقد ألف الحاكم العام للسودان مجلساً شورياً يعاونه فى أعماله التنفيذية والتشريعية وهو مؤلف من المفتش العام ومن السكرتير المالي ومن السكرتير القضائى وكلهم من الانجليز بصفة أعضاء دائمين بحكم وظائفهم يضاف اليهم أربعة من كبار الموظفين الانجليز لمدة ثلاث سنوات ووظيفة هذا المجلس أن يوافق قبل التنفيذ على جميع اللوائح والقوانين والمصاريف والميزانية والاعتمادات وكذا لتنظيم الشؤون الادارية

وفى كل مديرية محكمة تفصل فى الاحوال الدنية وتنظر فى الامور الجنائية لعقاب كل من يخالف القوانين وكذلك بالسودان محاكم شرعية يرأس كل واحدة منها قاض شرعى كما هو الحال بمصر وهي تنظر فى الاحوال الشخصية وتفصل فيها على مقتضى الشريعة الاسلامية السمحاء

التربيـــة

لازال التربية بالسودان قاصرة على الكتاتيب الاوليـة لتعليم الدين الاسلامي والقرآن الكريم ومباديء القراءة والكتابة والحساب وتوجد بعض مدارس ابتدائية ببعض العواصم الشهيرة وتوجد بمدينة الخرطوم كلية تسمى كلية (غردون) وتشتمل على قسم للمعلمين وآخر للقضاة وقسم للصناعة وقسم ابتدائى وقسم تجهيزى

مساحة السودان وعدد سكانه

ويبلغ عدد سكان السودان الآن نحو مليون ونصف من الانفس ومعظمهم من القبائل وتبلغ مساحته ٩٥٠٫٠٠٠ ميل مربع والجزء المنزرع منه يبلغ مليون فدان وأهم حاصلاته الشعير والبلح والفول وجوز الهند والعاج وريش النعام

ملحوظة : مكثت الوزارة الفهمية الثالثة على منصة الحكم ثلاث عشرة سنة وهي أطول مدة عرفت فى تاريخ الوزارات المصرية وقد استقالت فى ١٧ شوال سنة ١٣٣٦هـ (١١ نوفمبر سنة ١٩٠٨) وخلفتها الوزارة البطرسية

(١٩) نظارة بطرس غالى باشا أو (النظارة البطرسية)

فى ١٨ شوال سنة ١٣٢٦ هـ (١٢ نوفمبر سنة ١٩٠٨ م)

صورة الارادة السنية الصادرة الى صاحب السعادة بطرس غالي باشا بتوجيه مسند رئاسة مجلس النظار لعهدته وتكليفه بتأليف هيئة نظارة جديدة

سعادتلو بطرس غالى باشا حضرتلى

بناء على ما هو معلوم فيكم من الكفاءة والدراية ووثوقنا بكم قد وجهنا لعهدتكم مسند رئاسة مجلس نظار حكومتنا وعلى هذا نكلفكم بتشكيل هيئة نظارة جديدة وكونوا على يقين من تعضيدنا ومساعدتنا إياكم فى جلائل الأعمال التى عهدنا بها اليكم ونسأل الحق جلت قدرته أن يوفقنا جميعاً لما فيه خير البلاد ورفاهية العباد إنه نعم المولى ونعم النصير

عباس حلمي

صورة الخطاب المرفوع من بطرس غالى باشا الى الحضرة الفخيمة الخديوية بتشكيل النظارة الجديدة

مولاى

قد تفضلت ذاتكم العلية بتوجيه رئاسة مجلس النظار الى عهدتى وكلفتنى بتأليف هيئة نظارة جديدة فأتشرف بأن أرفع الى مقام سموكم أسماء من تشكل منهم هيئة النظارة وهم أصحاب السعادة

سعد زغلول باشا	ناظراً	للمعارف العمومية
حسين رشدى باشا	«	للحقانية
محمد سعيد بك	«	للداخلية
اسماعيل سري باشا	«	للأشغال العمومية وللحربية والبحرية
احمد حشمت باشا	«	للمالية

فان حازت هذه التعيينات القبول لدى سدتكم العلية ألتمس صدور الامر الكريم باعتمادها وتقليدى نظارة الخارجية كما تعطف جنابكم الرفيع وعهد الىّ رئاسة مجلس النظار

واني بكل احترام واجلال لمولاى عبده الخاضع الامين

تحريراً فى ١٨ شوال سنة ١٣٢٦ (١٢ نوفمبر سنة ١٩٠٨) « بطرس غالي »

أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس النظار أمرنا بما هو آت

المادة الاولى : عين بطرس غالي باشا ناظراً للخارجيـــة

سعد زغلول باشا « للمعارف العمومية

حسين رشدي باشا « للحقانية

محمد سعيد بك « للداخلية

اسماعيل سرى باشا « للأشغال العمومية وللحربية والبحرية

احمد حشمت باشا « للمالية

المادة الثانية : على رئيس مجلس النظار تنفيذ أمرنا هذا ؟

صدر بسراي عابدين فى ١٨ شوال سنة ١٣٢٦ هـ (١٢ نوفمبر سنة ١٩٠٨ م)

عباس حلمى

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

« بطرس غالى »

إنعام : أنعم الجنـاب الخدوى برتبة الميرمران الرفيعة على سعادة محمـد سعيد باشـا ناظر الداخلية

أعمـال النظارة

إختار الخديوى بطرس غالي باشا ليكون رئيساً للنظار لغرض جوهرى وهو أن يظهر للعالم أن الأمة المصرية كتلة واحدة لافرق بين مسلمها وقبطيها فى الوطنية وإن اختلفا فى الدين ولـكن بالرغم من ذلك قد قابل الأهالى هذا الاختيار بفتور وتفور ذلك لانهم لم ينسوا أن بطرس غالي باشا هو الذى وقّع إتفاقية السودان المشؤومة التى كانت الطـامة الـكبرى على البلاد والعباد والتى كانت نتيجتهـا بتر السـودان عن مصر ولم ينسوا أنه كان رئيس محكمة دنشواي وما أدراك ما محكمة دنشواي إن هي إلا

تلك المحكمة التى يذكرها المصريون بالسخط والنفور (ولا يفوتنا فى هذا المقام أن نذكر باجلال وافتخار بطل الوطنية طيب الذكر المرحوم مصطفى كامل باشا مؤسس الحزب الوطنى وما قام به من المساعي الجليلة المشكورة فى سبيل انقاذ حياة كثير من هؤلاء التعساء الذين حُكم عليهم بالاعدام فى هذه الحادثة ولذلك أصبح ذكر هذه القضية مقرون بأسمه المبجل)

ولما تربعت الوزارة البطرسية على كراسيها بعثت قانون المطبوعات من رمسه فكان ذلك القضاء على حرية المفكرين وأرباب الاقلام فسلب منهم حريتهم (والحرية من أقوى وأخص عناصر الحياة) وهدم أقوي دعامة من دعائم نظام الامة الاجتماعي ألا وهي حرية الكتابة ومن ثم أرادت الوزارة البطرسية أن توافق شركة قناة السويس على امتداد امتياز القناة الذي ينتهي ميعاده القانونى فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ (وبعدها يصير ملكا للحكومة المصرية) لمدة اربعين عاماً اخرى تنتهي فى ٣١ ديسمبر سنة ٢٠٠٨ نظير أن تكون الارباح متناصفة بين الحكومة المصرية وشركة القناة وأن تتعهد الشركة المذكورة بأن تدفع للحكومة المصرية أربعة ملايين جنيهاً مصرياً على أربعة أقساط في أربع سنوات ابتداء من ديسمبر سنة ١٩١٠ الى ديسمبر سنة ١٩١٣ بحيث تتجاوز الحكومة المصرية من أول يناير سنة ١٩٦٩ عن ١٥ ٪ من أرباحها المقررة لها بمقتضى المادة ٦٣ من نظامات الشركة ولقد تطوعت الوزارة فى الدفاع عن هذا الامتداد الجائر وكادت تتم غرضها لولا ما أظهرته الجمعية العمومية من الغيرة والحماسة على مصالح البلاد وأبدها فى ذلك الصحافة والرأي العام ما جعل الوزارة البطرسية تتقهقر أمام هذا الاجماع

وفي يوم الاحد ٩ صفر سنة ١٣٢٨ هـ (٢٠ فبراير سنة ١٩١٠ م) بينما كان عطوفة بطرس باشا غالي رئيس الوزارة خارجاً من وزارة الخارجية اذ اعتدى عليه أحد الشبان المدعو ابراهيم ناصف الوردانى وأطلق على عطوفته ستة رصاصات أصابته وقضت عليه بعد يومين مع الاسف الشديد وقد احتفلت الحكومة بجنازته احتفالا رسمياً وعطلت بهذه المناسبة دورها ومدارسها أما الجانى فقد حوكم أمام محكمة الجنايات فحكمت باعدامه شنقاً وتنفذ فيه الحكم بعد أن تطوع للدفاع عنه كبار أساتذة المحامين المصريين

الغاء منصب وزير الحربية

في عهد النظارة البطرسية أحيلت نظارة الحربية والبحرية الى ناظر الاشغال العمومية واستمرت الحالة على هذا المنوال حتى وزارة حضرة صاحب الدولة عدلي يكن باشا فعين لوزارة الحربية والبحرية وزير خاص ضمن هيئة الوزارة

وبعد وفاة المرحوم بطرس غالي باشا أسند الخديوي رئاسة النظارة الى محمد سعيد باشا فشكلها على الوجه الآتي

(٢٠) نظارة محمد سعيد باشا الأولى أو {النظارة السعيدية الأولى}

في ١٣ صفر سنة ١٣٢٨ هـ (٢٣ فبراير سنة ١٩١٠ م)

صورة الارادة السنية الصادرة لصاحب العطوفة محمد سعيد باشا بتوجيه مسند رئاسة مجلس النظار لعهدته وتكليفه بتأليف هيئة نظارة جديدة

عطوفتلو محمد سعيد باشا حضرتلري

إنه لوفاة المأسوف عليه المرحوم بطرس غالى باشا الذي كان رئيساً لمجلس النظار ولما هو معلوم لدينا فيكم من الكفاءة والدراية وبما لنا من الثقة بكم قد وجّهنا اليكم رئاسة المجلس المشار اليه وعليه نكلفكم بتشكيل هيئة نظارة جديدة وكونوا على يقين من تعضيدنا ومساعدتنا اياكم ونسأل الحق جلّت قدرته أن يوفقنا جميعاً لما فيه خير البلاد ورفاهية العباد انه نعم المولى ونعم النصير

عباس حلمي

صورة الخطاب المرفوع من صاحب العطوفة محمد سعيد باشا بتشكيل النظارة الجديدة

مولاى

قد تفضلت ذاتكم العلية بتوجيه رئاسة مجلس النظار الى عهدة عبدكم وكلفتنى بتأليف هيئة نظارة جديدة فمع رفع فروض الشكر للسدة العليا على هذه العناية

الكبرى والمنة العظمى ووثوقاً بتعضيدي من سموكم الفخيم أتشرف بأن أرفع إلى المقام العالى أسماء من تشكل منهم النظارة وهم أصحاب السعادة

سعد زغلول باشا ناظراً للحقانية

حسين رشدي باشا « للخارجية

اسماعيل سرى باشا « للاشغال العمومية وللحربية والبحرية

احمد حشمت باشا « للمعارف العمومية

يوسف سابا باشا « للماليـــة

فان حازت هذه التعينات القبول لدى الجناب السامى ألتمس صدور الأمر الكريم باعتمادها وتقليدي نظارة الداخلية كما تعطف مولاى وعهد الىّ رئاسة مجلس النظار واني بكل احترام واجلال العبد الخاضع والمحسوب المتواضع ﴿ « محمد سعيد »

أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر فى ٢١ سبتمبر ١٨٧٩

وبنـاء على ما عرضـه علينـا رئيس مجلس النظـار أمرنا بمـا هو آت

المادة الاولى: عين محمد سعيد باشا ناظراً للداخلية

« سعد زغلول باشا « للحقانية

« حسين رشدى باشا « للخارجية

« اسماعيل سرى باشا « للأشغال العمومية وللحربية والبحرية

« احمد حشمت باشا « للمعارف العمومية

« يوسف سابا باشا « للمالية

المادة الثانية: على رئيس مجلس النظار تنفيذ أمرنا هذا ﴿

صدر بسراى عابدين فى ١٣ صفر سنة ١٣٢٨ (٢٣ فبراير سنة ١٩١٠)

عباس حلمي

بأمر الحضرة الخديوية رئيس مجلس النظار

« محمد سعيد »

إستقالة سعادة سعد زغلول باشا

نحن خديوى مصر

بناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس نظار حكومتنا أمرنا بما هو آت

المادة الاولى — يكلف حسين رشدى باشا ناظر الخارجية بالقيام بأعمال نظارة الحقانية حتى يُعين لها ناظر جديد بدلا من سعد زغلول باشا الذي قُبل إستعفاؤه

المادة الثانية — على رئيس مجلس النظار تنفيذ أمرنا هذا

صدر بسراى رأس التين فى ١٣ ربيع الثانى سنة ١٣٣٠ (أول ابريل سنة ١٩١٢) عباس حلمى

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

« محمد سعيد »

أوامر عالية

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر بتاريخ ١٣ ربيع الثاني سنة ١٣٣٠ هـ (أول ابريل سنة ١٩١٢ م) وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس النظار أمرنا بما هو آت

المادة الاولى — عين حسين رشدى باشا ناظراً للحقانية

واحمد حلمي باشا ناظراً للمالية بدلا من يوسف سابا باشا الذي أحيل على المعاش بناء على طلبه

ويوسف وهبه بك المستشار بمحكمة الأستئناف المختلطة ناظراً للخارجية بدلا من حسين رشدى باشا الذى عين ناظراً للحقانية

المادة الثانية — على رئيس مجلس النظار تنفيذ أمرنا هذا

صدر بسراي عابدين فى ٢٧ ربيع الثانى سنة ١٣٣٠ هـ (١٥ إبريل سنة ١٩١٢ م)

عباس حلمي

بأمر الحضرة الخديوية رئيس مجلس النظار

« محمد سعيد »

أنعم الجناب الخديوي برتبة الميرميران الرفيعة على سعادة يوسف وهبه باشا ناظر الخارجية

(أمر عال) بتعيين بعض حضرات النظار

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس النظار أمرنا بما هو آت

المادة الاولى — يعين أحمد حشمت باشا ناظر المعارف العمومية ناظراً للأوقاف

وأحمد حلمي باشا « المالية « للمعارف العموميه

وسعيد ذو الفقار باشا مدير الدقهلية « للمالية

ومحمد محب باشا « الغربية « للزراعة

المادة الثانية — على رئيس مجلس النظار تنفيذ أمرنا هذا

صدر بسراى القبة فى ٢١ ذى الحجة سنة ١٣٣١هـ (٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٣)

عباس حلمي

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

«محمد سعيد»

برنامج النظارة

كانت العادة المتبعة قبل دخول الانجليز مصر أن تنشر كل نظارة عند تشكيلها برنامجها الذي توضح فيه سياستها التى ستجري عليها وتعاهد الأمة على السير بمقتضاها (كما مر بنا) ولكن هذه العادة أبطلت عقب الأحتلال الانجليزي وأصبحت كل نظارة تتقدم للأمة بلا برنامج معين ترى منه الامة مقاصد النظارة فكان ذلك من أهم الاسباب التي تدعو الامة لمقابلة هذه النظارات بالحذر وعدم الثقة

ولقد عثرنا على حديث لصاحب العطوفة محمد سعيد باشا مع مدير جريدة البرغرة عند توليته النظارة وهذا الحديث يمكننا أن نعتبره كبرنامج لسياسة نظارته لذلك آثرنا إثباته هنا خدمة للتاريخ قال عطوفته رداً على سؤال مدير الجريدة المذكورة الذي يستوضح منه سياسة نظارته التى ستجري عليها

تستمر الحكومة على العمل لخير البلاد وإنجاحها ولبلوغ هذه الغاية تحتاج إلى سكون الشعب أما انا عدو الضغط والوسائل الصارمة وأرى أن الحرية هي حق

طبيعي للشعوب ولكن للحرية حدود يجب أن تقف عندها ولايجب أن ينسى الجميع أن بلادنا فى مركز خاص يلقي على عواتقنا واجبات يجب علي كل انسان أن يقدرها قدرها ويراعيها حباً بالصالح العام وللحكومة الأمل بأن كل واحد يعرف ما هو مفروض عليه فيقوم بأدائه وعلى الحكومة فرض لا تنى عن القيام به

أما مسألة قناة السويس فهي تحت البحث فى الجمعية العمومية وللحكومة الكلمة الاخيرة فيها على كل حال

إن سياسة الوزارة الجديدة هى سياسة الوزارة السابقة أي أنها وزارة حرة إلى حد محدود لأن البلاد فى حالة خصوصية دقيقة لا يجوز أن تغرب عن أذهاننا فانا أرى السير تدرجا دون تعنف ولا طفرة والاتفاق تام بيني وبين زملائي ونحن جميعاً مشتغلون لنفع البلاد وخيرها وإنجاحها

أعمال نظارته

نود قبل أن نأتى على أعمال نظارة محمد سعيد باشا الأولى أن نعرف شيئا عن تاريخ حياة هذا الرئيس العظيم والسياسى المحنك فقد تلقى دروسه بمصر وأتمها بفرنسا وتحصل على شهادة الليسانس فى الحقوق ودخل نيابة المختلطة وارتقى فى النيابة حتى أسندت إليه رئاسة نيابة الاسكندرية ومنها إنتقل مستشاراً بالاستئناف وكان فى كل هذه الوظائف التي تقلب فيها مثال النشاط الفائق ومنتهى النبوغ وحدة الذكاء ومضاء العزيمة ولقد ظهرت كفاءته السامية في شؤون الأمن العام لما كان رئيساً للنيابة فلم توكل إليه قضية إلا ويستجليها ويستوضحها بعد غموضها وارتباكها ولاسيما قضية الزبرجد الشهيرة فانه دل فيها على طول باعه في دقة التحقيق وإكتشاف الاسرار وهو يمتاز بخبرته بطبقات الناس وبأخلاقهم وعاداتهم وقد دل في كثير من المواطن على علو كعبه فى الأمور السياسة وبعد نظره فى تصريف الأمور وهو من أبناء مصر المعدودين الذى يندر الزمان أن يأتينا بأمثالهم وهو لا يُذكر إلا ويُذكر بجانب اسمه جمعية العروة الوثقى فقد تولى رئاستها قبل دخوله الوزارة عدة سنوات ساربها وهي طفلة ومازال يرعاها حتى وصل بها إلى درجات الكمال والسؤدد وهي من أهم المشروعات التي عادت على القطر عموما بالخير العميم والاسكندرية خصوصا بالفضل الجزيل

تولى محمد سعيد باشا رئاسة النظارة فكنت لا ترى إلا قلوبا فرحة ونفوسا مُستبشرة وصدوراً مملوءة بالآمال الكبار لأن الكل يعتقدون فى محمد سعيد باشا الوطنية وبأن نظارته هي النظارة الوطنية العاملة ولم يخب ظن الاهالي فان هذه النظارة ما كادت تتربع على كراسيها حتى تركت الحرية التامة للجمعية العمومية للمناقشة في مشروع مد امتياز قناة السويس وتقرير ما تراه صالحاً للأمة فانعقدت الجمعية وقررت بجلسة ٢٦ ربيع الأول سنة ١٣٣٨ هـ (٧ ابريل سنة ١٩١٠ م) وجوب رفض المشروع فخضعت الحكومة لهذا الاقرار وقررت رفض مد الامتياز

وفى عهد هذه النظارة تحول ديوان عموم الاوقاف إلى نظارة وتعين لها ناظراً ضمن أعضاء هيئة النظار متشاركا معهم في المسؤولية وبدون أن يكون لمجلس النظار مسؤولية عن أعمال نظارته

وفي مدتها أيضاً أنشئت الجمعية التشريعية وكانت تؤلف من ستة وستين عضواً ينتخبون بواسطة الاهالي بالكيفية وبالشروط المقررة فى قانون الانتخاب ومن سبعة عشر عضواً يعينون بواسطة الحكومة بما فيهم الرئيس والوكيل ومن حضرات النظار بصفة أعضاء قانونيين وقد افتتحها الخديوي فى يوم ٢٥ صفر سنة ١٣٣٢ هـ (٢٢ يناير سنة ١٩١٢ م) باحتفال عظيم اشتركت فيه الحامية الانجليزية

غير أن هذه الوزارة لم تقم بما فرض عليها تماما نحو الوطن فقد جرّدت سيف قلم المطبوعات على الجرائد فقصمت ظهور صحف عديدة حكمت الامة بأنها ما كانت تستحق هذا القصاص والاعدام والتاريخ يؤاخذها على سن القوانين الاستثنائية المقيدة لحرية القول والكتابة والاقتصاص من الوطنيين وتشريدهم خارج البلاد مما جعل الاهالي تتلقى نبأ سقوطها بارتياح

وقد وقع سوء تفاهم بين الخديو ورئيس النظار فأدى ذلك إلى تقديم استقالته فرفعها حسين رشدي بالنيابة عنه إلى الحضرة الخديوية بعد ظهر ٨ جمادى الاولى سنة ١٣٣٢ هـ الموافق (٤ ابريل سنة ١٩١٤ م) وهذه صورتها

مولاي

لقد أصبحت حالتي الصحية لا تمكنى من القيام بمهام الوظيفة التي تفضلتم باسنادها

اليّ ولذلك أتقدم لاعتابكم السنية ملتمساً من تعطفاتكم الجليلة إقالتي
وإنني على كل حال خادمكم المخلص ؟ عبدكم

« محمد سعيد »

موقف عطوفة مصطفى فهمي باشا المشرّف

اتجهت أنظار سمو الخديوي بعد سقوط نظارة محمد سعيد باشا إلى صاحب العطوفة مصطفى فهمي باشا لتشكيل النظارة الجديدة برئاسته فاستدعاه سموه من اصوان وكان هناك للاستشفاء مراعاة لشيخوخته وضعف صحته فحضر إلى مصر وتشرف بمقابلة الجناب الخديو الذي عرض عليه تشكيل النظارة فقبل القيام بأعبائها بعد أن أذن له أطباءه بذلك

وبينما عطوفته مشتغل باختيار زملائه إذ بالوكالة الانجليزية تتداخل في الامر كعادتها وتحتم عليه تعيين بعض الاعضاء فلم يوافق على ذلك عطوفته وأشترط أن يكون حراً في اختيار زملائه الذين يريد أن يعمل معهم وصرح بانه لايخاطب في شأن تشكيل النظارة إلا أمير البلاد وهكذا كانت خطته إذ جعل روحانه وغدواته مقصورة على سراي عابدين هذه السياسة الرشيدة الحكيمة التي سلكها أعلت قدر مصطفى فهمي باشا في عيون مواطنيه فقد راعى فيها مصلحة العرش ومصلحة البلاد وراعى فيها استقلاله والاحتفاظ بحقوقه باعتباره مكلفاً بتأليف نظارة سيكون مسؤولا عن كل عمل من أعمالها

إن لرفض مصطفى فهمي باشا ذلك المنصب الكبير بعد إيفاد الرسل اليه وتعدد الزيارات له وتكرار الرجاء لمثل هذه الاسباب التي ذكرناها يعد إباء وشمما واستقلالا في الرأي من أجل ذلك لانجد مندوحة عن شكر هذا العمل الممدوح فانه مثال الوطنية والاخلاص وعلو النفس

ولقد نشر بمناسبة رفض مصطفى فهمي باشا تشكيل النظارة هذا البلاغ الرسمي

« بما أن صحة عطوفتلو مصطفى فهمى باشا لا تمكنه من القيام بتأليف الوزارة وبأعبائها فمن المرجّح جداً أن يوكل الى سعادة حسين رشدي باشا تأليف الوزارة الجديدة »

نظارة حسين رشدي باشا الأولى أو { النظارة الرشدية الأولى }

في ٩ جمادى الاولى سنة ١٣٣٢ هـ (٥ ابريل سنة ١٩١٤ م)

صورة الامر الكريم الصادر لصاحب العطوفة حسين رشدي باشا بتوجيه مسند رئاسة مجلس النظار لعهدته وتكليفه بتأليف هيئة نظارة جديدة

عطوفتلو حسين رشدى باشا حضرتلري

إنه لاستقالة محمد سعيد باشا الذى كان رئيساً لمجلس النظار ولما هو معلوم لدينا فيكم من الكفاءة والدراية وبما لنا من الثقة بكم قد وجّهنا اليكم رئاسة المجلس المشار إليه وعليه نكلفكم بتشكيل هيئة نظارة جديدة وكونوا على يقين من تعضيدنا ومساعدتنا إياكم ونسأل الحق جلّت قدرته أن يوفقنا جميعاً لما فيه خير البلاد ورفاهية العباد إنه نعم المولى ونعم النصير عباس حلمي

جواب صاحب العطوفه حسين رشدي باشا إلى الجناب الخديوى

مولاي

قد تلقيت بيد الاجلال والاعظام أمركم الكريم الذى تفضلت به ذاتكم العلية على عبدها المخلص فوجهت إلى عهدته رئاسة مجلس النظار مع تكليفه بتأليف هيئة جديدة للنظارة

فمع رفع فروض الشكر ومراسيم الولاء إلى السدة العليا على هذه العناية الكبرى والمنة العظمى ووثوقا بتعضيدي من جانب مقامكم الفخيم أتشرف بان أعرض على الأنظار السامية أسماء الذين تشكل منهم هيئة النظارة الجديدة وهم أصحاب السعادة

اسماعيل سري باشا	لنظارة	الاشغال العمومية والحربية والبحرية
احمد حلمي باشا	«	المعارف العمومية
يوسف وهبه باشا	«	المالية
محمد محب باشا	«	الأوقاف
عدلي يكن باشا	«	الخارجية
عبد الخالق ثروت باشا	«	الحقانية
اسماعيل صدقي باشا	«	الزراعة

فاذا صادف هذا المعروض قبولا لدى سيدى ومولاي فانني ألتمس صدور أمره العالى باعتماده وبتقليدى نظارة الداخلية كما تعطف وعهد الىّ برئاسة مجلس النظار وإني بكل احترام واجلال المحسوب الخاضع المتواضع والعبد المخلص الامين

« حسين رشدي »

أمر عال

نحن خديو مصـــر

بعد الاطلاع على الامر الكريم الصادر بتاريخ ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس النظار أمرنا بما هو آت

المادة الاولى : عين حسين رشدى باشا ناظراً للداخليـة

واسماعيل سرى باشا « للاشغال العمومية وللحربية والبحرية

واحمد حلمى باشا « للمعارف العموميـه

ويوسف وهبه باشا « للماليـــة

ومحمد محب باشا « للأوقاف

وعدلى يكن باشا « للخارجيـــة

وعبد الخالق ثروت باشا « للحقانيـة

واسماعيل صدقى باشا « للزراعـــة

المادة الثانية : على رئيس مجلس النظار تنفيذ أمرنا هذا ؟

صدر بسراى عابدين ٩ جمادى الاولى سنة ١٣٣٢ هـ (٥ أبريل سنة ١٩١٤ م)

عباس حلمي

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

«حسين رشدي»

إنعام : أنعم الجناب الخديوى برتبة الميرمران الرفيعة على سعادة يوسف وهبه باشا ناظر الخارجية

برنامج النظارة

قابلت الجمعية التشريعية نظارة عطوفتلو حسين رشدي باشا فى أول جلسة حضرتها عقب توليتها منصة الحكم بالبشر والترحاب فقام عطوفة الرئيس وخطب خطبة أوضح فيها سياسة نظارته نقتطف منها ما يأتى

« إن خير ما نفتتح به أعمالنا اليوم أيها السادة أن نسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا وإياكم لخدمة وطننا العزيز — وإنا لعاقدوا النية على العمل معكم على خطة الصراحة والتفاهم والوئام فى أداء تلك المهمة — ونحن على يقين أن عملنا هذا سيقابل بمثله هذا من جنابكم ولا شك أن الاخلاص فى خدمة البلاد سيكون رائد الاعمال بيننا ووجهتنا جميعاً وأن الافكار مهما اختلفت فانها لن ترمى إلا إلى هذه الغاية الشريفة »

ما حصل في عهد النظارة الرشدية

نريد أن نقدم لحضرات القراء شيئاً عما نعرفه عن عطوفة الرئيس ليكون لحضراتهم بعض المعلومات عن تاريخ كل عظيم من عظماء رجالنا ورئيس كل وزارة من وزارات حكومتنا

صاحب العطوفة حسين رشدي باشا من الذين تلقوا علوم الحقوق فى فرنسا وحاز قصب السبق فى ذلك الفن وقد درس علوم الدكتوراه فى كلية باريس ثم توظف أول نشأته فى نظارة المعارف وارتقى فيها إلى وظيفة التفتيش ولكن لم تطق نفسه الأبية البقاء فيها مع ضغط « دنلوب » وسوء معاملته للوطنيين فترك المعارف مع من تركها من أكفاء الوطنيين ثم دخل وظائف القضاء فعرف فيها بالبداهة وسرعة الخاطر وكان عند توليته القضاء فى المحاكم المختلطة شديد التمسك بمصريته لا يألوا جهداً فى الدفاع عن المباحث القانونية المصرية وحمل زملائه الاجانب على تقريرها فى أحكامهم وليس هذا العمل مما يسهان به لان القضاة الاجانب متشبعون بمبادئ قوانين بلادهم وكثيراً ما كانوا يؤثرونها على المبادئ المصرية حتى لو كان النص صريحاً فيها والكل يذكرون له دفاعه عن استقلال القضاء وتمسكه بذلك ولما انتقل من القضاء عين مديراً للاوقاف العمومية فحفظ الناس عنه فى الفترة القليلة التى شغل فيها هذا المنصب سعيه لدى الحكومة فى تقرير خمسة آلاف من الجنيهات المصرية سنويا للجامعة المصرية الامر الذي أحيا مشروع الجامعة بعد أن تحقق الناس موته

أما أخلاقه فهو على جانب عظيم من اللين وكثيرا ما كان هذا اللين سبباً فى حدوث أمور تحمل مسؤوليتها بنفسه وهذا اللين تصحبه سلامة متناهية فى النية جعلته يثق بكل من يتودد إليه فضلا عن ذلك فهو صريح حر الضمير

لم تمض هذه النظارة سوى بضعة أشهر على كراسيها حتى بغتت العالم الحرب الاروبية الكبرى الطاحنة وظهرت آثارها بمصر فتولت الدولة المحتلة بسط الاحكام العسكرية على القطر المصري ونشر القائد العام هذا الاعلان فى الجريدة الرسمية للحكومة المصرية وعلى صفحات الجرائد السيارة وألصق على جدران الشوارع وهذه صورته

ليكن معلوما انى أمرت من حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى بأن آخذ على عاتقى مراقبة القطر المصري العسكرية لكي يتضمن حمايته فبناء على ذلك قد صار القطر المصرى تحت الحكم العسكرى من تاريخه

تحريراً فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ ماكسويل (الفريق قائد الجيوش بمصر)

وقد أوضح معنى ذلك بأعلان مضمونه أن هذه السلطة ليس الغرض منها الحلول محل الادارة الملكية بل تعتبر تكميلا لها ثم أعلن ناظر خارجية بريطانيا بسط الحماية الانجليزية على مصر وزوال السيادة التركية عنها وهاك نص الاعلان الذى يوضح ذلك

« يعلن ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى إنه بالنظر إلى حالة الحرب التى سببها عمل تركيا قد وضعت بلاد مصر تحت حماية جلالته وأصبحت من الآن فصاعداً من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية وبذلك قد زالت سيادة تركيا على مصر وستتخذ حكومة جلالته كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها »

القاهرة فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤

أعقب بسط الحماية الانجليزية على مصر تغييراً فى نظامها أعددناه فى أول كتابنا التطور الثالث (ضمن التطورات التي طرأت على أنظمة الدولة مصر من ابتداء المغفور له ساكن الجنان محمد على باشا) وكانت نتيجة هذا التطور خلع الخديو عن منصب الخديوية المصرية (وكان فى القسطنطينية) واستيلاء الامير حسين كامل باشا اكبر الامراء من سلالة محمد على باشا على كرسي الاريكة المصرية بلقب سلطان مصر ومن المكاتبات الآتية المتبادلة بين صاحب العظمة السلطان حسين كامل والدولة الانجليزية يتبين لنا جلياً معنى هذا التغيير والشروط التى اشترطها السلطان حسين لقبوله هذا المنصب

تولية الامير حسين كامل باشا الاول على كرسى السلطنة المصرية الجليلة

صفحة من تاريخ عظمته

السلطان حسين كامل الاول هو ثانى أنجال المغفورله (اسماعيل باشا ابن ابراهيم باشا ابن محمد علي باشا) ولد فى القاهرة فى ١٩ صفر سنة ١٢٧٠ هـ (٢٠ ديسمبر سنة ١٨٥٣) ولما بلغ السابعة من عمره بدأ بدراسة العلوم فى كلية الامراء التى أنشأها ساكن الجنان محمد علي باشا ولما بلغ أشده أرسله والده إلى باريز لتلقي العلوم فنزل فى بلاط نابليون الثالث ضيفاً عزيزاً مكرما وكان رفيقاً لولى عهد الامبراطورية الفرنسوية فى تلقي العلوم وفى صرف أوقات الفراغ

حياته العلمية : ولما حصل من العلوم والمعلوف القسط الوافى الاوفر عاد الى القطر المصري فعينه والده مفتشاً عاما لاقاليم الوجه البحري والقبلى وكان مقره بمدينة طنطا فاتخذها مركزا له وتوصل بهذا المنصب السامى إلي معرفة الاشخاص والاشياء معرفة تامة وظل بهذا المنصب حتى عام ١٨٧٢

عمله فى النظارات التى عهدت إليه : فى ٢٢ جمادي الثانية سنة ١٢٨٩ هـ الموافق ٢٦ اغسطس سنة ١٨٧٢ ولاه والده وزارتى المعارف والاوقاف والاشغال العمومية وكانت المعارف والاوقاف نظارة واحدة يتولاها ناظر واحد ولم تنفصل إحداهما عن الاخرى إلا في ٢٩ يونيه سنة ١٨٧٦ وقد صرف الامير حسين كامل فى نظارة المعارف ١١ شهرا و ٢٠ يوما وعلى قصر هذه المدة ترك آثار جليلة فوسّع نطاقها وبذل جهده في نشر التعليم فى طول البلاد وعرضها واختار لمعاونته المرحوم علي مبارك باشا وأنشأ الجوائز للطلبة الناجحين تنشيطاً لهم فجاء عمله بافضل النتائج وظل نظامه هذا متبعاً حتى عام ١٨٨٧ وأما مافى نظارة الاوقاف فقد نظم ادارتها أحسن تنظيم واتخذ له المهندس المعماري الكبير المرحوم حسين المعمار باشا الذائع الصيت مستشاراً فكان ساعده الايمن وعضده الكبير وأما ما عمله فى نظارة الاشغال فانه أقام الجسور والحواجز على النيل حول القاهرة ليقيها شر الفيضان والغرق الذي كان يحدث فى البلاد خسائر فادحة فيقطع السدود ويحطم الجسور ويسبب ضياع الانفس والاموال وأتم

بناءها في سنة ١٨٧٤ ولولا همته العالية لأغرق النيل في تلك السنة مصر العتيقة وجهات القصر العيني والقصر العالي وتحولت الطرقات إلي منابع وبحيرات لأن منسوب الفيضان بلغ ٢٦½ قيراطا ومن مآثره حفر ترعة الاسماعيلية التي تدفقت بالخير والنضار على البلاد وأحيت مدينة الاسماعيلية ومدينة السويس من العدم

وفي عام ١٨٧٤ تولي منصب نظارة الحربية مع بقائه ناظرا للاشغال وكانت تعرف بنظارة الجهادية فأخذ في تنظيمها وظهرت آثار ذلك في مساعدة الدولة العثمانية مرتين فأرسل نجدة من جنود مصر الى بلاد البوسنه والهرسك عند حدوث الفتنة فيها عام ١٨٧٧ وثانيا بأرسال التجريدة المؤلفة من ٢٥٠٠٠ جندي مصري تحت رئاسة أخيه القائد العام المغفور له الامير حسن باشا لمساعدة الجيوش التركيه في محاربة الروسيا في السنة المذكورة ثم أسس مدارس الاطفال العسكرية بالقاهرة والاسكندرية وفي ٢٦ ربيع الاول سنة ١٢٩٢ هـ (٢ مايو سنة ١٨٧٥ م) ضمت إليه نظارة البحرية

وفي ٢٤ شوال سنة ١٢٩٣ هـ (١٠ نوفمبر سنة ١٨٧٦ م) ولاه والده نظارة المالية تاركا نظارة الحربية لأخيه حسن باشا ونظارة الاشغال لأخيه ابراهيم باشا ولم يمكث في نظارة المالية مدة طويله لأنه في شهر اغسطس سنة ١٨٧٨ تألف مجلس النظار على طرازه الموجود الآن فلم يبق أحد من الامراء في النظارات

مرافقته لوالده في سفره : وفي رجب سنة ١٢٩٦ هـ (يونية سنة ١٨٧٦ م) أبحر مع والده إلى نابل من أعمال ايطاليا فاقام هناك سنتين كانت سلوته التي تنسيه حنوه إلى وطنه كدساً من رمل يتمتع به نظره ليل نهار ثم عاد إلى القطر المصري وتولى أعمال دائرته ودائرة والده

في رئاسة مجلس الشوري : في عام ١٩٠٩ رأت الحكومة أن توسع نطاق أعمال مجلس الشوري وأن تجعل جلساته علنية وأن تمهد بذلك إلى نظام أرقى فلجأت إلى خبرته وإلى مقدرته ليرأس هذا المجلس فرأسه في شهر يناير سنة ١٩٠٩ إلى شهر مارس سنة ١٩١٠ وقام بهذه المهمة خير قيام وتوصل بأن جعل لمجلس الشورى وللجمعية العمومية كرامة وهيبة ورأيا نافذا لم يكونا له من قبل وإن أميرا كالأمير حسين كامل يسكت صحف العالم بكلمة واحدة يقولها في مجلس الشوري نافياً فيها

التعصب عن مصر عند ما احتدم الجدال بشأن أموال الكتاتيب وبكلمة أخرى يقولها عن الصحافة في ذلك المجلس ليستميل بها كل قلم أوربي معاد لهذا الامير الذى لاتنسى الامة خدماته الجليلة ووقفاته المشرفة لوطنه

أعماله الخيرية : فى عام ١٩٠٦ ترأس الجمعية الخيرية الأسلامية وسار بها شوطاً بعيداً نحو الرقى والتقدم وتدل كثرة مدارسها وسعة أملاكها ووفرة دخلها على فضله عليها وفى سنة ١٩١٢ ضمت إليه جمعية الاسعاف الخيرية لما انتابها من بعض الضياع فقبل رئاستها ولم شعثها وأيد مركزها وسعى سعيه الخير وعاونها بماله وخبرته حتى ابتنت لها محلا خاصاً وحتى عاد النظام اليها

ولما كان أكبر مالك فى مديرية البحيرة سعي لأنشاء مدرسة زراعية صناعية فى عاصمة تلك المدينة فنجح المشروع نجاحاً باهراً ووجه نظره وهو يتولى ادارة وقف القصر العالي الى مدرسة الشيخ صالح فزادها اتقانا ورقاها وتعهدها بفضله وأنشأ فى أملاكه مدرسة لتعليم أبناء المزارعين والفلاحين على نفقته هذا خلاف تعهده البيوت التى أخنى الدهر عليها ومحافظته على كرامة أهلها

أعماله الاقتصادية : حول الامير حسين كامل همه إلى تنشيط الاعمال الاقتصادية فى القطر المصري ورأي أن هذه الاعمال محصورة فى الزراعه والصناعة فأخذ منذ سنة ١٨٩٢ بأقامة المعارض الزراعية والصناعيه فأقام معرضا كبيرا فى حديقة الأزبكية للاثمار والفواكه والاشجار وأقام معرضا آخر فى حديقة طوسن فى الاسكندرية وكرر إقامة هذه المعارض لينشط الناس بها ويعلمهم بواسطتها كيفية ترقية الزراعة وفي عام ١٨٩٧ اقام معرضا كبيرا نجح نجاحا عظيما مهد له السبيل لأنشاء الجمعية الزراعيـة الخديوية (السلطانية) فى سنة ١٨٩٨ وترأس تلك الجمعية وتفرعت منها جمعية تحسين نتاج الخيل والمواشى وجمعية الازهار وأقام المعارض الصناعية إلى جانب المعارض الزراعية وأنشأ المعامل الكيماوية ومجلة الزراعة وحقول الاختبار وتعليم تسميد الارض واستعمال السماد وتوزيعه وتوزيع البذرة على الفلاحين فكانت الجمعية الزراعية أماً لوزارة الزراعة أخذت عنها أشغالها حتى مجلسها الأستشاري

وقد زار سموه أوروبا مراراً ودرس معاملها الاقتصادية فرأى أن سر نجاح الفلاحين

والزراعة فى تلك الاقطار النقابات الزراعية وصناديق التعاون الزراعي فأوفد بعض النوابغ من الشبان المصريين على نفقته إلى أوروبا فدرسوا نظام هذه النقابات ونشر الدعوة إليها فى الاعيان والوجوه واستدعى أحد الاختصاصيين الفرنسيين المسيو (ريبه) سنة ١٩١٢ إلى القاهرة فدرس حالة البلاد وقوانينها ورفع إليه تقريراً ضافياً بالفرنسية ترجم بأمره وعلى نفقته إلى العربية ووزع على كبار المزارعين والفلاحين والاقتصاديين ورجال الحكومة ترويجاً للدعوة وكل فلاح مصرى وكل مزارع وكل مالي وكل إقتصادي يعترف لسموه بالفضل حتى أنه كان معروفا لدى الجميع باسم الامير (أبي الفلاح)

وانا نقر بالفضل فيما نقلناه من المعلومات السابقة (الخاصة بعظمة السلطان حسين كامل الاول قبل توليته على السلطنة المصرية) للاستاذ العلامة احمد زكي باشا نفعنا الله بعلمه

ترجمة التبليغ الوارد الى الحضرة السلطانية من قبل الحكومة البريطانية صاحب السمو

كلفنى جناب ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أن أخبر سموكم بالظروف التى سببت نشوب الحرب بين جلالته وبين سلطان تركيا وبما نتج عن هذه الحروب من التغيير فى مركز مصر

كان فى الوزارة العثمانية حزبان أحدهما معتدل لم يبرح عن باله ما كانت بريطانيا العظمى تبذله من العطف والمساعدة لكل مجهود نحو الاصلاح فى تركيا ومقتنع بأن التى دخل فيها جلالته لاتمس مصالح تركيا فى شئ ومرتاح لما صرح به جلالته وحلفاؤه من أن هذه الحرب لن تكون وسيلة للاضرار بتلك المصالح لا فى مصر ولا فى سواها وأما الحزب الآخر فشرزمة جنديين أفاكين لاضمير لهم أرادوا إثارة حرب عدوانية بالاتفاق مع أعداء جلالته معلنين أنفسهم أنهم يتلافون ما جروه على بلادهم من المصائب المالية والاقتصادية أما جلالته وحلفاؤه فمع إنتهاك حرمة حقوقهم قد ظلوا إلى آخر لحظة وهم يأملون أن تتغلب النصائح الرشيدة على هذا الحزب. لذلك امتنعوا عن مقابلة العدوان بمثله حتى أرغموا على ذلك بسبب إجتياز عصابات مسلحة الحدود المصرية ومهاجمة الاسطول التركي بقيادة ضباط ألمانيين ثغورا روسية غير محصنة

ولدي حكومة جلالة الملك أدلة وافرة على أن سمو عباس حلمي باشا خديو مصر السابق قد إنضم إنضماما قطعياً إلى اعداء جلالته منذ أول نشوب الحرب مع المانيا وبذلك تكون الحقوق التى كانت لسلطان تركيا وللخديو السابق على بلاد مصر قد سقطت عنها وآلت إلى جلالته

ولما كان قد سبق لحكومة جلالته أنها أعلنت بلسان قائد جيوش جلالته فى بلاد مصر أنها أخذت على عاتقها وعهدها مسؤولية الدفاع عن القطر المصرى في الحرب الحاضرة فقد أصبح من الضرورى الآن وضع شكل للحكومة التى ستحكم البلاد بعد تحريرها كما ذكر من حقوق السيادة وجميع الحقوق الاخرى التي كانت تدعيها الحكومة العثمانية

فحكومة جلالة الملك تعتبر وديعة تحت يدها لسكان القطر المصرى جميع الحقوق التي استعملتها فى البلاد مدة سنى الاصلاح الثلاثين الماضية

ولذا رأت حكومة جلالته أن أفضل وسيلة لقيام بريطانيا العظمى بالمسؤولية التى عليها نحو مصر أن تعلن الحماية البريطانية إعلانا صريحاً وأن تكون حكومة البلاد تحت هذه الحماية بيد أمير من أمراء العائلة الخديوية طبقاً لنظام وراثى يقرر فيما بعد

بناء عليه قد كلفتنى حكومة جلالة الملك أن أبلغ سموكم أنه بالنظر لسن سموكم وخبرتكم قد رؤي فى سموكم اكثر الامراء من سلالة محمد على أهلية لتقلد منصب الخديوية مع لقب سلطان مصر وإننى مكلف بأن أؤكد لسموكم صراحة عند عرضى على سموكم قبول عبء هذا المنصب أن بريطانيا العظمى أخذت على عاتقها وحدها كل المسئولية فى دفع أى تعد على الاراضي التى تحت حكم سموكم مهما كان مصدره وقد فوضت إلىّ حكومة جلالته أن أصرح بأن بعد إعلان الحماية البريطانية يكون لجميع الرعايا المصريين أينما كانوا الحق فى أن يكونوا مشمولين بحماية حكومة جلالة الملك

وبزوال السيادة العثمانية تزول أيضاً القيود التى كانت موضوعة بمقتضى الفرمانات العثمانية لعدد جيش سموكم وللحق الذى لسموكم فى الانعام بالرتب والنياشين

أما فيما يختص بالعلاقات الخارجية فترى حكومة جلالته أن المسؤولية الحديثة

التى أخذتها بريطانيا العظمى على نفسها تستدعي أن تكون المخابرات منذ الآن بين حكومة سموكم وبين وكلاء الدول الاجنبية بواسطة وكيل جلالته فى مصر

وقد سبق لحكومة جلالته أنها صرحت مراراً بأن المعاهدات الدولية المعروفة بالامتيازات الاجنبية المقيدة بها حكومة سموكم لم تعد ملائمة لتقدم البلاد ولكن من رأى حكومة جلالته أن يؤجل النظر فى تعديل هذه المعاهدات إلى ما بعد إنتهاء الحرب

وفيما يختص بأدارة البلاد الداخلية علىّ أن أذكر سموكم أن حكومة جلالته طبقاً لتقاليد السياسة البريطانية قد دأبت على الجد بالاتحاد مع حكومة البلاد وبواسطتها فى ضمان الحرية الشخصية وترقية التعليم ونشره وإنماء مصادر ثروة البلاد الطبيعية والتدرج في اشتراك المحكومين فى الحكم بمقدار ما تسمح به حالة الأمة من الرقى السياسى وفى عزم حكومة جلالته المحافظة على هذة التقاليد بل انها موقنة بأن تحديد مركز بريطانيا فى هذه البلاد تحديداً صريحاً يؤدي إلى سرعة التقدم فى سبيل الحكم الذاتى

وستحترم عقائد المصريين الدينية إحتراما تاما كما تحترم الآن عقائد نفس رعايا جلالته على إختلاف مذاهبهم ولا أرى لزوما لأن أؤكد لسموكم أن تحرير حكومة جلالته لمصر من ربقة أولئك الذين اغتصبوا السلطة السياسية في الاستانة لم يكن ناتجاً عن أي عداء للخلافة فأن تاريخ مصر السابق يدل فى الواقع على أن اخلاص المسلمين المصريين للخلافة لا علاقة له البتة بالروابط السياسيه التى بين مصر والاستانة

وإن تأييد الهيئات النظامية الاسلامية في مصر والسير بها فى سبيل التقدم هو بالطبع من الامور التى تهتم بها حكومة جلالة الملك مزيد الاهتمام وستلقي من جانب سموكم عناية خاصة ولسموكم أن تعتمدوا في إجراء ما يلزم لذلك من الاصلاحات على كل انعطاف وتأييد من جانب الحكومة البريطانية وعلىّ أن أزيد على ما تقدم أن حكومة جلالة الملك تعوّل بكل اطمئنان على إخلاص المصريين ورويتهم واعتدالهم في تسهيل المهمة الموكولة إلى قائد جيوش جلالته المكلف بحفظ الأمن فى داخل البلاد ومنع كل عون للعدو وإني أنتهز هذه الفرصة فاقدم لسموكم أجل تعظيماتي

تحريراً فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤

« ملن شيتهام »

الاحتفال بتولية السلطان حسين كامل الاول على كرسي السلطنة المصرية

في الساعة التاسعة والنصف أفرنكي صباح يوم الاحد الموافق ٤ صفر سنة ١٣٣٣ هـ (٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٤م) خرج عظمة السلطان حسين كامل الاول من قصر نجله الامير كمال الدين حسين بجوار كوبري قصر النيل في موكب فخم وعلى يساره صاحب العطوفة حسين رشدي باشا رئيس النظار وخلفه عربات التشريفة تقل حضرات النظار قاصداً سراى عابدين العامرة وعند خروجه أطلقت المدافع ايذانا بذلك وكان بسير الموكب بين صفين من الجنود المصرية والبريطانية التى كانت مصطفة على يمين ويسار الشوارع التى سار بها والتى كانت مزينة بالاعلام فكان يقابل عند مروره بالتعظيم والهتاف وعندوصول عظمته إلى سراي عابدين أطلقت المدافع وصدحت الموسيقة بالسلام العسكرى ثم تشرف بمقابلة عظمته المدعوون من أمراء وعلماء ونواب البلاد ومن المديرين والمحافظين وعمد البلاد وأعيانها وكبار ضباط الجيش وكبار الموظفين فكان يقابل عظمته كل طائفة بما جبل عليه من البشر والترحاب ويسدى اليهم بالنصائح الغالية والحكم النفيسة ونحن ننقل هنا ما خاطب به عظمته كل هيئة من هيئات البلاد لما حواه ذلك من رائع الحكم وبدائع الكلام

كلمة عظمته الى حضرات العمد والاعيان

« ياحضرات العمد والاعيان

أشكر لكم أولا حضوركم اليوم وأنتهز هذه الفرصة لان أزودكم ببعض النصائح فافهموها وعوها جيداً أنتم عمد وأعيان هذه الصفة خولت لكم الحضور ولولاها لما حضرتم إلى هذا المكان الآن فعليكم بكونكم عمدا وأعيانا واجبات فكلما ارتفع المرء زادت التبعة الملقاة عليه أنت ايها العمدة يجب ألا تعين فلانا خفيراً أو شيخ خفر لأنه قريبك أو من محاسيبك الوظيفة ليست ملكك بل هي ملك الامة العام أئتمنت عليها إئتمانا فيجب أن تعين من تعينه لمصلحة الامة ولفائدتها أما فى مصلحتك الخصوصية فعين من تريد يجب أن يفهم جميع الموظفين ويجب أن نفهم جميعنا أيضا أننا فى أعمالنا العمومية نشتغل أمناء فقط ووكلاء وشرط الوكيل أن يكون أمينا

إهتموا جميعاً بترقية البلاد واسعادها اتركوا الضغائن والاحقاد وكونوا رجالا بالمعنى الصحيح البلاد حالتها سيئة هذا العام النيل كان واطئا فى بادئ الامر

والقطن نقص محصوله وثمنه وذلك حال عامة فى العالم أجمع على أننا والحمد لله في حال يحسدنا عليها سوانا فلانهتموا كثيرا بالفخفخة الفارغة والمظاهر الكاذبة كاقتناء مركبات وبناء سرايات وصنع أثاث لا موجب له بل اتبع المثل السائر فى ذلك (على قدر حصيرتك مد رجليك)

إننا نرغب في تقدم البلاد فماذا تتقدم تتقدم البلاد بالتضامن والاتحاد وذلك لا يكون إلا بترك الاحقاد الجنسية كلنا مصرى بقطع النظر عن العقائد والاديان فانا فى عقيدتي مسؤول عن نفسى أمام الله وحده أما أمام الوطن فكلنا مسؤولون ومتضامنون فى المسؤولية على السواء فاعلموا ان الاختلاف فى المصالح باختلاف المعتقدات فكرة قديمة لامكان لها الآن

إعلموا أننى جربت الحلو والمر ونتيجة اختبارى أن السعادة هى من عند الله يؤتيها من يشاء وليس للعبد فيها يد فاعملوا جميعاً يداً واحدة والقوا اتكالكم على الله ها أنا اليوم لم أصنع شيئا لنفسي ولكن ارادة الله هي التى سببت الحال التي أنا فيها الآن يجب أن أضع كتفى إلى كتف الفلاح لابس الجلابية لأن هذا ما تقتضيه حالة البلاد

ياحضرات الاعيان الحكومة ستجعل كل إهتمامها منصرفا إلى إسعاد البلاد ولكن عليكم ان تصبروا ولا تستعجلوا إن الحال التى دخلت فيها مصر الآن تجعلنا بمساعدة حلفائنا نعمل كل أمر نافع للبلاد وسترون إن شاء الله خيراً عظيما وأنتم يا أهل الفيوم سنهتم لكم بأنشاء المصارف سنهتم بالخير للجميع وإننى أعدكم أننى سأزور المديريات لازيارة ساعات بل زيارات طويلة وأبحث بنفسي عما فيه نفع الاهليين فعليكم أن تشدوا إزرنا وتساعدونا بانقيادكم الى المديرين الذين هم مكلفون خدمتكم وعليهم واجبات لحكومتى والله نسأل أن يقدرنا جميعاً على مافيه الخدمة ومصلحة الجميع »

فقابلو هذه النائح الثمينة بالشكر والامتثال وصاح الجميع ثلاثا (ليعيش مولانا السلطان)

كلمة عظمته لجماعة الصحافيين

« إني سعيد اليوم لا بالنظر الى نفسي بل لاجتماعي باعيان امتى وبوجوه بلادى وبأرباب الصحف من جملتهم إن الصحافة التى لها قوة عظيمة وحول وطول فى الامة أتذكر ابتداءها فى بلادنا من نحو اربعين سنة حين اصدر ابو السعود جريدة

وكنت أقرأها ولم يكن للصحافة عندنا شأن حينئذ وأما الآن فقد بلغت في بلادنا شأوا رفيقا واصبحت قوة ادبية يعتد بتأثيرها فى مجموع الامة لأنها هي بمنزلة المربى والمثقف والمهذب للجمهور

الاحداث المصريون يتعلمون الآن ويتهذبون فى المدارس وأما السواد الاعظم من الامة فالصحف هي التي تعلمه وتنير ذهنه بما تحويه من النصائح والحكم والاخبار النافعة والاقوال المفيدة وانا ارى الناس فى المحطات والشوارع وكل مكان يتهافتون على ابتياع الجرائد لقرأتها والاستفادة بما فيها

ولهذا نؤمل من الصحف وارباب الصحافة نفعاً عظيما للامة إنى أقدر الانتقاد واعترف حق قدره بفوائده ولكن حق الانتقاد ان يكون فى محله وليس إنتقادا مطردا أو كما يقول الفرنسيون (Systématique) لمجرد الطرق على سندان واحد اما الفائدة العظمى التي تجنى من الصحافة فهى النصائح المفيدة الخاصة للامة وعلى الخصوص النصح بالاعتدال فارجو أن تكون صحفنا معتدلة وأن تجعل الاعتدال رائدها وأن تنصح قراءها أيضا بالاعتدال فالخط المعتدل كما تعلمون أقصر الخطوط وأقربها الى الغرض

ويحسن بالجرائد ان تجعل لمطالبها ومقاصدها خططاً معينة واضحة ولسياستها مبادئ معلومة ثابتة بحيث يعلم قراؤها منها سياستها وغايتها

أرجو منكم رجاء صادرا من صميم فؤادي أن تعاونونا فى خدمة وطننا وأن توجهوا قوة صحفكم الى ما فيه الخير للامة ولكم والله أسأل أن يوفق مساعينا »

كلمة عظمته الى حضرات التجار

« إن أمر التجارة يهمنى كثيراً وقد وطنت نفسي على تأييدها وتنشيط القائمين بها وأجو ان يمن الله علينا بعود السكون وهدو البال قريباً فنسعى فى إنشاء الغرف والنقابات التجارية وعمل سائر ما يقرر الثقة بالتجارة لانها هي من اركان تقدم الثروة والرفاهية فى بلادنا واذكر بمزيد الاسف إشتداد الازمة المالية فى هذه الايام ولكنا اذا قسنا حالنا بحالة غيرنا هانت علينا مصيبتنا ومهما كانت الازمة المالية شديدة عندنا فهى أخف وطأة هنا مما هى عند سوانا منّ الله علينا بالفرج وأملى عظيم بان تجارة بلادنا تعود الى الرواج والنمو بسرعة عظيمة »

تلغراف جلالة ملك انجلترا الى عظمة سلطان مصر

إلى صاحب العظمة السلطانية سلطان مصر بالقاهرة

فى الوقت الذى ترتقى فيه عظمتكم السلطانية منصبها السامى أرغب أن أقدم الى عظمتكم السلطانية عواطف الوداد المنبعثة عن اكمل اخلاص مع تأكيدى لكم بأننى لاأنفك عن تأييدكم في سبيل المحافظة على كيان مصر وضمان رفاهيتها فى المستقبل وسعادتها ولقد دعيتم عظمتكم إلى تحمل مسؤولية منصبكم السامى ابان أزمة خطرة فى الحياة الاهلية بمصر وإنى على يقين أنه بمعاونة وزارتكم وبحماية بريطانيا العظمى يتسنى لكم التغلب على كل المؤثرات التى يراد بها العبث باستقلال مصر وبرفاهية أهلها وحريتهم وسعادتهم

جورج
ملك وامبراطور

رد عظمة السلطان إلى جلالة ملك بريطانيا العظمى

أقدم لجلالتكم فائق الامتنان على ما تفضلتم به من شعائر الوداد التى شرفتمونى بها وعلى ما اكرمتم لى من نفيس التعضيد للمحافظة على كيان مصر واستقلالها ولما كنت على علم تام بالمسؤولية التى اخذتها على عاتقى وقد عقدت النية على تخصيص كل ما في وسعى لتقدم امتى وسعادتها سالكا مع الحماية فى ذلك سبيل الوئام فاننى اعتبر من حسن حظى ان يتاح لي الاعتماد فى القيام بهذا العبء على جميل عواطف جلالتكم وعلى معاونة حكومتها

حسين كامل

(٢٢) وزارة حسين رشدى باشا الثانية أو {الوزارة الرشدية الثانية}

في ٢ صفر سنة ١٣٣٣ هـ (١٩ ديسمبر ١٩١٤ م)

الامر الكريم السلطاني الصادر لصاحب العطوفة حسين رشدى باشا

عزيزي رشدي باشا

إن الحوادث السياسية التي وقعت فى هذه الايام أدت إلى بسط بريطانيا العظمى حمايتها على مصر وإلى خلو الاريكة الخديوية

وبهذه المناسبة أرسلت الحكومة البريطانية الينا رسالة نبعث بصورتها اليكم لنشرها

على الامة المصرية موجهة فيها نداءها الى ماينطوى عليه فؤادنا من عواطف الاخلاص نحو بلادنا لكي نرتقي عرش الخديوية المصرية بلقب « السلطان » وستكون السلطنة وراثية فى بيت محمد على طبقا لنظام يقرر فيما بعد

وقد كان لنا بعد ان وقفنا حياتنا كلها الى اليوم على خدمة بلادنا أن يكون الاخلاد الى الراحة من عناء الاعمال مطمح انظارنا إلا اننا بالنظر الى المركز الدقيق الذى صارت إليه البلاد بسبب الحوادث الحالية قد رأينا مع ذلك انه يتحتم علينا القيام بهذا العبء الجسيم وان نستمر على خطتنا الماضية فنجعل كل ما فينا من حول وقوة وقفاً على خدمة الوطن العزيز

هذا هو الواجب المفروض علينا لمصر ولجدنا المجيد محمد علي الكبير الذى نعمل على تخليد الملك فى سلالته

وبما فطرنا عليه من الاهتمام بمصالح القطر سنوجه عنايتنا على الدوام الى تأييد السعادة الحسية والمعنوية لجميع أهاليه مواصلين خطة الاصطلاحات التى بدىء العمل فيها لذلك ستكون همة حكومتنا منصرفة الى تعميم التعليم واتقانه بجميع درجاته والى نشر العدل وتنظيم القضاء بما يلائم أحوال القطر فى هذا العصر وسيكون من اكبر ما نعنى به توطيد اركان الراحة والامن العام بين جميع السكان وترقية الشؤون الاقتصادية فى البلاد

اما الهيئات النيابية في القطر فسيكون من أقصى أمانينا أن نزيد اشتراك المحكومين فى حكومة البلاد زيادة متوالية

ونحن على ثقة بأننا في سبيل تحقيق هذا المنهاج سنجد لدى حكومة صاحب الجلالة البريطانية خير انعطاف في تأييدنا واننا لموقنون بأن تحديد مركز الحكومة البريطانية في مصر تحديدا واضحا بما يترتب عليه من ازالة كل سبب لسوء التفاهم يكون من شأنه تسهيل تعاون جميع العناصر السياسية بالقطر لتوجيه مساعيها معا الى غاية واحدة

واننا لنعتمد على اخلاص جميع رعايانا لتعضيدنا فى العمل الذى أمامنا

ولوثوقنا بكمال خبرتكم وبما تحليتم به من الصفات العالية واعتمادا على وطنيتكم نطلب منكم مؤازرتنا فى المهمة التي أخذناها على عاتقنا وندعوكم بناء على ذلك إلى

تولى رياسة مجلس وزرائنا والى تأليف وزارة تختارون أعضاءها لمعاونتكم وتعرضون أسماءهم على تصديقنا العالى

ونسأل الحق الذي جلت قدرته أن يبارك لنا جميعا فيما نبتغيه من نفع الوطن وبنيه

حسين كامل

جواب صاحب العطوفة حسين رشدى باشا

مولاى

أقدم لسدة عظمتكم السلطانية مزيد الشكر على ماأوليتموني من الشرف السامى اذ تفضلتم علىّ بأمركم الكريم الذى فوضتم به إلىّ تأليف هيئة الوزارة

نعم انني كنت وكيلا عن ولى الأمر السابق ولكنى مصرى قبل كل شيء وبصفتى مصريا قد رأيت من المفروض علىّ أن أجتهد تحت رعايتكم السلطانية فى أن أكون نافعا لبلادي فتغلبت مصلحة الوطن السامية التى كانت رائدي فى أعمالى على جميع ماعداها من الاعتبارات الشخصية

لهذا فأنى أقبل المهمة التى تفضلت عظمتكم السلطانية بتفويضها الىّ ولما كان زملائى بالامس الموجودون الآن بمصر متشربين بنفس هذه العواطف وهم كذلك مستعدون للاستمرار على معاونتهم لى

فأننى أتشرف بأن أعرض على تصديق عظمتكم السلطانية رفق هذا مشروع المرسوم السلطانى بتشكيل هيئة الوزارة الجديدة

وإننى بكل احترام واجلال لعظمتكم السلطانية

العبد الخاضع المطيع المخلص

تحريراً فى ٢ صفر سنة ١٣٣٣ (١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤) حسين رشدى

المرسوم السلطاني بتشكيل الوزاره

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على الامر الكريم الصادر في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩

وبعد الاطلاع على أمرنا الكريم الصادر فى هذا اليوم

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء أمرنا بما هو آت

المادة الاولى: عين حسين رشدى باشا وزيراً للدا خليه

واسماعيل سرى باشا « للاشغال العمومية وللحربية والبحرية

واحمد حلمي باشا « للزراعه

ويوسف وهبه باشا « للماليه

وعدلى يكن باشا « للمعارف العمومية

وعبد الخالق ثروت باشا « للحقانية

واسماعيل صدقى باشا « للاوقاف

المادة الثانية : على رئيس مجلس وزرائنا تنفيذ مرسومنا هذا

صدر بالقاهرة فى ٢ صفر سنة ١٣٣٣ (١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤)

حسين كامل

بأمر الحضرة السلطانية رئيس مجلس الوزراء

«حسين رشدي»

ملحوظة — فى يوم ٣٠ مايو سنة ١٩١٥ صدر أمر سلطاني كريم بتعيين ابراهيم فتحي باشا وزيرا للاوقاف بدلا من اسماعيل صدقي باشا المستقيل

وفاة المغفور له ساكن الجنان السلطان حسين كامل الأول

فجعت مصر بوفاة عميدها الكامل وسلطانها المحبوب في ظهر يوم ٢٢ ذى الحجة سنة ١٣٣٥ هـ (٩ اكتوبر سنة ١٩١٧ م) فكان لهذه المصيبة الكبرى والكارثة العظمى رنة حزن وأسى فى نفس الشعب المصرى بأجمعه لما كان لعظمته من المحبة والاجلال فى قلبه

ارتقى رحمه الله عرش السلطنة المصرية عرش أبائه واجداده العظام فى ٢ صفر سنة ١٣٣٣ هـ (١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ م) وكانت نيران الحروب والفتن مكتنفة مصر من كل الجهات فسعدت البلاد فى عهده سعادة انفردت بها دون سواها من سائر البلدان فقد نجت فى أيامه من غوائل الحرب وويلاتها وعاشت البلاد عيشة هنيئة مطمئنة وطاف بنفسه البلاد وأخذ يسمع مظالم العباد فيزيل

أسبابها ونتائجها وأظهر ما وعى صدره بعد طول الاختبار من حسن السياسة فى استمالة رعيته اليه وأحاط علماً بمزايا الحكم فضارع أبرع حكام أيامه فلم يمض على حكمه الحول حتى كانت الامة بأسرها أسيرة حبه وطوع اشارته وكان عظمته محل ثقتها ومستودع أمانيها وآمالها وصاحب الكلمة المسموعة عندها لما كان لعظمته من المنزلة الاولى من الصولة والهيبة لدى شعبه

وقد كان رحمه الله متصفاً بكرم الاخلاق ورقة الجانب وجميل الصفات فكم أسر بجوده وكرمه قلوب القريبين والبعيدين وأطعم بسخائه الجياع والمعوذين وتصدق على الفقراء والمحتاجين وكم عفى عن قدرة وتسامح عن صولة فكان صديق الامة ونصير الضعيف وغوث الملهوف وأبا شفيقاً وسلطاناً عادلا رحيما مجداً في تحقيق كل مشروع مفيد نافع لوطنه العزيز

لبى دعوة ربه إثر مرض عضال أعيا نطس الاطباء ففارقت روحه الطاهرة دار الفناء إلى جنة الخلد ودار النعيم والبقاء فطير نعيه حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا رئيس مجلس الوزراء إلى المديريات والمحافظات بهذا المنشور التلغرافى الذي يدمى العيون ويفتت القلوب من الحزن «داهمت مصر مصيبة عظمى إذ فقدت مليكها المحبوب فقد اختار ذو العرش والجلال الى جواره فى دار النعيم المقيم صاحب العظمة السلطانية المغفور له حسين الاول فلفظ النفس الاخير من حياته الطيبة ظهر هذا اليوم ٢ صفر سنة ١٣٣٣ هـ (١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ م) إن الراحل الكريم بفائق تفانيه فى محبة بلاده وبديع اخلاصه للمصلحة العامة أثناء المدة الوجيزه التي تبوأ فيها عرش مصر (ويا أسفاً على قصرها) بل فى جميع أدوار حياته المباركه قد استحق شكران الوطن

امتاز رحمه الله بمدارك العقل السامى وبعواطف القلب الرحيم فكان على الدوام موضع المحبة والتوقير فى نفوس المصريين بل فى جميع قلوب المتوطنين على ضفاف النيل فلا غرو إن بكته مصر بكاء من يندب كارثة وطنية ولا ريب فى أنه فى جميع انحاء القطر في بيوت الله وفى مساكن الناس من أحقر الدور إلى أفخر القصور ستبسط أكف الضراعة والابتهال إلى مولى البرايا ان يتغمده برحمته ورضوانه ذلك الذى سيلقبه التاريخ حقاً وعدلا بهذا اللقب الجميل «أبو الامة»

وقد دفن بجامع الرفاعي بجوار قبر والده المغفور له اسماعيل باشا بعد أن احتفل بجنازته احتفالا رسمياً مهيباً اسكنه الله فسيح جنانه ورفعه أعلا منزلة فى الآخرين

تنازل صاحب السمو الامير كمال الدين حسين

يا صاحب العظمة السلطانية

ذكرتموني عظمتكم بما اتفقتم عليه مع الحكومة البريطانية الحامية وقت ارتقاء عظمتكم عرش السلطنة المصرية من تأجيل وضع نظام وراثة العرش السلطاني الى ما بعد بحثه وقد تفضلتم عظمتكم فأعربتم لي عن رغبتكم فى أن تكون وراثة عرش السلطنة المصرية منحصرة في الاكبر من الابناء ثم بعده لاكبر أبنائه وهكذا على هذا الترتيب

واني لأذكر لعظمتكم هذه المنة الكبري لما فى هذه الرغبة من التشريف لي على أنى مع اخلاصى التام لشخصكم الكريم وحكمكم الجليل مقتنع كل الاقتناع بأن بقائى على حالتى الآن يمكننى من خدمة بلادى بأكثر مما يمكن أن أخدمها به فى حالة أخرى لذلك أرجو من حسن تعطفاتكم ان تأذنوا لى أن أتنازل عن كل حق او صفة او دعوى كان من الممكن لى أن أتمسك به في إرث عرش السلطنة المصرية بصفتى ابنكم الوحيد وانى بهذه الصفة أقر الآن بتنازلى عن جميع ذلك

وإننى لا أزال لعظمتكم السلطانية النجل المخلص والعبد الكثير الاحترام

القاهرة فى ٨ اكتوبر سنة ١٩١٧ كمال الدين

ولولا ما أملته البلاد والعباد بخلف الراحل الكريم شقيقه العظيم فؤاد مصر بجلوسه على عرش البلاد وأن يكون خير خلف لذلك السلف الامين فى ابلاغ مصر آمالها وأمانيها لضاعت الآمال وانقطع حبل الرجاء

فقد تولى سمو الامير احمد فؤاد سلطاناً على الديار المصرية عقب وفاة شقيقه ساكن الجنان السلطان حسين كامل الاول وكان عمره اذ ذاك خمسين عاماً وكان يقضي حياة هادئة منتظمة بعيداً عن حلبة السياسة ميالا الى الاستفادة والاطلاع فان العالم كله كان لديه بمنزلة ميدان للنظر والتأمل فاكتسب معرفة وافرة بالطبيعة البشرية جعلته من عظام سواس العالم وإلى القاريء صفحة نقية طاهرة من أعمال سموه قبل تبوئه عرش أبائه وأجداده العظام

ارتقاء الامير احمد فؤاد الاول على عرش السلطنة المصرية الجليلة

صفحة من تاريخ سموه

الامير احمد فؤاد هو النجل الأصغر للمغفور له الخديو اسماعيل باشا ولد بالجيزة في ٢ ذى الحجة سنة ١٢٨٤ هـ (٢٦ مارس سنة ١٨٦٨ م) ولما بلغ السابعة من عمره ألحقه والده المعظم بمدرسة الامراء بعابدين فتعلم فيها مبادىء العلوم ولما ترعرع واشتد أزره ارسله والده المعظم الى سويسرا فى عام ١٨٧٨ م وكان فى معية سموه المرحومين حسن جلال باشا مدرساً للغة العربية وحمدالله امين باشا مدرساً للتركية فالتحق بمدرسة (توديكو) بجنيف فمكث بها سنتين حيث التقى بوالده بعد مغادرته الديار المصرية لايطاليا فأقام معه فى القصر الملكي الشهير باسم « فاوريتا » ولما توسم فيه الملك امبرتو الاول ملك ايطاليا السابق من المواهب العالية والمدارك السامية ألحقه بالمدرسة الاعدادية الملكية فى مدينة « تورينو » فلما أتم دروسه بها نقل منها الى مدرسة تورينو الحربية العليا وتخرج منها فى عام ١٨٨٨ م برتبة الملازم وتعين فى آلاى الطوبجية الثالث عشر وهو من خيرة الآلايات المدفعية فى العالم فمكث سنتين أبدى فيهما من فضائل الصفات ماحبب فيه الجنود واستمال اليه الضباط العظام والقواد ولما سافر إلى الاستانة لزيارة والده فى عام ١٨٩٠ ووقعت عين السلطان عبد الحميد على سموه اختاره ياوراً فخرياً لجلالته فكان دائماً موضع رعاية جلالته ولما رأى فى سموه حدة الذكاء وبعد النظر في تصريف الامور انتدبه جلالته ليكون ملحقاً حربياً لسفارة الدولة العلية فى مدينة « فينا » عاصمة النمسا فمكث فى هذه الوظيفة ما يقرب من السنتين وأظهر من البراعة السياسية ما شهدت لسموه به الدول الأجنبية

وفى ٢٥ يوليه سنة ١٨٩٢ انتدبه الخديو السابق ليكون سر ياوراً له برتبة الفريق فقبل ذلك بكل تواضع حباً فى خدمة وطنه وإعلاء شأنه

رأى سموه ورأيه الموفق بعد ان تقلب فى هذه الوظائف السامية أن يقوم بخدمة وطنه من طريق الاعمال الجليلة الحرة التى تعود على الوطن بالنفع والفخار فتفرغ لذلك وقام بنشر ألوية العلم والعرفان على ربوع الديار فأسس مشروع الجامعة المصرية واحتفل بافتتاحها فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٠٨ وألقى خطبة نفيسة فى حفلة الافتتاح الرسمية

بالقاعة الكبرى لمجلس شورى القوانين وانتخب رئيساً للجامعة فنهض بها الى أن جعلها في مصاف جامعات اوروبا ثم سافر بنفسه الى البلاد الاوربية واستحضر منها كبار العلماء المستشرقين واتفق مع كبار الجامعات الاوربية على قبول الطلبة المصريين الذين يتممون دروسهم بالجامعة المصرية بتفوق فكان يُرسل عاماً بعد عام بهؤلاء الطلبة الى تلك الجامعات على حساب الجامعة تشجيعاً لهم فأظهروا نبوغاً فائقاً ونالوا أعلى الشهادات ولا نزال البلاد تجني ثمرة اتعابهم وكان لهم الحظ الأوفر في تأسيس نهضة مصر العلمية الحديثة وقد أسس سموه مكتبة عظيمة خاصة بالجامعة حوت من درر الكتب ونفائس المؤلفات ما يعجز القلم عن وصفه ورأى سموه أن يكون للجامعة إيراداً ثابتاً من الحكومة وبسعيه المشكور خصصت الحكومة لها اعانة سنوية قدرها ألفين من الجنيهات وخصصت وزارة الاوقاف خمسة آلاف جنيهاً سنوياً وذلك فضلاً عن الاطيان والاملاك الموقوفة عليها من الامراء والاعيان مما جعل مركز الجامعة المالي مركزاً وطيداً أمكنها بفضله ان تعيش غنية طول هذه المدة الى ان استلمتها الحكومة المصرية في ديسمبر سنة ١٩٢٣

وفي سنة ١٩٠٩ أسس سموه الجمعية الخديوية « السلطانية » للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع واحتفل بافتتاحها في ٨ ابريل سنة ١٩٠٩ وبالاطلاع على مجلة مصر الحاضرة التي كانت تطبع في ذلك الوقت نرى مقدار ما قامت به هذه الجمعية من المحاضرات المفيدة والمباحث العلمية النفيسة وفي تلك السنة أسس ايضاً جمعية لترغيب السياح لزيارة الاقطار المصرية ومشاهدة ما حوته من آثار أجدادها العظام وحضارتهم فكان لهذه الجمعية من المآثر الحميدة ما أزالت عن عقول كثير من الافرنج ما كانوا يشيعونه عن المصريين من انهم الباطلة والصفات المذمومة وأعلت من شأن المصريين بين دول اوروبا ومكنت المودة بينهم

ورأت جمعية الاسعاف أن سموه خير من ينهض بها الى المستوى اللائق بها فاجتمع مجلس ادارة الجمعية في ٥ يناير سنة ١٩١٠ وانتخب سموه باجماع الآراء رئيساً للجمعية فقبل الرئاسة عن طيب خاطر ونهض بها حتى بلغت من السؤدد والكمال ما نراه منها من الخدمات الجليلة التي تؤديها هذه الجمعية في سبيل تخفيف ويلات الانسانية بدون أدنى مقابل وانشأ سموه للجمعية صيدلية كبيرة خاصة بها

وفى ٣٠ اكتوبر سنة ١٩١٥ صدر النطق السلطاني الكريم من شقيقه المغفور له حسين كامل الاول بتوجيه رئاسة الجمعية السلطانية اليه فتولى رئاستها بهمته المعروفة ووضع لها لائحة داخلية جديدة فصدر النطق العالي باعتمادها فى ١١ أغسطس سنة ١٩١٧ ثم وجه عنايته بعد ذلك الى مكتبتها ومتحفها المحتويين على جيد الكتب ونفائس الآثار فنظمها أحسن تنظيم

ولم تكن غيرته على العلم والفنون بأقل من غيرته على خير بنى الانسان ونفعهم واغاثتهم ومواساتهم فقد تعهد سموه رئاسة جمعية الهلال الاحمر وسار بها شوطاً بعيداً الى الرقى وأعلا من شأنها وأذاع صيتها بين الخافقين

وفى ٨ يناير سنة ١٩١٧ انتخب عضو شرف في المجمع العلمى المصري فكان خير ما قام به من جليل الاعمال انه وضع جائزة ماليـة لمن يضع أحسن مؤلف فى تاريخ والده المغفور له اسماعيل باشا فبعث بذلك التنافس بين المفكرين والمؤلفين

وانشأ ايضاً المعهد السلطاني (الملكى) لتربية الاحياء المائية فى ثغر الاسكندرية لتربية الاسماك واكثارها فى السواحل المصرية هذا فضلا عن الجمعيات الكثيرة والمشروعات العديدة الجزيلة الفائدة التي كان يمدها بنفوذه العالي وبفكره الصائب مما لو حاولنا اثباته لاحتجنا الى مؤلفات ضخمة وهذه الجمعيات التى انشأها او تولى رئاستها ستبقى مدينة لسموه بالفضل ناطقة بأفصح لسان بما له من الايادي البيضاء عليها بل على الامة بأجمعها وليس هذا ببعيد على همة سموه الفائقة خصوصاً اذا علمنا أن من أقوال سموه المأثورة « ليس بذي شأن ان يكون المرء اميراً من الامراء وانما المرء ذو البال أن يكون عاملا مفيداً » وفى ١٩ اكتوبر سنة ١٩١٧ ارتقى عرش السلطنة المصرية وهذه

ترجمة التبليغ الوارد إلى الحضرة السلطانية من قبل الحكومة البريطانية

يا صاحب العظمة السلطانية

بأمر جناب وزير الخارجيـة لحكومة صاحب الجلالة البريطانيـة أتشرف أن أعرب لعظمتكم عن فائق الاسف الذي شمل حكومة جلالة الملك حينما وصل الى علمها نعي المغفور له صاحب العظمة السلطان حسين كامل الذى اكبرت الامة المصرية جميعها اخلاصه لكل ما فيه خيرها اخلاصاً لا يعتريه فتور وقدرته حق قدره فكانت

وفاته لديها كارثة وطنية وانني أتشرف بابلاغ عظمتكم السلطانية انعطاف حكومة جلالة الملك لما أصاب شخصكم الكريم من دواعي الحداد

هذا وإنني مكلف فى الوقت نفسه بأن أحيط علم عظمتكم أنه لما كان نظام الوراثة على عرش السلطنة المصرية لم يوضع للآن وكنتم عظمتكم بعد طبقة البنين الوارث المتعين طبقاً لوراثة العرش فان حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعرض على عظمتكم تبوء هذا العرش السامى على أن يكون لورثتكم من بعدكم حسب النظام الوراثي الذي سيوضع بالاتفاق بين حكومة صاحب الجلالة البريطانية وبين عظمتكم

وان حكومة صاحب الجلالة البريطانية تريد أن تجدد لعظمتكم بهذه المناسبة التأكيدات التى أعطتها لسلف عظمتكم عند ارتقائه العرش وهى مقتنعة أن فى استطاعتها أن تعتمد في العمل مع عظمتكم على تلك الصداقة التى كانت شعاراً لحكم السلطان المرحوم وعادت ثمراتها على البلاد بازدياد الرفاهة والتقدم ذلك الامر الذى له من المكانة فى نفس الحكومة البريطانية ما لا يقل عن منزلته لدى عظمتكم

وإني أنتهز هذه الفرصة فأقدم لعظمتكم السلطانية أجل احتراماتى

القاهرة فى ٩ اكتوبر سنة ١٩١٧ رجنالد ونجت

فلما ارتقي عظمته عرش آبائه وأجداده العظام فى ذلك الوقت الذى كانت تئن فيه البلاد من القوانين الاستثنائية التى اقتضتها الضرورات الحربية أخذ يبدي عظمته من الحكمة والمعاملة الحسنة ما خفف كثيراً من آلام الشعب وأنينه وما مضى الحول على حكمه السعيد حتى استبشرت البلاد خيراً بل العالم أجمع اذ وضعت الحرب الاوربية الكبرى أوزارها وقامت الامة المصرية على بكرة أبيها بنهضتها الوطنية المباركه مطالبة بحقوقها المغتصبة فأخذ عظمته يرعاها بنفوذه السامى ويغذيها بارشاداته النفيسة فمالت اليه النفوس والتفت حول عرشه المفدي القلوب وفى سنة ١٩٢١ طاف عظمته بنفسه البلاد لاستطلاع شؤون الرعية فكان يقابل فى كل مكان بحفاوة يعجز عن وصفها البيان

المناداة بجلالته ملكا على الديار المصرية

وفى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ألغيت الحماية البريطانية التى كانت وضعت على مصر عند نشوب الحرب فنودى بعظمة السلطان فؤاد الاول ملكا مستقلا على الديار المصرية

فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ واعترفت الدول رسمياً باستقلال مصر فأخذ جلالته يسوس الناس سياسة العدل والحكمة ويفيض عليها نعمة إثر نعمة فمنح البلاد حياة دستورية واسعة وتفضل بأوفر نصيب من عنايته على معاهد العلم الدينى ومدارس التعليم العصرى فاستضاءت البلاد بنور العرفان وأوفد البعثات العلمية على مختلف أنواعها من بنين وبنات فعمرت البلاد الاوربية بشباب مصر الناهض وأخذ يشجع العاملين ويكافئ النابغين من أبناء البلاد فبعث فى القلوب حب العمل والتفاني فى الخدمة العامة وأظهر فى البلاد روحاً دستورية عالية حتى لُقب « بالملك الدستورى »

عصر فؤاد

اتفق المؤرخون واعترفت الحكومة بصفة رسمية على تسمية هذا العصر الذى ازدهت فيه العلوم والمعارف وبلغت الامة فيه أقصى درجات الحضارة والتمدن بعصر فؤاد نسبة الى واضع أساس هذه النهضة ومشيد أركانها المليك المحبوب « فؤاد الاول »

وانا لنحمد المولى سبحانه وتعالى اذ قيض لمصر هذا الملك الدستورى المحبوب الذى يفرح لفرح شعبه ويتألم لآلامه فلا يزال يحنو عليه بعطفه الابوى فى وقت الشدة حتى ينقذه منها وتثبت هنا اعتراف الجرائد الاجنبية بمناقب جلالته اذ نشرت جريدة « الديلى اكسبريس » مقالة عنوانها « ملك مصر » بقلم من يعرفه نقتطف منها ما يأتي « ان مصدر نجاة مصر هو شخص الملك فؤاد نفسه واذا جاء اليوم الذى تستطيع ان تقوم فيه مصر بتعهداتها للعالم عموماً فأن الفضل الاكبر فى ذلك يرجع الى سياسة الملك فؤاد تلك السياسة التى تبنى وتعمر وتشيد من غير ان تحاول الظهور والتباهي وقد أدت مناقب ملك مصر العظيمة الجليلة الى اكسابه ثقة رعاياه وهو يعمل عشر ساعات فى اليوم ويعنى عناية شديدة بأن لا يتجاوز حدود حقوقه الدستورية وهو شديد المحبة جداً لشعبه ولا يمل ولا يكل في العمل لخير ذلك الشعب ولما فيه النفع لصالح بلاده »

ونشرت جريدة طنين التركية هذه العبارة « ان الملك فؤاد تهذب تهذيباً أوربياً كاملا وتشبع بالاراء الديموقراطية والدستورية وقد ألم بآمال أمته ومطالب شعبه الماماً تاماً بفضل المراس السياسي الذى خوله اياه سنه وتجربته ولم يفت ملك مصر ان يستفيد من كل فرصة تسنح له لاقناع الانجليز بمطالب بلاده وايصال المصريين الي آمالهم

وابلاغ مملكته الحرية التى هي جديرة بها لقد عمل الملك فؤاد تجاه معارضة عظيمة وتجاه مخاطر كانت مدهشة في بعض الاحيان وأخيراً تغلب على المصاعب وفاز فى تغيير وجهة نظر الانجليز بالنسبة الي سعد زغلول باشا فضاعف بذلك محبة شعبه له وكان هذا الشعب يصفق للملك فى مظاهراته انهم يقارنون بين سعد زغلول باشا وموسليني فى بعض الاحيان واتماماً لهذه المقارنة يجب ان نشير الى ان موقف الملك فؤاد يشابه موقف الملك فكتور عمانوئيل كل المشابهة فكما ان الملك فكتور عمانوئيل اشترك فى مشاعر قومه بموافقته على حركات الفاشيستي كذلك الملك فؤاد اكتسب شكر مصر له وامتنانها منه بما منحه لسعد زغلول باشا والمصريين من تفوق وامتياز بقدر ما استطاع»

أما أخلاق جلالته فليس في وسع مثلى أن يأتى على حقيقة وصفها فما جبل عليه من حسن الصفات وكريم السجايا وحميد التواضع المقرون بعزة النفس وحسن التدبير وحب النظام واحترام الواجب والارادة القوية مع المحافظة على الصداقة والوطنية الحارة المقرونة بحسن السياسة والتقاليد الدولية ومتين الاخلاص لوطنه ومساعدة الاعمال الخيرية والمشاريع الوطنية وميله الشديد فى اعلاء شأن وطنه الى ان يبلغ به أسمى منزلة من الامم الراقية والعمل على زيادة رفاهية شعبه كل هذه الصفات الحميدة جعلت الامة المصرية على بكرة أبيها أسيرة حبه وطوع اشارته ووضعت أرواحها تحت تصرفه اللهم ان نسألك ان تحفظه بعنايتك وتنصره نصراً عزيزاً وتؤيده بروح منك وتمده بمعونتك وتجعل عصره عصر عز وهناء ورفاهة ورخاء كما نسألك اللهم ان تحفظ برعايتك قرة عين الامة حضرة صاحب السمو الملكي ولى العهد الامير فاروق

(٢٣) وزارة حسين رشدى باشا الثالثة {أو الوزارة الرشدية الثالثة}

في ٢٣ ذى الحجة سنة ١٣٣٥ هـ (١٠ اكتوبر سنة ١٩١٧ م)

الامر الكريم السلطاني الصادر لحضرة صاحب الدولة حسين رشدي باشا

عزيزي حسين رشدي باشا

نعلم رعايانا انه بسبب وفاة سلفنا وأخينا المحبوب المغفور له السلطان حسين الاول الذى اختطفته المنية قبل الأوان وملأت القلوب حزناً عليه

قد تولينا بالاتفاق مع الدولة الحامية عرش السلطنة المصرية على أن يكون هذا

العرش من بعدنا لورثتنا طبقاً للنظام الوراثى الذي سيوضع بالاتفاق بيننا وبينها

منذ ثلاث سنوات كانت حدود بلادنا يظهر انها مهددة وكانت ثروتها الزراعية توشك أن تصاب فى مصدرها وقد لبي سلفنا رحمه الله نداء الواجب وتفانى فى اخلاصه لمرافق بلاده فلم يتردد فى تحمل أعباء السلطنة مع ما كان يحف بها من المصاعب واعتماداً على ولاء رعاياه وعلى تأييد الدولة الحامية وقف نفسه مدة هذه السنوات الثلاث على تنفيذ المنهاج الذى اختطته فى المرسوم الصادر منه الى دولتكم عند ارتقائه عرش السلطنة وقد صار وضع أسس تعميم التعليم وبحث موارد ثروة القطر والشروع في الوسائل التمهيدية التى من شأنها احلال مصر فى مكانة الكرامة اللائقة بها فى العالم الذي سيستجد على أثر انعقاد الصلح

ونحن اليوم ننشد ذلك الولاء نفسه من رعايانا فى ظروف هى اكثر يمناً وتوفيقاً فقد زالت الاخطار التى كان يظهر انها تهدد بلادنا وعادت ثروة القطر الى ما كانت عليه وبقى علينا أن نخصص أنفسنا بالاشتراك مع نواب الامة اشتراكا يزداد على الدوام لاتمام تنفيذ ذلك المنهاج الذي اختطه سلفنا وأن نحقق فى جميع الفروع الاصلاحات التى من شأنها ضمان التقدم المادي والادبي فى بلادنا

ولما كنا على يقين من خبرتكم ومن صفاتكم السامية فاننا نوجه الى عهدتكم مهمة تأليف الوزارة

ومن الله نلتمس الاعانة على ما نحن قادمون عليه من العمل فؤاد

القاهرة فى ٢٣ ذى الحجة سنة ١٣٣٥ (١٠ اكتوبر سنة ١٩١٧)

جواب حضرة صاحب الدولة حسين رشدي باشا

يا صاحب العظمة السلطانية

اني لأشعر بالشرف العظيم الذي أوليتموني إياه بما تفضلتم به علي من دلائل الثقة الكبرى بتكليفي تأليف الوزارة الجديدة

وبالرغم من اعتلال صحتى لما تحملته من الاجهاد من ثلاث سنوات ولما نالنى من الصدمة العنيفة بفقد سيد كان لى فى آن واحد صديقاً لى فانى وفاء الى النهاية بالواجب المفروض علي بصفتى مصريا أقدم فى ظل حكم عظمتكم لخدمة بلادي القليل الباقي لى من القدرة على العمل وبناء على ذلك فانى آخذ على عهدتى تأليف هيئة الوزارة

الجديدة فأعرض على تصديق عظمتكم السلطانية تجديد الهيئة السابقة كما كانت وانني بكل احترام واجلال لعظمتكم السلطانية العبد الخاضع المطيع المخلص

٢٣ ذي الحجة سنة ١٢٣٥هـ (١٠ اكتوبر سنة ١٩١٧م) حسين رشدى

المرسوم السلطاني بتشكيل الوزارة الجديدة

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على الامر الكريم الصادر فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩

وبعد الاطلاع على أمرنا الكريم الصادر فى هذا اليوم

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء رسمنا بما هو آت

المادة الاولى : عين حسين رشدي باشا وزيراً للداخلية .

واسماعيل سري باشا « للاشغال العمومية وللحربية والبحرية

وأحمد حلمي باشا « للزراعة

ويوسف وهبه باشا « للمالية

وعدلى يكن باشا « للمعارف العمومية

وعبد الخالق ثروت باشا « للحقانية

وابراهيم فتحي باشا « للاوقاف

المادة الثانية : على رئيس مجلس وزرائنا تنفيذ مرسومنا هذا فؤاد

بأمر الحضرة السلطانية رئيس مجلس الوزراء

فى ٢٣ ذي الحجة سنة ١٣٣٥ (١٠ اكتوبر سنة ١٩١٧) حسين رشدي

مرسوم سلطانى بتعيين احمد زيور باشا وزيراً للاوقاف

نحن سلطان مصر

بناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء رسمنا بما هو آت

المادة الاولى: عين احمد زيور باشا محافظ الاسكندرية وزيراً للاوقاف بدلا من ابراهيم فتحي باشا المستقيل

المادة الثانية : على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ مرسومنا هذا فؤاد

بأمر الحضرة السلطانية رئيس مجلس الوزراء

فى ٨ ربيع الاول سنة ١٣٣٦ (٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٧) حسين رشدي

عصر النهضة الوطنية المباركة

ألقت الحرب الاوربية الكبرى التي تطاحنت فيها ٣٦ دولة و ٦٠ مليوناً من الجنود من مختلف الاجناس أوزارها في ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ على مبدأ حق الامم في تقرير مصيرها فما كاد يصل هذا النبأ أو هذه البشري الى مصر حتي قام ثلاثة من أعظم عظماء هذا البلد وهم سعد زغلول باشا (والمرحوم) علي شعراوي باشا وعبد العزيز فهمي بك وتوجهوا الى دار الوكالة البريطانية (أو دار الحماية) كما أسموها في ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ وقابلوا جناب المعتمد البريطاني وقد كان السير رجنالد ونجت وطلبوا منه باسم الامة المصرية الغاء الاحكام العرفية ومراقبة الجرائد والمطبوعات لزوال السبب الذي من أجله كانت مبسوطة ألا وهو انتهاء الحرب وبرد تلك الوديعة التي احتفظت بها انجلترا مدة الحرب ووعدت بردها عند انقضائه ألا وهي استقلال البلاد استقلالا تاماً مع تقديم المصريين لهم الضمانات المعقولة التي لا تتنافى مع الاستقلال التام وبينوا لجنابه أحقية مصر في هذه المطالب وتمنوا أن تدوم صداقة انجلترا لمصر بشرط أن تكون صداقة الحر للحر لا العبد للحر

قدم هؤلاء الابطال الثلاثة هذه المطالب الحقة في ذلك اليوم (١٣ نوفمبر) الذي اتخذه المصريون عيداً وطنياً لهم وسموه (عيد الجهاد الوطني) ولا يزالون يحتفلون بذكراه سنوياً وقد كانت انجلترا خارجة من الحرب وعلم النصر يخفق فوق رأسها والاحكام العرفية مبسوطة على البلاد والقوانين الاستثنائية في أشد تطبيقها والسجون مفتحة أبوابها لمن يتلفظ بكلمة واحدة يحي بها مصر لم تدهش مصر من طلبات أبنائها الثلاثة البررة وجرأتهم على ذلك لانها صرفت أربعين عاماً وهي تتحفز لمثل هذه الساعة للمطالبة باستقلالها ورد حريتها ولكن الانجليز وحدهم اعترتهم الدهشة وتولاهم العجب وعدوا ذلك جرأة واقتحاماً من ثلاثة أشخاص غير مسؤولين ولكنهم ما لبثوا ان رأووا أربعة عشر مليوناً تهز أصواتهم أعصاب الارض وتصل هتافها بحياة الوطن الى جميع أنحاء مصر وباتت كلمة «يحي الوطن» «نحي مصر حرة» «يحي الاستقلال التام لوادي النيل» أنشودة كل مصري ومصرية فخفت صوت السير برونيات المستشار القضائي للحكومة المصرية الذي كان يعد مشروع القضاء القاضي بتحويل المحاكم المصرية إلى محاكم انجليزية واضطر السير ونجت المعتمد البريطاني الذي كان

الحاكم بأمره فلم ير منجاة من مقاومة التيار الا قبول طلب رشدي باشا وعدلي باشا للسفر الى لندن للمباحثة فى الشؤون المصرية بعد ان رفض طلبهما سابقا ولكن الوزيرين لم يقبلا السفر مالم يسمح لزعماء الوطنيين بالسفر الي لندن معهما كذلك فرفض الانجليز هذا الطلب وترتب على ذلك ان قدمت الوزارة استقالتها الى عظمة السلطان فقبلها

وكان فى ذلك الوقت قد تألف الوفد المصري ووكلته الامة للمطالبة باستقلال البلاد والدفاع عن حقوقها وكان هذا الوفد مؤلفاً من حضرات أصحاب المعالى والسعادة والعزة سعد زغلول باشا رئيساً واسماعيل صدقي باشا والمرحوم على شعراوي باشا وحمد الباسل باشا ومحمد محمود سليمان باشا وحسين واصف باشا وعبد الخالق مدكور باشا وعبد العزيز فهمي بك وأحمد لطفي السيد بك ومحمد على بك (والمرحوم) عبد اللطيف المكباتى بك وسينوت حنا بك وجورج خياط بك ومصطفي النحاس بك (باشا) والدكتور حافظ عفيفي بك ومحمود أبو النصر بك وعلى ماهر بك (وقد استقال بعض هؤلاء الاعضاء وانفصل بعضهم واستقال آخرون لمناسبات سنذكرها في حينها) وقد أعيد تنظيم هيئة الوفد المصري فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٢٣ فأصبح مكوناً من حضرات أصحاب الدولة والمعالي والعزة حسب أقدميتهم سعد زغلول باشا (رئيساً) حمد الباسل باشا (وكيلا) وجورج خياط بك وسينوت حنا بك ومصطفى النحاس باشا وواصف غالى بك والاستاذ ويصا واصف افندي والاستاذ مكرم عبيد افندى ومحمد فتح الله بركات باشا ومرقس حنا باشا ومراد الشريعى بك ومحمد علوي الجزار بك وعلى الشمسى أفندى

وقدم الوفد المصرى عند تشكيله برنامجه فى هيئة مذكرة إلى سفراء الدول يقول فيها..

تطلب مصر استقلالها التام :

(ا) لأن الاستقلال حق طبيعي للأمم .

(ب) لان مصر لم تهمل قط امم المطالبة بهذا الاستقلال بل هى قد سفكت فى سبيله دم أبنائها ولهذا كان ما حازته من النصر فى ميدان القتال كافياً لرد السيادة إليها لولا اجماع الدول العظمى فى سنة ١٨٤٠ وسنة ١٨٤١ واكراهها على تقليل مطامعها إلى أدنى حد ممكن وجعلها تكتفي بالاستقلال الداخلي فقط وهو مع

ذلك واسع النطاق يكاد يبلغ حد الاستقلال التام

(ج) لان مصر تعتبر نفسها الآن خالصة من آخر رباط كان يربطها بتركيا وهو رباط السيادة الاسمية إذ قد أصبحت تركيا بسبب نتائج الحرب لا تستطيع التمسك بهذه السيادة

(د) لان مصر ترى أن الوقت قد حان لان يعلن استقلالها التام الذى يؤيده مركزها الجغرافى وأحوالها الجنسية والمادية والأدبية

(٢) تريد مصر أن تكون حكومتها دستورية وأن تراعي في تفاصيل النظام حالة البلاد الخصوصية من جهة ما للأجانب فيها من المصالح وأن تقوم بعمل اصلاحات اقتصادية وإدارية واجتماعية لتستعين على تحقيقها بذوي العلم من أهل البلاد الغربية كما كانت تلك عادتها فيما مضى

(٣) تعلن مصر أن امتيازات الاجانب فيها ستحترم بكل دقة وإذا كان العمل أظهر أن بعضها يدعو إلى تحوير أليق بمقتضيات الأحوال فانها تعرض ما يعن لها من وجوه التعديل التي من شأنها المساعدة بين تقدم البلاد مع صيانة المصالح المنظورة فيها وتكون فيما تعرضه من ذلك واسعة الصدر غاية فى الاخلاص والمجاملة

(٤) تتعهد مصر بالبحث في وضع طريقة للمراقبة المالية لا تقل في أهميتها بالنسبة للبلاد الاجنبية ذوات المصالح عما كان متبعاً قبل اتفاقية سنة ١٩٠٤ ويكون أهم قائم بها هو صندوق الدين العمومى

(٥) تكون مصر مستعدة لقبول كل ما تراه الدول من الاحتياطات مفيداً للمحافظة على حياد قناة السويس

(٦) تعتبر مصر نفسها حائزة لاكبر شرف بوضع استقلالها تحت ضمانة جمعية الامم وأن تشترك بهذه المثابة بقدر ما لديها من الوسائل في تحقيق مبادئ العدل والحق على النمط الحديث

ذعر الانجليز من هذه المطالب وظنوا انهم بابعاد أربعة من زعماء الوفد أو بالاحرى زعماء الامة وهم سعد زغلول باشا واسماعيل صدقى باشا ومحمد محمود باشا وحمد الباسل باشا يوقع الرهبة فى القلوب ويفرق تلك العصبة المتحدة القابضة بيدها على أزمة القيادة فتفتهم الى

مالطة في ٨ مارس سنة ١٩١٩ فكان هذا النفي الجائر مداداً للنهضة ودافعاً للهمة والنشاط فى اشعال النهضة الوطنية فى انحاء البلاد فقد جاء بظهور الاتحادوالترابط والتساند المتين بين عنصري الامة القبطي والمسلم وذهبت الفوارق الدينية وحلت محلها الروابط الوطنية فلم يتأخر كل فرد عرف ان أرض مصر تقله وسماءها تظله عن تقديم نفسه فدية لوطنه المقدس وعمت المظاهرات البلادمنادية باستقلال مصروسودانها وبفك اعتقال المعتقلين بين أزيز الرصاص وقصف البارود وظلمات السجون وأضرب عمال الحكومة بأجمعهم وكل طائفة من الطوائف عظيمة كانت أو حقيرة عن تأدية عملها وقُطعت الاسلاك البرقية وقلعت قضبان السكك الحديدية حتى اضطربت الاحوال وعمت الفوضي داخلية البلاد احتجاجاً على هذا العمل الجائر والظلم البين فلم يكن فى وسع انجلترا امام نفوذ صاحب العظمة السلطان المعظم الذي شارك الامة فى شعورها وصوت شعبه الا ان تخضع فأصدر المندوب السامى البريطاني هذا الاعلان فى ٦ رجب سنه ١٣٣٧هـ (٧ ابريل سنة ١٩١٩م) «الآن وقد عاد النظام بنجاح عظيم فبالاتفاق مع حضرة صاحب العظمة السلطان أعلن أنه لم يبق حجر على السفر وأن جميع المصريين الذين يريدون مبارحة البلاد تكون لهم هذه الحرية وقد قررت علاوة على ذلك أن كلا من سعد زغلول باشا واسماعيل صدقي باشا ومحمد محمود باشا وحمد الباسل باشا يطلقون من الاعتقال ويكون لهم كذلك حق السفر »

فلما سمعت الناس هذه البشرى عمها السرور وغمرها الحبور وهرولت الى سراى عابدين العامرة زرافات ووحداناً منادية بالدعاء رافعة واجب الشكر ومراسيم الولاء لعظمة السلطان ثم صدر المرسوم السلطاني الآتي بتشكيل الوزارة الرشدية الرابعة

(٢٤) وزارة حسين رشدى باشا الرابعة أو {الوزارة الرشدية الرابعة}

في ٨ رجب سنة ١٣٣٧ هـ (٩ ابريل سنة ١٩١٩ م)

أمر كريم صادر لحضرة صاحب الدولة حسين رشدي باشا

عزيزى رشدى باشا

انه بمالى فى دولتكم من الثقة الكاملة قد عهدت لدولتكم تأليف الوزارة الجديدة وعرضها الينا لصدور أمرنا باعتمادها واني أرجو الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا جميعاً لما فيه خير البلاد فؤاد

جواب حضرة صاحب الدولة حسين رشدي باشا

يا صاحب العظمة

أتقدم الى عظمتكم بالشكر الفائق على ما تفضلتم به نحوى من دلائل استمرار الثقة بالامر الكريم الذي أصدرتموه لى فى هذا اليوم تكلفوننى فيه بتشكيل الوزارة الجديدة

فنظراً لما فى الظروف الحاضرة من المصاعب وأملا فى حل يرضى الامة أرى من واجبي قبول القيام المهمة التى اقتضت ارادتكم السنية احالتها على عهدتى ولذلك أعرض على نظركم العالى مشروع المرسوم السلطاني المرفق بجوابى هذا لصدور الامر باعتماده

واذا كنت لم أحفظ لنفسى سوى رئاسة مجلس الوزراء فذلك لان أعباء الحمل الملقى على عاتقى فى الحال وفى المستقبل القريب لا تسمح لي أن أتولى أيضاً ادارة أخرى

واني لعظمتكم العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الامين

القاهرة فى ٨ رجب سنة ١٣٣٧ (٩ ابريل سنة ١٩١٩) حسين رشدى

المرسوم السلطانى بتشكيل الوزارة الجديدة

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على الامر الكريم الصادر فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩

وبعد الاطلاع على أمرنا الكريم الصادر فى هذا اليوم

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء رسمنا بما هو آت

المادة الاولى عين : حسين رشدى باشا وزيراً للمعارف (مؤقتاً)

ويوسف وهبه باشا « للمالية

وعدلى يكن باشا « للداخلية

وعبد الخالق ثروت باشا « للحقانية

وجعفر ولى باشا « للاوقاف

وأحمد مدحت يكن باشا « للزراعة

وحسن حسيب باشا « للاشغال العمومية وللحربية والبحرية

المادة الثانية : على رئيس مجلس وزرائنا تنفيذ مرسومنا هذا فؤاد

بأمر الحضرة السلطانية رئيس مجلس الوزراء

فى ٨ رجب سنة ١٣٣٧ (٩ ابريل سنة ١٩١٩) حسين رشدى

أما ما كان من أمر أعضاء الوفد المصري الذين كانوا بالقاهرة فانهم أبحروا الى باريس في صباح الجمعة ١٠ رجب سنة ١٣٣٧ هـ (١١ ابريل سنة ١٩١٩ م) لحضور مؤتمر فرساى ومروا فى طريقهم الى مالطة حيث التحق بهم الرئيس والثلاثة أعضاء المنفيين فشيعتهم الامة بأفضل تحية وأجمل المظاهر وحملتهم في حقيبتهم مطالب الامة المصرية وآمالها وأمانيها فى استقلالها التام وقد لا يذكر التاريخ وقد لا تذكر الامم والشعوب اجماعاً كاجماع الامة المصرية على انتداب الوفد المصرى وانابته عن الامة فى الدفاع عنها والمطالبة بحقوقها التى حددتها وعينتها له تعييناً لا يقبل نقضاً ولا تغييراً ولا تبديلا

وصل الوفد المصرى الى مؤتمر فرساي فوجد أبوابه مغلقة فى وجهه وصودم باعلان اعتراف الدكتور ولسن رئيس المؤتمر ورئيس جمهورية أمريكا بالحماية الانجليزية على مصر فلم يوهن ذلك من عزيمة الوفد والامة بل بقي الوفد فى أوروبا يدافع عن حقوق البلاد بعزيمة لا تفل وكان فى أعماله ومساعيه نشيطاً لا يكل ومدافعاً لا يأخذه الملل ولا يعتوره الوهن ولا تثبط همته تطورات الحوادث وتقلبات الاحوال فكان طوراً يناجي الحكومات وطوراً يناجي الأمم ويناشد الشعوب حتى نجح في جلب العطف على مصر ممن لم يكن يعنيهم أمرها جهلا منهم بحقيقة حالتها وأرسل الوفد مندوباً منه وهو محمد محمود باشا إلى أمريكا للدفاع عن القضية المصرية هناك فاستعان بالمستر « فولك » الامريكي كمحام ومستشار للوفد المصرى فقدم مذكرات وافية لاعضاء مجلس الشيوخ الامريكي موضحاً فيها أحقية مطالب المصريين فنال بذلك عطفهم وعطف الشعب الامريكي على القضية المصرية حتى صارت عدة جرائد امريكية تدافع عن القضية المصرية وكانت الامة المصرية من وراء الوفد تؤيده وتشد أزره مهما صادفها من العقبات

وبقي موظفو الحكومة الملكيين على اضطرابهم رغم ما أبداه لهم دولة رشدي باشا رئيس مجلس الوزراء من النصح والارشاد للعودة الى أعمالهم فلم يصغوا لارشاده ما لم تجب الوزارة المطالب التي قدمها الموظفون اليها وأهمها الاعتراف رسمياً بسعد زغلول باشا ورفاقه كممثلين للامة المصرية فلم تتمكن الوزارة من اجابة هذه المطالب وقدمت استقالتها الآتية بحجة ضعف صحة رئيسها ولم تلبث على كراسيها أكثر من اثنى عشر يوماً

استقالة الوزارة الرشدية الرابعة

يا صاحب العظمة

ان حالتى الصحية الآن لا تمكنى من القيام بأعباء مهمتى لذلك أرانى مضطراً الى تقديم استقالتى وانى أرفع لعظمتكم خالص الشكر على العطف والمعاونة اللذين لقيتهما على الدوام من جانب سدتكم العلية

واني لعظمتكم العبد الخاضع الامين والخادم المخلص الامين

٢١ ابريل سنة ١٩١٩ حسين رشدى

الامر الكريم بقبول الاستقالة

عزيزي رشدي باشا

ان اضطرار دولتكم للاستقالة بناء على عدم مساعدة حالتكم الصحية للقيام بأعباء مهمتكم كما ورد بكتابكم المرفوع الينا بتاريخ ٢١ ابريل سنة ١٩١٩ قد استلزم مزيد الاسف لدينا وقد أصدرت أمرى هذا لدولتكم شاكراً لكم ولحضرات زملائكم على الهمم الصادقة التى بذلتموها فى سبيل مهمتكم

وأسأل الله أن يمن عليكم بالصحة والعافية من فضله وكرمه

فؤاد

فى ٢١ رجب سنة ١٣٣٧ (٢٢ ابريل سنة سنة ١٩١٩)

بعد ان استقالت الوزارة لم تسد السكينة على ربوع البلاد بل بقيت الاحوال مضطربة والمدارس مقفلة أبوابها والطلبة مضربون عن تلقى دروسهم والاعمال معطلة وان كان الموظفون عادوا الى مراكزهم بعدان توعدهم اللورد اللنبي المندوب السامى البريطانى بمنشور صدر في ٢١ رجب سنة ١٣٣٧ هـ (٢٢ ابريل سنة ١٨١٩ م) ينذرهم فيه بأنه من لم يعد منهم الى مقر عمله ويؤدي واجباته بالدقة يعد مستعفياً ويحذف اسمه من كشف موظفى الحكومة ولكن المظاهرات ما زالت تطوف بأنحاء البلاد منادية باستقلالها وحريتها وبتأييدها لوفدها والانجليز تقمعها بمناقبها ورشاشاتها والمحاكم العسكرية منعقدة وتنزل بالقصاص الشديد والعقاب الصارم لكل من وقع امامها

فى وسط نفوس هذه الامة الغضبي وقلوبها الساخطة على كل من يقدم على تشكيل الوزارة لاعتقادها ان هذه أكبر خيانة تجنى على البلد تقدم صاحب الدولة

الوزير الخطير محمد سعيد باشا وقبل تشكيل الوزارة ونفسه العظيمة مملوءة ثقة بنجاة وطنه من هذه الارتباكات الخطيرة والمصاعب الشديدة المحدقة به مضحياً بنفسه فى سبيل انقاذه

(٢٥) وزارة محمد سعيد باشا الثانية أو { الوزارة السعيدية الثانية }

فى ٢١ شعبان سنة ١٣٣٧ هـ (٣١ مايو سنة ١٩١٩ م)

أمر كريم صادر لحضرة صاحب الدولة محمد سعيد باشا

عزيزى محمد سعيد باشا

انه لكمال وثوقنا بدولتكم ولما نعهده فيكم من مزايا الجدارة والقدرة بمهام الامور قد اقتضت ارادتنا السنية السلطانية بتوجيه مسند رئاسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرئاسة الجليلة لعهدة لياقتكم وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم لبذل الهمة فى انتخاب وتشكيل هيئة الوزراء وعرضه لجانبنا لصدور مرسومنا العالى به والله المسئول أن يمدنا فى كل الامور بعونه وعنايته وان يوفقنا جميعاً للعمل بما ينفع البلاد والعباد ان شاء الله

فى ٢٠ شعبان سنة ١٣٣٧ (٢٠ مايو سنة ١٩١٩) فؤاد

جواب صاحب الدولة محمد سعيد باشا

يا صاحب العظمة

بيد الاجلال تلقيت أمركم الكريم الذي تفضلتم فيه بتكليفي بتشكيل الوزارة الجديدة فأقدم لعظمتكم شعائر الشكر والامتنان على ما تعطفتم به نحوى من دلائل الثقة العالية المقرونة بالاحسان برتبة الرئاسة الجليلة

ومع علمي بصعوبة المركز وما يحف به من المشاق لم يكن فى وسعى الا امتثال أمركم السامى لكي أقوم بما هو مفروض علينا جميعاً من خدمة الوطن تحت ظلكم الكريم وبحسن رعايتكم الفخيمة

وانى أتشرف بأن أعرض على أنظاركم العالية أسماء حضرات الوزراء الذين اخترتهم لمعاونتى على القيام بهذه المهمة وقد حفظت لنفسي مسند وزارة الداخلية فاذا صادف هذا الانتخاب قبولا لدى عظمتكم فألتمس التكرم باصدار المرسوم السلطانى باعتماده

ولا زلت لمولانا العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الامين

القاهرة فى ٢١ شعبان سنة ١٣٣٧ (٢١ مايو سنة ١٩١٩) محمد سعيد

المرسوم السلطاني بتأليف الوزارة

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على الامر الكريم الصادر في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩

وبعد الاطلاع على أمرنا الكريم الصادر في ٢٠ شعبان سنة ١٣٣٧ (٢٠ مايو سنة ١٩١٩)

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء رسمنا بما هو آت

المادة الاولى عين: محمد سعيد باشا وزيراً للداخلية

واسماعيل سرى باشا « للاشغال العمومية وللحربية والبحرية

ويوسف وهبه باشا « للمالية

وأحمد زيور باشا « للمعارف العمومية

وعبد الرحيم صبرى باشا « للزراعة

وأحمد ذو الفقار باشا « للحقانية

ومحمد توفيق نسيم بك « للاوقاف

المادة الثانية : على رئيس مجلس وزرائنا تنفيذ مرسومنا هذا فؤاد

بأمر الحضرة السلطانية رئيس مجلس الوزراء

صدر بسراي البستان في ٢١ شعبان سنة ١٣٣٧ (٢١ مايو سنة سنة ١٩١٩) محمد سعيد

(انعام) — تفضل حضرة صاحب العظمة السلطانية فأنعم برتبة الباشوية على حضرة صاحب المعالى محمد توفيق نسيم باشا وزير الاوقاف وتكرم عظمته بتسليم معاليه براءة هذه الرتبة الرفيعة بيده الكريمة فى صباح ٢٣ شعبان سنة ١٣٣٧ (٢٣ مايو سنة ١٩١٩)

مرسوم سلطانى بتعيين وزيرين

نحن سلطان مصر

بناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء رسمنا بما هو آت

مادة ١ عين : أحمد زيور باشا وزير المعارف العمومية وزيراً للمواصلات

وأحمد طلعت باشا النائب العمومى لدى المحاكم الاهلية وزيراً للمعارف العمومية

مادة ٢ : على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ مرسومنا هذا فؤاد

بأمر الحضرة السلطانية رئيس مجلس الوزراء

صدر بسراى البستان فى ٤ رمضان سنة ١٣٣٧ (٢ يونيه سنة ١٩١٩) محمد سعيد

تشكلت الوزارة السعيدية الثانيـة فى ظروفها المعروفـة فكان من الطبيعى أن تقابلها الامة بالنفور والسخط كأى وزارة كانت تأتي فى ظروفها وقد حصل فعـلا ذلك فتلقته الوزارة بصدر رحب واسع للايذاء فى سبيل خدمة الوطن وقد أفضى دولة رئيسها بالتصريحات الآتية لمحرري الصحافة المصرية كبرنامج لاعمال وزارته

أولا الوزارة مصرية وطنية قبل كل شيء لا تسعى إلا لما فيه صالح الوطن

ثانياً ستكون مهمتها تسيير الامور المعطلة واعادة النظام الداخلى الى السلطة المدنية حتى تزول الشكاوي من النظامات الحالية

ثالثاً ليست لهـا مهمة أو صبغة سياسيه خصوصاً وأن المسألة المصرية لم يبت فيها فى مؤتمر الصلح العام

رابعاً لا تبت فى شيء بالنسبة لمركز مصر السياسى

خامساً تجتهد في أن تعود الجمعية التشريعية الى الانعقاد والعمل

سادساً تبتدىء حالا فى السعى لرفع الاحكام العرفية والقوانين الاستثنائية الحاضرة والغاء الرقابة على الصحف

سابعاً تسعى من الآن فى الغاء قانون المطبوعات

ثامناً تسعى بكل ما يمكن من الوسائل لتحقيق أماني الشعب المصرى القومية بأسرع ما يمكن

تاسعاً لن تبيح أي ارغام أو ضغط على الافراد أو الجموع خصوصاً فيما ليس فيه صالح للوطن

عاشراً ترجو ألا تصدر الامة عليها حكماً إلا بعد أن تظهر بوادر أعمالها

والحق يقال أن هذه الوزارة اشتغلت بهمة لا تعرف الكلل فسعت سعياً مشكوراً فى إيجاد جو هادئ للبـلاد فأعادت الأمن الى نصابه واستلمت قضايا الوطنيين من المحاكم العسكرية وحولتها الى المحاكم الاهليـة المصرية وتمكنت من استبدال أحكام الاعدام التي كانت ستنفذ في كثير من الوطنيين بالحكم بالاشـغال بسنوات متفاوتة وأزالت الرقابة على الصحافـة حسنت الاحوال الاقتصادية فى البلاد فأوجدت بذلك حركة مالية كبيرة وارتفعت أسعار الحاجيات بشكل لم يسبق له نظير غـير انه كانت

الأعمال متوفرة والناس فى بحبوحة من العيش ومما يسجل لهذه الوزارة بالشكر انها حسنت حالة موظفيها المالية تحسيناً طيباً فقد أضافت الى رواتبهم علاوات اضافية تقرب من المائة وشكلت لهم لجنة لتعديل درجاتهم ولكن بالرغم من كل ذلك قام أحد المتهورين من طلاب الازهر ويدعى السيد على محمد وألقى على حضرة صاحب الدولة محمد سعيد باشا رئيس الوزارة قنبلة يوم ٧ ذي الحجة سنة ١٣٣٣ هـ (٥ سبتمبر سنة ١٩١٩ م) برمل الاسكندرية فانفجرت ولم تصب دولته بسوء ولله الحمد وعند ما حوكم المتهم امام محكمة الجنايات طلب دولته من هيئة المحكمة استعمال الرأفة به ما أمكن فكان من جراء ذلك ان حكمت عليه المحكمة بعشر سنوات

وكانت الحكومة المصرية تريد ارسال لجنة برئاسة اللورد ملنر للنظر فى المسألة المصرية وكانت الامة المصرية لا تريد حضور هذه اللجنة الى مصر بل تريد أن يكون اجتماع هذه اللجنة بالوفد المصرى بباريس وكان دولة رئيس الوزارة قد أشار على الحكومة الانجليزية بعدم ارسال هذه اللجنة أو تأجيلها لحين توقيع تركيا على معاهدة الصلح وقد صرح بذلك لوفد من الوطنيين ولما لم تصغ الحكومة الانجليزية لمشورته وصممت على حضور هذه اللجنة استقال من منصبه وعرضت رئاسة الوزارة على حضرة صاحب المعالى يوسف وهبه باشا فقبلها

(٢٦) وزارة يوسف وهبه باشا أو {الوزارة البوفية}

فى ١٨ صفر سنة ١٣٣٨ هـ (٢١ نوفمبر سنة ١٩١٩ م)

أمر كريم صادر لحضرة صاحب الدولة يوسف وهبه باشا

عزيزى يوسف وهبه باشا

انه بناء على ما لنا في ذاتكم من الثقة التامة ولما نعلمه فى دولتكم من الروية الصادقة والجدارة الكاملة قد اقتضت إرادتنا السنية السلطانية توجيه مسند رئاسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرئاسة الجليلة لعهدة لياقتكم وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم للاهتمام بتأليف هيئة الوزراء وعرض مشروعه لجانبنا لصدور مرسومنا به وأني أسأل الله العلى القدير أن يمن علينا جميعاً بتوفيقاته الربانية للعمل بما يعود على بلادنا بالخير والسعادة وهو المستعان

فى ٢٧ صفر سنة ١٣٣٨ (٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٩)

فؤاد

جواب حضرة صاحب الدولة يوسف وهبه باشا

يا صاحب العظمة السلطانية

لقد تفضلتم عظمتكم فأصدرتم لي أمركم الكريم بتأليف الوزارة الجديدة وضاعفتم نعمتكم بمنحي رتبة الرئاسة الجليلة

لذلك أتقدم إلى أريكتكم المحفوفة بعناية الرحمن راجياً قبول آيات الشكر على الثقة العالية ومراسيم الامتنان على هذه المنحة العظمى

وانني تلقاء الدعوة الموجهة الى اخلاصي أري من الواجب علىّ أن أجيب بالقبول مع علمي بما في ذلك من المصاعب

وانني أتشرف بأن أعرض على أنظاركم العالية أسماء حضرات الوزراء الذين اخترتهم لمعاونتي وقد حفظت لنفسي مسند وزارة المالية

فان حاز هذا الاختيار حسن القبول لدى عظمتكم فانني ألتمس التفضل بالتصديق عليه

وانني على الدوام يا مولاي لعظمتكم

الخاضع المطيع والعبد المخلص الأمين

القاهرة في ٢٨ صفر سنة ١٣٣٨ (٢١ نوفمبر سنة ١٩١٩) يوسف وهبه

المرسوم السلطاني

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على الامر الكريم الصادر في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩

وبعد الاطلاع على أمرنا الكريم الصادر في ٢٧ صفر سنة ١٣٣٨ (٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٩)

رسمنا بما هو آت

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء

المادة الاولى عين : يوسف وهبه باشا وزيراً للمالية

واسماعيل سري باشا « للاشغال العمومية وللحربية والبحرية

وأحمد زيور باشا « للمواصلات

وأحمد ذو الفقار باشا وزيراً للحقانية
ومحمد توفيق نسيم باشا « للداخلية
ومحمد شفيق باشا « للزراعة
ويحيى ابراهيم باشا « للمعارف العمومية
وحسين دزويش بك « للاوقاف

المادة الثانية : على رئيس مجلس وزرائنا تنفيذ مرسومنا هذا

صدر بسراي عابدين ٢٢ صفر سنة ١٣٣٨ (٢١ نوفمبر سنة ١٩١٩) فؤاد

بأمر الحضرة السلطانية رئيس مجلس الوزراء

يوسف وهبه

انعام : تعطف مولانا السلطان المعظم فأنعم برتبة الباشوية على حضرة صاحب المعالى حسين درويش باشا وزير الاوقاف العمومية فى (٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٩ م)

مرسوم سلطاني بتعيين وزير

نحن سلطان مصر

بناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء رسمنا بما هو آت

مادة ١ عين: محمد شفيق باشا وزير الزراعة وزيراً للاشغال العمومية والحربية والبحرية بدلا من اسماعيل سري باشا الذي قبل استعفاؤه لأسباب صحية ويقوم أيضاً بطريق النيابة بأعباء وزارة الزراعة

مادة ٢ علي رئيس مجلس الوزراء تنفيذ أمرنا هذا فؤاد

بأمر الحضرة السلطانية رئيس مجلس الوزراء

يوسف وهبه

صدر بسراى عابدين فى ١٣ جمادي الثانية سنة ١٣٣٨ هـ (٤ مارس سنة ١٩٢٠ م)

خشيت الامة المصرية أن يكون من وراء تشكيل الوزارة الوهبية ما يضر بصالح سير القضية المصرية ولا سيما ولجنة ملنر على وشك الحضور الى مصر وزاد هذا

الاعتقاد عند ما ذهب وفد من كبار رجال الامة لاستطلاع رأى رئيس الوزارة الذى كان عضو في الوزارة السابقة واستقال معها احتجاجاً على حضور اللجنة لمصر فامتنع عن مقابلتهم بدون أن يبدي لهم ما يطمئن خاطرهم وخاطر الامة فكان ذلك مدعاة لزيادة سوء الظن بالوزارة ومقابلتها بالنفور وكان من جراء ذلك ان قام أحد طلبة مدرسة الطب المدعو عريان يوسف وألقى قنبلة على دولة الرئيس فلم تصب دولته بسوء والحمد لله

أما ما كان من امر لجنة اللورد ملنر فانها وصلت مصر فى ١٤ ربيع الاول سنة ١٣٣٨هـ (٧ ديسمبر سنة ١٩١٤ م) وكانت مكونة من من اللورد ملنر وزير المستعمرات (رئيساً) ومن السير رانل رود سفير انجلترا فى رومه سابقاً والجنرال السر جون مكسويل قائد القوات البريطانية في مصر عند نشوب الحرب والسر أوين توماس الخبير بمسائل الرى والمياه والمستر سبندر رئيس تحرير الوستمنستر غازت والسر هرست من أعضاء البرلمان الانجليزى (أعضاء) فقابلت الامة المصرية هذه اللجنة الانجليزية بالمقاطعة التامة وقد حاولت هذه اللجنة أن تستدرج المصريين لمناقشتها فأصدرت منشوراً فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩ قالت فيه « أدهش اللجنة البريطانية الاعتقاد الشائع بأن الغرض من مجيئها هو حرمان مصر من الحقوق التى كانت لها الى الآن ولا أساس على الاطلاق لهذا الاعتقاد فان اللجنة أوفدت من قبل الحكومة البريطانية بموافقة البرلمان البريطانى لاجل التوفيق بين أمانى الامة المصرية والمصالح الخاصة التى لبريطانيا العظمي فى مصر مع المحافظة على الحقوق المشروعة التى لجميع الاجانب القاطنين في البلاد ونحن على يقين من انه يمكن الوصول الى هذا الغرض مع توافر حسن النية بين الجانبين واللجنة ترغب رغبة صادقة في أن تكون العلاقات بين بريطانيا العظمي ومصر قائمة على اتفاق ودى يزيل أسباب الاحتكاك ويمكن الامة المصرية من صرف كل مجهوداتها إلى ترقية شؤون البلاد فى ظل أنظمة دستورية وتنفيذاً لهذه المهمة تريد اللجنة ان تقف على كل الآراء سواء صدرت من هيئات نيابية أو أشخاص يهتمون اهتماماً صادقاً بخير بلادهم ويمكن ابداء كل رأى بحرية وصراحة ولا رغبة للجنة فى تقييد حدود المناقشة كما انه لا داعي لان يخشى أى فرد أن تعتبر مقابلته للجنة تنازلا منه عن معتقداته فانه لا يعد متنازلا عن معتقداته بمفاوضة اللجنة

الاكما تعد هي متنازلة بسماعها وبغير الصراحة التامة فى المناقشة يصعب وضع حدلسوء التفاهم والوصول الى الاتفاق» ولكن اللجنة حاولت عبثاً فقد أجابتها الامة المصرية بأن مطالب المصريين تنحصر فى شيء واحد هو «الاستقلال التام» أما التوفيق بين استقلالنا وبين ما لغيرنا من المصالح فالمناقشة فيه تكون مع الوفد المصرى الذي يرأسه سعد زغلول باشا متى كان الاساس عدم المساس بحقوقنا المقدسة ولما أعيت اللجنة الحيل فى اقناع المصريين لمفاوضتها عادت الى لندره فى أوائل مارس سنة ١٩٢١ بعد ان فشلت فى مهمتها وبدون أن يتقدم اليها فرد واحد من المصريين لمفاوضتها فكان هذا الاجماع العظيم على مقاطعة هذه اللجنة مظهر باهر من مظاهر الاتحاد المتين الذى لم يسبق له مثيل في حياة الامم والشعوب والذي أدهش العالم وزاد القضية المصرية نجاحاً وقوة

وبمكننا أن نقول ان الوزارة الوهبية قد التزمت امام لجنة ملنر الحياد التام كما اعترفت اللجنة بذلك صراحة فى تقريرها فلم تتداخل هذه الوزارة في الضغط على حرية الافراد مطلقاً بل وقفت عند حد قولها انها وزارة ادارية محضة كذلك قدحسنت حالة البلد الاقتصادية تحسيناً فاقت به سائر الوزارات فقد بلغت ميزانية الحكومة المصرية فى مدتها ما يقرب من ٤٢ مليوناً من الجنيهات المصرية واستصدرت باسمها وتحت ضمانتها عملة مالية (ورق) من ذات الخمسة قروش وأخري من ذات العشرة قروش وثالثة من ذات الخمسة والعشرين قرشاً وتداولتها أيدى الناس ردحاً من الزمن

غير ان هذه الوزارة لم تتبع خطة الوزارة السابقة فى بقاء الاحكام فى يد السلطة القضائية المصرية بل تساهلت فى ارجاع المحاكم العسكرية الى الانعقاد لمحاكمة الوطنيين (وان كانت البلد لا تزال محكومة بالاحكام العرفية) ثم أعادت الرقابة ثانياً على الجرائد وفى مدتها ابتُدئ فى تنفيذ مشروع ري الجزيرة القاضى برى ثلثمائة ألف فدان من أراضى الجزيرة بالسودان من مياه النيل وقد استقال معالى اسماعيل سري باشا وزير الاشغال وعضو الوزارة احتجاجاً على هذا المشروع الجائر (ولا يفوتنا فى هذه المناسبة أن ننسي فضل المهندس البارع ابراهيم أفندى زكي الذى قام فى ذلك الوقت وأظهر بكتاباته وخطاباته ضرر هذا المشروع على الاراضى المصرية كما لا ننسى فضل كبار المهندسين الوطنيين الذين شاركوه فى آرائه)

على انه مما يبعد عن ذاكرتنا هذه الذكريات ويجعل عصر الوزارة الوهبية عصر يمن

وسعادة على البلاد والعباد مولد ولى عهد المملكة المصرية صاحب السمو الامير فاروق اذ تمت ولادته فى الساعة العاشرة والنصف من مساء الاربعاء المبارك الموافق ٢١ جمادي الاولى سنة ١٣٣٨ هـ (١١ فبراير سنة ١٩٢٠ م) فكان لميلاده السعيد رنة سرور وفرح لدي الشعب المصري بأجمعه هذا وقد اعترفت الحكومة الانجليزية بسموه ونسله على قاعدة الاكبر من الاولاد الذكور كأولياء عهد للسلطنة المصرية فى ١٥ ابريل سنة ١٩٢٠ وبينما الوزارة سائرة في عملها اذا قدم حضرة صاحب الدولة رئيسها استقالته فجأة الى عظمة السلطان بحجة ضعف صحته فقبلها ولكن اللورد اللنبي المندوب السامي البريطاني يقول فى تقريره السنوي ان الباعث على استقالة دولة يوسف وهبه باشا انه أبلغ بعبارات غير حسنة تقدير حكومة جلالة الملك (انجلتره) لخدماته الجليلة التي قدمها فى ظروف دقيقة صعبة بصفة خاصة وهاك نص استقالة يوسف وهبه باشا مولاي

حينما تفضلتم بدعوتي لتقلد رئاسة الوزارة لم أتوان فى الاذعان للامر عملا بما يقضي به فروض الاخلاص والولاء ولقد بذلت كل جهد فى القيام بالواجب ولكنى فى هذه الايام الاخيرة شعرت بالاحتياج للراحة فألتمس من مكارم عظمتكم قبول استقالتى من رئاسة الوزارة ومن وزارة المالية

وان ما رأيته يا مولاي من حسن تعطفاتكم وتوالي رعايتكم يجعلنى أرتل في كل لحظة آيات الشكر لمقامكم الكريم وسأبقى على الدوام

عبدكم المخلص المطيع وخادمكم الصادق الامين يوسف وهبه

الامر العالى بقبول الاستقالة

عزيزي يوسف وهبه باشا

ان استقالتكم المرفوعة الينا بناء على ما شعرتم به من الاحتياج للراحة فى هذه الايام الاخيرة كانت من موجبات الاسف الشديد لدينا فمع الشكر لدولتكم ولحضرات الوزراء للخدمات الصادقة التي قمتم بها لبلادنا مدة رئاستكم قد أصدرت أمري هذا لدولتكم مقدراً لصدق ولائكم ومتمنياً لكم من الصحة والعافية ما يمكنكم من تعزيز خدمة للبلاد فى المستقبل ان شاء الله

صدر فى ٣ رمضان سنة ١٣٣٨ هـ (٢١ مايو سنة ١٩٢٠ م) فؤاد

(٢٧) وزارة محمد توفيق نسيم باشا الاولى {أو الوزارة التسعينية الاولى}

في ٤ رمضان سنة ١٣٣٨ هـ (٢١/٢٢ مايو سنة ١٩٢٠ م)

أمر كريم صادر لحضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا

عزيزي محمد توفيق نسيم باشا

انه لما تحققناه في ذاتكم من الجدارة التامة للقيام بمهام الامور وبما لنا في دولتكم من الثقة الكاملة قد اقتضت ارادتنا السنية السلطانية توجيه مسند رئاسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرئاسة الجليلة لعهدة لياقتكم وقد أصدرنا أمرنا هذا لدولتكم للاهتمام بتأليف هيئة الوزراء وعرض مشروعه لجانبنا لصدور مرسومنا العالي به

واني أسأل العلي القدير أن يمن علينا جميعاً بتوفيقاته الربانية للعمل بما يعود على بلادنا بالخير والسعادة وهو المستعان

في ٣ رمضان سنة ١٣٣٨ (٢١ مايو سنة ١٩٢٠) فؤاد

جواب حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم

يا صاحب العظمة

أتقدم الى أريكتكم المحفوفة بعناية الرحمن ملتمساً قبول آيات الشكر والاجلال على ما تفضلتم به نحوي من مظاهر الرضا العالي وما أسديتموه من جلائل النعم المترادفة التي أخصها الانعام على برتبة الرئاسة العلية ومنحي عظيم الثقة بدعوتي لتأليف الوزارة الجديدة

وانني أعتبر من الواجب قبول هذه المهمة على ما فيها من المصاعب وأتشرف بأن أعرض على عتبات عرشكم أسماء حضرات الوزراء الذين اخترتهم لمعاونتي لما فيه نفع البلاد وخيرها مستبقياً لنفسي منصب وزارة الداخلية حتى اذا صادف ذلك قبولا لدي مولاي رجوت من عظمته التفضل باصدار المرسوم السلطاني باعتماده وأسأل الله المعونة والسداد

وانني على الدوام يا مولاي لعظمتكم

الخادم الخاضع المطيع والعبد المخلص الامين محمد توفيق نسيم

القاهرة في ٤ رمضان سنة ١٣٣٨ (٢٢ مايو سنة ١٩٢٠)

المرسوم السلطاني

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على الامر الكريم الصادر فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩

وبعد الاطلاع على أمرنا الصادر فى ٣ رمضان سنة ١٣٣٨ (٢١ مايو سنة ١٩٢٠)

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء رسمنا بما هو آت

المادة الاولى عين : محمد توفيق نسيم باشا وزيراً للداخلية

وأحمد زيور باشا « للمواصلات

وأحمد ذو الفقار باشا « للحقانية

ومحمد شفيق باشا « للاشغال العمومية وللحربية والبحرية

وحسين درويش باشا « للاوقاف

ومحمد توفيق رفعت باشا « للمعارف العمومية

ومحمود فخرى باشا « للمالية

ويوسف سليمان بك « للزراعة

المادة الثانية: على رئيس وزرائنا تنفيذ مرسومنا هذا فؤاد

بأمر الحضرة السلطانية رئيس مجلس الوزراء

محمد توفيق نسيم

صدر بسراى عابدين فى ٤ رمضان سنة ١٣٣٨ (٢٢ مايو سنة ١٩٢٠)

انعام : تعطف مولانا السلطان المعظم وأنعم برتبة الباشوية المعتبرة على حضرة صاحب المعالى يوسف سليمان باشا وزير الزراعة فى ٩ رمضان ١٣٣٨هـ (٢٧ مايو سنة ١٩٢٠م)

عهد الوزارة وما تم فيه

صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا رئيس الوزراء من كبار رجال السياسة فى هذا العصر ومن الذين لعبوا دوراً مهماً فى هذه النهضة لذلك يحق لنا أن نقدم للجمهور الشيء القليل الذى نعرفه عن تاريخ حياة هذا السياسى العظيم فقد ولد فى سنة ١٨٧١م من أسرة عريقة فى المجد ودخل خدمة الحكومة المصرية سنة ١٨٩٤ بعد ان حاز شهادة الحقوق بوظيفة عضو بالنيابة الاهلية وترقي في وظائفها حتى عين فى سنة ١٩٠٢ مفتشاً للنيابة العمومية ثم تقلب فى عدة وظائف حتى عين فى سنة ١٩٠٧ رئيساً للجنة

المراقبة القضائية وفى سنة ١٩٠٩ عين رئيساً لنيابة الاستئناف الاهلية ثم مستشاراً بها وكان فى كل هذه الوظائف التى تقلب فيها مثال الهمة والنشاط وعين النزاهة والدقة في تمحيص القضايا حتى أنه كان المتقاضون يعدون أنفسهم سعداء اذا صادفهم الحظ ونُظرت قضاياهم في الدوائر التي كان يرأسها وفى ٢٦ مايو سنة ١٩١٩ عين وزيراً للاوقاف العمومية فى الوزارة السعيدية الثانية فأخذ يواصل العمل ليل نهار بهمته المعروفة حتى نظم ادارتها غير أن مدة ادارته لم تطل اذ عين وزيراً للداخلية فى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٠ فى الوزارة الوهبية فكان فى أعماله الادارية لا يقل عما عرف عنه فى اعماله القضائية وفى ٢٢ مايو سنة ١٩٢٠ عهد اليه جلالة الملك برئاسة الوزارة لما كان يعرفه عنه من الاخلاص لشخصه الكريم والتفانى فى خدمة عظمته ودولته مشهور بحسن الصفات وحميد الاخلاق وبالورع والتقوى ومن اصحاب الشخصيات البارزة بين أهل وطنه

فلما انتهى دولته من تشكيل وزارته دعى اليه محررى الصحف وألقى عليهم التصريحات السياسية الآتية التى نأخذها عليه كبرنامج لوزارته قال «دعانى الواجب وزملائى الى تحمل عبء العمل تاركين الراحة والهناء وقبلنا ان نقوم بخدمة البلاد لا حباً فى جلال المنصب وهو كما تعلمون محفوف بالمتاعب وانما لنؤدي بالصدق والحق ما توليناه من الشؤون التى هى امانة فى أيدينا استقالت الوزارة السابقة مشكورة على حسن صنيعها وخدمتها فخلفتها الوزارة الحاضرة متوخية مقاصدها حالة محلها ويمكننى أن أقرر لكم ان كل نظام هام من نظامات الحكومة يحدث ويكون له مساس بالمسائل السياسية مثل الغاء الامتيازات وتغيير نظام المحاكم لا يبت فيه إلا بعد تقرير حالة مصر السياسية انشاء الله أسأل الله العظيم أن يوفقنا إلى ما فيه رضاه ويهدينا الى تمام جميل الاثر فى خدمة الامة ومضاعفة كرامتها

وأما من جهة الشؤون الاقتصادية فقد كانت الحالة الاقتصادية سيئة فى مصر وبفضل مساعي الوزارة السابقة وما بذلته من عناية وجهود تحسنت نوعاً ما وخفت وطأة ضيق المعيشة عما كانت عليه من قبل وأصبحت أكثر رخاء من أغلب بلاد أوروبا والوزارة الحاضرة ستتوخى العمل على سنة الوزارة السابقة لزيادة تحسين الحالة الاقتصادية

وأما من جهة الامن العام فقد كانت الجرائم كثيرة وازدياد عدد الجرائم لم يكن بمصر بل شمل العالم على أثر انتهاء الحرب حتى ان كثيراً من البلاد الغربية كانت ترتكب فيها الجرائم نهاراً وفى وسط الشوارع الآهلة وقد سرت الى مصر هذه العدوى ولكن الحالة تحسنت الآن تحسيناً محسوساً والاحصاءات الرسمية تدل على ان الجنايات فى مصر قلت عما كانت فى العام الماضى وبالجملة فالبلاد تقدمت من الوجهتين الاقتصادية والامن العام

وأما من جهة الصحافة فاني أميل الى تعضيدها وأصغى الى انتقادها المبنى على حسن النية ولذلك فانى ساع فى منحها بعض امتيازات وسيتم ذلك قريباً ان شاء الله»

ولقد سارت الوزارة النسيمية الاولى على سنة الوزارة السابقة فى سياستها كما صرح بذلك دولة رئيسها فى حديثه السابق وكانت الامة فى ذلك الوقت ناقمة بحق أو بغير حق على كل وزارة تأتى فى هذه الظروف العصيبة وتتولى الحكم وهى مستظلة بظل الاحكام العرفية التى كانت تقاسى منها الامة الأمرين من أحكامها القاسية ولذلك لم ينج دولة رئيسها من شر الاعتداءات التى كانت تقع على كل من يتولى الوزارة اذ تقدم اليه شاب يدعى حسن مسعود أفندى وكان موظفاً بمصلحة الصحة وألقي عليه قنبلة فى صباح ٢٨ رمضان سنة ١٣٣٨ (١٤ يونيه سنة ١٩٢٠) ومن تمام عناية المولى لم يصب دولته بسوء وأما الجاني فقد حكمت عليه المحكمة العسكرية بالاعدام وقد حدث ان تقدم للمحكمة العسكرية في هذه الايام قضية المؤامرة الكبرى المعروفة بقضية عبد الرحمن فهمي بك وشركاه وقد اتهموا ظلماً وعدواناً بقلب نظام السلطة وقتل عظمة السلطان ووزرائه والله أعلم أن المصريين كلهم يفتدون عرشهم بمهجهم وأرواحهم وقد شغلت هذه القضية الرأي العام والصحافة المصرية اثناء محاكمتهم مدة تقرب من الشهرين وقد حكم عليهم بأحكام صارمة جداً وقد لبثوا فى السجن ما يقرب من الخمس سنوات ولم يشملهم العفو الا فى عهد الوزارة السعدية

وأما ما كان من شأن القضية المصرية فقد قدمنا ان لجنة ملنر قد غادرت القاهرة فى أوائل مارس سنة ١٩٢٠ وفى اعتقادها ان حل القضية المصرية معقود على مفاوضة الوفد المصري الذى يرأسه سعد زغلول باشا بباريس وفعلا أرسلت لجنة ملنر أحد أعضائها

المستر هرست الى باريس بدعوة الى الوفد المصري للمفاوضة فى لندره مع اللجنة فانتدب الوفد ثلاثة من أعضائه وهم حضرات محمد محمود باشا وعبد العزيز فهمي بك وعلى ماهر بك ومعهم عدلي يكن باشا وسافروا إلى لندره فى ٦ رمضان سنة ١٣٣٨ (٢٥ مايو سنة ١٩٢٠) للتثبت من نيات انجلترا في مسألة استقلال مصر فلما وصلوا هناك وجدوا كما قالو قبولا حسناً وتلقوا من التأكيدات ما بعث الامل فى الوصول الى حل مرض فسافر بقية أعضاء الوفد من باريس الى لندره وانتهت مفاوضتهم بهذا المشروع المعروف بمشروع اللورد ملنر الذى قيل عنه انه غير قابل للمناقشة فى الاساسات التى بنى عليها وانه يلزم اما أخذه كله أو تركه كله وقدر أى الوفد ألا يبت فيه رسمياً بما يقتضيه توكيله قبل عرضه على نواب الامة المسؤولين وأصحاب الرأى فيها فانتدب كل من حضرات الاعضاء محمد محمود سليمان باشا (والمرحوم) عبد اللطيف المكباتي بك ولطفي السيد بك وعلى ماهر بك وويصا واصف بك وحافظ عفيفي بك ومصطفى النحاس بك لهذه الغاية فوصلوا ميناء الاسكندرية فى ٢٤ ذى الحجة سنة ١٣٣٨ هـ (٧ سبتمبر سنة ١٩٢٠م) فاستقبلوا استقبالا وطنياً فخماً ثم أخذوا في عرض المشروع الآتى المعروف

بمشروع اللورد ملنر (١) مذكرة بقواعد الاتفاق

(١) لاجل أن يبنى استقلال مصر على أساس متين دائم يلزم تحديد العلاقات ما بين بريطانيا العظمى ومصر تحديداً دقيقاً ويجب تعديل ما تتمتع به الدول ذوات الامتيازات في مصر من المزايا واحوال الاعفاء وجعلها أقل ضرراً بمصالح البلاد

(٢) ولا يمكن تحقيق هذين الغرضين بغير مفاوضات جديدة تحصل للغرض الاول بين ممثلين معتمدين من الحكومة البريطانية وآخرين معتمدين من الحكومة المصرية ومفاوضات تحصل للغرض الثانى بين الحكومة البريطانية وحكومات الدول ذوات الامتيازات وجميع هذه المفاوضات ترمى الى الوصول الى اتفاقات معينة على القواعد الآتية :

(٣) أولا — تعقد معاهدة بين مصر وبريطانيا العظمي تعترف بريطانيا العظمي بموجبها باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية وتمنح مصر بريطانيا العظمي الحقوق التي تلزم لصيانة مصالحها الخاصة ولتمكينها من تقديم

الضمانات التى يجب ان تعطي للدول الاجنبية لتحقيق تخلى تلك الدول عن الحقوق المخولة لها بمقتضى الامتيازات

ثانياً — تبرم بموجب هذه المعاهدة نفسها محالفة بين بريطانيا العظمي ومصر تتعهد بمقتضاها بريطانيا العظمى ان تعضد مصر فى الدفاع عن سلامة أرضها وتتعهد مصر انها فى حاله الحرب حتى ولو لم يكن هناك مساس بسلامة أرضها ان تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التى فى وسعها الى بريطانيا العظمى ومن ضمنها استعمال ما لها من الموانى وميادين الطيران ووسائل المواصلات للاغراض الحربية

(٤) وتشمل هذه المعاهدة أحكاماً للاغراض الآتية :

اولا — تتمتع مصر بحق التمثيل فى البلاد الاجنبية وعند عدم وجود ممثل مصري معتمد من حكومته تعهد الحكومة المصرية بمصالحها الى الممثل البريطاني وتتعهد مصر بأن لا تخذ فى البلاد الاجنبية خطة لا تتفق مع المحالفة أو توجد صعوبات لبريطانيا العظمي وتتعهد كذلك بأن لا تعقد مع دولة أجنبية أى اتفاق ضار بالمصالح البريطانية

ثانياً — تمنح مصر بريطانيا العظمي حق ابقاء قوة عسكرية فى الارض المصرية لحماية مواصلاتها الامبراطورية وتعين المعاهدة المكان الذى تعسكر فيه هذه القوة وتسوى ما تستتبعه من المسائل التى تحتاج الى التسوية و يعتبر وجود هذه القوة بأى وجه من الوجوه احتلالا عسكرياً للبلاد كما انه لا يمس حقوق حكومة مصر

ثالثاً — تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشاراً مالياً يعهد اليه فى الوقت اللازم بالاختصاصات المالية (وفى نسخة أخري الحالية) التى لاعضاء صندوق الدين ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى جميع المسائل الاخرى التى قد ترغب فى استشارته فيها

رابعاً — تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفاً فى وزارة الحقانية يتمتع بحق الاتصال بالوزير ويجب احاطته بجميع المسائل المتعلقة بادارة القضاء فيما له مساس بالاجانب ويكون أيضاً تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى أى أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام

خامساً — نظراً لما فى النية من نقل الحقوق التى تستعملها الى الآن الحكومات الاجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات الاجنبية الى الحكومة البريطانية تعترف مصر بحق بريطانيا العظمي في التداخل بواسطة ممثلها فى مصر لتمنع ان يطبق على الاجانب أى قانون مصرى يستدعي الآن موافقة الدول الاجنبية وتتعهد بريطانيا العظمي من جانبها ان لا تستعمل هذا الحق الا حيث يكون مفعول القانون مجحفاً بالاجانب

صيغة أخرى لهذه المادة

نظراً لما فى النية من نقل الحقوق التى تستعملها للآن الحكومات الاجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات الى الحكومة البريطانية تعترف مصر بحق بريطانيا العظمي فى التداخل بواسطة ممثلها فى مصر لتمنع ان ينفذ على الاجانب أي قانون مصري يستدعي الآن موافقة الدول الاجنبية وتتعهد بريطانيا العظمي من جانبها بأن لا تستعمل هذا الحق إلا فى حالة القوانين التى تتضمن تمييزاً مجحفاً بالاجانب فى مادة فرض الضرائب أو لا تتفق مع مبادىء التشريع المشتركة بين جميع الدول ذوات الامتيازات

سادساً — نظراً للعلاقات الخاصة التي تنشأ عن المخالفة بين بريطانيا العظمى ومصر يمنح الممثل البريطاني مركزاً استثنائياً فى مصر ويخول حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين

سابعاً — الضباط والموظفون الاداريون من بريطانيين وغيرهم من الاجانب الذين دخلوا خدمة الحكومة المصريه قبل العمل بالمعاهدة يجوز انتهاء خدمتهم بناء على رغبتهم أو رغبة الحكومة المصرية فى أي وقت خلال سنتين بعد العمل بالمعاهدة وتحدد المعاهدة المعاش أو التعويض الذى يمنح للموظفين الذين يتركون الخدمة بموجب هذا النص زيادة على ما هو مخول لهم بمقتضي القانون الحالى

وفى حالة عدم استعمال الحق المخول بهذا الاتفاق تبقى أحكام التوظف الحالية بغير مساس

(٥) تعرض هذه المعاهدة على جمعية وطنية للتصديق عليها ولكن لا يعمل

بها الا بعد انفاذ الاتفاقات مع الدول الاجنبية على ابطال محاكمها القنصلية وانفاذ الاوامر العالية المعدلة لنظام المحاكم المختلطة

(٦) يعهد أيضاً الى الجمعية الوطنية بمهمة وضع قانون نظامى جديد تسير حكومة مصر فى المستقبل بمقتضى أحكامه ويتضمن هذا النظام أحكاماً تقضي بجعل الوزراء مسؤولين امام الهيئة التشريعية وتقضى أيضاً بحرية الاديان لجميع الاشخاص وبالحماية الواجبة لحقوق الاجانب

(٧) تحصل التعديلات اللازمة ادخالها على نظام الامتيازات باتفاقات تعقد بين بريطانيا العظمى والدول المختلفة ذوات الامتيازات وتقضى هذه الاتفاقات بابطال المحاكم القنصلية الاجنبية حتى يتيسر تعديل نظام المحاكم المختلطة وتوسيع اختصاصها وسريان التشريع الذي تسنه الهيئة التشريعية المصرية (ومنه التشريع الذى يفرض الضرائب) على جميع الاجانب فى مصر

(٨) تنص هذه الاتفاقات على ان تنتقل الى الحكومة البريطانية الحقوق التى كانت تستعملها الحكومات الاجنبية المختلطة بمقتضى نظام الامتيازات

وتشمل أيضاً أحكاماً تقضى بما يأتي

أولا — لا يسوغ العمل على التمييز المجحف برعاية أية دولة وافقت على ابطال محاكمها القنصلية ويتمتع هؤلاء الرعايا فى مصر بنفس المعاملة التى يتمتع بها الرعايا البريطانيون

ثانياً — يؤسس قانون الجنسية المصرية على قاعدة النسب فيتمتع الاولاد الذين يولدون في مصر لاجنبي بجنسية أبيهم ولا يحق اعتبارهم رعايا مصريين

ثالثاً — تخول موظفى قنصليات الدول الاجنبية نفس النظام الذى يتمتع به القناصل الاجانب في انجلترا

رابعاً — المعاهدات والاتفاقات الحالية التى اشتركت مصر فى التعاقد عليها فى مسائل التجارة والملاحة ومنها اتفاقات البريد والتلغرافات تبقي نافذة المفعول أمافى المسائل التى يناالها مساس من جراء إبطال المحاكم القنصلية فتعمل مصر بالمعاهدات النافذة المفعول بين بريطانيا العظمي والدولة الاجنبية صاحبة الشأن مثل معاهدات

تسليم المجرمين وتسليم البحارة الفارين وكذلك المعاهدات التى لها صبغة سياسية سواء أكانت معقودة بين أطراف عدة أم بين طرفين مثال ذلك اتفاقات التحكيم والاتفاقات المختلفة المتعلقة بسير الحروب وذلك ربما تعقد اتفاقات خاصة تكون مصر طرفاً فيها

خامساً — تضمن حرية ابقاء المدارس وتعليم لغة الدولة الاجنبية صاحبة الشأن بشرط أن تخضع هذه المدارس من جميع الوجوه للقوانين السارية بوجه عام على المدارس الاوربية فى مصر

سادساً — تضمن أيضاً حرية ابقاء أو انشاء معاهد دينية وخيرية كالمستشفيات الخ

وتنص المعاهدات أيضاً على التغييرات اللازمة فى صندوق الدين وعلى ابعاد العنصر الدولى من مجلس الصحة فى الاسكندرية

(٩) — التشريع الذى تستلزمه الاتفاقات السالفة الذكر بين بريطانيا العظمي والدول الاجنبية يعمل به بمقتضي أوامر عالية تصدرها الحكومة المصرية

وفي الوقت نفسه يصدر أمر عالى يقضى باعتبار جميع الاجراءات التشريعية والادارية والقضائية التى اتخذت بمقتضى الاحكام العرفية صحيحة

(١٠) — تنص الاوامر العالية المعدلة لنظام المحاكم المختلطة علي تخويل هذه المحاكم كل الاختصاص الذى كان الى الآن مخولا للمحاكم القنصلية الاجنبية ويترك اختصاص المحاكم الاهلية بغير مساس به

(١١) — بعد العمل بالمعاهدة المشار اليها فى البند الثالث تبلغ بريطانيا العظمي نصها الى الدول الاجنبية وتعضد الطلب الذى تقدمه مصر للدخول كعضو في جمعية الامم

(٢) مسألة السودان

أما مسألة السودان فلم تطرح تحت البحث ولكن الوفد قد حصل علي تأكيدات تضمن الطمأنينة علي مياه النيل لرى الاراضي المصرية المزروعة الآن والقابلة للزراعة فى المستقبل

(٣) مهمة أعضاء الوفد المنتدبين

وأما مهمة أعضاء الوفد المنتدبين فبيانها انه لما وصلت المفاوضات بين الوفد وبين لجنة اللورد ملنر الى أن قدمت اللجنة هذه القواعد على انها نهائية فى الاساسات التى بنيت عليها رأي الوفد أخذا بالاحوط واستمساكاً بنص الوكالة على اطلاقه ان لا يبت فى الموضوع برفضه أو بقبوله بل رأي ان الحكمة تدعو الى عرض الامر على البلاد فاذا قبلت البلاد ان هذه القواعد صالحة أساساً للمعاهدة دخلت المسألة فى دورها النهائي ووضعت معاهدة على القواعد المذكورة وعرضت على الجمعية الوطنية التي هي صاحبة الرأى الأعلى فى الامر ولها دون غيرها الكلمة الاخيرة فى الموضوع فبعد ان تدرس تفاصيل المعاهدة وصيغها تقرر بقبولها أو برفضها

(٤) الخطة

أما الخطة التي سيتبعها الاعضاء المندوبون فى الاستنارة برأي الامة فهي الاجتماع بأعضاء الهيئات ذوات الصفة النيابية وبالرجال أولى الرأي وشرح أساسات المشروع لهم وسماع رأيهم فيها كما انهم مستعدون لاعطاء جميع المعلومات ولقبول جميع الآراء بالكتابة أو بالمشافهة ونرجو ان يسدد الله آراء أولى الرأي لمصلحة البلاد

تحريراً فى ٢٥ ذى الحجة سنة ١٣٣٨ — فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٠

محمد محمود　　أحمد لطفي السيد　　عبد اللطيف المكباتى　　على ماهر

ويصا واصف　　حافظ عفيفي　　مصطفى النحاس

وقد اتبع هؤلاء الاعضاء الطريقة التى أوضحوها فى بيانهم المتقدم في عرض المشروع على الامة غير انهم مع الاسف الشديد لم يتبعوا خطة الحياد امام هذا المشروع الجائر ولم يفسروه كما هو بل أخذوا في اظهاره للامة على غير حقيقته فخدعت به الامة ونشأ عن ذلك ان أغلبيتها وافقت عليه واعتبرته صالحاً للمعاهدة وبعضها أدخل على المشروع تحفظات أهمها النص على الغاء الحماية وتحديد النقطة العسكرية وتحديد سلطتى المستشار المالى والقضائي وبعضها الآخر رفض المشروع رفضاً باتاً ومن لهم الفضل في ذلك حضرات أصحاب السمو الامراء الاجلاء وحضرات رجال الحزب الوطنى (ونورد هنا مثلا على سبيل القياس فى مقدار التأثير الذي

استحوذ على نفوس الامة فى هذه الحالة فانه لما عُرض المشروع على الجمعية التشريعية وكان الحاضرون ستة وخمسون قبل المشروع على علاته ثلاثة وخمسون وقبله بالتحفظات اثنين ورفضه واحد ولما عُرض المشروع على هيئة محكمة الاستئناف العليا قبلته على علاته)

فلما عاد أعضاء الوفد الى لندن وعرضوا هذه التحفظات على لجنة ملنر وخصوصاً النص على الغاء الحماية أبدت اللجنة عدم امكان المناقشة فيها وصعوبة تعديل المشروع بناء عليها وصرحت بأن أمر المناقشة فى الغاء الحماية مفتوح للمفاوضات الرسمية فأجاب الوفد على ذلك بعدم امكانه الدخول فى هذه المفاوضة ولا تأييد المشروع بدون التحفظات وقطعوا المفاوضات ثم عادوا الى باريس فى ٤ ربيع اول سنة ١٣٣٩ هـ (١١ يونيه سنة ١٩٢٠م) فأيدتهم الامة فى قرارهم هذا وشكرتهم على هذا العمل المحمود

بعد ذلك ظهر تقرير اللورد ملنر ونشر فى مصر فى ١٢ جمادى الثانية سنة ١٣٣٩ (٢٢ فبراير سنة ١٩٢١) وفيه تفصيل مهمة اللجنة لمهمتها التى انتدبت من أجلها وقد أشارت اللجنة على الحكومة الانجليزية بضرورة الغاء الحماية عن مصر وانتداب وفد رسمي للمفاوضة فى استقلال مصر مع صيانة المصالح المشروعة لانجلترا فأرسلت الحكومه الانجليزية الى حكومة عظمة سلطان مصر هذا القرار

قرار الحكومة البريطانية بشأن الغاء الحماية

الى حضرة صاحب العظمة السلطانية بسراى عابدين

يا صاحب العظمة

لم أتأخر عن ابلاغ حكومة جلالته الرأى الذى أبديتموه عظمتكم مراراً عن ضرورة وصول الحكومة الى قرار فى موضوع اقتراحات اللورد ملنر يتفق مع أمانى مصر والشعب المصرى تلك الامانى التى اشتهر عطف عظمتكم عليها

ويسرنى الآن أن أبلغ عظمتكم قرار حكومتي واني متأكد أن هذا القرار يطابق رأي عظمتكم ويسهل المهمة العظيمة الشأن التى عهد فيها الى عظمتكم وهى تعيين وفد رسمي لاجل الشروع فى تبادل الآراء مع حكومة جلالته فيما يختص بالاتفاق المنوي عقده

وانى أود بصفة خاصة أن أوجه نظر عظمتكم الى روح حسن النية الذى أظهرته حكومتى بقبولها التساهل فى أمر الغاء الحماية قبل المفاوضات الرسمية

وستقدرون عظمتكم ان هذا التساهل الكبير دليل صريح على الأهمية التى تعلقها حكومتى على اقامة علاقاتها مع الشعب المصري على أساس ودي دائم

وهذا هو نص قرار حكومتى الذى كلفت بابلاغه الى عظمتكم

« ان قرار حكومة جلالة الملك بعد درس الاقتراحات التى اقترحها اللورد ملنر استنتجت أن نظام الحماية لا يكون علاقة مرضية تبقي فيها مصر تجاه بريطانيا العظمى ومع أن حكومة جلالته لم تتوصل بعد إلى قرارات نهائية فيما يختص باقتراحات اللورد ملنر فانها ترغب فى الشروع فى تبادل الآراء فى هذه الاقتراحات مع وفد يعينه عظمة السلطان للوصول اذا أمكن الى ابدال الحماية بعلاقه تضمن المصالح لبريطانيا العظمي وتمكينها من تقديم الضمانات الكافية للدول الاجنبية وتطابق الاماني المشروعة لمصر والشعب المصرى » وإني أغتنم هذه الفرصة فأكرر تأكيد احترامى الفائق

القاهرة فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ اللنبي

فبناء على هذه الدعوة الصادرة من الحكومة الانجليزية الى عظمة سلطان مصر بتعيين وفد رسمي في تبادل الآراء فى اقتراحات اللورد ملنر اتجهت أنظار عظمته الى معالى احمد مظلوم باشا فأوعز الى معاليه فى بادىء الامر بتأليف هيئة لا وزارة تحت رئاسته للقيام بهذه المهمة مع بقاء الوزارة النسيمية فى مناصبها ولكن حدث عقب ذلك ان معالي عدلى يكن باشا بعد ان تشرف بمقابلة عظمة السلطان أخطر معالى مظلوم باشا ان الرأي استقر على تشكيل وزارة ائتلافية تضم عدداً معيناً من الوزراء بعضة يبقي فى البلاد لادارة حركة الاعمال الادارية والآخرون يسافرون الى لندره تحت رئاسة معاليه فقبل معالى مظلوم باشا ذلك أيضاً غير انه لم تمض غير بضعة أيام حتى قدم معاليه اعتذاراً الى عظمة السلطان فى ١٤ مارس سنة ١٩٢١ قائلا انه وجد نفسه امام تضارب آراء وانتقادات واحتجاجات ومطامع شخصية واجتماعات مقلقة ومدبرة فلوجود هذه المصاعب التى يتعذر تذليلها يري انه مضطراً الى التنحي عن هذه المهمة

فتقدم معالي عدلى يكن باشا وقبل تشكيل الوزارة وعلى ذلك قدمت الوزارة النسيمية استقالتها الآتية

استقالة الوزارة النسيمية الاولى

يا صاحب العظمة

لما رآى مولاى ورأيه الموفق على الدوام أن يعهد الى خادمه المطيع بتأليف حكومة فى وقت لم تكن سكنت فيه عاصفة الكون صدعت للامر وقمت وزملائي بخدمة الامة بصدور وسعت هموم العمل آداء للواجب المفروض علي أبناء البلاد

حملنا هذه الامانة عالمين ما كان عليه الناس من مختلف القول ففرغنا الى عملنا بصدق من نياتنا وأمسكنا الامر ما استمسك حتى بدأت الحقوق تؤخذ مُسمحة ولله مصائر الخلق وعواقب الامر

بدأت هذه الحكومة عهدها فبدأت معه المفاوضات الغير الرسمية بشأن أماني الامة ومصالح الغير بين رؤوس مدبرة وعقول مفكرة وهي تتمة بظهور آية البشر على يد سيد البلاد وسلطانها فكانت خاتمة الماضى وبشير فاتحة المستقبل

أخذ الله بقلوبنا الى مواطن الحق لينمو المستقبل العظيم للوطن الكريم في أيدي العاملين لخير البلاد واسعادها

لقد أعلنت حكومة عظمتكم جهرة إثر تشكيلها انها تسلمت الاعمال لتكون أمانة فى يدها وألا تبت فى نظامات القطر السياسية حتي يفصل فى حالة مصر السياسية كما أنى قبلت وقتئذ الرئاسة معلناً ارتياحى لبدء تلك المفاوضات مقدماً حينئذ تنازلى عن الرئاسة لمن يقع اختيار عظمتكم عليه اذا وفق الله وجاء دور المفاوضات الرسمية

ولما كان مولاى وصل بفضل مسعاه الى ما وصل الينا بشأن الحالة السياسية للبلاد من قبول الحكومة الانجليزية التساهل في أمر الغاء الحماية قبل المفاوضات الرسمية ووجوب تعيين وفد رسمي لأجل الشروع فى تبادل الآراء مع الحكومة فيما يتعلق بالاتفاق المنوي عقده فاني أتقدم لعرشكم المجيد رافعاً استقالتى بقلب ملؤه الاخلاص لذاتكم السنية ومفعم بالاجلال والاعظام لسدتكم العلية واضعاً هذه الامانة بين يدي المليك المعظم الامين على البلاد والذي هو للكل وليس للفرد والمتعالى بمقامه الاسمى فوق الاحزاب

ولا زلت يا مولاى عبدكم الامين

محمد توفيق نسيم

١٥ مارس سنة ١٩٢١

جواب حضرة صاحب العظمة السلطان

عزيزي محمد توفيق نسيم باشا

ان ماأوضحتموه دولتكم بكتاب استقالتكم المرفوع الينا بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٢١ من صحيح الاخلاص ونبالة المقصد فوق ما نعلمه من تفانيكم فى خدمة مصلحة البلاد وخير الامة كان له لدينا أعظم وقع فمع ابداء عظيم أسفنا على استقالتكم نشكركم وحضرات الوزراء زملائكم على ما أديتموه جميعاً من الخدمات الصادقة التى تحفظ لكم دوام الثقة من لدنا

وقد أصدرنا أمرنا هذا لدولتكم بذلك

صدر بسراي عابدين في ٦ رجب سنة ١٣٣٩ (١٦ مارس سنة ١٩٢١) فؤاد

(٢٨) وزارة عدلى يكن باشا أو { الوزارة العدلية }

في ٧ رجب سنة ١٣٣٩هـ (١٧ مارس سنة ١٩٢١م)

أمر كريم صادر لحضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا

عزيزى عدلى يكن باشا

لقد كان من أقوي بواعث السرور لدينا إبلاغ أمتنا المحبوبة قرار الحكومة البريطانية الذى تبلغ الينا بواسطة حضرة صاحب المقام الجليل مندوبها السامى فيما يتعلق بالغاء الحماية وتعيين وفد رسمى من جانبنا للمفاوضة فى وضع اتفاق بين البلدين وانا لنبتهج لهذا القرار الذى فتح الطريق لتحقيق الامانى القومية

وبما لنا فى ذاتكم من الثقة الكاملة قديماً وما نعلمه فيكم من الروية الصائبة التى تستدعيها مهام الامور قد اقتضت ارادتنا السلطانية توجيه مسند رئاسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرئاسة الجليلة لعهدة لياقتكم

وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم للاخذ بتأليف هيئة وزارة جديدة تقوم باتخاذ الوسائل السياسية التى تقتضيها الظروف الحاضرة وعرض مشروعه لجانبنا لصدور مرسومنا العالى به

وإني أضرع الى الله عز وجل بأن يجعل التوفيق رائدنا فيما يعود على بلادنا ورعايانا بالخير والسعادة بحوله تعالى وقوته

صدر بسراى عابدين فى ٦ رجب سنة ١٣٣٩ (١٦ مارس سنة ١٩٢١) فؤاد

جواب حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا

يا صاحب العظمة

أتقدم لعظمتكم بجزيل الشكر على ما أوليتمونى من الثقة العالية اذ تفضلتم بتكليفى بتأليف الوزارة فى الظروف الحاضرة وشرفتمونى بتقليدى رتبة الرئاسة

لقد كان لى من جليل عواطف عظمتكم أكبر مشجع لي قبول تلك المهمة ووضع اخلاصى كله فى خدمتكم وفى خدمة البلاد

لذلك أتشرف بأن أعرض على عظمتكم أسماء الوزراء الذين يتألف منهم هيئة الوزارة وقد قبلوا مشاركتي فى العمل حتى اذا صادف الاستحسان العالى يصدر الامر الكريم بالتصديق عليه

حسين رشدي باشا	نائباً لرئيس مجلس الوزراء
عبد الخالق ثروت باشا	وزيراً للداخلية
اسماعيل صدقي باشا	« للمالية
احمد زيور باشا	« للمواصلات
جعفر ولى باشا	« للمعارف العمومية
احمد مدحت يكن باشا	« للاوقاف
محمد شفيق باشا	« للاشغال العمومية وللحربية والبحرية
نجيب بطرس غالى باشا	« للزراعة
عبد الفتاح يحيي باشا	« للحقانية

ان الوزارة ستجعل نصب عينها في المهمة السياسية التى ستقوم بها لتحديد العلاقات الجديدة بين بريطانيا العظمي وبين مصر الوصول الى اتفاق لا يجعل محلا للشك فى استقلال مصر وستجرى فى هذه المهمة متشبعة بما تتوق اليه البلاد ومسترشدة بما رسمته ارادة الامة وستدعو الوفد المصري الذي يرأسه سعد زغلول باشا الى

الاشتراك فى العمل لتحقيق هذا الغرض

ومما يوجب الارتياح ان تصريح الحكومة البريطانية بأن المفاوضات ستجرى على أساس الغاء الحماية من شأنه أن يسهل مهمة الوزارة من هذه الوجهة فان ذلك التصريح الذى يدل على حسن استعداد بريطانيا العظمي مما يدعو الى الامل بأن المفاوضات التى ستحصل بهذه الروح ستفضى الى اتفاق محقق للاماني الوطنية ويكون فاتحة عصر جديد بين البلدين شعاره المودة وتبادل الثقة وسيكون للامة على لسان الممثلين لها فى الجمعية الوطنية القول الفصل فى هذا الاتفاق

وبما أن هذه الجمعية ستكون أيضاً بمثابة جمعية تأسيسية فان الوزارة ستأخذ على عاتقها تحضير مشروع دستور موافق للمبادئ الحديثة للأنظمة الدستورية وستحاط الانتخابات لهذه الجمعية بكل الضمانات التى تكفل تمام حريتها وتنظم بكيفية تحقق تمثيل رأي الامة تمثيلا صحيحاً

وفى هذا المقام تعرب الوزارة عن اعتقادها بأن الظروف الحاضرة تبرر الاسراع فى الرجوع الى النظام العادى وانها تتمكن بفضل نفوذ عظمتكم من رفع الاحكام العسكرية والغاء الرقابة فى القريب العاجل وإنا نعتمد على حكمة الامة فى تسهيل هذا العمل الذى يحقق نجاحه أعز أماني الوزارة

وإنا لندرك حق الادراك ما تحتاجه البلاد من الاصلاحات الكبرى بيد أننا لنمسكنا باشتراك الامة فى وضعها نمتنع عن كل تغيير جوهري قبل تنفيذ النظام النيابى الجديد علي اننا بتأييد عظمتكم لنا سنعنى بادارة أمور البلاد ونشط بها فى خير الطرق وأصلحها للمحافظة على مرافقها ولتوسيع نطاق رقيها وستكون المسألة الاقتصادية الحاضرة موضوع اهتمامنا العظيم

هذا وان الوزارة لعلى يقين من أن هذا المنهاج يوافق المقاصد التي ما زالت عظمتكم تصبو اليها لخير رعاياها وهى ما تشعر به من عبء المسؤولية الملقاة على عاتقها تأمل الوصول بمهمتها الى النجاح المنشود معززة بعطف وتعضيد عظمتكم ومعتمدة على ثقة البلاد

واني لعظمتكم العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الامين

القاهرة فى ٧ رجب سنة ١٣٣٩ (١٧ مارس سنة ١٩٢١) عدلى يكن

المرسوم السلطاني بتأليف الوزارة

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على الامر الكريم الصادر فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩

وبعد الاطلاع على أمرنا الكريم الصادر فى ٦ رجب سنة ١٣٣٩ (١٦ مارس سنة ١٩٢١)

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء رسمنا بما هو آت

المادة الاولى: عين حسين رشدي باشا نائب رئيس مجلس الوزراء

وعبد الخالق ثروت باشا وزيراً للداخلية

واسماعيل صدقي باشا « للمالية

وأحمد زيور باشا « للمواصلات

وجعفر ولي باشا « للمعارف العمومية

وأحمد مدحت يكن باشا « للاوقاف

ومحمد شفيق باشا « للاشغال العمومية وللحربية والبحرية

ونجيب بطرس غالى باشا « للزراعة

وعبد الفتاح يحيي باشا « للحقانية

المادة الثانية : على رئيس مجلس وزرائنا تنفيذ مرسومنا هذا فؤاد

بأمر الحضرة السلطانية رئيس مجلس الوزراء

صدر بسراي عابدين فى ٧ رجب سنة ١٣٣٩ (١٧ مارس سنة ١٩٢١) عدلى يكن

مرسوم سلطانى بتعيين وزير للحربية

نحن سلطان مصر

بناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء رسمنا بما هو آت

المادة الاولى : عين ابراهيم فتحي باشا وزيراً للحربية والبحرية بدلا من محمد شفيق باشا الذى يقوم الآن بأعباء هذه الوزارة

المادة الثانية : على رئيس مجلس وزرائنا تنفيذ مرسومنا هذا فؤاد

بأمر الحضرة السلطانية رئيس مجلس الوزراء

صدر بسراي عابدين فى ١٤ رمضان سنة ١٣٣٩ (٢٢ مايو سنة ١٩٢١) عدلى يكن

لم يكد يتم تشكيل الوزارة العدلية وتعلن برنامجها السياسى العظيم حتى قابلتها الامة المصرية بالاغتباط والسرور وبالهتاف لرجالها وقامت كل طائفة من طوائف الامة وهيئاتها النيابية مولية إياها ثقتها وتأييدها وعلى أثر ذلك حضر معالي سعد زغلول باشا ومن كان معه من أعضاء الوفد وهم حضرات واصف غالي بك (باشا) وعلى ماهر بك وسينوت حنا بك والمرحوم عبد اللطيف المكباتى بك من باريس فى ٢٥ رجب سنة ١٣٣٩ هـ (٤ أبريل سنة ١٩٢١ م) وقد كان هذا اليوم العظيم بلا شك من أعظم الايام التاريخية التى تسجل فى فصل النهضة الاستقلالية من فصول تاريخ مصر ومهما حاول الكاتب أن يأتي على فخامة وعظمة هذا اليوم لما أمكنه أن يصفه على حقيقته ويكفى أن نقول فيه أن جميع طبقات الامة على مختلف هيئاتها وطبقاتها من حكومية وأهلية اشتركت فيه على حد سواء وقامت كل طائفة وهيئة على حدتها باقامة حفلات التكريم الفاخرة لرئيس الوفد ورجاله شكراً لهم على جهادهم المحمود فكان هذا مظهر جليل من مظاهر اتحاد الامة المتين

بعد ذلك تحادثت الوزارة مع رئيس الوفد فى أمر اشتراك الوفد المصري معها فى المفاوضات الرسمية تنفيذاً لبرنامجها فاشترط الوفد للدخول فى المفاوضة هذه الشروط الاربع التى ذكرها على لسان رئيسه لرئيس تحرير جريدة الاهرام الغراء فى حديثه معه فى يوم ١٥ شعبان سنة ١٣٣٩ هـ (١٣ أبريل سنة ١٩٢١ م) قال معاليه

أما هذه المهمة مهمة المفوضين فيجب أن تكون

اولا — الوصول الى الغاء الحماية الغاء تاماً صريحاً (أى الغاء الحماية التى وضعت على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ والتى وردت فى معاهدة فرساى ومعاهدات الصلح الاخرى التالية لها

ثانياً — الاعتراف باستقلال مصر استقلالا دولياً عاماً سواء كان فى الداخل أو الخارج مع مراعاة إرادة الامة التى أبدتها بالتحفظات المدخلة على مشروع اللورد ملنر عند ما عرض عليها قبل الدخول في المفاوضات

ثالثاً — الغاء الاحكام العرفية والمراقبة الصحافية قبل الدخول فى المفاوضات

رابعاً — أن تكون غالبية المفاوضين الرسميين للوفد وأن تكون رئاسة الهيئة المفاوضة من الوفد هذه هي الشروط التى قرر الوفد اشتراطها للاشتراك فى المفاوضات وقد بلغت للوزارة

س — هل قرر شيء بشأنها حتى الآن

ج — للآن لم يتقرر شيء فيها جميعاً والقول بأن الوزارة قبلتها ما عدا الشرط الاخير لهو قول في غير محله لانا لم نتفق مع الوزارة على شيء منها

س — وهل يرى الوفد أهمية كبرى لرئاسة المفوضين

ج — نعم لان الوفد هو المسؤول أمام الامة عن المفاوضات ونتيجتها فيجب حتما أن يكون بيده إدارتها حتى يتصرف فيها بابداء كل ما يراه صالحاً ويوصلها ويقطعها على حسب الاحوال ولا يمكنه أن يتمكن من ذلك اذا كانت الرئاسة بيد غيره

س — ولكن هذا ليس منطبقاً على التقاليد المرعيه

ج — أي التقاليد تريدون ان لكل بلد تقاليده الخاصة به ولم يقع لمصر حادث كالحادث الذي نحن في صدده حتى تكون لنا فيه تقاليد سابقة يرجع اليها ويقال بالتمسك بها ان حادثتنا نادرة في بابها ولصاحب العظمة السلطان أن يجري فيها طبقاً لما تقتضيه المصلحة وما دامت سلطة المفوضين تمنح من عظمة السلطان والامة فما هو المانع الذي يمنع عظمة السلطان من أن يعهد بهذه الرئاسة لمن كملت ثقة الامة به فاذا منحها عظمة السلطان للوفد فمن ذا الذي يتضرر من ذلك وينتقده أهم الانكليز وليس لهم في ذلك من شأن كما صرحوا أهي الامة المصرية وهي تود بل تحتم أن تكون الرئاسة في الوفد نائبها ومحل ثقتها فمن يكون له بعد ذلك الحق في الشكوى

وفي اليوم التالي لنشر حديث معالي رئيس الوفد قصد حضرة رئيس تحرير جريدة الاهرام دولة عدلي يكن باشا رئيس الوزارة لاستطلاع رأي دولته في هذا الحديث فتفضل دولته بالاجابة عن ذلك بقوله ان يطلبه معالي رئيس الوفد خاصاً بهاتين النقطتين الاولى والثانية داخل في برنامج الوزارة اذ ان الغاء الحماية الذي ورد في هذا البرنامج لا يحتمل أن يكون له معنى آخر غير معنى الالغاء التام الصريح ليس فقط بين مصر وانجلترا بل ازاء الدول الاخرى أيضاً كما انه لا يمكن أن يكون هناك استقلال لا شك فيه الا اذا كان متحققاً في الداخل والخارج

أما التحفظات التي قدمها الوفد للجنة ملنر فاننا لم نفضلها في برنامجنا بل أعربنا عن عزمنا الاكيد على تحقيقها وذلك بقولنا في برنامجنا (اننا سنعمل في أداء مهمتنا مسترشدين بما رسمته إرادة الامة) على اننى أظهرت لسعد باشا استعدادي لان أبين

الأغراض التى ذكرها بهاتين النقطتين فى التقرير الذي سأرفعه الى عظمة السلطان بطلب تعيين المفوضين الرسميين ولأن أصرح فيه بأن الوزارة متفقة مع الوفد على ان تلك الاغراض هى التى يجب على المفوضين العمل لتحقيقها ثم أوضحت بأن هـذا التقرير ينشر فى الجريدة الرسمية مع المرسوم الذي يصدر بتأليف هيئة المفوضين

أما ما يطلبه سعد باشا من أن يكون تعيين مهمـة المفوضين الرسميين بمرسوم سلطاني فان هذا يتنـافر تنافراً كلياً مع التقاليد الدستورية لان مسئولية الخطط السياسية يجب أن تحملها الوزارة وحدها

أما عن النقطة الثالثة : وهي الخاصة بالغاء الاحكام العرفية والرقابة فان الوزارة قد صرحت فى برنامجها بأن ذلك من أعز أمانيها وهي قد مضت فى تحقيق هذه الامنية ومهدت السبيل للرجوع الى القوانين العامة فيما يتعلق بحفظ النظام

ولا شيء أدعى الى تحقيق هذه الغاية من المحافظة على الهدو والسكينة واحترام حرية الآراء أما فيما يتعلق بجعل اكثرية المفوضين الرسميين من أعضاء الوفد فقد قلت ان هذه المسألة ليست مسألة تحقيق أغلبية لجانب على آخر فاننا لا نمضي لمفاوضة انجلترا في مستقبل مصر أحزاباً وشيعاً بل يجب أن نمضي متفقين على خطة واحدة متشبعين بمبدأ واحد وما دام الامر كذلك فانه يكون من السهل جداً الاتفاق على الاشخاص الذين تتألف منهم هيئة المفوضين

أما النقطة الرابعة : وهي طلب الرئاسة فقد أبنت عنهـا لسعد باشا أن التقاليد السياسية فى جميع البلاد لا تسمح بحال من الاحوال أن يدخل رئيس حكومة فى مفاوضة سياسية ولا يكون رئيس الهيئة الرسمية التى تتولاها من قبل بلاده على انني مع تمسكي بهذا المبدأ لا أقول بما قال به سعد باشا ولا أذهب الى الحد الذى ذهب اليه من أن لرئيس المفاوضين ادارة المفاوضات حتى يتصرف فيها بابداء كل ما يراه صالحاً ويصلها ويقطعها على حسب الاحوال فان التصرف بالمفاوضات ووصلها وقطعها لهو بالبداهة من حق الهيئة لاحق الرئيس بمفرده فاذا كان طلب سعد باشا الرئاسة هو لتمكينه من هذا الحق فلا معنى اذاً لاشتراك أحد معه في المفاوضات

هذا هو رأي الحكومة فى الموضوع الذي تسألنى عنه والحكومة لا تزال تأمل

أن يشترك الوفد معها فى المفاوضات على اننا قد عقدنا النية طوعاً لما عاهدنا عليه الضمير والوطن على العمل لتحقيق الغرض الاسمى الذى تصبو اليه البلاد

بدء الشقاق في صفوف الامة

لم يكن للامة المصرية فى أبان نهضتها من سلاح غير سلاح الاتحاد ذلك الاتحاد المتين الذي بهر العالم بقوة تماسكه وشدة ترابطه فألجأ الغاصب على شدة قوته وعظم سطوته على تغيير وجهة نظره فبعد ان كان يقول أن الحماية البريطانية امر ضروري أصبح يقول عنها انها علاقة غير مرضية وغير ذلك من الاشياء التى اكتسبناها من الانجليز بقوة اتحادنا أمامهم (راجع تقرير اللورد ملنر) وبقيننا اننا لو كنا حافظنا على بهجة هذا الاتحاد طول مدة نهضتنا لكنا قد وصلنا الى شوط بعيد من أمانينا ولكن إرادة المولى سبحانه وتعالى فوق كل إرادة نعم ابتلينا ثانياً بداء الشقاق واستفحل أمره لدينا وصار من الامراض المستعصية والتى ليس لها دواء عندنا فأصبحت حالتنا تسر العدو وتكمد الصديق ونحن هنا فى هذا المقام لانحاول ايقاع تبعة التفرقة على فريق الوفد او فريق الوزارة فان هذا نتركه للتاريخ والذين كانوا اكثر منا اطلاعاً على مجرى الاحوال بل كل ما أردنا إثباته هنا رأى كل من الفريقين غير متحيزين لفريق دون الآخر ونترك للقاري الكريم قوة الاستنتاج

عرض الوفد شروطه المذكورة على الوزارة للاشتراك معها فى المفاوضة الرسمية فقبلت الوزارة ما قبلته ورفضت ما رفضته وكان من نتيجة ذلك أن حصل فى البلاد حركة انقسام مريعة فانقسمت البلد الى قسمين قسم انحاز الى الوفد وتسمى بالسعديين وقسم انحاز الى جانب الوزارة وتسمى بالعدليين ومن الذين انحازوا الى صفها من أعضاء الوفد حضرات أصحاب السعادة والعزة حمد الباسل باشا (والمرحوم) علي شعراوي باشا ومحمد محمود باشا وعبد العزيز فهمي بك واحمد لطفي السيد بك والمرحوم عبد اللطيف المكباتي افندي ومحمد علي بك وجورج خياط بك والدكتور حافظ عفيفي بك وقد نشروا خطاباً موجهاً لمعالى رئيس الوفد قالوا فيه انهم يعلنون نقمتهم بالوزارة التى لا يمكنها أن تصل الى تحقيق آمال البلاد الا اذا كانت متينة المركز فى للامة معضدة الخطة من أولى الرأي فيها وان الخطة المثلى هي عدم دخول الوفد فى المفاوضات الرسمية اتباعاً

لخطة الوفد الاولى منبهين الوزارة الى أن كل اتفاق ليس شاملا للتحفظات التى أبدتها الامة والتى تتمسك بها كل التمسك لا يقابل من الجمعية التى ستنتخب لذلك السبب الا بالرفض الصريح

ولقد قام من جراء هذا الاختلاف حوادث خطيرة تصدعت لها اركان الوحدالوطنية وأسفت لوقوعها جميع طبقات الامة فمنها حادثة طنطا التى حصلت يوم الجمعة الموافق ٢١ شعبان سنة ١٣٣٩ (٢٩ ابريل سنة ١٩٢١) فبعد ان أدى المصلون صلاة الجمعة بالمسجد الاحمدي وألقيت الخطب المناسبة خرجوا على شكل مظاهرة منادين بحياة رئيس الوفد ومن معه فلما وصلوا الى مركز البوليس حصل سوء تفاهم بين المتظاهرين والبوليس ونجم عن ذلك ان أطلق البوليس النار على المتظاهرين فتوفى فى هذه الحادثة ثلاثة من الاهالى وجرح نحو الاربعون وقد أسفت الوزارة لهذه الحادثة وأظهرت عطفها على المصابين كما انها قدمت حكمدار بوليس المديرية الميرلاى محمود صدقى بك للمحاكمة العسكرية المصرية لانه على ما قيل هو الذي أصدر الامر باطلاق الرصاص فحكم المجلس ببراءته

حادثة الاسكندرية: حصلت تلك الحادثة فى ليلة ١٢ رمضان سنة ١٣٣٩ (٢٠ مايو سنة ٩٢١) فبعد ان أقيمت صلاة التراويح فى مسجد ابي العباس قام الاهالي بمظاهرة سياسية مناصرة للوفد فلما وصلت المظاهرة الى شارع انطاسى وهو حي يسكنه الاجانب ولسبب لم يتضح سمع المتظاهرون طلقات نارية فهاج ذلك فى خواطرهم وحصل سوء تفاهم بينهم وبين الاجانب وتعصب لكل فريق أبناء جنسه وازدادت الحالة تفاقماً فتداخلت السلطة العسكرية بمدافعها ورشاشاتها في الامر بناء على طلب الحكومة بعد قتال دام ثلاثة أيام بين الفريقين وكانت نتيجة تلك الحادثة ان قتل من المصريين ٤٣ وجرح ١٣٠ وقتل من الاجانب ١٥ وجرح ٩٦ وعقدت المحكمة العسكرية جلساتها فحكمت على تسعة من المصريين بالاعدام وعلى كثير بأحكام متفاوتة وقد استفاد أعداء مصر من هذه الحادثة واتخذوها وسيلة للحط من قيمة المصريين وتشويه سمعتهم في الخارج فلم يتم لهم ما أرادوا وتدارك عقلاء الامة والاجانب الامر وعملوا على اصلاح ما فسد بينهما وإزالة ما تركته هذه الحادثة فى نفوس كل منهما فعاد الصفاء والوئام بين الاجانب والمصريين ثانياً

هالت هذه الحالة الفظيعة والارتباكات الخطيرة التى أثرت فى حالة البلد الاقتصادية

وأوجبت كسادها نفوس نفر من كبار رجال الامة وعظمائها فتألفت لجنة منهم لازالة هذه الحالة المضطربة وإحلال الصفاء محل الشقاق بين أبناء الامة الواحدة تحت رئاسة حضرة صاحب السمو الامير محمد علي وعضوية صاحب الفضيلة الشيخ محمد بخيت وصاحب السماحة السيد عبد الحميد البكري وأصحاب المعالي والسعادة يحيى ابراهيم باشا ويوسف سابا باشا ومحمد محب باشا وعثمان مرتضى باشا ومحمد شكري باشا ويوسف أصلان قطاوي باشا واحمد حشمت باشا (والمرحوم) عبد الله وهبي باشا وعبد القادر الجمال باشا واللواء علي فهمي باشا ومندوب من بطريكية الاقباط وتسمت هذه اللجنة باللجنة المصالحة والتوفيق وقد اجتمعت في سراي سمو الامير محمد علي وتحت رياسته جملة مرات قابلت في غضونها حضرة صاحب المعالي سعد زغلول باشا وحضرة صاحب الدولة عدلي يكن باشا وعرضت على كل منهما طرق الحل التي ارتأتها لحسم الخلاف فلم توفق مع مزيد الاسف الى حل يكون صالحاً للنزاع فانفردت الوزارة العدلية بالمفاوضة وأصدر حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء هذا البيان السياسي

ما كنا لننتظر مطلقاً عند دعوة الوفد المصري للاشتراك معنا في المفاوضات الرسمية أن يعترض قيامنا جميعاً بالواجب نحو الوطن أي خلاف

لما طلبت حكومة بريطانيا العظمى الى عظمة مولانا السلطان تعيين وفد رسمي للمفاوضات تفضل عظمته فأصدر أمره الكريم بتكليفي بتأليف وزارة للقيام بهذه المهمة وقد وضعت الوزارة برنامجاً سياسياً يسع تحقيق مطالب البلاد

ولما كان غرض الوزارة هو نفس الغرض الذي يسعى له الوفد المصري فقد رأت توحيداً للقوى أن تشرك هذا الوفد معها في المفاوضات ونصت في برنامجها على دعوته لذلك

تقبلت البلاد برنامج الوزارة بالارتياح التام لانه جاء مطابقاً لآمالها وأظهرت الامة ما أظهرت من الثقة بهذه الوزارة ومن تعضيدها

عاد سعد زغلول باشا ومن معه من زملائه فاستقبلتهم الوزارة بالترحيب وسهلت كل السبل للمظاهرات والاحتفالات التي أقيمت لهم وبعد قليل دعوناه والوفد للاشتراك معنا في المفاوضات فاشترط لذلك شروطاً بعضها يتعلق بموضوع المفاوضات وبعضها خارج عنه تداولت الوزارة معه في تلك الشروط فكانت نتيجة البحث

والمداولة أن الخلاف بينها وبينه أصبح منحصراً في نقطة واحدة هي رئاسة المفوضين تلك الرئاسة التي ما زال يتشبث فى طلبها لنفسه

ولقد أوضحنا له أن التقاليد السياسية فى جميع البلاد لا تسمح بحال من الاحوال أن يدخل رئيس حكومة فى مفاوضة سياسية ولا يكون هو رئيس الهيئة الرسمية التى تتولاها من قبل بلاده

أما القول بأن مصر ليس لها تقاليد في هذا الصدد فلا وجه له اذ أن مصر وهى ساعية فى أن تكون فى عداد الدول المستقلة لا يجوز لها أن تبتدع بدعة تخالف بها تقاليد تلك الدول التى تريد هى أن تكون فى مصافها

فلما أبلغته الوزارة انها لا تستطيع إجابته الى هذا الطلب محافظة على كرامة الحكومة أخذ يبرره بنظرية إن سلم بها أدت حتما الى استحالة كل مفاوضة رسمية بين مصر وبريطانيا العظمى أيا كان المفاوضون مادامت السلطة المصرية التى تكسبهم الصفة الرسمية هي التى تستمد منها الوزارة سلطتها ومما يؤسف له أن استعمل في التدليل على هذه النظرية عبارات جارحة لعواطف من مدوا يدهم اليه لا تبررها أية ضرورة إذ زعم « أن رئيس الوزارة ليس الا موظفاً من موظفى الحكومة الانجليزية يسقط ويرتفع باشارة من المندوب السامى وهو بهذه الصفة لا يمكنه أن يكون بأزاء رئيسه وزير خارجية انجلترا حراً فى الكلام لانه مدين له بمركزه »

على انه يجب أن يعلم هو وغيره اننى لست موظفاً انجليزياً وأن ليس وزير خارجية انجلترا رئيساً لي بل اني رئيس حكومة مصر قبلت هذا المركز لأقوم فيه بالواجب علي لوطنى بحرية لا يحدها أي اعتبار من الاعتبارات

وكيف لا اكون حراً في الدفاع عن مصالح بلادى أمام وزير خارجية انجلترا وأنا الذى صرحت في بيان وزارتى الرسمي انى لم أقبل هذا المركز الا للمطالبة بالغاء الحماية وتحقيق الاستقلال للبلاد

ولقد انتهى أمره مع الوزارة بأن صرح بأنه لا يرضى بالاشتراك معها فى المفاوضات الرسمية مطلقاً ولو قبلت جميع شروطه وحجته فى ذلك أن الوزارة ترغم الناس على الثقة بها وانها أصدرت أوامرها الى جميع الموظفين بأن لا يشتركوا فى أى

احتفال يقام من أجله كما انها اكرهت كثيراً منهم على تغيير آرائهم التى أبدوها تأييداً له وحرمت المظاهرات التى يهتف فيها باسمه بل أن جزاء الهاتفين له فى طنطا كان ضرب الرصاص

فأما ما يزعمه من إرغام الناس على إبداء الثقة بالوزارة فما كانت الوزارة فى حاجة الى السعي فى الحصول على مظهر جديد لتعضيدها وهي لم تشأ ان تنشر ما ورد ولا يزال يرد عليها بكثرة من مسائل التعضيد والتأييد سواء من الهيئات النيابية او من الافراد

وأما إصدار الاوامر بمنع الموظفين من إقامة احتفالات لسعد باشا فالحقيقة فى ذلك أن الحكومة نبهت الموظفين الذين كونوا لجنة لدعوة زملائهم الى إقامة حفلة تكريم له الا أن هذا العمل الذي أتي فى وقت جهر فيه سعد باشا بالعداء للحكومة والطعن عليها لسبب شخصى لا تعلق له بجوهر القضية المصرية لا يتفق مع واجباتهم نحوها بصفتهم هيئة من الهيئات العمومية وهذا حق لا يمكن إنكاره على اية حكومة من الحكومات والا اختل النظام وضربت الفوضى أطنابها

وأما المظاهرات فان الحكومة منعتها طبقاً لاحكام القانون العام واذا كان لاحد من الناس حق الامتعاض من هذا فليس هو سعد باشا فلقد دامت المظاهرات بعد حضوره أياماً عديدة والحكومة عاملة على حفظ النظام جهد الاستطاعة غير ان الناس ضجوا من استمرارها وظهرت لهم آثارها السيئة فى أسواق التجارة والحالة الاقتصادية على العموم ثم ان سكان المدن لا يستطيعون ان يعيشوا تحت رحمة المتظاهرين وما يلازم المظاهرات من تشويش العاطلين وليست عيشة المظاهرات المستديمة هي العيشة العادية في اى بلد من بلاد العالم وللناس مصالح يغدون ويروحون لقضائها وقد جعلت الطرق العمومية لتسهيل أداء هذه المصالح لا لمظاهرات المتظاهرين او لهتاف الهاتفين ثم ان البوليس المكلف بحفظ النظام عليه واجبات تعوق باشتغاله بملاحظة هذه المظاهرات التى ابتذلها التكرار

اما حادث طنطا فليس احد أشد اسفاً من الحكومة لوقوعه وهذا أمره الآن بيد النيابة العمومية وسينال كل من ثبتت إدانته فيه جزاءه الحق

هذا ونظراً الى أن الخطة التي انتهجها سعد باشا قد صدت كل طريق للاتفاق معه فقد قررت الوزارة السير فى عملها الذى أخذته على نفسها وعرضت الامر على عظمة مولانا السلطان فصدر نطقه الكريم لى بتأليف وفد المفوضين الرسمي تحت رئاستى وتنفيذاً لهذا النطق السامى ستعرض الوزارة على عظمته التقرير المبين لمهمة المفوضين وأسمائهم لاصدار امره الكريم على ذلك

وانا لنعتمد على حكمة الامة وحرصها على مصلحتها فى أن تهيء للمفاوضات جواً صالحاً يسهل على المفوضين القيام بالمهمة الموكولة اليهم والى الامة وحدها بعد ذلك القول الفصل فى نتيجة تلك المفاوضات وفقنا الله جميعاً الى ما فيه خير البلاد

يوم الخميس ٥ مايو سنة ١٩٢١ عدلى يكن

المفاوضون الرسميون ومهمتهم

الكتاب المرفوع من حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء الى عظمة السلطان

يا صاحب العظمة

تفضلت عظمتكم فعهدت الي ان أعرض على مقامكم السامى أسماء اعضاء الوفد الذي يتولى المفاوضة برئاستى الى الوصول الى وضع اتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر وذلك اجابة للدعوة المرسلة من حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى الى عظمتكم بتاريخ ٢٦ فبراير الماضي

وقد يتعين علي الآن ان أقدم بين يدى عظمتكم بيان الاغراض التي يستلزمها المفاوضون فى القيام بمهمتهم

ولقد سبق لي ان أجملت ذلك فى البرنامج الوزارى الذى تشرفت بعرضه على عظمتكم عند تشكيل الوزارة اذ قلت فيه « ان الوزارة ستجعل نصب عينها فى المهمة السياسية التي ستقوم بتحديد العلاقات الجديدة بين بريطانيا العظمى وبين مصر الوصول الى اتفاق لا يجعل محلا للشك فى استقلال مصر وستجري فى هذه المهمة متشبعة بما تتوق اليه البلاد ومسترشدة بما رسمته إرادة الامة

تلك كانت فى جملتها مرامى الوزارة من ذلك العهد واني مستأذن عظمتكم اليوم في تفصيلها زيادة فى تنوير المبادئ التى ستتوخاها فى مسعانا السياسى

فسيكون الغرض الرئيسي للمفاوضين المصريين وأول همهم ان يصلوا الى الاعتراف بمصر دولة مستقلة فى الداخل وفى الخارج والغاء الحماية الغاء صريحاً لا فى علاقات مصر وبريطانيا العظمى وحدها بل في علاقات مصر والدول الاخرى ايضاً

اما ما يتعلق بمذكرة لجنة اللورد ملنر المؤرخة فى ١٨ اغسطس سنة ١٩٢٠ فسيحرص المفاوضون على تحقيق تحفظات الامة بشأنها

على انه لما كان من المقرر عندنا اننا سنعالج المناقشة فى الشئون المصرية غير مقيدين ولا مرتبطين بتلك المذكرة فسنعمل على ان نضمن الاتفاق من الضوابط والاحتياطات ما تكون معه الضمانات المطلوبة للمحافظة على مصالح بريطانيا العظمى وعلى مصالح الاجانب غير منافية لاستقلال بلادنا ولقد تبينا ان المبادىء التى أشرت اليها تتفق تمام الاتفاق مع مرامى الوفد المصري غير انه للاسف قد استحال الحصول على اشتراكه معنا تحقيقاً للرغبة التي أعلنتها الوزارة فى برنامجها وكان ذلك بسبب خُلف على كيفية تشكيل الوفد الرسمي

على ان الواقع ايضاً ان امتناع الوفد عن الاشتراك مع الوزارة يرجع عند عدد كبير من أعضائه لا الى اختلاف معها بل الى التزام خطة سبق لهم ان رسموها لأنفسهم وليس فيها ما ينافى الثقة بعمل الوزارة ما دامت هى ترمى الى تحقيق إرادة الامة

هذا واني أتشرف بأن أعرض لتصديق عظمتكم السامى اسماء الاعضاء الذين يؤلفون معي الوفد الرسمي وقد قبلوا مؤازرتي فى العمل

حضرة صاحب الدولة حسين رشدي باشا نائب رئيس مجلس الوزراء

« صاحب المعالي اسماعيل صدقى باشا وزير المالية

« « « محمد شفيق باشا « الاشغال العمومية والحربية والبحرية

« « « احمد طلعت باشا « سابق ورئيس محكمة الاستئناف الاهلية

« « « يوسف سليمان باشا « سابق

وسيتولى مجلس الوزراء تعيين المستشارين الفنيين وموظفى السكرتارية الذين يرافقون الوفد

وبما أن القول الفصل فى نتيجة المفاوضات سيكون للامة ممثلة فى جمعية وطنية فان الوزارة تحقيقاً لبرنامجها ستعنى مستعينة بخُبر الاخصائيين ببحث وتحضير مشروع

قانون للانتخاب لتلك الجمعية ومشروع دستور يعرض عليها اذا وفقت المفاوضات بعون الله عز وجل الى تحقيق أماني البلاد

وانى لعظمتكم العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الامين

القاهرة فى ١٠ رمضان سنة ١٣٣٩ (١٨ مايو سنة ١٩٢١) عدلي يكن

الامر الكريم الصادر الى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء

عزيزى عدلى يكن باشا

اطلعنا على كتاب دولتكم المتضمن لأسماء أعضاء الوفد الذين اخترتم دولتكم إنتدابهم لمؤازرتكم فى المفاوضة مع بريطانيا العظمى ولبيان مهمتهم

وبناء عليه قد أصدرنا امرنا هذا بتشكيل الوفد الرسمي برياسة دولتكم وعضوية

حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا نائب رئيس مجلس الوزراء

« صاحب المعالي اسماعيل صدقى باشا وزير المالية

« « « محمد شفيق باشا « الاشغال العمومية والحربية والبحرية

« « « احمد طلعت باشا « سابق ورئيس محكمة الاستئناف الاهلية

« « « يوسف سليمان باشا « سابق

وانى لعظيم الثقة بحكمة دولتكم وحسن مقدرتكم واخلاصكم فى خدمة البلاد وبأنكم ستقومون جميعاً فى مهمتكم بما ترتاح اليه ضمائرنا نحو مستقبل بلادنا العزيزة ويتفق مع أمانينا الشريفة القومية

والمسئول من المولى عز وجل أن يمدكم بروح من عنده وأن يوفقكم وإيانا للعمل بما يكفل لوطننا السعيد أرفع مراتب الفخر والمجد انه القدير الحكيم

صدر بسراي عابدين فى ١١ رمضان سنة ١٣٣٩ (١٩ مايو سنة ١٩٢١) فؤاد

المستشارون الفنيون (للوفد الرسمى)

ابراهيم وجيه بك المستشار بمحكمة الاستئناف المختلطة (مستشار ملكي)

عبد الحميد مصطفى بك (باشا) القاضى بمحكمة الاسكندرية المختلطة (وكيل وزارة)

محمود سامى بك (باشا) سكرتير عام وزارة الاشغال (وكيل وزارة المواصلات سابقاً)

توفيق دوس بك — المحامي لدى محكمة الاستئناف الاهلية
احمد امين افندي (بك) — الاستاذ بمدرسة الحقوق السلطانية (الملكية)
محمود فايد بك — من مفتشي الري
عبد الحميد سليمان بك (باشا) وزير الاشغال (مدير عام مصلحة السكة الحديد)
عبد المجيد عمر بك — وكيل مدرسة الهندسة الملكية (مفتش ري)

ويوسف أصلان قطاوى باشا ومحمد ابو الفتوح باشا ويوسف نحاس بك وفؤاد بك سلطان ومحمد بك حلمي والياس عوض بك واللواء محمود عزمي باشا والقائمقام محمد يوسف بك عبد الحميد بدوي بك (باشا) السكرتير العام لمجلس الوزراء (مستشار ملكي)

سافر أعضاء الوفد الرسمي الى لندره فى اول يوليه سنة ١٩٢١ فوصلوا في ١١ منه فرحبت بهم الحكومة البريطانية واستدعاهم اللورد كيرزون وزير الخارجية البريطانية فى ذلك العهد للمفاوضة معه وبينما كان الوفد الرسمي يفاوض هناك كان الحزبان السعدي والعدلي يطاحنان فى مصر وكانت بذور الخلاف مستأصلة فى نفوس كل منهما يدلك على ذلك انه عند ما قام سعد باشا وبعض أصحابه برحلة نيلية للصعيد فى ٩ صفر سنة ١٣٤٠ (١١ اكتوبر سنة ١٩٢١) ولما وصلت الباخرة الى أسيوط تطاحن الفريقان وكانت نتيجة هذا التطاحن وفاة ثلاثة أنفس وجرح ما يقرب من الثلاثين فحظرت الحكومة على سعد باشا زيارة باقى أقطار الصعيد فكان كلما يمر بمديرية من المديريات يرسل له مدير تلك المديرية أمراً كتابياً بعدم النزول الى أراضى تلك المديرية فعاد بعد ان استغرق معاليه فى تلك الرحلة تسعة عشر يوماً ولا يفوتنا أن ننوه عن اللجنة البرلمانية الانجليزية التى استدعاها سعد باشا زغلول الى مصر وكانت مكونة من المستر لن . لوسن ، ملز . سوان . بارنز . سيجال (سكرتير) وقد حضرت هذه اللجنة لترى بعينها ما سمعته بأذنها وقالت انها ستدافع عن حقوق المصريين وتساعدهم فى حصولهم على استقلالهم فقابلتها الامة المصرية بالتبجيل وبعد ان مكثت بضعة أيام كانت فيها موضع التجلة والاكرام من المصريين غادرت مصر الى بلادها وهى لم تقم تماماً بما كان يأمله منها المصريون من المساعدة

وأما ما كان من أمر المفاوضات العدلية الكيرزونية فقد حبطت بعد ان استمرت خمسة شهور إذ قدم اللورد كيرزون للوفد الرسمي المشروع الآتى الجائر ولما لم يجده الوفد محققاً لأمانى البلاد رفضه وعاد الى مصر فى ٧ ربيع الثاني سنة ١٣٤٠ (٦ ديسمبر سنة ١٩٢١)

مشروع اللورد كيرزون (مشروع اتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر)

أولا — انتهاء الحماية

(١) في مقابل ابرام المعاهدة الحالية والتصديق عليها تقبل حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى رفع الحماية المعلنة على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ والاعتراف بمصر من ذلك الحين دولة متمتعة بحقوق السيادة (Sovereing State) تحت إمرة ملوكية دستورية فبمقتضى هـذا قد أبرمت وتستمر باقية بين حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى وشعبه من جهة وبين حكومة مصر والشعب المصرى من الجهة الاخرى معاهدة دائمة ورابطة سلام ووداد وتحالف

ثانياً — العلاقات الاجنبية

(٢) تتولى الشؤون الخارجية لمصر وزارة الخارجية المصرية تحت ادارة وزير معين لذلك

(٣) يمثل حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى فى مصر قوميسير عال يكون له فى جميع الاوقات وبسبب مسؤولياته الخاصة مركز استثنائي ويكون له حق التقدم على ممثلى الدول الاخرى

(٤) يمثل الحكومة المصرية في لوندره وفى أية عاصمة أخرى ترى الحكومة المصرية ان المصالح المصرية يمكن ان تستدعي هذا التمثيل فيها معتمدون سياسيون يكون لهم لقب ومرتبة وزير

(٥) بالنظر للتعهدات التي أخذتها بريطانيا العظمى على نفسها فى مصر وعلى الخصوص فيما يتعلق بالدول الاجنبية يجب ان توجد أوثق الصلات بين وزارة الخارجية المصرية والقوميسير العالي البريطاني الذي يقدم كل المساعدة الممكنة للحكومة المصرية فيما يتعلق بالمعاملات والمفاوضات السياسية

(٦) لا تدخل الحكومة المصرية فى أى اتفاق سياسي مع دولة أجنبية بدون أن تستطلع رأي حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى بواسطة القوميسير العالي البريطاني

(٧) تتمتع الحكومة المصرية بحق تعيين ممثلين قنصليين في الخارج حسب مقتضيات مصالحها

(٨) لأجل تولي الشؤون السياسية بوجه عام والقيام بالحماية القنصلية للمصالح المصرية فى الاماكن التى لا يوجد فيها ممثلون سياسيون او قناصل مصريون يضع ممثلو جلالة ملك بريطانيا العظمي أنفسهم تحت تصرف الحكومة المصرية ويقدمون لها كل مساعدة فى قدرتهم

(٩) تستمر حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمي على تولي المفاوضة لالغاء الامتيازات الحالية مع الدول ذوات الامتيازات وتقبل مسؤولية حماية المصالح المشروعة للاجانب فى مصر وتتداول حكومة جلالة الملك مع الحكومة المصرية قبل البت فى هذه المفاوضة رسمياً

ثالثاً — النصوص العسكرية

(١٠) تتعهد بريطانيا العظمي بمساعدة مصر فى الدفاع عن مصالحها الحيوية وعن سلامة أراضيها لأجل القيام بهذه التعهدات ولحماية المواصلات الامبراطورية البريطانية الحماية اللازمة تكون للقوات البريطانية حرية المرور فى مصر ولها أن تستقر فى أى مكان فى مصر ولاى مدة منها يجددان من وقت لآخر ويكون لها أيضاً فى كل وقت ما لها الآن من التسهيلات لاحراز واستعمال الثكنات وميادين التمرين والطيارات والترسانات الحربية والمين الحربية

رابعاً — استخدام الموظفين الاجانب

(١١) بالنظر للمسؤليات الخاصة التي تتحملها بريطانيا العظمى وبالنظر للحالة القائمة فى الجيش المصري والمصالح العمومية تتعهد الحكومة المصرية بألا تعين ضابطاً او موظفين أجانب فى أية مصلحة منها قبل موافقة القومسيير العالى البريطاني

خامساً — الادارة المالية

(١٢) تعين الحكومة المصرية بعد استشارة (in Consultation with) حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى قومسيراً مالياً توكل اليه فى الوقت المناسب الحقوق التى يقوم بها الآن أعضاء صندوق الدين ويكون هذا القومسير المالي مسؤولا بوجه أخص عن دفع المطلوبات الآتية فى مواعيدها

١ المبالغ المخصصة لميزانية المحاكم المختلطة

٢ جميع المعاشات والمستويات الاخرى المستحقة للموظفين الاجانب المحالين على المعاش وورثتهم

٣ ميزانيتى القومسيرين المالى والقضائي والموظفين التابعين لهما

(١٣) لأجل أن يؤدي القومسير المالى واجباته كما ينبغي يجب أن يحاط إحاطة تامة بجميع الامور الداخلية فى دائرة وزارة المالية ويكون له فى كل وقت التمتع بحق الدخول على رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية

(١٤) ليس للحكومة المصريه عقد قرض خارجي أو تخصيص ايرادات مصلحة عمومية بدون موافقة القومسير العالى

سادساً — الادارة القضائية

(١٥) تبين الحكومة المصرية بالاتفاق مع حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمي قومسيراً قضائياً يكلف بسبب التعهدات التى تحتملها بريطانيا العظمي القيام بمراقبة تنفيذ القانون فى جميع المسائل التى تمس الاجانب

(١٦) لأجل أن يؤدي القومسير القضائي واجباته كما ينبغى يجب أن يحاط إحاطة تامة بجميع الامور التي تمس الاجانب وتكون من اختصاص وزارتي الحقانية والداخلية ويكون له فى كل وقت التمتع بحق الدخول على وزيري الحقانية والداخلية

سابعاً ـ السودان

(١٧) حيث ان رقي السودان السلمي هو من الضروريات لأمن مصر ولدوام مورد المياه لها تتعهد مصر بأن تستمر في أن تقدم لحكومة السودان نفس المساعدات الحربية التى كانت تقوم بها فى الماضي او أن تقدم بدلا من ذلك لحكومة السودان إعانة مالية تحدد قيمتها بالاتفاق بين الحكومتين

تكون كل القوات المصرية فى السودان تحت أمر الحاكم العام

وغير ذلك تتعهد بريطانيا العظمى بأن تضمن لمصر نصيبها العادل من مياه النيل ولهذا الغرض قد تقرر ألا تقام أعمال رى جديدة على النيل أو روافده جنوبي وادى حلفا بدون موافقة لجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء يمثل أحدهم مصر والثاني السودان والثالث أوغندا

ثامناً — قروض الجزية

(١٨) المبالغ التى تعهد خديويو مصر فى أوقات مختلفة بدفعها للبيوت المالية التي أصدرت القروض التركيـة المضمونة بالجزية المصرية تستمر الحكومة المصرية على تخصيصها كما كان فى الماضي لدفع الفوائد والاستهلاك لقرضى سنة ١٨٩٤ و ١٨٩١ الى أن يتم استهلاك هذين القرضين

تستمر الحكومة المصرية ايضاً فى دفع المبالغ التى كان جارياً دفعها لسداد فوائد قرض سنة ١٨٥٥ المضمون عندما يتم استهلاك قروض سنة ١٨٩٤ و١٨٩١ و١٨٥٥ تنتهي مسؤولية الحكومة المصرية فيما يتعلق بأى تعهد ناشيء عن الجزية التى كانت تدفعها مصر لتركيا سابقاً

تاسعاً ـ اعتزال الموظفين والتعويض

(١٩) للحكومة المصرية الحق فى أن تستغنى عن خدمة الموظفين البريطانيين فى أى وقت كان بعد نفاذ هذه المعاهدة بشرط أن يمنح هؤلاء الموظفون تعويضاً مالياً كما سيأتى بيانه وذلك زيادة على المعاش أو المكافأة التى يستحقونها بمقتضى أحكام استخدامهم

ويكون للموظفين البريطانيين الحق بنفس هذه الشروط فى الاستعفاء من الخدمة فى أى وقت كان بعد نفاذ هذه المعاهدة

تسري جميع هذه الاحكام على الموظفين الذين لهم الحق فى المعاش والذين ليس لهم الحق فى المعاش وأيضاً على موظفي البلديات ومجالس المديريات والهيئات المحلية الاخرى

(٢٠) الموظفون المرفوتون أو المحالون على المعاش طبقاً لنص المادة السابقة تعطى لهم زيادة على التعويض إعانة إياب لبلادهم تكون كافية لسد نفقات ترحيل الموظف نفسه وعائلته ومتاعه المنزلي الى لوندره

(٢١) تدفع التعويضات والمعاشات بالجنيهات المصرية باعتبار سعر ثابت قدره ٩٧½ قرشاً صاغاً للجنيه الانجليزى

(٢٢) يوضع جدول عن التعويضات (١) للموظفين الدائمين (٢) للموظفين المؤقتين بمعرفة رئيس جمعية خبراء حسابات التأمين (Society of Actuaries)

عاشراً ـ حماية الاقليات

(٢٣) تتعهد مصر بأن النصوص الوارد ذكرها فيما بعد تعتبر قوانين أساسية والا

يتضارب معها أو يؤثر عليها أي قانون او لائحة او عمل رسمي

(٢٤) تتعهد مصر بأن تضمن لجميع سكان مصر الحماية التامة الكاملة لأرواحهم وحريتهم من غير تمييز بسبب مولدهم أو تبعيتهم الدولية او لغتهم أو جنسهم أو دينهم

يكون لجميع سكان مصر الحق فى أن يقوموا بحرية تامة علانية أو غير علانية بشعائر أية ملة أو دين أو عقيدة ما دامت هذه الشعائر لا تنافي النظام العام او الآداب العمومية

(٢٥) جميع الحائزين للرعوية المصرية يكونون متساويين أمام القانون ويكون لكل منهم التمتع بما يتمتع به الآخرون من الحقوق المدنية والسياسية من غير تبين بسبب الجنس أو اللغة أو الدين اختلاف الاديان والعقائد والمذاهب لايؤثر علي أي شخص حائز للرعوية المصرية فى المسائل الخاصة بالتمتع بالحقوق المدنية والسياسية مثل الدخول فى الخدمات العمومية والتوظف والحصول على ألقاب الشرف أو مزاولة المهن أو الصناعات

لا يسوغ فرض أى قيد على أي شخص متمتع بالرعوية المصرية فى حرية استعماله لأية لغة فى معاملاته الخصوصية أو التجارية او فى الدين او فى الصحف او فى المطبوعات من أي نوع كانت او فى الاجتماعات العمومية

(٢٦) الاشخاص الحائزون للرعوية المصرية التابعون للاقليات القومية أو الدينية او اللغوية يكون لهم الحق فى القانون وفى الواقع فى نفس المعاملة والضمانات التى يتمتع بها غيرهم من الحائزين للرعوية المصرية وعلى الخصوص يكون لهم حق مساو لحق الآخرين فى أن ينشؤوا أو يديروا او يراقبوا على نفقتهم معاهد خيرية او دينية أو اجتماعية ومدارس أو غيرها من دور التربية ويكون لهم الحق فى أن يستعملوا فيها لغتهم الخاصة وأن يقوموا بشعائر دينهم بحرية فيها

رد الوفد الرسمي

إطلع الوفد الرسمي على المشروع الذي سلمه اللورد كرزون الى رئيس الوفد بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢١ ولقد رأى ان هذا المشروع تضمن فيما يتعلق بأكثر المسائل التي تناولتها مناقشاتنا والمذكرات التى تناولناها منذ أربعة شهور نفس

النصوص والصيغ التى عرضت علينا عند بدء المفاوضات ولم نقبلها حينذاك

ففي المسألة العسكرية وهي ذات أهمية كبرى استبقي المشروع الحل الذى قاومناه أشد مقاومة ولم يقتصر على ذلك بل توسع فى مرماه بما جعله أشد وطأة على ان حماية المواصلات الامبراطورية وهي التى قيل فى مفاوضات العام الماضى إنها العلة الوحيدة بوجود قوة عسكرية فى القطر المصرى لا تبرر هذا الحل

ففى حين انه كان يكفي تعيين نقطة فى منطقة القنال تنحصر فيها طرق ووسائل المواصلات الامبراطورية وكذلك القوة التى تتولى حمايتها نص المشروع على تخويل بريطانيا العظمى الحق فى إبقاء قوات عسكرية في كل زمان وفى أي مكان بالاراضى المصرية ووضع أيضاً تحت تصرفها كل ما لدى القطر من وسائل المواصلات وطرقها وهذا انما هو الاحتلال بذاته الاحتلال الذى يهدم كل معنى للاستقلال بل يذهب الى حد القضاء على السيادة الداخلية على ان الاحتلال العسكرى في الماضي ولو لم تكن له الا صفة قد كفى لان يثبت لبريطانيا العظمى المراقبة المطلقة على الادارة كلها وان لم يكن هناك اى نص فى معاهدة أو تقرير لأية سلطة

أما مسألة العلاقات الخارجية وهى المسألة الوحيدة التى عدلت فيها الصيغة الاولى التي كانت وضعتها وزارة الخارجية البريطانية وذلك بقبول مبدأ التمثيل فان المشروع قد أحاط الحق الذي اعترف لنا به بقيود كثيرة أصبح معها بمثابة حق وهمى اذ لا يتصور أن تتوفر لدى وزير الخارجية الحرية التى يقتضيها القيام باعباء منصبه وتحمل مسؤوليته اذا كان ملزماً بنص صريح بأن يبقي على اتصال وثيق بالمندوب السامى فان ذلك معناه أن يكون خاضعاً في الواقع لمراقبته مباشرة فى إدارة الامور الخارجية وعدا ذلك فان الالتزام بالحصول على موافقة بريطانيا العظمى على جميع الاتفاقات السياسية حتى مالا يتناقض منها مع روح التحالف فيه إخلال خطير بمبدأ السيادة الخارجية وأخيراً فان استبقاء لقب المندوب السامى وهو لقب لم تجر العادة بمنحه الى الممثلين السياسيين لدى البلاد المستقلة لهو أوضح فى الدلالة على طبيعة النظام السياسي المقترح بمصر

ومن جهة أخرى فان تأجيل مسألة الامتيازات دعانا الى الاعتقاد بأنه لم تبق

حاجة الى النص عليها فى المعاهدة وان المفاوضة بشأنها فى المستقبل تكون موكولة الى مصر صاحبة الشأن الاول مع معاونتها فى ذلك سياسياً من جانب حليفتها ولكن المسألة منظور اليها اليوم كأنها تعنى على الاخص بريطانيا العظمى التى تتولى من الآن حماية المصالح الاجنبية ونريد أن تباشر وحدها عند الاقتضاء المفاوضات بشأن الغاء الامتيازات

أما فيما يتعلق بالمندوبين (القومبسيرين) المالي والقضائي وبتداخلهما فى إدارة الشؤون الداخلية كلها باسم حماية المصالح الاجنبية تداخلا قد يصل بعض الاحيان فيما يختص بالمندوب (القومبسير) المالى الى شل سلطة الحكومة والبرلمان فاننا لانريد هنا أن نكرر ما سبق لنا إبداؤه من الاعتراضات في مذكراتنا على انه يحتم علينا القول بأن المناقشات التى تلت تأجيل مسألة الامتيازات بعثت فى نفوسنا الشعور بأن الاتفاق فيما يتعلق بحماية المصالح الاجنبية سيقوم على قواعد اكثر ملاءمة للسيادة المصرية

أما مسألة السودان التى لم يكن قد تناولها البحث فلابد لنا فيها من توجيه النظر الى أن النصوص الخاصة بها لا يمكن التسليم بها من جانبنا فان هذه النصوص لا تكفل لمصر التمتع بما لها على تلك البلاد من حق السيادة التى لا نزاع فيه وحق السيطرة على مياه النيل

إن الملاحظات المتقدمة لا تجعل ثمت حاجة الى مناقشة المشروع تفصيلا اذ فيها ما يكفى للدلالة على روحه ومرماه وغير هذا فقد التزم المشروع تكرار ذكر تعهدات بريطانيا العظمى (والمسئوليات الخصوصية) الواقعة على المندوب السامى وكذلك الغرض الجديد — وهو قصد صيانة المصالح الحيوية لمصر — الذي اتخذ سبباً لوجود القوة العسكرية وبهذا تم للمشروع صيغة الوصاية الفعلية

انا لما قبلنا المهمة التى عهد بها الينا عظمة السلطان كنا نأمل الوصول الى إبرام معاهدة تحالف مؤيدة لاستقلال مصر تأييداً حقيقياً وكفيلة فى الوقت نفسه بصيانة المصالح البريطانية وعندئذ فان مصر حليفة بريطانيا العظمى كانت تعد من واجبات كرامتها الوفاء باخلاص بما تقطعه على نفسها من العهود ولكن التحالف بين امتين لا يمكن أن يتحقق الا على شريطة ألا يقضي على أحدهما بالخضوع الدائم

وان روح المسالمة التي سادت مناقشاتنا كانت تسمح لنا بالتفاؤل بنجاح المفاوضات ولكن المشروع الذي أمامنا لم يحقق هذا الامل فهو بحالته لا يجعل محلا للامل فى الوصول الى اتفاق يحقق أماني مصر الوطنية

لوندره فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢١

اتخذت الحكومة الانجليزية بعد قطع المفاوضات الرسمية تجاه مصر عهداً جديداً لسياستها مبنياً على الشدة إذ أرسل فخامة المندوب السامى تبليغاً لعظمة مولانا السلطان في ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ موضحاً فيه نية انجلترا نحو مصر ومعترفاً بوضوح أن مصر واقعة على خط المواصلات الرئيسى بين بريطانيا العظمي وممتلكات جلالة الملك (بريطانيا) فى الشرق وأن جميع الاراضى المصرية هي فى الواقع ضرورية لهذه المواصلات لان مصير مصر لا يمكن فصله عن سلامة منطقة قناة السويس ولان ذلك يؤثر في سعادة وسلامة ٣٥٠ مليون من رعايا جلالته وان أى خطر جسيم على مصلحة مصر التجارية أو المالية يدعو الى مداخلة الدول الاجنبية فيها ويهدد استقلال مصر وأول هذه الضمانات ورأسها هو وجود جنود بريطانية فى مصر وانجلترا لا يمكنها أن تتخلى عن هذا الضمان ولا أن تنتقص منه وهي مع ذلك لا تتأخر عن أن تعمل على إنماء مواهب المصريين بزيادة عدد الموظفين منهم فى كل فرع ولاسيما فى الفروع الادارية العالية التي كثر فيها عدد الموظفين الاوربيين وأن الحكومة الانجليزية مستعدة لمفاوضة الدول الاجنبية لأجل الغاء الامتيازات ورفع الاحكام العرفية حالما يصدر قانون التضمينات ويُعمل به في كل المحاكم الجنائية أو المدنية وهي تعتبر انها لا تخدم مصلحة مصر بتساهلها إزاء تهييج الزعماء المتطرفين وهي تقابل هذا النوع من الوطنية بكل شدة سواء فى مصر او فى غيرها وهى ستستمر بلا تردد على مواصلة غرضها كرشدة لمصر وأمينة على مصالحها

فكان هذا التبليغ بشيراً بسياسة الشدة ونذيراً بسوء المعاملة فلم تمض بضعة أيام حتى أصدر فخامة اللورد اللنبي أمراً عسكرياً بمنع الاجتماع السياسي الذى كان الوفد قد أعده بنادي سيروس وأعقبه بأمر آخر لاعضاء الوفد بعدم اشتغالهم بالسياسة بالكلية وان كلا منهم يتوجه الي بلده التابع لها بالريف ويكون تحت مراقبة مدير المديرية وبالتنبيه على البيوتات المالية التى بها أموال الوفد وودائعه بعدم صرف شيء منها اليهم

أما أعضاء الوفد فقد أجاب كل منهم على أمر فخامة اللورد بما لا يخرج عن إجابة رئيسهم الآتية التى رفعت كرامة مصر وأعلت شأنها :

جناب الجنرال كليتون: مستشار وزارة الداخلية

أتشرف باخباركم اني استلمت خطابكم بتاريخ اليوم (٢١ ديسمبر سنة ١٩٢١)

الذي تبلغونني فيه أمر جناب الفيلد مارشال اللنبي بمنعي من الاشتغال بالسياسة والزامي بالسفر الى عزبتي بلا تأخير للاقامة بها تحت مراقبة المدير وهو أمر أحتج عليه بكل قوتي إذ ليس هناك ما يبرره وبما إني موكل من الامة المصرية للسعي في استقلالها فليس لغيرها سلطة تخليني من القيام بهذا الواجب المقدس لهذا سأبقي في مركزي مخلصاً لواجبي وللقوة أن تفعل بنا ما تشاء أفراداً وجماعات فانا جميعاً مستعدون للقاء ما تأتي به بجنان ثابت وضمير هادىء علما بأن كل عنف تستعمله ضد مساعينا المشروعة انما يساعد البلاد على تحقيق أمانيها في الاستقلال التام وأرجو أن تقبلوا فائق احترامي

وكانت نتيجة هذا الرفض أن أرسلت السلطة الانجليزية قوة من عندها الى منزل سعد باشا في صباح ٢٤ ربيع الثاني سنة ١٣٤٠ (٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢١) لاعتقاله فأخذته في سيارة الى السويس ومنها بطريق البحر الاحمر الى عدن ومنها الى جزيرة سيشل وهو لا يعلم عن أمر مستقره شيئاً وكذلك فُعل في ظهر اليوم نفسه بحضرات أصحاب السعادة والعزة محمد فتح الله بركات باشا (والمرحوم) عاطف بركات بك (باشا) ومصطفي النحاس بك (باشا) وسينوت حنا بك والاستاذ وليم مكرم عبيد كما فُعل برئيسهم

ساءت الامة المصرية تصرفات الحكومة الانجليزية هذه وقامت الامة المصرية على مختلف أحزابها وهيئاتها وطبقاتها واحتجت على هذا العمل المنافي للحرية

أما ما كان من أمر الوزارة العدلية فانها قدمت استقالتها بمجرد أن وصل دولة رئيسها الى مصر غير ان استقالتها كانت معلقة فلما تتابعت تلك الحوادث المؤلمة من السلطة الحامية خشي دولة رئيسها أن تتحمل وزارته تبعة هذه الاجراآت فأسرع الى حضرة صاحب العظمة السلطان يرفع هذا الالتماس

تشرفت على أثر عودتي من أوربا بعد قطع المفاوضات مع الحكومة البريطانية بأن رفعت الى عظمتكم استقالة الوزارة وقد بقي زملائي يقومون بانجاز الاعمال العادية إطاعة لأمر عظمتكم ولما كان عدم قبول الاستقالة رسمياً الى الآن قد يجعل سبيلا لتحمل الوزارة شيئاً من التبعة عن اجراآت لا علم لها بها ولا دخل لها فيها

فلذا أتشرف بالتماس صدور أمركم الكريم بقبول تلك الاستقالة

وإني لا أزال لعظمتكم العبد المطيع والخادم الامين

القاهرة في ٢٥ ربيع الثاني سنة ١٣٤٠ (٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢١) عدلي يكن

استقالة الوزارة العدلية

يا صاحب العظمة السلطانية

لما أولتنى عظمتكم غالي ثقتها ودعتنى الى تشكيل وزارة يكون أخص أعمالها أن تتولى المفاوضة لوضع اتفاق مع الحكومة البريطانية تشرفت أن عرضت على عظمتكم بتقريرى المؤرخ فى ١٧ مارس سنة ١٩٢١ برنامجنا الوزارى وزدته تفصيلا عندما شكل الوفد الرسمي

وبما أن المفاوضات التى باشرها الوفد الذي رأسته في لندره منذ بضعة أشهر لم تسفر عن تحقيق ذلك البرنامج فانى أتشرف بأن أرفع لعظمتكم استقالة الوزارة وأرجو أن تتكرم عظمتكم بقبولها وقبول جليل شكرى وعظيم اكبارى للتعطف السامى الذى تفضلتم علي به وانى لا أزال لعظمتكم العبد المطيع والخادم المخلص

تحريراً بالقاهرة فى ٩ ربيع الثاني سنة ١٣٤٠ (٨ ديسمبر سنة ١٩٢١) عدلي يكن

الامر الكريم بقبول الاستقالة

عزيزى عدلي يكن باشا

إن كتاب دولتكم المرفوع الينا بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٢١ المتضمن إضطراركم للاستقالة من مهمتكم كان من أعظم بواعث الاسف لدينا وقد أصدرنا أمرنا هذا لدولتكم مقررين صدق ولائكم وشاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم الخدمات السابقة التى أديتموها أثناء قيامكم بمهمتكم فؤاد

صدر بسراى عابدين فى ٢٥ ربيع الثاني سنة ١٣٤٠ (٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢١)

أصبح جو مصر السياسي مكفهراً فالمفاوضات العدلية الكيرزونية وان كان بعضنا يعلق عليها آماله قد انقطعت واستقالت الوزارة العدلية لهذا السبب واعتدت انجلترا على كرامة البلد فاعتقلت الزعيم وصحبه ونفتهم الى جهات سحيقة وصارت تحكم البلد بقسوة فكانت هذه المصائب التي تنصب على رءوس المصريين اكبر موقظ لشعورهم ومنبه لغلطاتهم ففطنوا للامر وعلموا أن الانجليز لم تنل منهم ما نالوا الا من جراء اختلاف كلمتهم وتشتت شملهم فعملوا على تنظيم صفوفهم وتوحيد كلمتهم فعاد أعضاء الوفد المنفصلون الى العمل مع اخوانهم تحت لواء الزعيم سعد زغلول باشا ففرحت الامة

بذلك وسلمت لهم قيادتها ولكنها مع الاسف الشديد كانت سحابة صيف وانقشعت إذ لم تمض غير بضعة أيام قلائل حتى رأينا الصفوف قد انثلمت وانفصل أعضاء الوفد الذين عادوا من الوفد نهائياً فأصبح الوفد المصري مكوناً من حضرات أصحاب السعادة والعزة حمد الباسل باشا ومرقس حنا بك (باشا) وواصف غالي بك (باشا) ومرأد الشريعي بك ومحمد علوي بك وعلي ماهر بك وجورج خياط بك وواصف غالي بك ولقد أرادوا أن يتخذوا طريقة عملية سلمية مشروعة للاقتصاص من الانجليز الذين ينكلون بالامة فأظهروا منشوراً للامة المصرية حضوا به على مقاطعة التجارة الانجليزية فاعتقلتهم السلطة الانجليزية وأغلقت خمس صحف مسائية نشرت هذا المنشور

كل هذه الاعمال كانت ترتكب تحت ظل الاحكام العرفية لذلك لم يقدم أي مصري على تولي الوزارة في هذه الظروف ما لم تعدل انجلترا عن سياستها المنطوية على الشدة ولما عرضت الوزارة على معالي عبد الخالق ثروت باشا قبلها بعد أن قدم هذه المطالب المذكورة في التصريح المعروف بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وعضده في ذلك اللورد اللنبي ومستشاروا الحكومة المصرية الانجليز وقد سافر اللورد بنفسه الى انجلترا في ٦ جمادى الثانية سنة ١٣٤٠ (٣ فبراير سنة ١٩٢٢) لتأييد هذه المطالب مؤثراً استقالته اذا رفضت الوزارة البريطانية قبولها فعاد فخامته الى مصر مكللا مسعاه بالنجاح في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ فاستقبلته الحكومة المصرية استقبالا رسمياً ثم أعلن فخامته قبول هذه المطالب رسمياً بموجب

التصريح الشهير بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

الوثيقتان : كتاب اللورد اللنبي الى حضرة صاحب العظمة السلطان

يا صاحب العظمة

(١) أتشرف بأن أعرض لمقام عظمتكم أن الناس قد ذهبوا في تأويل بعض عبارات المذكرة التفسيرية التي قدمتها الى عظمتكم في الثالث من شهر ديسمبر سنة ١٩٢١ مذاهب تخالف أفكار الحكومة البريطانية وسياستها وهو ما آسف له أشد الاسف

(٢) ولقد يخال المرء مما نشر عن هذه المذكرة من التعليقات العديدة أن كثيراً من المصريين التي في روعهم أن بريطانيا العظمى توشك أن ترجع في نواياها القائمة

على التسامح والعطف على الاماني المصرية وانها تنوي الانتفاع بمركزها الخاص بمصر لاستبقاء نظام سياسي إداري لايتفق والحريات التي وعدت بها

(٣) غير انه ليس أبعد عن خاطر الحكومة البريطانية من هذه الفكرة بل أن الاساس الذي بنيت عليه المذكرة التفسيرية هو أن الغاية من الضمانات التي تطلبها بريطانيا العظمي ليست إبقاء الحماية حقيقة او حكماً وقد نصت المذكرة على ان بريطانيا العظمي صادقة الرغبة في أن ترى مصر متمتعة بما تتمتع به البلاد المستقلة من مميزات أهلية ومن مركز دولي

(٤) واذا كان المصريون قد رأوا هذه الضمانات انها تجاوزت الحد الذي يلتئم مع حالة البلاد الحرة فقد غابت عنهم ان انجلترا انما ألجأها الى ذلك حرصها على سلامة نفسها تلقاء حالة تتطلب منها أشد الحذر خصوصاً فيما يتعلق بتوزيع القوات العسكرية على ان الاحوال التي يمر بها العالم الآن لن تدوم ولا يلبث كذلك أن يزول الاضطراب السائد في مصر منذ الهدنة والامل وطيد في أن الاحوال الغالبة سائرة الى التحسن هذا من جانب ومن جانب آخر فكما قيل في المذكرة سيجيء وقت تكون فيه حالة مصر مدعاة الى الثقة بما تقدمه هي من الضمانات المصرية لصيانة المصالح الاجنبية

(٥) أما أن تكون انجلترا راغبة في التداخل في إدارة مصر الداخلية فذلك ما قالت فيه الحكومة البريطانية ولا تزال أن أصدق رغباتها وأخلصها هو أن تترك للمصريين إدارة شؤونهم ولم يمكن يخرج مشروع الاتفاق الذي عرضته بريطانيا العظمي عن هذا المعنى واذا كان قد ورد فيه ذكر موظفين بريطانيين لوزارتي المالية والحقانية فان الحكومة البريطانية لم ترم بذلك الى استخدامها للتداخل في شؤون مصر وكل ما قصدته هو أن تستبقي أداة اتصال تستدعيها حماية المصالح الاجنبية

(٦) هذا هو مرمى الضمانات البريطانية ولم تصدر هذه الضمانات قط عن رغبة في الحيلولة بين مصر وبين التمتع بحقوقها الكاملة في حكومة أهلية

(٧) فاذا كانت هذه هي نوايا انجلترا فلا يمكن لاحد أن ينكر أن انجلترا بقي عليها أن ترى المصريين يؤخرون بعملهم حلول الاجل الذي يبلغون فيه مطمحاً ترغب فيه انجلترا كما تتوق اليه مصر أو ان ينكر انها تكره أن ترى نفسها مضطرة الى التداخل

لرد الامن الى نصابه كلما أدركه اختلال يثير مخاوف الاجانب ويجعل مصالح الدول فى خطر وانه ليكون مما يؤسف له أن يرى المصريون فى التدابير الاستثنائية التى اتخذت أخيراً أي مساس بمطمحهم الاسمي او أية دلالة على تغيير القاعدة السياسية التى سبق بيانها فأن الحكومة البريطانية لم يعد غرضها أن تضع حداً لتهييج ضار قد يكون لتوجيهه الى أهواء العامة نتائج تذهب بثمرة الجهود القومية المصرية ولذلك كان الذي روعي بوجه خاص فيما اتخذ من التدابير مصلحة القضية المصرية التى تستفيد من أن البحث فيها يجري فى جو قائم على الهدوء والمناصرة باخلاص

(٨) والآن وقد بدت تعود السكينة الى ما كانت عليه بفضل الحكمة التى هى قوام الخلق المصرى والتى تتغلب فى الساعات الحاسمة فانى لسعيد أن أنهى الى عظمتكم أن حكومة جلالة الملك تنوي أن تشير على البرلمان باقرار التصريح الملحق بهذا وانى على يقين بأن هذا التصريح يوجد حالة تسود فيها الثقة المتبادلة ويضع الاساس لحل المسألة المصرية حلا نهائياً مرضياً

(٩) وليس ثمت ما يمنع منذ الآن من إعادة منصب وزير الخارجية والعمل لتحقيق التمثيل السياسي والقنصلي لمصر

(١٠) أما إنشاء برلمان يتمتع بحق الاشراف والرقابة على السياسة والادارة فى حكومة مسؤولة على الطريقة الدستورية فالامر فيه يرجع الي عظمتكم والى الشعب المصري

واذا أبطأ لأي سبب من الاسباب إنفاذ قانون التضمينات (إقرار الاجراآت التى اتخذت باسم السلطة العسكرية) السارى على جميع ساكنى مصر والذي أشير اليه فى التصريح الملحق بهذا فانى أود ان أحيط عظمتكم علما بأننى الى أن يتم الغاء الاعلان الصادر في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ سأكون على استعداد لايقاف تطبيق الاحكام العرفية فى جميع الامور المتعلقة بحرية المصريين فى التمتع بحقوقهم السياسية

(١١) فالكلمة الآن لمصر وانه ليرجى انها وقد عرفت مبلغ حسن استعداد الحكومة البريطانية ونواياها تسترشد فى أمرها بالعقل والروية لا بعامل الاهواء

ولي مزيد الشرف الخ

القاهرة فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ اللنبي (فيلد مارشال)

تصريح لمصر

بما أن حكومة جلالة الملك عملا بنواياها التي جاهرت بها ترغب في الحال في الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة

وبما أن للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهرية للامبراطورية البريطانية فبموجب هذا تعلن المبادىء الآتية :

(١) انتهت الحماية البريطانية على مصر وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة

(٢) حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون التضمينات (إقرار الاجراآت التي اتخذت باسم السلطة العسكرية) نافذ الفعل على جميع ساكني مصر تلغى الاحكام العرفية التي أعلنت في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤

(٣) الى أن يحين الوقت الذي تسنى فيه إبرام إتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالامور الآتي بيانها وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولي هذه الامور وهي :

ا — تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية في مصر

ب — الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تداخل أجنبي بالذات أو بالواسطة

حـ — حماية المصالح الاجنبية في مصر وحماية الاقليات

ء — السودان

وحتى تبرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الامور على ما هي عليه الآن

(٣٩) وزارة عبد الخالق ثروت باشا او { الوزارة الثروتية }

في ٢ رجب سنة ١٣٤٠ هـ (١ مارس سنة ١٩٢٢)

أمر كريم صادر لحضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا

عزيزي عبد الخالق ثروت باشا

إن القرار الذي أبلغنا إياه حضرة صاحب المقام الجليل المندوب السامي لدولة بريطانيا العظمى فيما يخيص بانتهاء الحماية البريطانية على مصر وبالاعتراف بها دولة مستقلة ذات سيادة يحقق أعز أمنية لنا ولشعبنا العزيز وهو ثمرة الجهاد القومي الذي

تعهدناه على الدوام بالتشجيع والتأييد ولا ريب عندنا فى أن استمساك الامة بروابط الوئام والاتحاد والتزامها جانب الحكمة فى هذا الدور الجديد من حياتها السياسية كفيل بتحقيق كامل أمانيها

ونظراً لما نعرفه لكم من الجهد المشكور في خدمة القضية المصرية ولما لنا من الثقة التامة بكم وما نعهده فيكم من الجدارة الكاملة للقيام بمهام الامور قد اقتضت إرادتنا السلطانية توجيه مسند رياسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرئاسة الجليلة لعهدتكم وقد أصدرنا أمرنا هذا لدولتكم للاخذ فى تأليف وزارة جديدة يكون من بينها وزير للخارجية وعرض مشروعه لجانبنا لصدور مرسومنا العالي به

ولما كان من أجل رغباتنا أن يكون للبلاد نظام دستوري يحقق التعاون بين الامة والحكومة لذلك يكون من أول ما تعنى به الوزارة إعداد مشروع ذلك النظام

وإنا نسأل الله العلي القدير أن يجعل التوفيق رائدنا فيما يعود على بلادنا ورعايانا بالخير والسعادة وهو المستعان

صدر بسراى عابدين في ٢ رجب سنة ١٣٤٠ (١ مارس سنة ١٩٢٢) فؤاد

جواب حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا

يا صاحب العظمة

أتقدم الى سدة عظمتكم بفائق الشكر على ما تفضلت فأولتنى من الثقة السامية إذ عهدت الىّ تأليف الوزارة الجديدة ووجهت لي رتبة الرياسة الجليلة

وإني لا أتشرف بأن أعرض على عظمتكم أسماء الوزراء الذين تتألف منهم هيئة الوزارة وقد قبلوا مشاركتي فى العمل وهم

اسماعيل صدقي باشا	لوزارة المالية
ابراهيم فتحي باشا	« الحربية والبحرية
جعفر ولي باشا	« الاوقاف
مصطفى ماهر باشا	« المعارف العمومية
محمد شكري باشا	« الزراعة
مصطفى فتحي باشا	« الحقانية

حسين واصف باشا لوزارة الاشغال العمومية

واصف سميكه بك « المواصلات

وقد احتفظت بوزارتي الداخلية والخارجية

فاذا وقع هذا الاختيار موقع الاستحسان لدى عظمتكم يصدر المرسوم العالي بالتصديق عليه

يا صاحب العظمة

لم يكن لزملائي ولي ونحن نشاطر الامة أمانيها فى الاستقلال إلا أن نقر الوفد الرسمى الذي تولى المفاوضات لعقد اتفاق مع بريطانيا العظمي على ما فعل فلم يكن يسعنا أن نتولى أعباء الحكم ما دامت المباديء التى تسترشد بها الحكومة البريطانية فى سياستها نحو مصر هى تلك التى كانت تظهر من مشروع ١٠ نوفمبر من العام الماضى ومن المذكرة التفسيرية التى تلته فان تولى الحكم فى ظل مثل هذه المباديء قد يكون فيه معنى القبول بها

غير أن الكتاب الذى رفعه فخامة المندوب السامى البريطانى الى عظمتكم وتصريح الحكومة البريطانية فى البرلمان قد أحدثا فى الحالة تغييراً كبيراً فأصبح من الممكن أن تتألف هذه الوزارة إذ انها ترى أن الشعور القومى أصاب ترضية من هاتين الوثيقتين لا من ناحية الاعتراف باستقلال مصر حالا وقبل أي اتفاق فحسب بل ولان المفاوضات المقبلة ستكون حرة غير مقيدة بأي تعهد سابق

أما وقد حزنا هذا الدور بخير فلم يبق على مصر الا أن تثبت لبريطانيا العظمى أن ليس بها فى سبيل حماية مصالحها من حاجة للتشدد فى طلب ضمانات قد يكون فيها مساس باستقلالنا وأن خير الضمانات فى هذا الصدد وأجلها أثراً هى حسن نية مصر ومصلحتها فى حفظ العهود

على أن الوزارة ترى انه لكي تكون جهود البلاد فى سبيل تحقيق كامل أمانيها بحيث تؤتي جميع ثمرها يجب أن يؤلف بين عمل الحكومة وبين عمل هيئة تنوب عن الامة وأن تسعى الهيئتان متساندتين لأغراض متحدة

ولذلك فان الوزارة عملا بأوامر عظمتكم ستأخذ فى الحال فى إعداد مشروع دستور

طبقاً لمبادىء القانون العام الحديث وسيقرر هذا الدستور مبدأ المسؤولية الوزارية ويكون بذلك للهيئة النيابية حق الاشراف على العمل السياسي المقبل

وغنى عن البيان أن إنفاذ هذا الدستور يقتضي الغاء الاحكام العرفية وانه على أى حال يجب أن تجرى الانتخابات فى أحوال عادية وفى ظل نظام تمتنع معه جميع التدابير الاستثنائية ولقد سلمت بهذا الوثيقتان اللتان أبلغتا أخيراً الى عظمتكم وستتخذ الوزارة بلا إمهال ما يدعو اليه الامر فى ذلك من التدابير كما انها ستبذل جهدها اعتماداً على حسن موقف الامة فى الحصول على الرجوع فيما اتخذ من التدابير المقيدة للحرية عملا بالاحكام العرفية

هذا وأن إعادة منصب وزير الخارجية سيعين على العمل لتحقيق التمثيل السياسي والقنصلي لمصر في الخارج

ونظراً لان النظام الادارى الحالي لا يتفق مع النظام السياسي الجديد ومع الانظمة الديمقراطية التى ستمنحها البلاد فان الوزارة قد اعتزمت أن تتولى الامر بنفسها وبلا شريك فى الحكم الذي ستتحمل كل مسؤوليته أمام الهيئة النيابية المصرية وسيكون رائدها فى ادارة شؤون الامة توجيهها الى المصلحة القومية دون غيرها

والوزارة موقنة بأن اكبر عامل لنجاح مصر فى تسوية المسائل التى بقى حلها وأقوى حجة تستعين بها في تأييد وجهة نظرها هو أن تقبل على هذا الدور الجديد متحدة الكلمة مؤتلفة القلوب وأن تأخذ بدواعي النظام وتلتزم جانب الحكمة

والوزارة تحيي العصر الجديد الذى كان لعظمتكم أجل أثر فى طلوعه على الامة بفضل ما بذلته عظمتكم من المساعى الوطنية العالية وهى واثقة أن ستلقى من لدن عظمتكم كل تأييد فى عمل الغد وانها لترجو أن يجيء مكللا لمجهود البلاد

وانى لا أزال لعظمتكم العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الامين

القاهرة في ٢ رجب سنة ١٣٤٠ (١ مارس سنة ١٩٢٢) ثروت

المرسوم السلطانى بتأليف الوزارة

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على الامر الكريم الصادر فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩

وبعد الاطلاع على أمرنا الكريم الصادر فى ٢ رجب سنة ١٣٤٠ (١ مارس سنة ١٩٢٢)
وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء رسمنا بما هو آت

المادة الاولى عين : عبد الخالق ثروت باشا وزيراً للداخلية وللخارجية
اسماعيل صدقى باشا « المالية
ابراهيم فتحي باشا « للحربية والبحرية
جعفر ولي باشا « للاوقاف
مصطفي ماهر باشا « للمعارف العمومية
محمد شكري باشا « للزراعة
مصطفى فتحى باشا « للحقانية
حسين واصف باشا « للاشغال العمومية
واصف سميكه بك « للمواصلات

المادة الثانية : على رئيس مجلس وزرائنا تنفيذ مرسومنا هذا

صدر بسراي عابدين فى ٢ رجب سنة ١٣٤٠ (١ مارس سنة ١٩٢٢) فؤاد
بأمر الحضرة السلطانية رئيس مجلس الوزراء
ثروت

(إنعام) تفضل حضرة صاحب العظمة السلطانية فأنعم برتبة الباشوية على حضرة صاحب المعالي واصف سميكه باشا وزير المواصلات وتكرم عظمته بتسليم معاليه براءة هذه الرتبة الرفيعة بيده الكريمة فى ٧ رجب سنة ١٣٤٠ (٦ مارس سنة ١٩٢٢)

{استقلال البلاد}

الى شعبنا الكريم

لقد منّ الله علينا بأن جعل استقلال البلاد على يدنا وانا لنبتهل الى المولى عز وجل بأخلص الشكر وأجمل الحمد على ذلك ونعلن على ملأ العالم أن مصر منذ اليوم دولة متمتعة بالسيادة والاستقلال ونتخذ لنفسنا لقب صاحب الجلالة ملك مصر ليكون لبلادنا ما يتفق مع استقلالها من مظاهر الشخصية الدولية وأسباب العزة القومية وها نحن نشهد الله ونشهد أمتنا فى هذه الساعة العظمى اننا لن نألو جهداً فى السعي

بكل ما أوتينا من قوة وصدق عزم لخير بلادنا المحبوبة والعمل على إسعاد شعبنا الكريم وانا ندعو المولى القدير أن يجعل هذا اليوم فاتحة عصر سعيد يعيد لمصر ذكرى ماضيها المجيد

صدر بسراي عابدين في ١٦ رجب سنة ١٣٤٠ (١٥ مارس سنة ١٩٢٢) فؤاد

أمر كريم

عزيزي عبد الخالق ثروت باشا

في هذا اليوم السعيد الذي تم فيه الاعتراف باستقلال البلاد نشعر بأعظم الاغتباط واكبر الارتياح لتوجيه الخطاب الى أمتنا العزيزة

وقد أصدرنا أمرنا هذا لدولتكم لتحيطوا هيئة الحكومة علما بهذا الخطاب المرسلة صورته مع أمرنا ولتعمموا نشره في جميع انحاء القطر وتبلغوه بصفة رسمية لمن يلزم تبليغه اليه

صدر بسراي عابدين في ١٦ رجب سنة ١٣٤٠ (١٥ مارس سنة ١٩٢٢) فؤاد

ترجمة المنشور المرسل من وزارة الخارجية المصرية الى الوكالات السياسية للدول الاجنبية بتبليغها النطق الملكي المعلن لاستقلال مصر

الى حضرة صاحب السعادة المسيو . . . الوزير المفوض لدولة . . .

أتشرف بأن ارسل لكم طي هذا ترجمة النطق الملكي الذى أصدره مولاى ولي الامر على أثر الغاء الحماية البريطانية على مصر معلناً به أن مصر أصبحت دولة متمتعة بالسيادة والاستقلال ومتخذاً لنفسه لقب صاحب الجلالة ملك مصر

وانني أرجوكم التكرم بتبليغ هذا النطق الى حكومتكم وانتهز هذه الفرصة لاكرر لجنابكم الاعراب عن عظيم احترامى

وزير الخارجية

ثروت

وزارة الخارجية في ١٦ مارس سنة ١٩٢٢

ترجمة المنشور المرسل من دار المندوب السامى الى الوكالات السياسية للدول الاجنبية

الى حضرة صاحب السعادة المسيو ..... الوزير المفوض لدولة ....

يا جناب الوزير

أبلغ السير ملن شيتهام وكلاء الدول الاجنبية فى مصر بمنشور بعث به اليهم بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩١٤ انه نظراً للمسؤوليات الجديدة التى أخذتها بريطانيا العظمى

على عاتقها فى هذه البلاد فان العلاقات بين الحكومة المصرية وبين وكلاء الدول الاجنبية تجرى بطريق ممثل حضرة صاحب الجلالة البريطانية

على انه نظراً لان الحماية البريطانية على مصر قد انتهت على أثر التصريح الذى أعلنته حكومة جلالة الملك وأقره البرلمان البريطاني فانني أتشرف بابلاغكم بأن علاقات الحكومة المصرية مع وكلاء الدول سيتولاها منذ الآن وزير الخارجية المصرية

وتفضل يا جناب الوزير بقبول عظيم احترامى المندوب السامى

دار المندوب السامي فى ١٦ مارس سنة ١٩٢٢ اللنبي (فيلد مارشال)

كانت الوزارة الثروتية وليدة تصريح ٢٨ فبراير فأعلن صاحب العظمة السلطان استقلال البلاد متخذاً لقب حضرة صاحب الجلالة الملك ووضع جلالته أدام الله بقاه نظاماً دقيقاً مجيداً لتوارث عرش المملكة المصرية وقد احتفلت الوزارة بهذا الاستقلال احتفالا رسمياً فخما في ١٥ مارس واعتبرته عيداً وطنياً تسامح فيه دوائر الحكومة ومدارسها في مثل ذلك اليوم من كل عام ونترك الكلام على مزايا ومساوىء هذا التصريح فقد كتب كثير من كبار المفكرين فى ذلك الموضوع ووفوه حقه على ان هذا التصريح نقل الحكومة المصريه من سلطنة الى حكومة ملكية اعتبرناه فى أول كتابنا التطور الرابع من أنظمة الدولة المصرية التى طرأت عليها

بدأت الوزارة بعد ذلك بتأليف لجنة من ثلاثين عضواً لسن دستور للمملكة المصرية واعتذرت عن تشكيل جمعية وطنية طالبت بها الامة للقيام بهذه المهمة محتجة بخشية الارتباك والاضطراب وبالرغم من ذلك فانا نقر بالفضل لهذه اللجنة فقد جدت فى عملها وأخرجت للامة دستوراً قبل أن تتناوله أيدي الوزارات التالية بالحذف والتغيير يمكننا أن نعتبره مماثلا لدساتير الامم المتمدينة ثم شرعت الوزارة بعد ذلك بارسال البعثات العلمية والفنية الى أوروبا وأمريكا فامتلأت بها جامعاتها وأصبح في يقيننا أن هذه البعثات ستغنى البلاد بضع سنين عن الفنيين من الاجانب وتوفر على البلاد الاخصائيين منهم الذين يقومون باكبر الاعمال ولو أن هذه الوزارة أرجعت المنفيين وأطلقت سراح المعتقلين لكان موقفها من الامة غير الموقف الذي وقفته فقد كانت نفوس الامة قلقة على هؤلاء فلم تعبء بهذا الشعور الفياض ولذلك كانت سياستها غير مستندة على تعضيد الرأي العام وأرادت أن تسير بسفينتها بين هذه الانواء العاصفة والامواج المتلاطمة

متحملة تبعة أعمالها امام التـــاريخ الذى لا يعرف فى حكمـــة محاباة ولا مراعاة

ولقد أثبتت الحوادث ولا سيما في مصر أن للرأى العام سلطاناً نافذاً على مصير الوزارات بالرغم من عدم وجود برلمان تسأل أمامه

نعم ان هذه الوزارة ألغت وظائف المستشارين الانجليز ولم تستبق منهم الا مستشارا المالية والحقانية وأبطلت ما جرى عليه العمل من حضور المستشار المالى جلسات مجلس الوزراء وأصبح الموظفون الاجانب تابعين لسلطة الوزير المصرى ثم أخذت بعد ذلك في إحلال المصريين محل من يخرج من الموظفين الاجانب

ولـكننا نعيب على الوزارة الثروتية ضغطها على الحرية وكثرة انعقاد المحاكم العسكرية الانجليزية فى عهدها لمحاكمة الوطنيين بالرغم من وعدها فى برنامجها الوزارى بأنها ستحكم البلاد بلا شريك ولا منازع وأهم تلك المحاكمات محاكمة أعضاء الوفد المصرى حمد الباسل باشا ومرقص حنا بك (باشا) واصف غالى بك (باشا) ومراد الشريعي بك وعلوى الجزار بك وجورج خياط بك وويصا واصف بك بتهمة انهم أصدروا منشوراً وجدت فيه السلطة العسكرية إغراء وتحريضاً ضد نظام الحكم الحاضر فانعقدت المحكمة العسكرية فى ١٥ ذى الحجة سنة ١٣٤٠ (٩ أغسطس سنة ١٩٢٢) لمحاكمتهم فطعنوا بعدم اختصاصها ولم يجاوبوا على أسئلتها ونطق حضرة صاحب السعادة حمد الباسل باشا بالنيابة عن إخوانه أعضاء الوفد الذين معه بهذه الـكلمات الوطنية الحارة التى شرفتهم بين مواطنيهم والاجانب وأعلت من كرامتهم وكرامة الوطن وهو فى قفص الاتهام وفى آخر المحاكمة وانا ننشر لهم هذه الـكلمة اعترافاً بتضحياتهم وإقراراً بشهامتهم وإثباتاً باخلاص الامة لجلالة مليك البلاد وبرهاناً بما لجلالته من الاجلال والاعظام فى نفوس أمته المتفانية فى حبه

باسم الوفد المصرى إننا ونحن الوكلاء عن الشعب المصري المكلفون بالمطالبة باستقلاله لا نستطيع أن نعترف بأى حال من الاحوال بقضاء محكمة أجنبية ولو أن هذه المحكمة تأخذ بتصريح حكومتها أو تعتبره تصريحاً جدياً وهو أن مصر دولة

مستقلة ذات سيادة لكان حقاً عليها أن تعلن من تلقاء نفسها عدم اختصاصها بمحاكمتنا لكم أن تحكموا علينا ولكن ليس لكم أن تحاكمونا نحن لا نعرف مهيمناً علينا غير ضمائرنا وتوكيل الامة التي شرفتنا وقوانين بلادنا ومحاكمنا فأمامكم وأمام محكمة الضمير الانساني نعلن عالياً أن الوفد لم يجعل نصب عينه من يوم تأليفه غير السعي فى استقلال وادي النيل بكل الطرق المشروعة القانونية وانه استنكر دائماً الاجرام واستهجن العنف لاعتقاده أن القضية الحقة لابد أن تفوز بنفسها وأن استعمال العنف لا يمكن الا أن يحط من شأنها ويصمها

إننا لم نحارب فى يوم من الايام حكومة بلادنا لاننا جعلنا العرش فوق الاحزاب دائماً وقد أظهرنا فى ظروف عديدة إخلاصنا للجالس على عرش محمد علي على أننا من جهة أخرى حاربنا الوزارة الحاضرة وهي غير الحكومة ولا تمثل البلاد بل أظهرنا جهاراً أعمالها وأغراضها وما نحن فى ذلك الا مستعملين حقاً تقره شرائع البلاد المتمدينة جميعها بما فيها مصر وانجلترا فمهما تكن العقوبة التى يروق لكم أن تشرفونا بها فاننا سنقابلها بالسرور والفخار لانها خطوة الى الامام في طريق المجد الذي تسير فيه مصر الى مصيرها الخالد

وقد حكمت المحكمة العسكرية عليهم بالاعدام ثم عدل الحكم الى سبع سنوات وبغرامة قدرها خمسة آلاف جنيهاً على كل منهم فقابلوا هذا الحكم بجنان ثابت وبالدعاء لمصر فخلدوا لهم فى تاريخها صحيفة طاهرة نقية

ولقد وقع سوء تفاهم بين حضرة صاحب الجلالة مليك البلاد ورئيس الوزارة أدى الى أن الوزارة قدمت استقالتها الآتية

استقالة الوزارة الثروتية

الكتاب المرفوع الى حضرة صاحب الجلالة الملك من حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا

مولاى صاحب الجلالة

تفضلت جلالتكم فشرفتنى بثقتها العالية ودعتنى الى تأليف الوزارة فتمكنت بمعونتها السامية من السعي في تغيير الحالة السياسية للبلاد بالغاء الحماية التى ضربت

عليها فلما آذن بالنجاح ذلك السعي الذى تعهدته جلالتكم بالرعاية والعطف شرفتنى بأن عهدت الىّ رسمياً بتأليف الوزارة وكان أسعد افتتاح لعهدها ما أعلنه جلالتكم على ملأ العالم من استقلال البلاد الذى اعترفت به الدول فانتقلت بذلك مصر الى مصاف الامم الحرة المستقلة وتوطّد ملكها على دعائم ثابتة مكينة

ولقد كان من الواجب علىّ فى تلك الظروف أن آخذ على نفسي بين يدى جلالتكم وبدى البلاد عهداً بما اختطه من وجوه تحقيق أمانيها لذلك رفعت الى سدتكم الملكية فى الكتاب الذى انهيت فيه الى جلالتكم بقبولي تأليف الوزارة بياناً عن خطتها كان فى مقدمة ما جاء فيه أنها تنفيذاً لارادة جلالتكم ستعمل على إعداد مشروع دستور طبقاً لمبادئ القانون العام الحديث يقرر مبدأ المسؤولية الوزارية ويمكن الهيئة النيابية من الاشراف على العمل السياسي المقبل وانها ستتولى حكم البلاد بنفسها وتوجهه الى المصلحة القومية دون غيرها كما انها ستعمل على الغاء الاحكام العرفية

ومن دواعي الغبطة للوزارة انها وُفقت في ظل عطف جلالتكم الى تحقيق ما اختطته لنفسها فقد فرغت اللجنة التى نيط بها وضع مشروع الدستور من عملها وقدمت مشروعاً حاوياً لما ترجوه الوزارة للبلاد من مبادىء الحكم وهو الآن تحت النظر كذلك نجحت الوزارة فى وضع أساس إدارة البلاد بواسطة حكومتها الوطنية دون غيرها فألغيت وظائف المستشارين فى وزارات الحكومة ولم تستبق منهم الا مستشارا المالية والحقانية مع قصر مهمتها على إبداء الرأي والمشورة الا فيما يتعلق بالديون العمومية بالنسبة لأولهما وأبطل ما جرى عليه العمل من حضوره جلسات مجلس الوزراء كذلك أصبح الموظفون الاجانب تابعين لسلطة الوزير المصري دون سواه وأخذت الحكومة بعد ذلك في إحلال المصريين محل من يخرج من أولئك الموظفين الاجانب ثم أوفدت بعثات عدة الى أوروبا لتكوين الكفاءات اللازمة بين المصريين وليتسنى تعيينهم فى وظائف الحكومة التي تقتضي كفاءة خاصة وعلى العموم فقد جرت الوزارة فيما يتعلق بمرافق الامة ومصالحها على خطة توخت فيها المصلحة القومية دون غيرها

أما فيما يتعلق بالغاء الاحكام العرفية فقد وُفقت الوزارة فيه أيضاً اذ اتفق على

« قانون الاجراءات العسكرية » الذي اشترط لالغائها وأصبح أمر ذلك الالغاء مرهون بارادة حكومة جلالتكم

ولقد عرض فى أثناء تولي الوزارة لعملها أن أدى تغير الاحوال فى الشرق الى تعديل معاهدة سيفر فطلبت الحكومة من الدول ذات الشأن أن تدعوها لحضور مؤتمر لوزان كي لايقرر فيه شيء يمس مصر دون أن يسمع صوتها وعرضت على جلالتكم برنامجها فيما يتعلق بتعديل ما يهمنا من نصوص تلك المعاهدة تعديلا يحقق أماني البلاد

وقد كنت أرجو أن أمضي مع زملائي في تنفيذ برنامجنا حتى تمامه ولكن أرى أن أترك الامر لغيري

لذلك أتشرف بأن أرفع استقالتى الى أعتاب جلالتكم شاكراً ما لقيته في عملي من العطف والتعضيد سائلا المولي عز وجل أن يهيء لبلادنا العزيزة من أمرها رشدا وأن يحقق فى ظل جلالتكم كل ما ترجوه من الخير والسعادة

وانى لجلالتكم العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الامين

القاهرة فى ١٠ ربيع الثاني سنة ١٣٤١ (٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢) ثروت

أمر ملكي كريم بقبول استقالة حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا

عزيزي ثروت باشا

إطلعنا على كتاب دولتكم المرفوع الينا بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢ المتضمن استقالتكم من مهمتكم وقد أصدرنا أمرنا هذا لدولتكم شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم ما أمكنكم أداءه من الخدمات أثناء قيامكم بمهمتكم

صدر بسراى عابدين فى ١٠ ربيع الثانى سنة ١٣٤١ (٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢) فؤاد

وزارة محمد توفيق نسيم باشا الثانية او { الوزارة النسيمية الثانية }

في ١١ ربيع الاول سنة ١٣٤١ هـ (٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢)

أمر ملكي صادر الى حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا

عزيزى محمد توفيق نسيم باشا

لما نعلمه فى دولتكم من عظيم الخبرة وكمال الكفاءة لادارة أمور البلاد وما تحققناه

فى شخصكم من الاستقامة والولاء وما لنا فيكم من كامل الثقة اقتضت إرادتنا توجيه مسند رياسة وزرائنا اليكم

وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم للاخذ فى تأليف هيئة الوزارة وعرض مشروع هذا التأليف علينا لصدور مرسومنا العالي به

وانا نبتهل الى الله القدير أن يوفقنا جميعاً لعمل ما فيه خير بلادنا المحبوبة وسعادتها وأن يعيننا على تحقيق آمال شعبنا العزيز انه سميع مجيب

صدر بسراي عابدين في ١١ ربيع الثاني سنة ١٣٤١ (٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢) فؤاد

جواب حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا

مولاى حضرة صاحب الجلالة

لما كنت فى سعة دائمة من فضل مولاي تعطف ودعاني لتولية الحكم والبلاد ترى وضع نظامها وفق ما أنالها وأعطاها وما أنا إلا عبد من رعاياه فرضت علي طاعته وكان حقاً علىّ أن أخدم أمتى بما تصل اليه قوتي ولا قوة إلا بالله فاذا قضيت بالعدل حق بلادي وبالولاء والطاعة حق مليكي قمت بواجبي وأديت أمانتى تلك التى ما حملت عبئها يوماً الا على مضض وأنا أعلم ان حساب الله أعظم من حساب الناس فبذلك القلب الوفى أتقدم الى سدته العلية رافعاً آيات الشكر على ما أولاني من الثقة السامية متقبلا مسند الرياسة وأنا على منهاج الحق الذي سلكته من قبل مستعيناً بالله فى أمورنا على ما يكون راجياً سيدي ومولاى أدامه الله عزاً لبلاده وشرفاً لأمته اذا وافق رأيه العالي أن يصدر المرسوم الملكي بتقليدي وزارة الداخلية وباسناد الوزارات الاخرى حسب البيان المذكور بعد الى الزملاء الذين اخترتهم لمشاركتى ومؤازرتى في العمل وهم

اسماعيل سرى باشا	لوزارة الاشغال العمومية
احمد ذو الفقار باشا	« الحقانية
يحيي ابراهيم باشا	« المعارف العمومية
محمد توفيق رفعت باشا	« المواصلات
محمود فخري باشا	« الخارجية
يوسف سليمان باشا	« المالية

احمد علي باشا	لوزارة الزراعة
محمد ابراهيم باشا	« الاوقاف
محمود عزمى باشا	« الحربية والبحرية

وانا نسأل الحق جل شأنه أن يوفقنا وقومنا الى ما فيه رضاه من الاقامة على العدل فى العباد والسعى بما أوتينا من جهد فى تحقيق أماني البلاد

وانى على الدوام يا مولاي لجلالتكم الخادم الخاضع المطيع والعبد المخلص الامين

القاهرة في ١١ ربيع الثاني سنة ١٣٤١ (٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢) محمد توفيق نسيم

المرسوم الملكي بتأليف الوزارة

نحن ملك مصر

بعد الاطلاع على الامر الكريم الصادر في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩

وبعد الاطلاع على أمرنا الكريم الصادر فى ١١ ربيع الثاني سنة ١٣٤١ (٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢)

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء رسمنا بما هو آت

المادة الاولى عين :	محمد توفيق نسيم باشا	وزيراً للداخلية
	اسماعيل سرى باشا	« للاشغال العمومية
	احمد ذو الفقار باشا	« للحقانية
	يحيى ابراهيم باشا	« للمعارف العمومية
	محمد توفيق رفعت باشا	« للمواصلات
	محمود فخرى باشا	« للخارجية
	يوسف سليمان باشا	« للمالية
	احمد علي باشا	« للزراعة
	محمد ابراهيم باشا	« للاوقاف
	محمود عزمى باشا	« للحربية

المادة الثانية : على رئيس مجلس وزرائنا تنفيذ مرسومنا هذا

صدر بسراى عابدين فى ١١ ربيع الثانى سنة ١٣٤١ (٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢) فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة رئيس مجلس الوزراء

محمد توفيق نسيم

حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا من الاشخاص الممتازين بشدة اخلاصهم لحضرة صاحب الجلالة الملك ومن المتفانين فى خدمة جلالته ولقد وقع اختيار جلالته السامى على دولته وأسند اليه رئاسة الديوان العالي الملكي أثناء تولي الوزارة الثروتية أزمة الحكم فجرى دولته على سياسة حكيمة رشيدة وقد كان عضده الأيمن فى ذلك حضرة صاحب السعادة الوطنى الغيور حسن نشأت باشا وكيل الديوان العالي الملكي فقربا الوفد المصرى الى السراي العامرة ولما سقطت الوزارة الثروتية ألقى جلالة الملك على دولته عبء تشكيل الوزارة فشكلها فكانت فى سياستها أقرب الى الحزب السعدي من أي حزب آخر غير أن دولته لم يرد ان يتقدم للامة ببرنامج مفصل معتذراً عن ذلك بقوله لمدير جريدة الليبرتيه الفرنسيه «لا أريد ان أقدم برنامجاً مفصلا ولا أعتقد ان الساعة قد حانت فى مصر لتبسط الوزارات الجديدة برنامجاً سياسياً دقيقاً فى تفاصيله عند توليها الحكم ان جميع المصريين متفقون جميعاً على قواعد السياسة العامة فكلهم يبتغون تحقيق استقلال مصر بالاتحاد ولأجل الرقي على أن الجميع لا يستخدمون الوسائل نفسها والوسائل ليست عبارة عن برامج وزارية وانما تعاريف الوسيلة والحكم عليها لا يكون الا بالعمل نفسه وسترى البلاد وسائلنا قريباً وتبدي حكمها فينا»

ولقد استقبلت الامة المصرية الوزارة النسيمية الثانية والأمل يملأ الجوانح والرجاء يفيض من الصدور وانتظرت منها خيراً كثيراً غير ان مدتها لم تدم طويلا إذ لم تمكث على منصة الحكم غير شهرين اثنين حتى وقعت بينها وبين دار المندوب السامى مشادة شديدة بخصوص النصين الواردين فى الدستور المصري عن السودان وهما تلقيب الملك بملك مصر والسودان والثاني أن يشمل تطبيق الدستور الأقطار السودانية أيضاً فعارضت فى وجود هذين النصين الحكومة الانجليزية واعتبرتهما مخالفين لاتفاقية السودان سنة ١٨٩٩ وتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وقدمت بلاغا نهائياً لجلالة الملك بهذا الخصوص فجاء عملها هذا مخالفا لمسؤولية الوزارات من منذ أن تشكلت سنة ١٨٧٨ كما أنها خالفت التقاليد السياسية ويرى القاري، تفصيل ذلك فى كتاب الاستقالة المرفوع من حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا الى حضرة صاحب الجلالة الملك

مولاي

مرت على البلاد ظروف عدة أثناء تطورها السياسي وهي تتوقع فى كل يوم

حكومة تطأ بها الطريق السوى فلما شرفنى مولاى أنا وزملائى بخدمة الامة قبلنا العمل على تحقيق آمالها التى جعلت أمانة بين أيدينا

ولما كانت البلاد تجتاز دوراً من أدق أدوارها لحل جملة من مسائلها العامة المتعلقة بمؤتمر لوزان واعلان الدستور والفصل فى قانون التضمينات توطئة لالغاء الاحكام العرفية وما يترتب عليها أقدمنا على بحث هذه المسائل وابتغينا الوسائل ملتمسين الخطا مبتدئين بمسألة لوزان تشعبت فيها آراء الناس بشأن التمثيل والممثلين ولما لم تكن قد وصلت الى الحكومة المصرية دعوة رسمية لحضور هذا المؤتمر سعت وزارة الخارجية المصرية على أثر تسلمنا ادارة البلاد للحصول على هذه الدعوة لدى الدول ذات الشأن في بعث هذه الدعوة ولكنها لم توفق ولم يقبل البروجرام التى قبلت هذه الحكومة أن تدخل المؤتمر على مقتضاه

وفى أثناء هذه المفاوضات كانت اللجنة التشريعية تفحص مشروعى قانون الانتخاب والدستور فلما فرغت منهما رفعتهما الى الحكومة فبحثتهما وأزالت من قانون الانتخاب بعض عبارات وأدخلت على بعض النصوص تعديلا وكان من وراء ذلك عدم حرمان المنفيين والمعتقلين او المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية البريطانية بأحكام وفى جرائم معينة من التمتع بحقوق الانتخاب ولم تنقص من الدستور ما يمس بحقوق الامة بل أبقت فيه ما يتعلق باشتراكها فى الحكم اشتراكا فعلياً وتركت لها الاشراف ومسؤولية الوزارة امام مجلس النواب ولقد كان محل البحث والتعديل الى آخر لحظة وهو على وشك الصدور مطابقاً لغيره من دساتير الامم المتمدنة لولا ما صادفته الحكومة من اعتراض الحكومة الانكليزية على النصين الواردين فيه بشأن السودان طالبة تحرير أحدهما وقصر الآخر على تلقيب الملك بملك مصر وليس بملك مصر والسودان وقد كان البحث مقصوراً فى اول الامر على المادة ١٤٥ وقد اقتضى تبادل الرأى فيما تقدم الى مناقشة طويلة أبنت فى غضونها بالحجج القانونية والادلة الفعلية الناهضة على وجوب الاحتفاظ بنص المشروع وكان من أهم ما لاحظته بأن المادة ١٤٥ المقصودة بتبادل الرأى لا تنطوي على شيء ما يخالف الحالة السائدة الآن فيما يتعلق بالسودان من جهتى الواقع والقانون بل أن كل ما تحتويه انما هو مجرد تقرير ما هو لمصر من الحقوق

الشرعية بدون إدخال تغيير على الحالة الراهنة

وفى نهاية الامر اقترحت دار المندوب السامى نصاً جديداً طرح على بساط البحث والمناقشة فبعد تحويره تحويراً طفيفاً حاز الموافقة أبلغ الى وزارة الخارجية وخلاصة ما ورد فيه أن الدستور يتناول تطبيقه الاقطار المصرية ما خلا السودان بشرط ألا يمس هذا الاستثناء بسيادة مصر على السودان ولا بحقوقها الاخرى فيه

ثم جدت مناقشة بشأن تلقيب الملك بملك مصر والسودان وعرضت وزارة خارجية بريطانيا العظمى نصين آخرين يقضي أحدهما بحذف لقب ملك مصر والسودان وقصره على ملك مصر والآخر بتعديل المادة ١٤٥ تعديلا جوهرياً ولما كان ذلك ماساً بحقوق البلاد ما وسعنى قبوله ولا تحمل مسئوليته وقدمت مذكرة لفخامة المندوب السامى مبيناً وجهة النظر والاسانيد فى هذا الموضوع ولكن مع الاسف الشديد لم تصادف قبولا لدى الحكومة الانكليزية التى قدمت اخيراً لجلالتكم مذكرات شديدة ما كانت حكومتكم تتوقع صدورها خصوصاً وقد كانت المفاوضات دائرة بينها وبين دار المندوب السامى بروح الوفاق والوئام فلما اطلعنا على هذه المذكرات لم أقبل تحمل تبعتها وعرضت فى الحال على جلالتكم استقالتى ولما كان المركز خطراً والوقت المضروب للاجابة على هذه المذكرات معدوداً بالساعات صار مده ريثما يجتمع بقية الوزراء فى الصباح

ولقد جرت مخابرات بين الحكومة ودار فخامة المندوب السامى كانت نتيجتها وضع نصين ورد فيهما ان هذا اللقب يقرر وقت الفصل النهائى فى نظام السودان بواسطة الممثلين المفوضين وان تطبيق الدستور لا يمس حقوق مصر فى السودان ورفع فخامة المندوب السامي النصين الى وزارة خارجية انكلترا منتظراً الرد الذى لم يصل بعد

ونظراً لما اكده فخامة المندوب السامى فى هذه المذكرات التى قدمها لجلالتكم بأن الحكومة البريطانية لا ترغب قط فى ان تتعرض لحقوق مصر في السودان ولا لحقوقها فى مياه النيل وصرح بأنه اذا لم تقبل وجهة نظر حكومته فى اربع وعشرين ساعة فان الحكومة البريطانية تسترد كامل حريتها فى العمل بأزاء الحالة السياسية فى السودان ومصر وأورى بأنها تلجأ عند الضرورة الى أى تدبير تراه مناسباً

ونظراً للاخطار الجسيمة التى تستهدف لها البلاد فى الحال من جراء هذا الانذار فى حالة الرفض القطعي عند حلول الميعاد وما كانت تدعو اليه الحالة والظروف تلافت الحكومة الامر ووافقت على ان تكتب لجلالتكم بقبول هذين النصين المراد وضعهما فى الدستور الذى لم يرفع لجلالتكم الى الآن ريثما يرد رد الحكومة الانكليزية وقد مضى ميعاد الاربع والعشرين ساعة المفروضة لوصوله

بقيت الوزارة غير قابلة الى آخر لحظة محدودة للرد المطلوب من مصر وهي اذا اجابت نداء الواجب نحو العرش فانها أجابت ايضاً من أول الازمة الى الآن واجبها نحو البلاد فقدمت استقالتها قبل ان تسجل فى الدستور ما وافقت جلالتكم عليه تحت تأثير الحوادث محافظة على العرش فى أحرج المواقف وعلى حقوق البلاد

واما قانون التضمينات الذى علقت الحكومة الانجليزية عليه رفع الاحكام العرفية التي تئن منها البلاد منذ تسع سنوات شاكية آلامها وشدة وطأتها كل هذا الزمن فقد تباحثنا فيه وطلبنا لاقراره من الكفالات والضمانات ما يحفظ حقوق البلاد من الوجهتين المدنية والجنائية وخطونا فى هذا السبيل خطوات واسعة ولكننا وقفنا وسط الطريق لاستطلاع رأي الحكومة الانكليزية فيما جددنا من الطلبات الخاصة بحفظ الحقوق المصرية ذلك من جهة ولعدم اتمام البحث من جهة أخرى ولقد جعلنا للمنفيين والمسجونين والمعتقلين حظاً كبيراً من تفكيرنا وقسطاً من أعمالنا وطلباتنا من أول تولينا الحكم بل وفي كل فرصة تسنح فيحدث ما يحول دون اتمام النجاح تارة ولتعلق بعض الحالات على انهاء تلك المسائل العامة أو بعضها تارة أخري

وما رجونا من وراء جهادنا جزاءاً ولا شكوراً ونحملنا ألم السكوت ونقد الناقدين ريثما تنتهي المفاوضات إلى نتيجة حسنة وما وهنت يوماً إرادتنا ولا نفوسنا من العمل لانا ما كنا نبغي المحال بل نسعى جهدنا لتحقيق آمال بلادنا وللتوفيق بين مصالح قومنا ومصالح غيرنا مؤملين ادراك النجاح فلما أبطأ علينا نزعت يدي من ولاية الحكم قبل أن يتم شيء بلا تثريب علينا سائلين الرحمن أن يكلأ جلالتكم بعنايته وأن يهيء للامة حكومة قديرة على تحقيق أمانيها فتتبوأ فى مجلس الحكم مقاماً محموداً راجياً قبول استقالتى ولا زلت لجلالتكم العبد الخاضع والخادم الامين

صباح الاثنين ٥ فبراير سنة ١٩٢٣ محمد توفيق نسيم

قبول استقالة الوزارة النسيمية الثانية

عزيزى محمد توفيق نسيم باشا

اطلعنا على كتاب استقالة دولتكم المرفوع الينا بتاريخ ٥ فبراير الحاضر فكان أسفنا لاستقالتكم عظيما لما نعلمه عنكم من شرف القصد والاخلاص وحسن مساعيكم فى خدمة البلاد

وانا لشاكرون لكم ولحضرات زملائكم تلك الخدم الجليلة التى قمتم بها للامة والوطن في عهد وزارتكم وقد أصدرنا أمرنا هذا لدولتكم بذلك

صدر بسراى عابدين فى ١٣ جمادى الثاني سنة ١٣٤١ (٩ فبراير سنة ١٩٢٣) فؤاد

(٣١) وزارة يحيى ابراهيم باشا أو {الوزارة الابراهيمية}

أمر كريم صادر الى حضرة صاحب الدولة يحيى ابراهيم باشا

عزيزي يحيى ابراهيم باشا

انه لما نعهده فيكم من صدق الرأى وكمال الروية ولما عرفناه عنكم من تمام الخبرة لادارة أمور البلاد قد اقتضت إرادتنا توجيه مسند رئاسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرئاسة الجليلة اليكم

وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم للاخذ بتأليف هيئة الوزارة وعرض المشروع علينا لصدور مرسومنا العالى به

وإنا نسأل الله العلى القدير أن يوفقنا جميعاً لما يعود على بلادنا بالخير والسعادة فهو نعم المولى ونعم النصير

صدر بسراي عابدين فى ٢٧ رجب سنة ١٣٤١ (١٥ مارس سنة ١٩٢٣) فؤاد

جواب حضرة صاحب الدولة يحيى ابراهيم باشا

يا صاحب الجلالة

أتقدم الى عرش مولاي المفدي ملتمساً قبول آيات شكري على ما أولاني به من الثقة بتكليفى تشكيل الوزارة والانعام علىّ برتبة الرئاسة الجليلة

ومع علمي بما يكتنف البلاد الآن من المصاعب وما تحوط مهمتى هذه من المشاق لم يكن فى وسعي أمام ثقة مولاى السامية وقياماً بما يجب علىّ من خدمة

الوطن إلا أن أصدع بالامر مستعيناً بالله عز وجل معتمداً على تعضيد جلالتكم فى أداء كل ما يعود على البلاد من خير ورفاهية واني أتشرف بأن أعرض على العتبات العالية أسماء حضرات الوزراء الذين وقع اختياري عليهم لمعاونتي على القيام بهذه المهمة محتفظاً لنفسي بمنصب وزارة الداخلية وهم

أحمد حشمت باشا	لوزارة الخارجية
محمد محب باشا	« المالية
احمد زيور باشا	« المواصلات
احمد ذو الفقار باشا	« الحقانية
محمد توفيق رفعت باشا	« المعارف
احمد على باشا	« الاوقاف
محمود عزمى باشا	« الحربية والبحرية
حافظ حسن باشا	« الاشغال العمومية
فوزى جورجي المطيعى بك	« الزراعة

فاذا صادف ذلك قبولا لدى مولاي رجوت من جلالته التفضل باصدار المرسوم الملكي باعتماده سائلا من الله التوفيق

ولا زلت لمولاى العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الامين

القاهرة فى ٢٧ رجب سنة ١٣٤١ (١٥ مارس سنة ١٩٢٣) يحيي ابراهيم

المرسوم الملكي بتأليف الوزارة

نحن ملك مصر

بعد الاطلاع على الامر الكريم الصادر فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ وبعد الاطلاع على أمرنا الكريم الصادر بتاريخ هذا اليوم

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء رسمنا بما هو آت

المادة الاولى عين : يحيي ابراهيم باشا	وزيراً للداخلية
وأحمد حشمت باشا	« للخارجية
ومحمد محب باشا	« للمالية
وأحمد زيور باشا	« للمواصلات

واحمد ذو الفقار باشا	وزيراً	للحقانية
ومحمد توفيق رفعت باشا	«	المعارف العمومية
واحمد على باشا	«	للأوقاف
ومحمود عزمى باشا	«	للحربية والبحرية
وحافظ حسن باشا	«	للأشغال العمومية
وفوزي جورجي المطيعى بك	«	للزراعة

المادة الثانية : على رئيس مجلس وزرائنا تنفيذ مرسومنا هذا

صدر بسراي عابدين في ٢٧ رجب سنة ١٣٤١ (١٥ مارس سنة ١٩٢٣) فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة الملك رئيس مجلس الوزراء

يحيي ابراهيم

إنعام: تفضل حضرة صاحب الجلالة الملك فأنعم برتبة الباشوية على حضرة صاحب المعالي فوزي جورجي المطيعى باشا وزير الزراعة فى ١٩ شعبان سنة ١٣٤١ (٦ أبريل سنة ١٩٢٣)

أوامر ملكية كريمة بتعديل وتعيين وزراء فى الوزارة الابراهيمية

فى يوم ٢٦ شوال سنة ١٣٤١ (١١ يونيه سنة ١٩٢٣) صدر أمر ملكي بتعيين حافظ حسن باشا وزير الاشغال العمومية وزيراً للأوقاف بدلا من احمد على باشا الذى قبلت استقالته وعين عبد الحميد سليمان باشا وزيراً للاشغال العمومية وفى ٢٣ ذي الحجه سنة ١٣٤١ (٦ اغسطس سنة ١٩٢٣) عين احمد حشمت باشا وزير الخارجية وزيراً للمالية ومحمد محب باشا وزير المالية وزيراً للمعارف العمومية ومحمد توفيق رفعت باشا وزير المعارف العمومية وزيراً للخارجية

وفى ٢٥ ذى الحجه سنة ١٣٤١ (٨ اغسطس سنة ١٩٢٣) كُلف محمد توفيق رفعت باشا وزير الخارجية بالقيام باعباء وزارة المعارف العمومية إلى أن يعين لها وزير آخر بدلا من محمد محب باشا الذي قبلت استقالته

وفى ٢٩ ذي الحجة سنة ١٣٤١ (١٢ اغسطس سنة ١٩٢٣) عين احمد زكي ابو السعود باشا وكيل وزارة الحقانية وزيراً للمعارف العمومية بدلا من محمد توفيق رفعت باشا الذى كان مكلفاً بالقيام بأعباء هذه الوزارة

وفى ٧ صفر سنة ١٣٤١ (١٨ سبتمبر سنة ١٩٢٣) عين محمود شكرى باشا ناظر الخاصة الملكية وزيراً للمواصلات بدلا من احمد زيور باشا الذى عين وزيراً مفوضاً لدى حكومة ايطاليا

برنامج الوزارة الابراهيمية وأعمالها

وُلد حضرة صاحب الدولة يحيي ابراهيم باشا فى سنة ١٨٦١ م وبعد أن أتم تعليمه العالي وتحصل على شهادة الليسانس فى الحقوق وُظف مدرساً بمدرسة الألسن التى أنشأها المغفور له الخديو اسماعيل باشا ثم نُقل وكيلا لمدرسة الحقوق الخديوية في سنة ١٨٨٤ ومن ثم قاضياً بالمحاكم الاهلية فرئيساً لمحكمة بنى سويف الاهلية ثم عُين مستشاراً بمحكمة الاستئناف الاهلية فى سنة ١٨٩٢ ثم صدر الأمر العالي فى سنة ١٩٠٧ بتعيينه رئيساً لمحكمة الاستئناف الاهلية ونيطت به رئاسة المجلس الحسبي وبقى يشغل هذا المنصب السامى الذي يُعتبر اكبر مركز في القضاء مدة أربعة عشر عاماً يؤدي أعماله بالذمة والأمانة والنشاط هذا مع ما هو مشهور به من دماثة الاخلاق وقوة الحجة والاستقلال فى الرأى حتى لقب « بشيخ القضاة فى مصر »

وفى ٢١ نوفمبر سنة ١٩١٩ تعين وزيراً للمعارف في الوزارة الوهبية فنشط التعليم وأفاد الطلبة إفادة تذكر له بالحمد والثناء إذ ذلل لهم كثيراً من العقبات التى كانت تعترضهم والتى كان يقصد بها تعجيزهم فقط ولما سقطت الوزارة النسيمية الثانية التى كان أحد اعضائها ووزير المعارف بها أسند اليه جلالة الملك رئاسة الوزارة فشكلها على الوجه السابق

وقد نشرت جريدة الاهرام الغراء حديثاً سياسياً ذا شأن عن سياسة وزارته وبرنامجها عقب تشكيله الوزارة نذكره لاهميته إذ قال « لما تفضل علىَّ جلالة مليكنا المعظم حفظه الله بثقته الغالية وأمرني بتأليف الوزارة بسطت لجلالته آرائي فى الخطة التى تتبع فلقيت من جلالته القبول فأقدمت على العمل وأنا عارف أنه عمل شاق ولكن بخفف العبء عن عاتقى وعاتق زملائى ثقة جلالته وإرشاده ثم فاوضت فى الامر نخامة اللورد اللنبي فوعد بمساعدتى بكل ارتياح جهد ما تصل اليه الطاقة فأنا واثق بأنى برضاء جلالة مليكنا وحكمته وبمساعدة نخامة المندوب السامى أتمكن من تذليل الصعاب ونصل جميعاً إلى الغرض الذى نسعى اليه أما خطة الوزارة فأنى لا أنتمي إلى حزب من الاحزاب ولكن احترم أراء جميع الأحزاب لاعتقادي

بأنها جميعاً ترمى إلى مصلحة البلد وخيره وكل ما بينها من خلاف فهو فى الطريق التى تتبع لخدمة البلد وإيصاله إلى آماله وأمانيه فما دام مقصد الجميع خير البلد فان هذا القصد من جانب الجميع هو الرابطة التى يصح للحكومة « المحايدة » أن تأمل استخدامها للتوفيق بين جميع الآراء واستخدامها فيما يعود على البلاد بالنفع والفائدة والخير وتحقيق الامانى هذه هي خطة الوزارة السياسية وأما مهمتها فهي اصدار الدستور بشكل يحقق رغبات الامة كل التحقيق وتنفيذ قانون الانتخاب بعد إلغاء الاحكام العرفية حتى تجرى الانتخابات فى جوهر حر »

ولقدكانت الوزارة الابراهيمية من خيرة الوزارات المصرية بالرغم من كونها تشكلت فى ظروف صعبة عقب الانذار البريطانى المشهور إذ عالجت الحالة بحكمة تشهد لرجالها بعلو كعبهم فى مضمار السياسة فقدتمكنت من رفع الاحكام العرفية الانجليزية ثم أصدرت الدستور وسنت قانون الانتخاب ونشرته وأفرجت عن معظم المسجونين السياسيين وأرجعت المنفيين وفى مقدمتهم رئيس الوفد المصرى وأعضاءه الذين كانوا فى جزيرة سيشل غيرأن التاريخ يؤاخذها على سنها عدة من القوانين المقيدة وأهمها قانوني التعويضات والتضمينات

والحقيقة أن هذه الوزارة سارت بالبلد بروح تساهل لم نعهده فى أي وزارة أخرى فلم تحيز لحزب معين خصوصاً عند إدارتها دفة الانتخابات التى أسفرت عن فوز السعديين ومما يسجل لرئيسها بالفخر هو أن دولته عند مارشح نفسه بجهة الصنافين مديرية الشرقيه بناء عن رغبة بعض أهاليها لم يقبل دولته أن يؤثر بمركزه السامى وسطوته الحكومية ففاز منافسه على دولته فكان هذا دليلا واضحاً وبرهاناً قاطعاً على احترامه لارادة الامة وعلى حيدة الوزارة التامة فى الانتخابات وكذلك نسجل بالفخر لوزير المعارف الجليل العامل معالي زكى ابو السعود باشا تنشيطه التعليم وقيامه بعدة مشروعات قيمة كمشروع الجامعة والمكتب الفنى وتذليله الصعوبات الكثيرة التى كانت تعترض الطلبة فى امتحاناتهم العمومية والمدرسية

ولقد استقالت الوزارة الابراهيمية بمجرد أن ظهرت نتيجة الانتخابات وكانت فى جانب السعديين فاستدعى حضرة صاحب الجلالة الملك على حسب العرف الدستوري المتعارف حضرة صاحب المعالي سعد زغلول باشا وأسند اليه برئاسة الوزارة فقبل تشكيلها

استقالة الوزارة الابراهيمية

كتاب الاستقالة المرفوع إلى حضرة صاحب الجلالة من حضرة صاحب الدولة يحيي ابراهيم باشا

مولاي صاحب الجلالة

أوليتموني جلالتكم ثقتكم العالية باسناد رئاسة مجلس وزرائكم في وقت كانت فيه البلاد تجتاز أزمة لا تزال ذكراها حاضرة في الاذهان فصدعت بالامر قياماً بواجبي نحو الوطن مستعيناً بالله عز وجل ومعتمداً على تعضيد جلالتكم وقمت بتأليف الوزارة على الوجه الذي حاز القبول وقد أتمت الوزارة في عهدها مهمة الدستور وقانون الانتخاب اللذين كانت تتوق اليهما الامة في عصركم السعيد ومهدت السبيل لتنفيذهما برفع الاحكام العرفية عقب اصدار قانون التضمينات الذي روعيت فيه مصلحة البلاد وتلا ذلك تحقيق جملة أماني أعادت إلى البلاد حريتها الشخصية فسادت بذلك الطمأنينة والسكينة واتخذت لدوام هذه الحالة الوسائل المشروعة التي تلجأ اليها الحكومات المتمدينة وتوصلا إلى تحقيق مبدأ إحلال المصري محل الاجنبي عالجت الوزارة مشكلة خروج الموظفين الاجانب من وظائف الحكومة بكيفية تضمن عدم الاخلال بسير العمل وبالحالة الاقتصادية والمالية في البلاد وذلك باصدار قانون التعويضات الذي خفف كثيراً من وطأة الطريقة التي رسمت لتعويض الموظفين الذين يعتزلون خدمة الحكومة ودفع مضار خروجهم دفعة واحدة بما كان يترتب عليه وقوف حركة الاعمال في مختلف الادارات ولما تمهد السبيل لانفاذ الدستور جرت الحكومة في اجراء الانتخابات على مبدإ الحياد التام فأحاطت الانتخابات في جميع أدوارها بالضمانات الكافلة لتحقيق حرية الآراء إلى أن تمت عملية الانتخاب لمجلس النواب ويسعد الوزارة أن تكون عملية الانتخاب قد انتهت مقرونة بمظاهر الارتياح والرضاء العام وقد كان في عزم الوزارة أن تتم عملها في انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ بوسائل الحياد والضمانات التي اتبعت في انتخاب اعضاء مجلس النواب غير أن فريقاً من الاعضاء المنتخبين لهذا المجلس أظهروا نزوعاً إلى الرغبة في تغيير الوزارة قبل اتمام عملية الانتخاب لمجلس الشيوخ ولو أن هذه الرغبة ليس من شأنها أن تؤدي إلى تغيير الوزارة إلا اني رأيت أنا

وزملائي عملا بمبدإ الحياد الذى لزمناه إلى الآن أن نرفع إلى جلالتكم هذه الاستقالة
وأني لجلالتكم على الدوام العبد الخاضع والخادم الامين

القاهرة فى ١١ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ (١٧ يناير سنة ١٩٢٤) يحيي ابراهيم

قبول استقالة حضرة صاحب الدولة يحيى ابراهيم باشا

عزيزي يحيي ابراهيم باشا

إن ما أعربتم عنه فى كتاب دولتكم المرفوع الينا بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٢٤ من التماس إقالتكم من مهمتكم كان له عظيم الاسف لدينا وأنا لمقدرون صدق إخلاصكم وشاكرون لكم ولحضرات زملائكم تلك الاعمال الجليلة التى أديتموها أثناء قيامكم بمهمتكم وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم بذلك فؤاد

صدر بسراى عابدين فى ٢١ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ (١٧ يناير سنة ١٩٢٤)

أمر ملكي صادر إلى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا

عزيزي سعد زغلول باشا

لما كانت أمالنا ورغائبنا متجهة دائماً نحو سعادة شعبنا العزيز ورفاهته وبما أن بلادنا تستقبل الآن عهداً جديداً من أسمى أمانينا أن تبلغ فيه مارجوه لها من رفعة الشأن وسمو المكانة ولما أنتم عليه من الصدق والولاء وما تحققناه فيكم من عظيم الخبرة والحكمة وسداد الرأي في تصريف الامور وبما لنا فيكم من الثقة التامة قد اقتضت إرادتنا توجيه مسند رياسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرياسة الجليلة لعهدتكم

وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم للأخذ فى تأليف الوزارة وعرض مشروع هذا التأليف علينا لصدور مرسومنا العالي به

ونسأل الله جلت قدرته أن يجعل التوفيق رائدنا فيما يعود على بلادنا بالخير والسعادة إنه سميع مجيب فؤاد

صدر بسراى عابدين فى ٢٢ جمادى الثانية ١٣٤٢ (٢٨ يناير سنة ١٩٢٤)

خطاب حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا

مولاى صاحب الجلالة

إن الرعاية السامية التى قابلت بها جلالتكم ثقة الامة ونوابها بشخصى الضعيف

توجب علىّ والبلاد داخلة فى نظام نيابي يقضي باحترام إرادتها وارتكاز حكومتها على ثقة وكلائها ألا أتخلى عن مسئولية الحكم التى طالما تهيبتها فى ظروف أخرى وأن أشكل الوزارة التى شاءت جلالتكم تكليفى بتشكيلها من غير أن يعتبر قبولى لتحمل أعبائها اعترافاً بأية حالة أو حق استنكره الوفد المصري الذي لا أزال متشرفاً برئاسته

إن الانتخابات لاعضاء مجلس النواب أظهرت بكل جلاء إجماع الامة على تمسكها بمبادىء الوفد التي ترمى إلى ضرورة تمتع البلاد بحقها الطبيعى فى الاستقلال الحقيقى لمصر والسودان مع احترام المصالح الاجنبية التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال كما أظهرت شدة ميلها للعفو عن المحكوم عليهم سياسياً ونفورها من كثير من التمهدات والقوانين التى صدرت بعد إيقاف الجمعية التشريعية ونقصت من حقوق البلاد وحدت من حرية أفرادها وشكواها من سوء التصرفات المالية والادارية ومن عدم الاهتمام بتعميم التعليم وحفظ الامن وتحسين الاحوال الصحية والاقتصادية وغير ذلك من وسائل التقدم والعمران فكان حقاً على الوزارة التى هى وليدة تلك الانتخابات وعهداً مسؤولا منها أن توجه عنايتها إلى هذه المسائل الأهم فالمهم منها وتحصر اكبر همها فى البحث عن أحكم الطرق وأقربها إلى تحقيق رغبات الامة فيها وإزالة أسباب الشكوى منها وتلافى ما هناك من الاضرار مع تحديد المسئوليات عنها وتعيين المسئولين فيها وكل ذلك لا يتم على الوجه المرغوب إلا بمساعدة البرلمان ولهذا يكون من أول واجبات هذه الوزارة الاهتمام بأعداد ما يلزم لانعقاده في القريب العاجل وتحضير ما يحتاج الامر اليه من المواد والمعلومات لتمكينه من القيام بمهمته خطيرة الشأن

ولقد لبثت الامة زماناً طويلا وهي تنظر إلى الحكومة نظر الطير للصائد لا الجيش للقائد وترى فيها خصما قديراً يدبر الكيد لها لا وكيلا أميناً يسعى لخيرها وتولد عن هذا الشعور سوء تفاهم أثر تأثيراً سيئاً فى إدارة البلاد وأعاق كثيراً من تقدمها فكان على الوزارة الجديدة أن تعمل على استبدال سوء هذا الظن بحسن الثقة فى الحكومة وعلى اقناع الكافة بأنها ليست إلا قسما من الامة تخصص لقيادتها والدفاع عنها وتدبير شؤونها بحسب ما يقتضيه صالحها العام ولذلك يلزمها أن تعمل ما فى وسعها لتقليل أسباب النزاع بين الافراد وبين العائلات واحلال الوئام محل الخصام بين جميع السكان على اختلاف أجناسهم وأديانهم كما يلزمها أن تبث الروح

الدستورية فى جميع المصالح وتعود الكل على احترام الدستور والخضوع لاحكامه وذلك إنما يكون بالقدوة الحسنة وعدم السماح لأي كان بالاستخفاف بها والاخلال بما تقتضيه

هذا هو برنامج وزارتي وضعته طبقاً لما أراه وتريده الامة شاعراً كل الشعور بأن القيام بتنفيذه ليس من الهنات الهيّنات خصوصاً مع ضعف قوتي واعتلال صحتي ودخول البلاد تحت نظام حرمت منه زمناً طويلا ولكنى اعتمد فى نجاحه على عناية الله وعطف جلالتكم وتأييد البرلمان ومعاونة الموظفين وجميع أهل البلاد ونزلائها

فأرجو إذا صادف استحسان جلالتكم أن يصدر المرسوم السامى بتشكيل الوزارة على الوجه الآتى مع تقليدى وزارة الداخلية

محمد سعيد باشا	لوزارة المعارف
محمد توفيق نسيم باشا	« المالية
احمد مظلوم باشا	« الاوقاف
حسن حسيب باشا	« الحربية والبحرية
محمد فتح الله بركات باشا	« الزراعة
مرقص حنا بك	« الاشغال العمومية
مصطفى النحاس بك	« المواصلات
واصف بطرس غالي افندي	« الخارجية
محمد نجيب الغرابلي افندى	« الحقانية

وأدعو الله أن يطيل فى أيامكم ويمد فى ظلالكم حتى تنال البلاد فى عهدكم كل ما تتمناه من التقدم والارتقاء

وانى على الدوام شاكر نعمتكم وخادم سدتكم

تحريراً فى ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ (٢٨ يناير سنة ١٩٢٤) سعد زغلول

المرسوم الملكي بتأليف الوزارة

نحن ملك مصر

بعد الاطلاع على الامر الكريم الصادر فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ وبعد الاطلاع على أمرنا الكريم الصادر فى ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ (٢٨ يناير سنة ١٩٢٤) وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء رسمنا بما هو آت

المادة الاولى عين : سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية
محمد سعيد باشا وزير المعارف العمومية
محمد توفيق نسيم باشا « المالية
احمد مظلوم باشا « الاوقاف العمومية
حسن حسيب باشا « الحربية والبحرية
محمد فتح الله بركات باشا « الزراعة
مرقص حنا بك « الاشغال العمومية
مصطفى النحاس بك « المواصلات
واصف بطرس غالي افندي « الخارجية
محمد نجيب الغرابلي افندى « الحقانية

المادة الثانية : على رئيس مجلس وزرائنا تنفيذ مرسومنا هذا فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة رئيس مجلس الوزراء

صدر بسراي عابدين فى ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ (٢٨ يناير سنة ١٩٢٤) سعد زغلول

إنعام: تعطف مولانا جلالة الملك المعظم فأنعم برتبة الباشوية على حضرة صاحب المعالي مرقس حنا باشا وزير الاشغال العمومية وحضرة صاحب المعالي مصطفى النحاس باشا وزير المواصلات وحضرة صاحب المعالي واصف بطرس غالى باشا وزير الخارجية وحضرة صاحب المعالى محمد نجيب الغرابلي باشا وزير الحقانية

فى ١٨ رجب سنة ١٣٤٢ هـ (٢٣ فبراير سنة ١٩٢٤)

تعديل الوزارة السعدية

في يوم ٢٥ شعبان سنة ١٣٤٢ (٣١ مارس سنة ١٩٢٤) صدر أمر ملكي بتعيين محمد نجيب الغرابلى باشا وزير الحقانية وزيراً للاوقاف بدلا من احمد مظلوم باشا الذى انتخب رئيساً لمجلس النواب وعين محمد سعيد باشا وزير المعارف العمومية وزيراً للحقانية مع قيامه بأعباء وزارة المعارف العمومية

كلمة الختام كان بودنا أن نذكر بهذا الكتاب (كما أوضحنا فى المقدمة) قسما خاصاً للهيئات النيابية ولرتب ولنياشين المملكة المصرية ولكن رأينا أن نفرد لذلك كتاباً خاصاً فيما بعد ونسأل الله أن يهيء لنا من أمرنا رشداً وأن يهدينا سواء السبيل

DATE DUE
25 JUL 2019
Circulation Dept. 2

درويش ،حسن محمد
الوزارات المصرية في ظل حكم الاسر
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01020786

306.20962
D228wA
v.1